

V121

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR1418



الاشباه والظواهر

برادر صاحب سلیم و صاحب ذمین مستقیم و علمای کبار و فضیلتی نامدار و در پیقت و معتقد و ساقط

از درجه اعتبار را هم دهن سبب عرض می و

که کتاب قضایات انتساب اشباه و نظائر را که از تألیفات صاحب سلیم مولانا بن العابد بن

این نجیب است با ناست تصحیح مفتی عدالت دیوانی صاحب مولانا غلام سبک خان داسین در سه حافظ

مولوی احمد کبیر و مجمع علوم مولوی غلام محمد و منبرج و در شنی کتاب مذکور پرداخته فقرات و قواعد و

قواعد و اینشانههای جداگانه از یک دیگر جدا ساخته و در سه یک هزار و دوهصد و چهل و یک بجزری بقالب

طبع در آورده اگر چه در تصحیح اصل نسخه و پر و دست برد و وسیع تصویبی داده و بیافه معجزا امید از صاحب

نظران و الاطررت و باندگان و الا نمت آن است که اگر در قدیم و تا فرح و دت مثل لفظ باید عیاد

و قد هرج صرح قد و یاشانی بیوقع که از عدم اعتسای طابعین واقع گردیده و برای دو بانیست سقیم

و صحت آن ادنی التفات از باب محصلین وافی و کافی است با نمان نظر ملاحظه فرمایند قلم اصلاح بر آن

کشنده و زبان لطیف را بحرف اشتمال خراشی نه نمند و واضح باد که در اکثر مقام از مصنف مسامحت

بر روی کار آمده و شارح که اصل نسخی بخط مصنف به دستش افتاده بود و اعتراضات بر آن کرده

از آنجا که از طباع اصل نسخی مرکوز خاطر و منظر و نظر بود و عبارات مصنف را بجا لیا که استه شده اگر در

مقامی شبیه بخاطر خیر خلط و کند مسیح را یاد نباید فرمود و شرح آن مقام ملاحظه باید نمود که این معنی نجوبی

از ان مبر من ضمیر صفای تمیز خواهد شد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الفقه نبينا في الدنيا والآخرة * واسما سالنا الله عتقنا من الاسلام * مستحيين عرج
والله اعلم بكم * والاولى * هاديا من سلكنا طريق الطريق الى دار السلام * ما نقاربك الصلوات
والاستغفار * وتغاثرت الانوار والقالام * والصلوة والسلام على افضل رسله عند سيد الانام * وآله
وصحبه البر والكرام * وبعد فان هذا الكتاب المسمى بالاشارة والخطا المشتمل على فنون زاخرة *
من زلنا ضرة * وقوام شريفة باهرت الزهر بظلمة البايغ * وفوائده عجيبة ازرت انوارها بانوار
الربيع * باسمهات لها اذان الاذهان * وما مست بهما من قبلنا في الناس الا جان * مفيدة لكل
مستفيد * مرشدة لكل راغب مسترشد رشيد * الله الفاضل الاجيب * العالم الا واحد * زبدة
الاصفيا * تدويرة الاتقيا * خير المنقذ من سيد المتأخرين * جامع الفروع والاصول * حاوي
المقول والامبول * وحيد العصر * فريد الدهر * صاحب الطبع السليم والذهن المستقيم *
الذي لا اعمى العلم * المشهور بالشيوخ زين العابدين ابن نجيم * برأيهما الله تعالى في الجنة النعيم *
قد تابعه في تصحيح المتن العبد الفقير العالقة * هين الاعيان المولوي غلام * بستان * والفاضل
المشهور الماروي الشاننا احمد كبير امين المدرسة * والعالم المعتمد جامع العلوم المولوي غلام غلام *
في عهد حكمة الامير الكبير الشهير بغوايب مستطاب مهدي القاب زبدة بونمان عظيم
الشان مشير خاص حضور كبروان باركاه انكاستان لارد امهر شمس كور برجنزل بهادر
الزالت عطياته على الرعية * ودامت افاضته على كافة البرية * وحسن اهتمام

المخلصين عن الشين والفتن على بكل زين * الممشي رام دهن سين *

في دار الامارة بشركا كنة بمطابع شيخ هداية الله * لها رفعة

شريفة بان هام احمد واربعين ومائتين والغابن هجرة

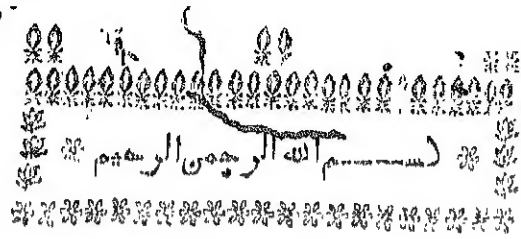
النبوي المختار صلى الله عليه وآله الابرار

محلى بق هام سبع وعشرين

ثمان مائة والنب

مسجلة في

بسم الله



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فلما يسر الله تعالى بإتمام كتاب الاشهاد والاعتراف
 الفقهية على مذهب ائمة الهدى المشتمل على سبعة فصول اردت ان افهرسه في اوله ليسهل النظر فيه *
 ص
 م **الفصل الاول في القواعد الكلية**
 م الاولى لا ثواب الا بالنية * وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطا وما لا تكون * وبيان دخولها
 في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهى والعقوبات *
 ٩ الثانية الامور بمقاصدها * وفيها بيان ان الشيء الواحد ينصف بالحمل والحرمة باعتبار
 ما قصد له * وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع * (١٠) الاول في بيان
 حقيقة النية * (١١) اما الاول فهي في اللغة المقصود * (١٢) الثاني في بيان ما شُرعت
 لاحله * (١٣) الثالث في بيان تعيين المأمور وعلمه * (١٤) الرابع في حقيقة المأمور
 من الفريضة والمأفلة والاداء والقضاء * (١٥) الخامس في بيان الاخلاص * (١٦)
 السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة * (١٧) السابع في وقتها * (١٨)
 الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن * (١٩) التاسع في محلها
 م **(٢٠) العاشر في شروط النية** * وفيه بيان ما ينافيها *
 (٢١) وقاعدتها الايمان وهي تنقسم الى العام بالنية * وبيان ان المشيئة تدخل النية او لا
 وبيان ان اليقين على نية الخالف او المستبعد * وبيان ان الايمان بمشيئة دلائل الاقناع وقدر
 الاغراض * وفيها فروع على الطلاق * وبيان دخول النية في النية * وبيان ان هذه
 القواعد تجري في علم الشرع ايضا * وبيان ما يتعلق بالسلامة فيها * وبيان سماح آية
 السجدة فممن لم يقصد تلاوتها * وبيان ان هذه تجري في الشرع ايضا *

٣١ القاعدة الثانية لا يزيل بالشك * وفيها تواضع *

منه في أهم الأصل بقاء ما كان على ما كان * وبيان ما تفرع عليهما من الظهورات
والنكاحات والطلاق وانكاح المرأة وصولي الفقة اليها * واختلاف الزوجين من الشك
من الوطى والمسكوت والرد والرجعة في العدة وبعد ما * واختلاف المتباعدين في الطوع
ودعوى المطلقة الحبل *

(٣٢) قاعدة الأصل برأءة الذمة * وفيها بيان الاختلاف في القسمة والجواب على
ما ورد عليها *

(٣٣) قاعدة من شك هل فعل شيئاً أم لا فالأصل انه لم يفعل * وتدخل فيها قاعدة أخرى
من تيقن الفعل وشام في القليل والكثير حمل على القليل * وبيان ان ما ثبت بيقين لا يزول
إلا باليقين * وبيان ان الشك في الرضوخ والصلق هل صلاها أو لا * والشك في تعيين الفروض
والدراة * وبيان ما اذا اختلف عدل بترك شيء منها * والاختلاف بين الإمام والقوم *
وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدة وفي ذكره * وفي قدر الدين وما
يكفي عليه وفي الزكوة والصوم والعتق وفي اليمين من كونه بالله تعالى او بطلاق او هتاق *
(٣٤) قاعدة الأصل عدم * وفيها بيان الاختلاف في وصول العيين * وفي ربيع الشريك
والضارب * وفي ان المال ترض او يضاربة * وفي عدم العيب * وفي اشتراط الخيار * وفي
الروية * وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما انظمت ثديها في فمه *

وفي آخرها التبريد على تعيين القاعدة * وبيان ما خرج منها *

(٣٥) قاعدة الأصل افضاء الجاهل الى اقرب اوقاته * وبيان وجوه التباسه في
الثوب والفار وفي البئر * وبيان ما اذا اختلفت عين في ملك البائع وكذا المشتري *
وفي افضاء الورق لغير المرأة في اباة في المرض او العتقة * وفي اختلافهم في متقون
الانوار والعتقة او المرض * وفيما اختلفوا في ملائمتها بعد موت الزوج
او قبله * وفي الامتلاء في القاضى لغيره * وفي ما خرج من هذه القاعدة *
(٣٦) قاعدة الأصل في الاضياء الانارة * وفي اشتراط التوقف * وبيان ما خرج من الاختلاف *

(م)

(م٠) قاعدة الأصل في الإيضاح التحريم * وفيها مسائل * التحريم في الفروج *
وبيان الطلاق اليهم والعقوبات لهم والمنسي * وبيان ما خرج عنها * وفيها مسائل * وبيان
السراري اللاني بجلين الآن من الروم والهند * ومن ان احتسابا احتاطوا في الفروج في الأصل
في مسألة (م٢) وفيها قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة * وبيان ما نزع عليها *
وبيان ما يشمل الصحيح والفاصل وما يختص بالصحيح * وبيان ما ردد عليها مع جوابه *
(م٣) وفيها خانمة فيها فوائد *

(م٤) الفائدة الأولى تستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل *

(م٥) الفائدة الثانية في بيان الشك والوهم والظن واكبر الرأي *

(م٦) الفائدة الثالثة في بيان حكم الاستصحاب وحجته وما نزع عليها *

٣٩ القاعدة الرابعة المشقة قلب التيسير * وبيان ان اسباب التخييف سبعة المشقة والاراض
والأكرا والسهان والجهل والعسر وعدم اليقيني والمقص * وفيها بيان ما نزع فيها *
ابو حنيفة رجع في الجسادات او غير ما على هذه الآية وما نزع فيها الآية الرابعة
وختمنا هذه القاعدة بفرائد مهمة *

(م٧) القاعدة الأولى المشاق على قسمة * وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزوج
ومرضها *

(م٨) الفائدة الثانية ان تخفيفات الشرع ابراع *

(م٩) الفائدة الثالثة ان المشقة والخرج انما يعتبران عند عدم النسي *

(م١٠) الفائدة الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبيان ما يجمع بينهما *

٣٠ القاعدة الخامسة الضرر يزال * وبيان ما يبنى عليها من ابراب الفقه وتعلق بها قواعد *

(م١١) الأولى الضرورات تبيح المحظورات *

(م١٢) الثانية ما يباح للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها ما يجوز بعد زوالها *

(م١٣) الثالثة الضرر لا يزيل بالضرر * وبيان انها مشقة لما قبلها * وفيها بيان ما يشمل

فيه الضرر الخاص والدفع ضرر عام * وبيان ما نزع عليها * وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران

او مفسد ان * وبيان احكام من ابتلي ببليتين * وبيان قولهم در الفاسد اولي من جلب
المصالح وما تفرغ عليها *

القاعدة السادسة العادة محكمة * وبيان ما تفرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير
والخمس والغنائم والعمل المفسد للصالح ركون الشيء مكيل او موزون او صوم يوم الشك
ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن
صريح * وبناء الايمان والنفور والوصايا والاقواف عليها * وبيان ما ثبتت العادة به * وبيان
انها لما ثبتت اذا طردت ازيلت الا ان ندرت * وفيها بيان حكم ابطال القضي المدارس *
وفيها بيان مسامحة الايام في كل شهر اسبوعا للاستراحة اولا في ايامه * وفيها بيان تعارض
العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة * وبيان ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على
العرف * وبيان ان العادة المتكررة تنزل منزلة الشرط * وما تفرغ عليه من استحقاق الاجرة
بلا شرط اذا جرت العادة بانه يعمل بالاجرة * وفيها بيان ان العارية اذا شرط ضمانها هل
يصح اولا * وبيان جهاز البنات وانه لا يجيب السؤال عند الشراء في الاسواق * وبيان
ان العرف الذي يعمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعاليق
والدعوى والاقارب * وفيها بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في
زمانه شافعيائهم صار لان حنفيائهم يكون له اولا * وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون
لقاضي بلد اولا وقوف عليه * وفيها بيان ان الاعتبار العرف العام لا الخاص وهذا آخر
القواعد الكلية *

١٧ النوع الثاني في قواعد كلية لا يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية *

١٧ القاعدة الاولى الى الاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد * وفيها بيان ان القاضي اذا رد شاهد فليس
لغيره قبولها الا في اربعة * وانه لو حكم بشيء ثم تغير اجتهاده * وبيان ما خرج منها *
وبيان ما استشهد به من قولهم واذا رفع اليه حكم حاسم امضاه * وبيان قولهم وبحكم
بموجب * وبيان قول الموثقين مستوفيا بشرائط الشريعة * وحكاية شمس الدين الخطراي
مع قاضي هندوستان * وبيان عدم انشراح بين الحكم بالصحة والحكم بالاجرة * وبيان ما اذا حكم

بقول ضعيف في مناهجه او برؤية مرجوع عنها او بخلاف من جهة عامتها او ناسيتها * وبيان
ان القضاء على خلاف شرط الواقف ككالا قضاء بخلاف النص * وبيان ان فعل القاضي وامر
انما ينفذ اذا وافق الشرع والارد .

٧ القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام * وبيان ما تفرع عليه من اشتباه محرمة
باجنبيات * وما اذا كان احداً ابويه مأكول ولا غير مأكول * وما اذا شارك الكلب
المعلم شهير او كلب المسلم شهاب المجوسي * وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم
الذابح * وما اذا عجز المسلم عن قوسه فاعانته مجوسي * ووطن الجارية المشتركة * وما
اذا كان بعض الشجر او الصيد في الحل وبعضها في الحرم * وما اختلاف الزكاة بالهيئة * وما
اذا اختلط ذلك الهيئة بالزيت * وما اذا اختلطت زوجته بغيرها * وفيها بيان ما اذا سلم
ومحنة خمس * وما اذا رمى صيدا فوقه في ماء او سطح ثم الى الارض * وبيان ما خرج عنها
من المسائل العشرة وفي آخرها تنبيه فيهما اذا جمع بين حلال وحرام في طهارة او نية * وبيان
دخوله في ابواب المكاح والمهر والبيع والايجارة والكفالة والابراء والهبة والهدية والوصية
والانقار والشهاد والقبض والعهد والطلاق والعنق ومارية الرهن والوقف * وفي
آخر من تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادات جناب الحظر والسفر ثم فصل في فاعلة اذا
تعارض المانع والانتضي فانه يتقدم المانع الا في مسائل .

٧٧ القاعدة الثالثة هل يكره الا يشار في القرب *

٧٨ القاعدة الرابعة التابع تابع تدخل فيها قواعد *

(٧٨) الا و اني انه لا يفردهم وفيها بيان حمل الجارية والشرب والطريق وخرج منها

مسائل * الثانية التابع يستقطب مستقوا المتبوع ويقرّب منها قولهم يستقطب الفرع يستقوا اصله *

الثالثة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في ديمرها * وفيها بيان ما يفتقر ضمها لا فصلها *

القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالصلح * وبيان ان امره انما ينفذ اذا

وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على تصرف القاضي في اموال اليتامى والاولاد * وفيها

بيان احداً انه الموظف بغير شرط الواقف وتقريره في المراتب في الارواق *

٨٣ القاعدة السادسة المحذورة نذر رأيا للشبهات * وفيها بيان ان القصاص كالحد ودال في خمس.

مسائل * وبيان مخالفة التعزيز لها *

٨٤ القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد * وفيها بيان ما خرج عنها *

٨٥ القاعدة الثامنة اذا اجتمع اسران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في

الآخر غالبا * وبيان ما نفع عليهما من اجتماع الحرمتين وما يوجب الجزاء على المحرم *

وبيان ما يجزي من نية المسجد ورتبة الطواف وآية السجدة * وبيان تعدد السهو

في الصلوة * والفرق بين جائز الصلوة وجائز الحج * وما اذا زنى مرارا وشرب مرارا وقتل

مرارا * وما اذا زنى في رمضان مرارا وتعددت جنائزه المحرم والوطئ بشبهة * وما اذا

زنى بامته فقتلها او من صككك * وما اذا تعددت الجنائز على واحد * وما اذا وطئت

المعتقة بشبهة *

٨٦ القاعدة التاسعة اعمال التكلام اولى من اهماله متى امكن فان لم يمكن اهمل * وفيها بيان

الحقيقة اذا تعددت او حشرت شرها او عرنا وما اذا تعددت الحقيقة والجزاء * وفيها بيان

ما اذا جمع بين امرأته وغيرهما في الطلاق * وفيها بعض مسائل الوقت والقول بنقض القسمة

وما ذكره السبكي والخصاف راجح * وفيها تنبيه ان التباسهيس خير من التاكيد * وبيان

ما نفع عليه من انه او كرر الطلاق واليهين بالله تعالى منجزا ومعلقا *

١٠١ القاعدة العاشرة الخراج بالضمان * وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها *

١٠٢ القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب * وبيان كلمة نعم وبلى *

١٠٣ القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول * وبيان ما نفع عليه وما خرج عنها *

١٠٤ القاعدة الثالثة عشر الفرض افضل من النفل الا في مسائل *

١٠٥ القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذ * حرم اعطاه * الا في مسائل * وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم

طلبه الا في مسألتين *

١٠٦ القاعدة الخامسة عشر من استعجل الشيء قبل اوانه هو قبيح * وبيان ما نفع عليه

وما خرج عنها وفي آخرها الطهارة في العريضة *

١٠٦ القائمة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة * وفيها بيان مراتب الولايات

٧ القائمة السابعة عشر لا مبرة بالظن النمين خطاوة *

١٠٨ القائمة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزأ كذا ذكر كنهه * وبيان ما خرج منها *

١٠٨ القائمة التاسعة عشر راجع المجتمع المباشر والمتسبب فيه الحكم الى المباشر * وبيان ما خرج

منها * والى هنا صارت القواعد خمسة وعشرين *

١٠٩ الفن الثاني في الأفراد من الطهارة

الى الفيل النضر عاين ترتيب الكنز *

كتاب الصلوة *

كتاب الطهارة *

كتاب الصوم *

كتاب الزكوة *

كتاب الحج *

كتاب الحج *

كتاب العتاق وتوابعه *

كتاب الطلاق *

كتاب الحدود والتعزير *

كتاب الأيمان *

كتاب اللقيط والمقتول والآبق والمفتود *

كتاب السير باب الرد *

كتاب الوقف *

كتاب الشريعة *

كتاب الكفالة *

كتاب البيوع وفيه أحكام الحمل *

كتاب الرحالة *

كتاب القضاء والشهادات والدعاوى *

كتاب المصاع *

كتاب الأتزان *

كتاب الهبة *

كتاب المضاربة *

كتاب الإجازات *

كتاب المدائبات *

كتاب الحجر والمأذون *

كتاب الأمانات من الوديعة والعارية وغيرهما *

كتاب القسمة *

كتاب الشفعة *

كتاب المص * *

كتاب الإكراء *

كتاب الحظر والإباحة *

كتاب الصيد والذباح والأضحية *

٢٠٣
كتاب الجنائيات *

٢٠٨
كتاب الفرائض *

٢٠٢
كتاب الزهراء *

٢٠٣
كتاب الوصايا *

٢١١ * الفن الثالث من الاشياء والمناظر وهو من الجمع والفرق *

ولهذه فبها اى احكام يكثردورها ويقبح بالفتية جعلها في احكام الناسى * والجهل *
والاستراد * واحكام البيان * واحكام السكران * واحكام العبيد * واحكام الاعمال *
والاحكام الاربعة الاقتصاد والاستداد والتجيين والانقلاب * واحكام العقود وما يتبعين
فيه وما لا يتبعين * وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله * وبيان ان السائط لا يعود * وبيان
ان الدرهم الزبوف كالجياذ * وبيان ان الدائم كاستيقظ * واحكام المعتوه * واحكام
المجنون * وبيان ان الاعتبار للمعنى او اللفظ * واحكام الخشب المشكل * واحكام الانثى *
واحكام الندي * واحكام الحبس * واحكام الحرام * واحكام غيبوبة الخشعة وما فارق
فيه الدبر والقبل * واحكام العقود * واحكام الفسوخ * واحكام الكتابة * واحكام
الاشارة * والقول فى الملك * والقول فى الدين * والقول فى ثمن المثل * والكلام فى اجن المثل *
والكلام فى مهر المثل * والقول فى الشرط والتعليق * والقول فى احكام السفر * والقول فى احكام
الحرم * والقول فى احكام المسجد * والقول فى احكام يرم الجمعة *

٢١٢ * بيان مسائل الفرق وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد شتى *

٢١٢ فائدة اذا اتى بالراجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا ام لا * فائدة فى اقسام العلم
وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه وبار حراما ومكروها * فائدة من الامام البخاري
فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي * فائدة فى اعتقاد الانسان فى من هبه ومنه هب غيره *
فائدة المفرد المضاف يعنى فى مسائل ولا يعنى فى اخرى * فائدة العلوم ثلاثة * فائدة ثلث من
الاباء * فائدة يدخل فى الجنة خمس حيوان * فائدة يقطع الايمان خمسة * فائدة
يرفع الطاعون * فائدة لا تعاد الكنيسة المهدمة * فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة *
فائدة لا تكر الصلوة على ميت موضوع على الدكان * فائدة فرق بين علم القضاء وفقه القضاء *
فائدة فى شروط الامامة * فائدة يعلم الفقيه ما اراد الله تعالى * فائدة لم يصح تولية مدرس ليس

بأهل * فائدة ثلثة لا يستجاب دعاؤهم * ^{٢٧٩} فائدة كل شئ يسأل وسله العبد يوم القيمة إلا العلم * فائدة سئل عن مدرسة بها صفة لا يصلي فيها أحد ولا يدرس * فائدة معنى قولهم الأشبه * فائدة إذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه * ^{٢٨١} فائدة يقرب من هذه القامعة قولهم المبنى على الفاسد فاسد * فائدة إذا اجتمع الحثان قدم حق العبد *

ص (٢٨١) * الفن الرابع من الأشباه والنظائر وهو فن الألغاز *

فيه كتاب الطهارة وكتاب الصلوة * ^{٢٨٣} وكتاب الزكاة وكتاب الصوم وكتاب الحج * ^{٢٨٤} وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب العتاق * ^{٢٨٥} وكتاب الايمان وكتاب الحدود وكتاب السير * ^{٢٨٦} وكتاب المفقود وكتاب الرق وكتاب البيع وكتاب الكفالة وكتاب القضاء * ^{٢٨٧} وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار وكتاب الصلح وكتاب المضاربة وكتاب الهبة وكتاب الاجارة وكتاب الوديعة * ^{٢٨٨} وكتاب العارية وكتاب المكاتبة وكتاب الماذون وكتاب الغصب وكتاب الشفعة وكتاب القسمة وكتاب الاضحية * ^{٢٨٩} وكتاب الكراهية وكتاب الجنائيات وكتاب الفرائض *

ص (٢٩٠) * الفن الخامس من الأشباه والنظائر وهو فن التحليل *

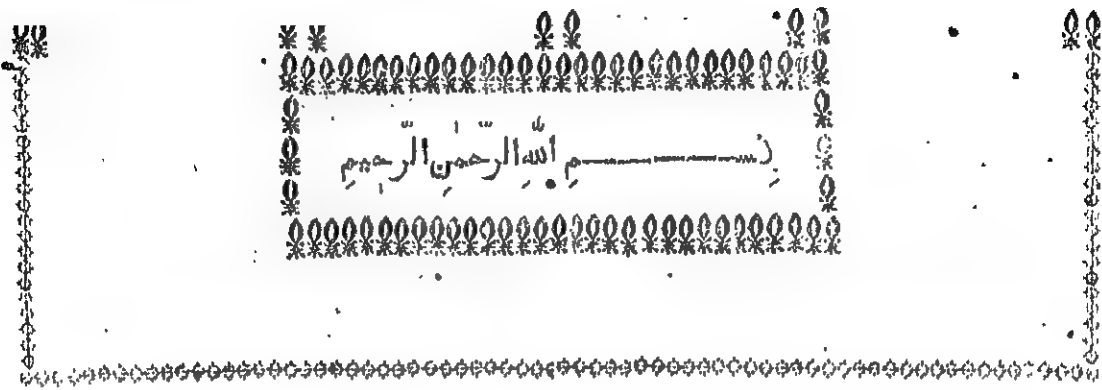
(٢٩٠) وفيه فصول في الصلوة وفي الصوم وفي الزكاة * (٢٩١) وفي الفدية وفي الحج وفي النكاح * (٢٩٢) وفي الطلاق وفي الخلع * (٢٩٣) وفي الايمان * (٢٩٤) وفي العتاق وثلاثة وفي الرق والصلوة وفي الشركة وفي الهبة وفي البيع والشراء * (٢٩٥) وفي الاستبراء وفي المدائين * (٢٩٦) وفي الاجارات * (٢٩٧) وفي منع الدماء وفي الوكالة * (٢٩٨) وفي الشفعة وفي الصلح وفي الكفالة وفي الحوالة وفي الرهن وفي الوضعية *

ص (٢٩٩) * الفن السادس من الأشباه والنظائر وهو فن الفروق *

(٢٩٩) فيه كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة * وكتاب الزكاة * وكتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب العتاق *

ص (٣٠٠) * الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو فن الحكايات والمراسلات

(٣٠٥) وصية الامام الاعظم لابي يوسف ررح



الحمد لله على ما أنعم • وصلى الله على سيدنا محمد وسلم • وبعد فإن الفقه أشرف العلوم قدراً • وأعظمها
 أجراً • وأتمها عائداً • وأعمها فائدة • وأملها مرتبة • وأسماها منقبة • يملأ العيون نوراً • والقلوب
 سروراً • وأصلها وأشرها • ويقيد الأمور اتساعاً وانفتاحاً • وهذا لأن ما بها الخاص والعام • من
 الاستقرار على سنن النظام • والاستمرار على وتيرة الاجتماع والالتزام • إنما هو بمعرفة الحلال
 والحرام • والتمييز بين الجائز والفاسد في وجوه الأحكام • وبحوزة زاخرة • ورياضة باضرة • ونجومه
 زاخرة • وأصوله ثابتة • وفروعه نابذة • لا يفني بكثرة الانفاق كغزة • ولا يبلى على طول الزمان
 مزه • شعري • وأني لا أستطيع كنه صفاته • ولو أن أعضاءي جميعاً نكلم • وأهله قوام الدين وقوامه • وبهم
 ابتلافه وانتظامه • واليه الملتزم في الآخرة والدنيا • والمرجع في التدريس والفتوى • خصوصاً أن
 أصحابنا راح لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع • والناس في الفقه حيال على
 التبع • ولقد انصف الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال من أراد أن يتبحر في الفقه فلي نظر إلى
 كتبنا • بحقيقة رحمه الله كما نقله بن وهبان عن حماد • وهو كالصديق رضى • له أجره وأجر من عمل به
 ودون الفقه والله وفرع أحكامه على أصوله إلى يوم القيامة • وأن المشائخ الكرام قد ألغوا ما بين
 مختصروهم من متون وشروح وفتاوى واجتهاد • وفي المذهب والفتوى وحرر رواة نقحروا
 شكر الله سمعهم إلا أني أمار لهم كتاباً بحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملاً على
 فشرى في الفقه • وقد كتبت ما وجدته في شرح الكنز إلى تبيين باب البيع الفاسد التي كتبتها

مختصر في الضوابط والاستنباطات منها سميتها بالقوانين النبوية * فخر الفقه الحنفية * ووصل الي
 خمسماية ضابطا لهم فان اضع كتابا على النمط السابق مشتملا على سبعة فنون يكون هذا المثل
 الثاني منها * الاول معرفة القواعد التي تراد اليها وفرعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه
 في الحقيقة وبها يرتقى الفقه الى درجة الاجتهاد ولفي الفتوى * واكثر فروعها ظهرت به في
 كتب غريبة * او عثرت به من غير مظنة * الا اني جئول الله تعالى وقوته لا اقل الا الصحيح المعتمد
 في كتب المذهب وان كان مفرعا على قول ضعيف او رواية ضعيفة نبهت على ذلك غالبا *
 وحكي ان الامام ابو طاهر الدباس جمع قواعد مذهب ابي حنيفة رح سبعة عشر قاعدة ورده
 اليها وله حكاية مع ابي سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغه ذلك سافر اليه وكان ابو طاهر ضريحا
 يكثر كل ليلة تلك القواعد في مسجد * بعد ان يخرج الناس فالتفت الهروي بمصير وخرج الناس
 واغلق ابو طاهر باب المسجد وسرد مذهب سبعة فحصل للهروي سعة فاحس به ابو طاهر فاضربه
 واخرجه من المسجد ثم لم يكثر زهافيه بعد ذلك فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم * الثاني
 الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الاتسام للمدرس والمفتي والعاضي فان بعض
 المؤلفين يترك ضابطا ويستثنى منه اشياء فاذا ذكر فيه اني ازددت اشياء اخر فمن لم يطلع على ان يزيد
 ثلث الدخول وهي خارجة كما ستراه ولها اوقع موقعا بدعيها حسنا عند اهل الانصاف واتبه
 به من هو من اولى الالباب * الثالث معرفة الجمع والفرق * الرابع الاغاز * الخامس الحيل *
 السادس الاشباه والنظائر * السابع ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبيه والشافعية المتقدمين
 والمتأخرين من المطارحات والمكاتبات والامارات والفرقيات * والارجو من كرم الله الفعاح
 ان هذا الكتاب اذا تم جئول الله وقوته يصير نزهة للناظرين * ومرجعا للمدركين * ومطلبيا
 للمحققين * ومعتمدا للقضاة والمفتيين * وغنيمة للمحصلين * وكشافا لكره الملهوفين * هذا لان
 الفقه اول فنوني * طال ما استهرت فيه هيولي * واعملت بدني اعمال الجاهل بين بصري ويدي وظلوني
 ولم ازل منذ زمن الطالب اعشني بكتبه قدما وحديثا * واسعى في تحصيل ما هجر منها سعيا حثيثا
 الى ان وفقت منها على الجم الغفير * واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة وتاملا بحيث
 لم يفتني منها الا القدر اليسير * كما ستراه عند سرد ما مع زعم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول

من ابتداء امرى ككتاب البردوي للامام السرخسي * والتقويم لابي زيد الدبوسي * والتعقيب *
 وشرح * وشرح شرحه * وخواشي * وشرح البردوي من الكشف الكبير والتفريخ حتى اختصرت
 تحرير المحقق بن الهمام وسميته لب اصول * ثم شرحت المنار شرحا جاء بحول الله وقوته فاقها على
 نوهه فشرع ان شاء الله تعالى بخوله وقوته فيما قصدنا من هذا التأليف بعد تسميته بالانوار والناظر
 تسمية له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول * وان يدفع بآمله ومن نظريه انه خير مامول *
 وان يدفع عنه كيد الحاسدين * واقتراء المتعصبين * ولعمري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني * ولا ينال
 بسوف ولعل ولو اني * ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجند وشم * وامتزل اهله وشده
 الميزر * وخاض الجمار خالط العجاج ويد أبفى التكرار والمطالعة بكرة واصيلا * وينصب
 نفسه للتأليف والتحرير بيا تامله * ليس له همة الا معطلة بجلها * او مستصعبة عزت على القاصرين
 فيرتقي اليها * على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من نضل الله بوقته من يشاء * وهما
 اذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان وستين
 وتسعمائة * فمن شروح الهداية النهاية * وهماية البيان * والعناية * ومعراج الدراية * والبنية * ونسخ
 القدير * ومن شروح الكنز الزيلعي * والعيني * والمسكين * ومن شروح القدوري السراج * اوهاج *
 والجوهرة * والمجتبى * والاقتطع * ومن شروح الجمع للمصنف * وابن الملك * ورايت شرحا للعيني
 وثقا * وشرح منية المصلي لابن امير حاج * وشرح الرازي للكافي * وشرح الوقاية * والبقاية * وابطاح
 الاصلاح * وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي * وتلخيص الجامع للصدر الشهيد * والبدائع
 للكاشاني * وشرح التلخيص * والمبسوط شرح الكافي * والكافي للحاكم الشهيد * وشرح الدور
 والغرر بلا خسرو * والهداية * وشرح الجامع الصغير لقا ضيخان * وشرح مختصر الطحاوي *
 والاختيار * ومن الفتاوى الخاتمة * والخلاصة * والبرازية * والظاهرية * والولوية * والعمدة *
 والعمدة * والصغرى * والواقعات المحسبام الشهيد * والقنية * والمنية * والهيبة * وسال الفتاوى * والتلخيص
 للمعصومي * والتهذيب للقلاني * وفتاوى قاضي الهداية * والقاسمية * والعمادية * وجامع
 المعصومين * والخراج لابي يوسف شرح * ووقف الخفاف * والاسعاف * والحاوي القدسي * واليتمية *
 والمحيط الرضوي * والدخين * وشرح منظومة البسفي للمصفي * وشرحي منظومة بن وهبان له ولابن

الشجينة * والصيرفية * وخرانة الفتاوى * وبعض خزانة الاكمل * وبعض سراجية * والتاثير خانية *
والتهنيس * وخرانة الفقه * وجميع الفقهاء * ومناقب الكركري * وطبقات عبد القادر *
* الفن الاول في القواعد الكلية *

الاولى لا ثواب الا بالنية * صرح به المشايخ في مواضع من الفقه او لهافى الموضوع سواء قلنا انها
شرط الصحة كما في الصلوة والركن والصوم والحج او لا كما في الوضوء والغسل * وعلى هذا
قرر واحد يكتمل الا جملة بالنيات انه من باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير اكثره وجود
الاعمال بدونها فتدبروا مضافا الى حكم الاحمال وهو نومان اخروي وهو الثواب واستحقاق
العقاب ودنيوي وهو الصحة والفساد * وقد اريد الاخروي بالاجماع * للاجماع على انه لا ثواب
ولا عقاب الا بالنية فانفى الاخران يكون مراد * اما لانه مشترك ولا عموم له * اولا لدفع الضرورة
به من صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر والاخرى اوجه لان الاول لا يسامه الخصم لانه قائل بعموم
المشرك فتح لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض الكتب
ان الوضوء الذي ليس بدنيوي ليس بما هو عليه ولكنه مفتاح للصلوة واما اشتراطها في العبادات
بالاجماع او بآية وما امروا الا ليعبدوا والله خالصين له الدين والاول اوجه لان العبادات فيها
بمعنى التوسيع بقربة عطف الصلوة والزكاة فلا تشتت في الوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة
التنجاسة الحقيقية من الثوب والبدن والمكان والاولى للصحة واما اشتراطها في التيمم فلدلالة
الآية عليها لانه القصد واما غسل الميت فقاوا لا تشتت للصحة الصانع عليه وتخصيل طهارته
وانما هي شرط لا سقاط الفرض من ذمة المكلفين * ويتفرع عليه ان الغريق يغسل ثلاثا في قول ابي
يوسف رخص * وفي رواية من حمل نوح ان يولى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم يبق فثلثا *
وهذه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط لصحتها الا الاسلام فانه
يصح بها وبها يدل ليل قولهم ان اسلام المكر صحيح ولا يكون مسلما به مجرد نية الاسلام بخلاف الكفر
كما سببته في بحث التروك واما الكفر فتشترط له النية لقولهم ان كفرا مكر لا غير صحيح واما
قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفرها لا يكفرانما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في اصول من
بحث الهزل * فلا تصح صلوة مطلقة او صلوة بمنزلة الابهان رضا او راجعة او سنة او فلاحا واذا انزل

تقطعها لا يخرج منها إلا بمنافٍ * ولو نوى الانتقال منها إلى غير ما فإن مكانته الثانية غير الأولى
وشرع بالتكبير صار مشتقاً من الأفعال * ولا يصح الاقتداء بما قام بالنية * وتصح الإمامة بدون نية
خلافاً للكبرخي وأبي حفص الكبير كما في البناء * إلا إذا صلى خلف نساء * فإن اقتداء من قبله
بنية الإمامة غير صحيح * واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين وصح * وأوجب أن لا يؤم ما حدث في
به إنسان صح الاقتداء وهل يحدث * قال في الخلاصة يحدث قضاء لادبانية * إلا إذا شهد قبل الشروع
فلا يحدث قضاء * وكذا لو أم الناس هذا الخالف في صلوة الجمعة صحت وقضاءه ولا يحدث أصلاً
إذا أمهم في صلاته الجنازة وسجدة التلاوة * ولو حلف أن لا يؤم فلا نأفام الناس نأفان لا يؤمه ويؤم
غيره فاقصد به فلان حدث وإن أم يعلم به انتهى * ولكن لا ثواب له على الإمامة * وسجود التلاوة
كما صلوا * وكذا سجدة الشكر على قول من يراها مشروعة * والمعتمد أن الخلاف في سنيتها لا في
الجواز * وكذا سجود السهو * ولا تضر نية عدمه وقت السلام * وأما النية للخطبة في الجمعة فشرط
صحتها حتى لو هب من سجود التلاوة فقال الحمد لله العباس غير قاصد لها لم تصح كما في فتح
القدير وغيره * وخطبة العيدين كذلك * لقولهم يشترط لها ما شرط للخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة *
وأما إذا ان فلا تشترط لصحة النية * وإنما هي شرط للشواب * وأما استقبال القبلة فشرط الجرجاني
لصحة النية * والصحيح خلافه كما في المبسوط * وحمل بعضهم الأول على ما إذا كان يصلي في
الصغراء * والثاني على ما إذا كان يصلي إلى غير أب كذا في النهاية * وأما استبراء العور فلا تشترط
لصحة النية وأما إرفيد خلافاً * ولا تشترط للشواب صحة العباد قبل بثاب على نيته وإن كانت ناسية
بغير عمد * كما لو صلى عند ثأله في طهارته وسيأتي تحقيقه * وأما الزكوة فلا يصح إذاؤها إلا
بالنية * وعلى هذا ما ذكره القاضى الأسيدي أن من امتنع عن أدائها أخذها الإمام كرها
ووضعها في أهلها وقهره * لأن الإمام ولاية أخذها مقام أخذ مقام دفع المال باختيار ضعيف
والمتعمد في ذلك يجب عدم الأخذ كرها * قال في المحيط ومن امتنع عن أداء الزكوة فالساعي لا يأخذ
منه كرها * ولو أخذ لا يقع من الزكوة لكونها اختياراً * ولكن يجبر بالخمس ليوذي بنفسه انتهى *
وخرج من اشتراطها ما إذا تصدق بجميع النصاب بلانية فإن الفرض يسقط عنه * واختلفوا في
سقوط زكوة البعش إذا تصدق به * وقالوا وتشترط طينة التجارة في العروض * ولا بد أن تكون

مقارنة التبرع بقلوبهم في شيا لنتهم نأوي الله أن وجد ربحا به لازكوع عليه * وأونوي التجارة
فيما خرج من أرضه العشرة أو الخراجية أو المستاجرة أو المستعارة لا تكون عليه * ولو قارنت
ماليس بدل مال بمال كالمهبة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح * وفي السائمة لا بد
من تصدق سائمة للذرر والبسل أكثر الحول * فان تصدق به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت
الشراء * وان تصدق به الحمل أو الركوب أو الأكل فلا زكوة أصلا * وأما النية في الصوم فشرط صحتها
أكل يوم * ولو علقها بالمشية صححت لانها إنما يتعلق الأقرال * والنية ليست بمفها * الفرض والسنة
والنفل في أصلها سواء * وأما النية في الحج فهي شرط صحتها أيضا فربما كان أو نفلا * والعمره كذلك
* ولا تكون الا سنة * والمنذور كما الفرض * وأونو رحمة الاسلام لا تلزمه الاحبة الاسلام كما أودر
الأضحية والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية * وأما الاعتكاف فهي شرط صحتها واجباتان
او سنة او نفلا * وأما الكفارات فالنية شرط صحتها عتقا أو صياما أو اطعاما * وأما الضحيا فلا بد
فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح * ويتفرع عليه أنه لو اشتراها بديهة الاضحية فذبح
غيره بلا إذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجزأته * وان ضمته لا تجزئه كما في اضحية
الذخيرة * وهذا اذا ذهبا عن نفسه * وأما اذا ذهبا عن مالكها فلا ضمان عليه * وهل تنعین
الاضحية بالنية * قالوا ان كان فقيرا وقد اشتراها بنية تعيذت فليس له بيعها * وان كان غنيا لم تنعین
والصحيح انها تنعین مطلقا فيتصدق بها الغني بعد ايامها حية * ولكن له ان يقيم غيرها مقامها
كما في البدائع من الاضحية * قالوا والهدايا كالاضحيا * وأما العتق فعندنا ليس بعبادة وعبادة ليل
صحته من الكافر ولا عبادة له * فان نوى وجه الله كان عبادة مثابا عليه * وان اعتق بلا نية صح ولا
ثواب له ان كان صريحا * وأما الكفاية فلا بد لها من النية فان اعتق للصنم أو للشيطان صح وأثم *
وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لثواب ولا اثم * وينبغي ان يخص الاعتاق للصنم بما
اذا اعتق ككافر * أما المسلم اذا اعتق له قاصدا تعظيمه كفر * كما ينبغي ان يكون الاعتاق لمخلوق
مكروها * والتدبير والكتابة كالعتق * وأما الجهاد فمن أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية
وأما الوصية فكالعتق ان تصدق بالتقرب فله الثواب والأفهي صحة فقط * وأما الرقيق فليس
بعبادة وعبادة ليل صحته من الكافر * فان نوى القرينة فله الثواب والا فلا * وأما المكساح فقالوا له

أقرب إلى العبادات حتى إن الاشتغال به أفضل من الشك في العبادات * وهو عند الاعتدال
سنة موكلة على البيع فيحتاج إلى النية لتحويل الثواب وهو أن يصدأ عقاب نفسه وتصيبها
وحصول ولد * وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير * وما لم تكن النية فيه شرطا صحته قالوا يصح
التمسك مع الهزل * لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف * والفقهاء على ما علم الشهر
أو لا يستلزم في البرازية * وعلى هذا سائر الأقرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب
على قصد التقرب بها إلى الله تعالى من نشر العلم عليها وإفناء وتصنيفها * وأما القضاء فقالوا أنه من
العبادات فالقواب عليها يتوقف عليها * وكذلك إقامة الحدود والتعازير وكل ما يعطاه
المستقام والولاية * وكذا تحمل الشهادة وأدائها * وأما المباحات فأنها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت
لاجله * فإذا قصد بها التقوي على الطاعات أو التوصل إليها كانت عبادة كالإكل والنوم والتكسب
المال والوطي * وأما المعاملات فالبيع لا يتوقف عليها * وكذلك الأمانة والجار * لكن قالوا إن
عقد المضارعة لم يصدور بسوف والسين توقف على النية * فان تولى به الإيجاب للمحال كان بيعا ولا
لا بخلاف صيغة الماضي * فان البيع لا يتوقف على النية * وأما المضارعة المتمحض للاستقبال فهو
ككالا م لا يصح البيع به ولا بالنية * وقد أوضحنا في شرح الكنز * وقالوا لا يصح مع الهزل لعدم
الرضا بحكمه معه * وأما الهبة فلا تتوقف على النية * قالوا لو وهب مازحا صحت كما في البرازية *
ولكن لو لقي الهبة ولم يعرفها لم تصح * لا أجل أن النية شرطها * وإنما هو لفقد شرطها وهو الرضاء *
وكذا لو أكره عليها لم تصح * بخلاف الطلاق والعتاق * فأنهما يقعان بالتلقين ممن لا يعرفهما * لأن
الرضا ليس بشرطهما * وكذا لو أكره عليهما يقعان * وأما الطلاق فصرح وكفاية * فالأول لا يحتاج
في وقوعه إليها إليها * ولو طلق ما فلا أو ساهيا أو مخطيا وقع * حتى قالوا إن الطلاق يقع باللفظ
المصحف قضاء * ولكن لا بد أن يقصد ما باللفظ * قالوا لو كرر مسائل الطلاق بمخبرتها ويقول في كل
مرة أنت طالق لم يقع * ولو كتبت أ مرأتي طالق أو أنت طالق وقال له أقره علي فقره عليها
لم يقع ما فيها * لعدم قصد ما باللفظ * ولا ينافيه قولهم أن الصريح لا يحتاج إلى النية * وقالوا لو قال أنت
طالق لم يملك الطلاق من وثاق لم يقع ديانة * ووقع قضاء * وفي عبارة بعض الكتب أن طلاق المخطي
واقع قضاء لا ديانة * فظاهر بهذا أن الصريح لا يحتاج إليها قضاء * ويحتاج إليها ديانة * ولا يرد عليه

قوله ثم انه لو طلقها لما نزل لا يقع قضاء * وديانة * لان الشارع جعل مهزله فيه حجابا * وقالوا لا تنص نية الثالث
في ايه طالق ولا نية البائن لا تنص نية المثلثين في المصدر في البين الطلاق لان يكون المرأة امة * وتنص
نية الثالث * واما كنايةه فلا يمنع بها الا بالنية ديانة * سواء كان معها امة او لا * والحمد لله
انما تقوم نية النية في القضاء الا في افظا الحرام * فانه كناية ولا يحتاج اليها فينصرف الى الطلاق اذا
كان الزوج من قوم يردون بالحرام الطلاق * واما تفويض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فيها
كان منه صريحا لا يشترط له النية * وما كان كناية اشترط له * واما الرجعة فكان الكاح * لانها استدانة
لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج اليها * وكناية تحتاج اليها * واما اليمين بالله فلا يتوقف عليها * فيصدق
اذا حلف عامدا او ساهيا او مخطيا * ومكرها * وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك * واما نية
تخصيص العام في اليمين فمقبولة ديانة اتفاقا * وقضاء عند الخصاص * والفتوى على قوله ان كان
الحالف مظلوما * وكذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستحلف * والفتوى على اعتبار
نية الحالف ان كان مظلوما * لان كان ظالما كما في الواو الجبهة والخلاصة * واما الإقرار واليمين
فيصحان بدونها * كذا الابداع والاعارة * وكذا القذف والسرقه * واما القصاص فمشتق على
قصد القاتل القتل * لكن قالوا لما كان القصد امر ايا طمعا قيمته الآلة مقامه * فان قتله بما يفرق الاجزاء
مادة كان عمدا او وجب القصاص فيه * والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء مادة لكنه يقتل بالباقي
شبه عمدا لا قصاص فيه عند الامام الا هظم * واما الخطاء فان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم
في باب الجنائيات * واما قرأة القرآن قالوا ان القرآن يخرج من كونه قرآنا بالقصد * فيوزو اللجب
والحائض قرأة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر * والادعية بقصد الدعاء * لكن اشكل عليه قولهم
ان قرء بقصد الذكر لا تبطل صلوته * واجبها منه في شرح الكنز يانه في محله فلا يتغير بغير بدته * وقالوا
ان المأمور اذا قرء الفاتحة في صلوة الجنائز بغية الذكر لا يحرم عليه مع انه تحرم عليه قرأتها في
الصلوة * واما الضمان فهل يشترط في شيء بمجرد النية من غير فعل * فقالوا في السرقة اذا البس ثوبا
ثم نزعه ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد الجزء * وان قصد ان لا يعود اليه تعدد الجزء عليه *
وقالوا في المودع اذا البس ثوبه المودع يعتد ثم نزعه ومن نية ان يعود اليه لم يسره من الثمن *
واما التروك كترك المني عنه فذكره في الاصول في بعض ما اتترك به الحقيقة عند الكلام على

بوزار يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله * وقال اللهم صل على محمد * ان ايديك لك
اعلا ما يشتري جوده ثوبا به المتاع كره انتهى * وفيها ايضا فضل الاسلام الذي اطل الله بهاءه
قالوا ان نولي بقلبه ان يطيل بقوله عليه ان يسلم * او يؤذي بالحق من ذلك لا بأس به * لان
هذا ما جاء له في الاصل والاولى فمعة المسلمين انتهى * ثم قال رجل اوسلك الله في بيته ولا يقرأ *
قالوا ان نولي به الخور والبركة لا ياتهم * ويرجى له الثواب * ثم قال رجل انكر الله في مجلس الفسق *
قالوا ان نولي ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا نشتغل بالسبب فهو افضل واحسن * وان سب في
السوق ناولا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سب الله تعالى في هذا الموضع فهو افضل واحسن
من ان يسب وحده في غير السوق * وان سب على وجه الاعتبار يوجر على ذلك * وان سب على ان
الفاسق يعمل الفسق كان آثما * ثم قال ان سجد السلطان فالنكاح قصده التحية والتعظيم دون الفسق
لا يكره * اصله امر الملائكة بالسجود لادم * وسجود الاخوة ليعوسف عليه السلام * واورا حكره على
السجود للملك بالقتل فان امره به على وجه العباد فالفضل الصبر * كمن اكره على الكفر *
وان كان التحية فالفضل السجود انتهى * وقالوا الاكل فوق الشبع حرام بغيره * وان نكح به
المتقوي على الصوم او لا كل الضيف فمستحب * وقالوا الكفار اذا تم من ايمانهم بان رماهم مسلم فان
قصده قتل المسلم حرم * وان قصده قتل الكافر لا * واولا خوف الاذلة لاورد نافر وعاد كغيره شاذ
لما استند من القاطلة وهي الامور بمقاصد ما * وقالوا في باب اللذة ان اخذها بنية رد هائل
رعيها وان اخذها بنية نفسه كان لها صبا آثما * وفي الآثار خلاف من الحظر والاباحة اذا نزلت
الكتاب فان قصده الحفظ لا يكره ولا يكره * وان عرس في المسجد كان قصدا للذل لا يكره * وان قصده منعة
اخرى يكره * وكتاب اسم الله تعالى على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره * والله وان يكره *
والجلوس على جوالق فيه مصحف ان قصده الحفظ لا يكره ولا يكره * ثم اعلم ان هاتين القاعدتين
يشملهما الكلام على التنية * وفيها ما بحث * الاول في بيان حقيقة هاتين التنيتين
ما شرحت لاجله * الثالث في بيان تعيين المعنى وعدم تعيينه * الرابع في بيان العرض والافتقار
من الفرضية والعقلية والاداء والقضاء * الخامس في بيان الاخلاص فيها السادس في بيان الجمع
بين هاتين التنيتين واحدة * السابع في وقتها * الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها في وقتها

في القاموس نوى الشيء ينوي به لنية ويخفف تصدق انتهى وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة
 والتقرب الى الله تعالى في العبادة لا يريد عليه النية في التزويج كما قد مناه
 لا يتقرب بها الا اذا صار التزويج كفاؤا من عمل وهو انما يقصد به في النوى لا التزويج بمعنى التزويج
 المسمى بالامتنان والقدرة الغلبة كما في التفسير وهو مراد الناضى البيضاوي بانه اشرع ما الارادة
 الملتزم به في الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وانما لا يفتقر الى انية انبعثت القلب هو ما يراه وافقا
 لغرض من جانب نفع او دفع ضرر محالا او مالا انتهى الثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا
 المقصود منها تمييز العبادات من العبادات وتتميز بعض العبادات عن بعض كما في النهاية
 وفتح القدير كالا مسالك عن المفارقات قد يكون جمعية او تارة او لعدم الحاجة اليه والجلوس
 في صلاة قد يكون للاستراحة وقد يكون قربا ودفع المال قد يكون هبة او لغرض دينوي وقد
 يكون قربا زكوة او صدقة والذبح قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا او للضحية
 فيكون مباحا او لقدم امير فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب الى الله تعالى يكون
 بالنرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها عن بعضها فتفرع على ذلك ان ما لا يكون عادة
 او ما لا يلتزم به بنهر لا تشتت بانيه كالايمان بالله تعالى كما قد مناه والمعرفة والخوف والرجاء
 والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها مستعين لا تلتبس بغيرها وما هذا الايمان لم اره حريصا
 والنية تخرج ما في الايمان المصريح به ثم رأيت ابن وهب في شرح الموطوعة قال ان ما لا يكون الا
 عبادا لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية ونقل العيني في شرح البشاري
 الامام على ان التلاوة والاذكار والاذان لا تحتاج الى النية الثالث في بيان تعيين الميوي ومندبه
 الاصل مندبه ان الميوي اما ان يكون من العبادات او لا فان كان عبادا فان كان وقتها ظاهرا
 للمورد على نوي انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصالح كان ينوي الظهر فان قرأه باليوم كظهر
 اليوم صح وان خرج الوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجوز وفي
 الصحيح في وقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل الاصل الا ان يكون اعتقاد انها
 فرض الوقت فان نوى الظهر لا يشرع في التمسك به والاصح الجواز قالوا علامة التعيين للصوم

أن يكون بحيث أو شئ أي ~~الصلوة~~ ^{الصلوة} يمكنه أن يجيب بلا تأمل * ولا ريب * أن ~~الصلوة~~ ^{الصلوة} إذا لم
 بمعنى أنه لا يسع غير ما كان يوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط أن كان الصائم مستحاضا متقيما
 فيصح بمطلق النية النفل وواجب آخر * لان التعيين في التعيين * وان كان من رمضان
 وواجب آخر * والصحيح وقوعه من رمضان * سواء نوى واجبا آخر أو نفلا * وأما المسافر فان نوى
 من واجب آخر رفع عما نواه لا عن رمضان * وفي النفل روايتان * والصحيح وقوعه من رمضان *
 وان كان وقتها مشكلا وقت الحج يشبه المعيار باعتبار أنه لا يصح في السنة الاحقة واحدة * والظرف
 باعتبار ان افعاله لا تستغرق وقته فيصاب بمطلق النية نظرا الى المعيارية * وان نوى نفلا وقع مما
 نوى نظر الى الظرفية * ولا يستلزم التعيين في الصلوة لضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى أنه لو شرع
 متفلاصحا وان كان حر اماه ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولا * وانما يتعين
 بفعله كالحائض في اليمين لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في ضمن فعله * هذا في الاجابة
 واما في القضاء فلا بد من التعيين صلوة او صوما او حججا * اما ان كثرت الفوائت فاختلوا في اشتراط
 التعيين لتمييز الفروض المثلثة من جسد واحد * والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد
 فصام يوما نازلا عنه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز * ولا يجوز في رمضان ما لم يعين
 انه صائم من رمضان سنة كذا * واما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين شهر
 يوم كذا * ولو نوى اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه جاز * وهذا هو المخلص من لم يعرف الاوقات
 الفائتة اراد التمسك عليه اراد التسهيل على نفسه * وذكر في المحيط ان نية التعيين في الصلوة
 لم تشترط باعتبار ان الواجب يختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه * ولا
 يمكنه مراعات الترتيب الا بنية التعيين * حتى لو سقط الترتيب بكشف الفوائت تكفيه نية الظهر لا
 غير * وهذا مشكل * وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره خلافه وهو الاعتماد على نية التعيين *
 وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحلات والجداية حتى لو تيمم الجنب يريد به الرضوخ جاز خلافا
 للخصاف لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كما صلوا بالشر وضمة * قالوا ليس بصحيح
 لان الحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء * لان الشر وطهارة واجب ومجرد ما
 اذا اراد ان يصلي به فب * ضابطه في هذا البحث * التعيين

تستحب الأجناس * نية التعيين في الجنس الواحد أو عدم الفائدة * والتصرف إذا لم يصادف بماله كان لغوا * ويعبر فيه باختلاف الجنس باختلاف السبب * والصلوات كلها من قبيل الاختلاف حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين * بخلاف أيام رمضان فإنه يجمعها شهر * والشهر فتفرع على ذلك أنه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصام بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء يومين أو أكثر فصام يوماً من قضاء يومين أو أكثر جاز * بخلاف ما إذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب * كما إذا نوى ظهرين أو ظهراً من عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس * وعلى هذا إساءة الكفار لا يحتاج فيه إلى التعيين في جنس واحد * ولو عين انتهى * وفي الأجناس لا بد منه * كما حققناه في الظهار من كتابنا شرح الكنز * وأما في الزكوة فقالوا لو جعل خمسة سود من ما يتى درهم سود فملكك السرد قبل الحول ومنه نصاب آخر كان المعجل من الباقي * وفي صحيح البخاري من الصوم وأوجب عليه قضاء يومين من رمضان وأحد فالأولى أن يعوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان * وإن لم يعين جاز * وكذا لو كان من رمضان على المختار * حتى لو نوى القضاء لا غير جاز * ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام أحدي وستين يوماً من القضاء والكفارة أو لم يعين يوم القضاء جاز * وفي الخالية لو جعل الزكاة عن أحد المالين فاستحق ما جعل منه قبل الحول لم يكن المعجل من الباقي * وكذا لو استحق بعد الحول * لأن في الاستحقاق جعل مما لم يكن ما يحكمه فبطل التعجيل انتهى * وفيها أيضاً لو كان له خمس من الأبل الحوامل يعني إليها في فعجل شاتين منها أو مما في بطونها ثم نتجت خمساً قبل الحول أجزأه ما عجل * وإن عجل مما جعل في السنة الثانية لا يجوز * هذا كله في الفرائض والأجهاض كالمندور والوتر على قول الإمام والعبد على الصحيح وركعتي الأول ف على المختار * وينوي الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه * وفي صلوة الجنان بنوي الصلوة تعالى والدعاء للميت * ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة ولا في تلاوة سجودها كما في القنية * وأما النوافل فاتفق أصحابنا أنها تصح بمطلق النية * وأما السنن الرواتب فاختلوا في اشتراط تعيينها * والصحيح المعتمد عدم الاشتراط * وأنها تصح بنية النفل وبمطلق النية * وتفرع عليه أو صلى ركعتين على ظن أنها تهجد بطن بقاء الليل فتبين أنها بعد طلوع الفجر كانت من سنة النحر على الصحيح * فلا يصلحها بعدة للكراهة * وأما من قال

اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعد * كانتا من السنة فبعيد * لان السنة لا بد من الشروع فيها
 في الوقت ولم يوجد * وقالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساهيا بعد نمازها الاخير فانه يضم سادسة
 وتكون الركعتان نفلا * ولا تكونان من سنة الظهر على الصحيح * وهذا لا يدل على اشتراط التعيين
 لان عدم الاجزاء لا يوجب كونه سنة لم تشرع الا بتعزيمة مبتدأة ولم توجد * واختلاف التصحيح في
 التراويح هل تقع التراويح بمطلق النية او لا بد من التعيين فصحيح فاختلاف الاشتراط والمعتد
 خلافه كالسنن الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب وهذه مسألة اخرى *
 هي اوصلي بعد الجمعة اربعافي موضع يشك في صحة الجمعة ناوبا آخر ظهر عليه او اوله ادرك
 وقته ولم يؤد * ثم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتمد تنرب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر
 فائت * وعلى القول الاخر لا * كما في فتح القدير * وهو ايضا يفرع على ان الصلوة اذا بطل وصفها
 لا يبطل اصلها على قول ابن حنيفة وابي يوسف رح * خلافا لعمد رح فينبغي ان يقال فيها انها تكون
 من السنة الاعلى قول محمد رح * وينبغي ان تلحق الصلوات المسمونة بالصلوة المسمونة فلا يشترط اليها
 التعيين * ولم ار من نبه عليه * تكميل * السنن الرواتب في اليوم والليلة اثنتا عشر ركعة
 ركعتان قبل الفجر * واربع قبل الظهر * وركعتان بعد ها * وركعتان بعد المغرب * وركعتان بعد
 العشاء * وفي صلوة الجمعة اربع قبلها واربع بعد ها * والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد
 العشاء في ليالي رمضان * وصلوة الوتر على قولهما * وصلوة العيدين في احدى الروايتين * وصلوة
 الكسوف على الصحيح * وقيل واجبة * وصلوة الخسوف والا ستسقاء على قول * واما المستحب ناربع
 قبل العصر * واربع قبل العشاء * وركعتان بعد ركعتي الظهر * وركعتان بعد ركعتي العشاء * وست
 بعد ركعتي المغرب * وسنة الوضوء وخيعة المسجد * وينوب عنها كل صلوة ادبها عند الدخول *
 وقيل تؤدى بعد التعود * وركعتا الا حرام كذا لك ينوب عنها كل صلوة فرضا كانت او نفلا *
 وصلوة الضحى * واقلها اربع * واكثرها اثنتا عشر ركعة * وصلوة الحاجة * وصلوة الاستخارة *
 كما في شرح منية المصابي * وتامها مع الكلام على صلوة الرغائب وليلة براءة من ذنوبه لا بين امير
 الحاج الحلبي * ضابطة فيما اذا احسن واخطأ * الخطأ فيما لا يشترط التعيين له لا ينشر * كتبه من كان
 الصلوة وزمانها وعدد الركعات * فلوعين عدد ركعات الظهر ثلثا او خمس صحيح * لان التعيين ليس

بشرط ما لا خطأ فيه لا يضر * قال في النهاية ونية عدد الركعات والسجعات ليست بشرط ولو نوى الظاهر
ثلاثاً وخمسة صحت * وتلغوية التعيين * كما اذا عين ألا ما لم ينص على به فبان غير * ومنه اذا عين
الأداء فبان ان الوقت خرج * والقضاء فبان انه باق * وعلى هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ
فيه لا يضر * وقال في البرازية لو سئلهم القاضي عن لون الدابة فذكر والونائم شهدوا عند الدعوى
وذكر والونائم آخر تقبل * والبناتض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى * واما فيما يشترط فيه التعيين
كالخاء من الصوم الى الصلوة وعكسه * ومن صلوة الظهر الى العصر فانه يضر * ومن ذلك ما اذا نوى
الاقتداء بزيدا فاذا هو عمر وفا لا يفضل ان لا يعين الا ما من عند كثر الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين
فلا يجوز * فينبغي ان يدوي القائم في المحراب كائنا من كان * ولو لم يخطر بباله انه زيد او عمر وجاز
الاقتداء به * ولو نوى الاقتداء بالامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمر وصح اقتداؤه * لان العبرة
بما نوى لا بما رأى * وهو نوى الاقتداء بالامام * وفي التاتارخانية صلى الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم
الثلاثاء فتبين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره * والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى * ومثله في الصوم
لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غير لا يجوز * ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم
الخميس وهو غير جاز ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بالذي هو زيد فاذا هو خلافه
جاز * لانه عرفه بالاشارة فبلغت التسمية * وكذا الزمان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء
بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غير جاز ايضا * ومثل ما ذكرنا في الخطاء في تعيين
الميت * فعند الكثرة ينوى الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير * وفي الفتاوى العمدية
اوقال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح * واوقال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح * لان
الشاب يدعى شيخا لعلمه بخلاف عكسه انتهى * والاشارة هنا لا تكفي * لانها لم تكن اشارة
الى الامام انما هي الى شاب او شيخ فتأمل * وعلى هذا لو نوى الصلوة على الميت المذكور فبان انه
انتهى او عكسه لم يصح * ولم ارحكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل * وينبغي
ان لا يضره الا اذا بان انهم اكثر * لان منهم من لم ينو الصلوة عليه وهو الزائد * مسألة * ليس
لما ان نموي خلاف ما يؤدى الا على قول محمد زح في الجمعة * فانه اذا ادرك الامام في التشهد او
في سجدة السهو نواها جماعة ويصلونها ظهره عند * والمنتصب انه يصلونها جماعة فلا استقامة

وأما إذا لم يكن المنيوي من العبادات المقصودة وإنما هو من الوسائل كما للوضوء والغسل والتيمم قالوا
 في الوضوء لا ينوي به لأنه ليس بعبادة * واعتراض الشارح الزيلعي على الكثر في قوله (وينوي به) بناء
 على هو الضمير إلى الوضوء * وكذا اعترضوا على القدوري في قوله (ينوي الطهارة) والمذهب
 أن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادات أو رفع الحدث * وعند البعض نية الطهارة تكفي *
 وأما في التيمم فقالوا أنه ينوي عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاح الظهر *
 قالوا ولو تيمم أحد دخول المسجد أو الأذان أو الإقامة لا تؤدي به الصلوة لأنها ليست بعبادة مقصودة *
 وإنما هي اتباع لغيرها * وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان * فعند العامة لا يجوز كما في الحائض *
 وهو محمول على ما إذا كان محدثا * وأما إذا كان جنباً فتيمم لها جاز له أن يصلي به كما في البدائع *
 وقد أضحى في شرح الكون * الرابع في صفة المنيوي من الفريضة والنافلة والأداء والقضاء *
 إذا للصلوة فقال في النهاية أنه ينوي الفريضة في الفرض فقال معرباً إلى المجتبي والغاية لا بد من
 نية الصلوة ونية الفرض ونية التعيين * مجتبي أو نوى الفرض لا يجزئه انتهى * وأما جبات كالأرائض
 كما في الثاني وخاتمة * وأما النافلة والسنة الراتبة فقد مبالغاً بها تصح بمطلق النية وبنية سبائسة *
 وتفرع على اشتراط نية الفريضة أنه لو لم يعرف افتراض الخمس إلا أنه يصليها في أوقاتها لا تجوز *
 وكذا إذا اعتقد أن منها فرضاً فلا ولا يميز ولم يند الفرض فيها * فإن نوى الفرض في الكل جاز *
 ولو ظن الكل فرضاً جاز * وإن لم يظن ذلك لم يكل صلوة صلواتها مع الإمام جاز أن نوى صلوة الإمام هكذا
 في فتح القدير * وفي القسبة المصلون ستة * الأول من علم الفروض منها * والسنن منها * وعلم
 معنى الفرض أنه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه * والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا
 يعاقب على تركها * فنوى الظهر أو الفجر أجزاء * واعتبرت نية الظهر من نية الفرض * والثاني
 من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً أو كُنْ لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزئه * والثالث
 ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزئه * والرابع علم أن فيها بصلية الناس فرائض وأول فيصلي
 كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزئه * لأن تعيين النية شرطاً * وقيل يجزئه ما
 صلى في الجماعة ونوى صلوة الإمام * والخامس اعتقد أن الكل فرض جازت صلواته * والسادس
 لا يعلم أن الله تعالى على عباده صلوة مفروضة وأكبره كان يصليها لوقاتها لم يجزئه انتهى * وأما

في الصوم فقد علمت انما يصح بنية مبائنة وبمطلق النية * فلا تشترط الصوم رمضان اذ انية الفريضة
 حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاء * واما
 الزكوة فتشترط لها نية الفريضة لان الصلوة متبوعة * وامر حكم بنية الزكوة المعجلة * وظاهر
 كلامهم انه لا بد من نية الفرض * لانه تعجيل بعد اصل الوجوب لان سببه هو النصاب الناسي
 وقد وجد * بخلاف الحول فانه شرط الوجوب الاداء * بخلاف تعجيل الصلوة على وقتها فانه غير جائز
 لكون وقتها سببا للوجوب * وشرط الصحة الاداء * واما الحج فقد مبائنه يصح لمطلق النية * ولكن
 عليه بما يقتضي انه لو نوى في نفس الامر الفريضة وقالوا لا نه لا يتحمل المشاق الكثيرين الا لاجل
 الفرض * فاستبطل به المحقق بن الهمام رخ انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض لم يجز * لان صرفه
 الى الفرض حملا له عليه حملا بالظاهر وهو حسن جدا * فلا بد فيه من نية الفرض * لانه لو نوى
 النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا * ولا بد من نية الفرض في الكفارات * ولذا قالوا ان صوم
 الكفارات وقضاء رمضان يحتاج الى تبين نية من الليل * لان الوقت صالح لصوم النفل * واما
 الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيهما * واما التيمم فلا تشترط له
 نية الفريضة * لانه من الوسائل * وقد مبنا ان نية رفع الحد ث كافية * وعلى هذا الشرط كلها لا تشترط
 لها نية الفريضة * لقولهم انها يراعى حصولها لا تحصيلها * وكذا الخطبة لا تشترط لها نية الفريضة
 وان شرطها لها النية * لانه لا يتنفل بها * وينبغي ان تكون صلوة الجنازة كذلك * لانها لا تكون الا
 فرضا كما صرحوا به * ولذا لا تعاد نفلا * ولم امر حكم صلوة الضبي في نية الفريضة * وينبغي ان
 لا تشترط لكونها غير فرض في حقه * لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا التي فرضها الله تعالى على المكلف
 في هذا الوقت * ولم امر ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين * وفرض الكفاية فيه * والظاهر
 عدم الاشتراط * واما الصلوة المعادة لا ارتكاب مكروه او ترك واجب فلا شك انها جارية لا فرض لقولهم
 يستقوت الفرض بالاولى * فعلى هذا ينوي كونها جارية لينقض الفرض على انها نفل تحققا * واما على
 القول بان الفرض لا يستقطبها فلا خفاء في اشتراط نية الفريضة * واما نية الاداء والقضاء نفى التاثيرا خاتمة
 اذ عين الصلوة التي يؤدى بها الاداء والقضاء * وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول
 في بحث ادخل والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس *

وبما انه ان ما لا يوصف بهما لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كالزكوة وصلاة الفطر والعشر
 والحج والكفارات * وكذلك ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس * لانها اذا فاتت مع
 الامام صلى الظهر * واما ما يوصف بهما كالصلوة الخمس فقالوا لا يشترط ايضا * قال في فتح القدير
 لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فبين خروجه اجزاء وكذا عكسه * وفي البتابة لو نوى
 فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز * وان شك في خروجه فعوى فرض الوقت جاز * وفي الجمعة
 ينوبها * ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف فيه * وفي التنازع خاتمة كل وقت شك في خروجه فعوى
 ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز * واختلوا ان الوقت هل تجوز بنية القضاء
 المختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت * وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار * وذكر
 في كشف الاسرار وشرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كندية من نوى اداء
 ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق * وكندية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان
 فتحرى شهر اقصامة بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان * وعكسه كندية من نوى قضاء الفاهر على
 ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد * وكندية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن
 انه قد مضى * والصحة فيه باعتبار انه اتى باصل النية واكتمه اخطأ في الظن والخطأ في مثله
 معفو انتهى * واما الحج فينبغي ان لا يشترط فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء * الخامس في بيان
 الاخلاص * صرح الزياغي بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها * وامر من اوضحه * ان كان
 صرح في الخلاصة بانه لا رياء في الفرائض * وفي البرازية شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالف
 الرياء فالعبث السابق * ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب * ثم قال الصلوة لا رضاء الخصوص
 لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى * فان كان خصمه لم يعف يوحى من حسناته يوم القيامة * جاء في
 بعض الكتب انه يوحى له ان ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية * وان كان عفا
 فلا يوحى له * فما الفائدة في النية انتهى * وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض
 مع الرياء صحيحة مستقلة للواجب * ولكن ذكر وافي كتاب الاضحية بان البلد لا يجزي من سبعة
 ان كان الكل يريد بين القرية وان اختلفت جهاتها من اضحية وقران ومثقة * قالوا لو كان احدهم
 يريد الحمالا له او كان نصرانيا لم يجز عن واحد منهم * وعللهم بان البعض اذا لم ينفع قرية

يخرج الكل عن ان يكون قربة * لان الاراقة لا تجزئ * فعلى هذا لو ذبحها لضحية لله تعالى وغيره
 لا يجزئ به بالاولى * وينبغي ان تحرم * وصرح في اليزازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقادم من
 حج او غزوا او غيرهما لا يصل المذبح مبيته * واختلفوا في كفر الذابح * فالشيخ السفكر دري
 وعبد الواحد ان رقى الحيد يدي والنسفي والحاكم على انه يكفر * والفضلي واسماعيل الزاهد على
 انه لا يكفر انتهى * وفي التاتارخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما
 افتتح * والرياء انه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي * فاما الوصل مع الناس بحسبها
 واصل وحده لا يحسبها * فله ثواب اصل الصلح دون الاحسان * ولا يدخل الرياء في الصوم *
 وفي الغناج قال ابراهيم بن يوسف رح الوصل رياء فلا اجر له وعليه الوزر * وقال بعضهم يكفر *
 وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو متناه ام يصل * وفي الواو الحية واذا اراد ان يصلي او
 يقرء القرآن فخشاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك * لانه امر موهوم انتهى * وصرحوا
 في كتاب السير بان السوقي لا سهم له * لانه عند المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا عزاز الدين
 وارهاب العدو فان قاتل استحققه * لانه ظهر بالمقاتلة ان قصده القتال * والتجارة تبع فلا تضره *
 كالحاج اذا تجر في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الزيلعي * وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا
 فلا اجر له * وصرحوا بانه لو طاف طابعا غريمه لا يجزئ به * وارو تف بعرفة طابعا غريمه اجزاء * والفرق
 ظاهر * وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه بطالت صلوته لتقصيد التعليم * ورأيت فرعا في بعض
 كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر واليك دينار فصلى بهذه النية انه تجزئ به
 صلوته ولا يستحق الدينار انتهى * ولم ارمثله لا صحابنا * وينبغي على قواعدا ان يكون
 كنه لك * اما الاجزاء فلما قلنا ان الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوطها او اجب * واما عدم
 استحقاق الدينار فلان اداء الفرض لا يدخل تحت عقد الاجارة * الا ترى الى قواهم لو استأجر
 الا بابه المخدم لا اجر له ذكره في اليزازية * لان الخدمة عليه واجبة * بل افشى المقتد موب
 بان العبادات لا تصح الاجارة عليها * كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه * ولكن المعتبر
 ما افشى به المتأخرون من الجواز * وقد مناه انه اذا نوى الاعتاق ارجل كان مباحا * ولم ارجحكم
 ما اذا نوى الصوم والعبادة * ويشبهها ما اذا اشترك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا اصبحت

فهل يغاب بقدره أو لا ثواب له أصلاً * وأما الخشوع فيها بظاهره وباطنه فمستحب * وفي القنية شرع
 في الفرض وشغله الفكر في التجارة أو المسئلة حتى يتم صلوته لا تستحب إعادته * وفي بعض الكتب
 لا يعيد * وفي بعضها لم ينقص أجره إذا لم يكن من تقصير منه انتهى * السادس في بيان الجمع
 بين جهادتين * وحاصله أن يكون في الوسائل أو في المقاصد * فإن كان في الوسائل فالكل
 صحيح * قالوا لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنابة ارتفعت جهادته وحصل له ثواب
 غسل الجمعة * وإن كان في المقاصد فاما أن ينوي فرضين أو نفلين أو فرضاً ونفلاً * أما الأول فلا يخلو
 ما أن يكون في الصلوة أو في غيرها * فإن كان في الصلوة أم تصح واجبة بينهما * قال في السراج الوهاج
 لو نوى صلاتي فرض كما ظهر والعصر أم تصح اتفاقاً * وأو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان من
 القضاء * وقال محمد رح يكون تطوعاً * وإن نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله لا يهمه شاء *
 وقال محمد رح يكون تطوعاً * ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار يجعله من أيهما شاء * ولو نوى الزكوة
 وكفارة اليمين فهو عن الزكوة * ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي من المكتوبة * وقد ظهر
 بهذا أنه إذا نوى فرضين فإن كان أحدهما اقوى انصرف إليه * نصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة *
 فإن استويا في القوة فإن كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين * وكذلك الزكوة
 وكفارة الظهار * وأما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى * وأما في الصلوة فيقدم الاقوى
 أيضاً * وإذا تقدمت المكتوبة على صلاة الجنازة * وإذا انفال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين
 انتهى التي دخل وقتها * ولو نوى فائتين فهي للأولى منهما * ولو نوى فائنة ووقتية فهي للفائنة إلا
 أن يكون في آخر الوقت * ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فإن كان في أول وقت الظهر
 فهي من الفجر * وإن كان في آخره فهي من الظهر انتهى * وبقي ما إذا كبرنا أو بالمتعززة بر
 للركوع * وإذا أطاف للفرض وللرداع * وإن نوى فرضاً ونفلاً فإن نوى الظهر والتطوع قال
 أبو يوسف رحمه الله لا يجزيه من المكتوبة ويبطل التطوع * وقال محمد رح لا يجزيه من المكتوبة
 ولا التطوع * وإن نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة * وعن محمد رح عن التطوع * ولو نوى
 نافلة وجنازة فهي من النافلة كذا في السراج * أما إذا نوى نافلتين كما إذا نوى بر كعتي الفجر
 التحية والسنة أجزأت منهما * وأم أر حكم ما إذا نوى سبعتين كما إذا نوى في يوم الإثنين صومه

عنه وعن يوم غرة اذ اوقفت * فان باقية التسمية انما كانت ضمنها السنة لحصول المقصود * واما
التعبد ففي الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونقلا كان نقلا * او فرضا وتطوعا
كان تطوعا عندهما في الاصح * ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو احرم مجتئين معا وعلى
التعاقب انما عندنا في تصنيفنا وابي يوسف روح * وعند محمد روح في ابيعة يلزم احدا منهما * وفي
التعاقب الاول فقط * واذا الزمان عندهما ارتفعت احدا منهما بانفاقهما لكن اختلاف في وقت الرقن *
فعند ابي يوسف رخصت صيرورته محرما بلا مهلة * وعندنا في تصنيفنا روح اذا شرع في الاعمال * وقيل
اذا توجه سائرا * ونص في البابسوما على انه ظاهر الرواية * وثمن الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع
في اية دمان المجنبة على احرامهين * ودم واحد عند ابي يوسف روح * واوجاه مع قبل الشروع فعليه
دمان المجامع * ودم ثالث للرقن * فانه يرقن احدا منهما ويمضي في الاخرى ويقضى التي مضى فيها *
وحجة وعبرة مكان التي رفضها * واقتل صيد افعليه فيميتان * او حضر فدمان * وعلى هذا الخلاف
اذا اهل بعمرتين معا او على التعاقب بلا فصل انتهى * واما اذا نوى جهادة ثم نوى في اثنائها
الاقتال معها الى غيرهما فان كبرناو بالالاقتال معها الى غيرهما صار خارجا عن الاولى * وان
اولى ولم يكبر لا يكون خارجا * فكما اذا نوى جهادك الاولى وكبر * وتماه في مفسدات الصلوة
في شرحنا على الكنز * فائدة * يتفرع على الجمع بين الشيئين في النية وان لم يكن من العبادات ما
او قال لزوجه انت علي حرام ناو بالطلاق والظهار * او قال لزوجه انت علي حرام ناو ياني
احد بهما الطلاق وفي الاخرى الظهار * وقد كتبنا في باب الابل * من شرح الكنز نقلا عن المجتهد *
السابع في وقتها * الاصل ان وقتها اول العبادات * ولكن الاول حقيقي وحكمي * فقاو في الصلوة
او نوى قبل الشروع فعن محمد روح لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهار او الصبر مع الامام ولم يشتغل
بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضر النية جازت صلواته
بتلك النية * وهكذا روي عن ابي يوسف وابي يوسف روح كذا في الخلاصة * وفي التبيين اذا
توضأ في منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة بتلك النية فان لم يشتغل بعمل آخر
بتكثيف ذلك * هكذا قال محمد روح في الرقيات * لان النية المتقدمة على الشروع تبقى الى وقت
الشروع حكما * وفي العوم ان الميئد لها غير ما انتهى * وعن محمد بن ساجه ان كان عند الشروع

بحيث لو سئل أية خلوغ تصلي فيجب على البدنة من غير تفكير فهي نية تامة * ولو احتاج الى التامل
 لا يجوز * وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع تصور بعضهم
 بانها صحيحة مع العلم بانه يتخلل بينها وبين الشروع المشي الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها
 فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على الامراض * بخلاف ما لو اشتغل بكلام او اكل *
 او نقول عند المشي اليها من العالها غير قاطع للنية * وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الاصل ان تكون
 مقارنة للشروع * ولا يكون شارعا بنية متأخر * لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية فكذلك
 الباقي لعدم التجزي * ونقل بن وهبان اختلافنا بين المشائخ خارجا عن المذهب * وافقنا لما نقل عن
 الكرخي من جواز التأخير عن التجزية فقل الى الثناء * وقيل الى التعمد * وقيل الى الركوع *
 وقيل الى الرفع * والكل ضعيف * والمعتمد انه لا بد من اقران حقيقة او حكما * وفي الجوهري ولا
 معتبر بقول الكرخي * اما النية في الوضوء * فقال في الجوهري ان غسلها عند غسل الوجه * وينبغي
 ان تكون في اول السنن عند غسل اليدين الى الرسغين اينال ثواب السنن المتقدمة على غسل
 الوجه * وقالوا الغسل كالوضوء في السنن * وفي التميمي يدوي عند الوضع على الضعيف * ولم ارو وقت
 نية الامامة للشواب * وينبغي ان تكون وقت اقتداء احد به لانه كما انه ينبغي ان تكون وقت نية
 الجماعة اول صلوة المأموم وان كان في اثناء صلوة الامام * هذا للشواب * واما لصحة الاقتداء بالامام
 فقال في فتح القدير والافضل ان يغوي الاقتداء عند افتتاح الامام * فان نوى حين وقف ما لا ياباه
 لم يشرع جاز * وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه * قيل لا يجوز انتهى * واما
 نية التقرب لصيرورة الماء مستعملا فوقتها عند الافتراء * واما وقتها في الركوع فقال في النهاية
 ولا يجوز اداء الركوع الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار ما وجب * لان الركوع عبادة
 فكانت من شرطها النية * والا صل فيها الا قران الا ان الدفع يتفرق فاكفي لوجودها حال العزل
 تسهرا ككف يمين النية في الصوم انتهى * وقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل * وقيل
 تجوز بنية متأخر عن الاداء قال في شرح المجمع اورد فيها بلا نية ثم نوى بعد فان كان اما لا فاما في
 يد التقير جازو الا فلا انتهى * واما صدقة الفطر فكان الركوع نية ومصرفا * قالوا الا الذي ناله مصرف
 للفطر دون الركوع * واما الصوم فلا يشترط ان يكون فرضا او نقلا فان كان فرضا فلا يخلو * وان يكون

اداء رمضان او غير * فان كان اداء رمضان جائز بنية متقدمة من غروب الشمس * وبمقارنة وهو
 الاصل * وبمناشئة من الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين * وان
 كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع
 الفجر * ويجوز بنية مقارنته لطلوع الفجر * لان الاصل القران كما في فتاوى فاضل * وان
 كان نفلا نكر رمضان اداء * واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية
 او ما يقوم مقامها من * وفي الهدي * فلا يمكن فيه القران والتأخير * لانه لا تصح افعاله الا اذا تقدم
 الاحرام * وهو ركن فيه او شرط على قولين * فائلك * هل تصح نية عباد * وهو في عبادة اخرى *
 قال في القنية نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نيته ولا تفسد صلواته انتهى * الثاني في
 بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن * قالوا في الصلوة لا تشتط النية في البقاء للمخرج
 عند ابي النهاية فكذا في بقية العبادات * وفي القنية لا تلزم نية العباد في كل جزء * انما تلزم في
 جملة ما يفعله في كل حال انتهى * وفي النهاية او افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فانها على نية
 التطوع اجزأته عن المكتوبة * ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العباد وهي التذلل
 والخضوع على ابلغ الوجوه * ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله تعالى منه * ونية القربة وهي طلب
 الثواب بالمشقة في فعلها * او ينوي انه يفعلها مصححة له في دبره بان يكون اقرب الى ما وجب عليه
 من العمل واداء الامانة * وابدع مما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة * ثم هذه النيات
 من اول الصلوة الى آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الى ركن * ولا بد من نية العباد في
 كل ركن * والنفل كالقرب فيها الا في وجه واحد وهو ان ينوي في العواجل انها لطف في القرائن
 وتسهيل لها انتهى * والحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادات التي ذات افعال يكتفي بالنية في اولها
 ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاء بالنسبائها عليها * الا ان يولي ببعض الافعال غير ما وضع له
 قالوا لو طاف طائفا لم يجرى * ولو وقف كند لم يجرى فاجزاء وقسمها * والفرق ان
 الطواف بنية مستقلة بخلاف الوقوف * وبقى الزيلعي بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند
 الاحرام لا تكون في جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية * والطواف يقع بعد التجلل
 في الاحرام * فاشتراطه اصل النية لا تعيين الجهة انتهى * وقالوا لو طاف بغير نية التطوع

في أيام النحر وقع من الفرض ولو طاف بعد ما حل الفرض ونوى التطوع اجزا من النحر حتى انتهى
 نية التيمم * وهو يعني على ان نية العبادة تنسحب على اركانها * واستفيد منه ان نية التطوع في
 بعض الاركان لا تبطله * وفي النية وان تعبد ان لا ينوى العبادة ببعض ما يفعله من المبالغة لا يستحق
 الثواب * ثم ان كان ذلك فعلا لانتم العبادة بدونه فسدت ولا نال وقتها انتهى * * * *
 الفاسع في محلها * محلها القلب في كل موضع * وقد ما حقيقتهما * وهذا اعلان * الاول انه لا يكفي
 التلظي باللسان ذونه * وفي النية والتجسس ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشاك في النية
 يكفيه التكلم بلسانه * لانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى * ثم قال فيها ولا يواخذ بالنية حال * هو *
 لان ما يفعله من الصالح فيما يسهو بعفوه عنه و صلواته مجزية وان لم يستحق بها ثوابا انتهى * ومن
 فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فاعتبر ما في القلب * وخرج من هذا الاصل
 اليمين * فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد اعتقدت الكفارة * او قصد الحلف على شيء فسبق
 لسانه الى غيره * هذا في اليمين بالله تعالى * واما في الطلاق والعاق فيقع قضاء لادبائه * ومن
 فروعه لو قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما قصد معنى آخر فكلفنا الطلاق اذا اراد به الطلاق
 من وثاق لم يقبل قضاء ويدين * وفي الخالية قال لعبد * انت حر وقال قصدت به من عبد فكذا
 لم يصدق قضاء * وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال منضجرا
 منهم طلقكم ثلثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافتي امام الحرمين بوقوع الطلاق * قال الفرزالي
 وفي القلب منه شيء انتهى * قامت بخرج على ما في فتاوى تاجيخان من العتق قال رجل عبيد اهل
 بلخ احرار * او قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينوع عبدا * وهو من اهل بغداد * او قال كل عبيد
 اهل بلخ * او قال كل عبيد اهل بغداد احرار * او قال كل عبيد في الارض * او قال كل عبيد في الدنيا *
 قال ابو يوسف راج لا يعتق عبدا * وقال محمد راج يعتق * وعلى هذا الخلاف الطلاق * ويقول
 ابي يوسف راج اخذ عصا بن يوسف * ويقول محمد اخذ شاة * والفتوى على قول ابي يوسف راج *
 ولو قال كل عبيد في هذه السكة وعبد في السكة * او قال كل عبيد في الماشية الماشية حر * هو
 على هذا الخلاف * ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبد فيها يعتق عبيد في غيرها انتهى *
 * * * *

سنداً راجعاً إلى القاضي * وان كان في الجامع أو المسكنة فعلى الخلاف * والأولى نحو بيعها على مسئلة اليمين *
 وأما لا يتكلم زيداً فسلم على جماعة هو فيهم فالأصح * وان لو أهدم دونه دين ديانة لا يتكلم
 انتهى * فكذا نية الواهب يقع الطلاق عليها * فان في مسئلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان
 زيداً فيهم أو لا * فهو تنفرد على هذا فروع أو قال لها يا طالق وهو اسمها أو أم بقصد الطلاق قالوا
 لا يقع كذا وهو اسمها بمعنى الخانية * وفرق المحبوبي في التلخيص بين الطلاق فلا يقع وبين العتق
 فيقع خلاف المشهور * ولو نجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويد بين *
 وأما نال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير ثلاثة لم يقبل كذا لك * وفي الكنز لو قالت تزوجت
 علي فقال كل امرأة لي طالق طالقت المصلحة * وفي شرح الجامع لفاضل شافعي وعن أبي يوسف راجع أنها
 لا تطلق وبه أخذ مشائخنا * وفي المبسوط قول أبي يوسف راجع أصح عندي * وأما قول له ألك امرأة غير
 هذه أبارأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه * والفرق بينهما بين مسئلة الكنز من ذكر
 في الزاوية * وفي الكنز كل مملوك أي حر متفق عليه القن وأمهات أو لاد * وممد برأه * وفي
 شرح الزيلعي وأما قال اردت به الرجال دون النساء دين * وكذا لو نوى غير المملوك قال أبو يوسف
 السود دون البيض أو مكره لا يد بين * لأن الأول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم
 لغرض اللغات فلا تعام فيه نية التشخيص * ولو نوى النساء دون الرجال لم يد بين * وفي الكنز ان لم يست
 أو أكلت أو شربت ونوى معيناً لم يصدق أصلاً * وأما إذا نوى أو طعاماً أو شراباً دين * وفي المحيط
 لو نوى جميع الأطعمة في لا يأكل طعاماً أو جميع مبادئ العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء انتهى *
 وفي الكشف الكهير يصدق ديانة لا قضاء * وقيل قضاء أيضاً * وفي الكنز ولو قال ما طأته أنت طالق
 ثلاثاً المصنف وتعت من كل طهر طائفة * وان نوى ان يقع الثالث الساعة أو عند كل شهر أو عند كل
 نية انتهى * وفي شرحه أنت طالق للسنة ونوى ثلاثاً جملة أو متفرقة على الأظهار صح * خلافاً
 لصاحب الهداية في نية الجملة * وفي الخانية ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال أهدكها طالق
 لا يقع الطلاق على امرأتها في قول أبي حنيفة راج * وعن أبي يوسف راجع أنه يقع * ولو جمع بين
 امرأتها وجنينة رقت طالقت أهدكها طالقت امرأتها * وأما قال أهدكها طالق ولم يذكر شيئاً
 لا تطلق امرأتها * وعندهما أنها تطلق * وأما جمع بين امرأتها وماليس جعل للطلاق تاليفاً في المشهور

وقال أحدكما طالق طلق امرأته في قول البصيفة وأبي يوسف ربح بالرحالة محمد ربح لا تطلق *
 وتوَّجَّع بين امرأته الحجة والحيث وقال أحدكما طالق لا تطلق الحجة أنتي * ولا تشعني ربه إذا
 نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه أنه يدعى * وفيها أنه ليرقال لها يا مطلقة إن لم يكن لها زوج طلقها *
 قبله أو كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها * وإن كان لها زوج طلقها قبله أو لم يكن لها زوج طلقها *
 طلق * وإن نوى به إلا خبر صدق ديانه وقضاء على الصحيح * ولزنيين بد الشتم في دناءة * * *
 الأصل الثاني من التاسع * وهو أنه لا يشترط مع نية التلب باللفظ في جميع العبادات * ولذا أقال
 في الجمع لا معتبر باللسان * وهل يستحب التلفظ أو يسن أو يكره أقال * اختار في الهداية الأول
 لأن أم تجمعه من يمته * وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التلفظ بالنية *
 لا في حديث صحيح ولا في ضعيف * وزاد بن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة * وفي الهداية
 كره بعض مشائخنا التلق باللسان ورأه الآخرون سنة * وفي المحيط بالذكر باللسان سنة فينبغي
 أن يقول اللهم أني أريد صان كذا فيسر ما لي وتقبلها مني * ونقلا في كتاب الحجة ابن طالق اليسير
 لم ينقل إلا في الحج * خلاف بقية العبادات * وقد حققنا في شرح الكون * وفي التوبة والمجنون
 المختار أنه مستحب * وأخرج عن هذا الأصل مسائل * معها البند لا يكفي في إيجابه النية * بل لابد
 من التلفظ به * صرحوا به في باب الإعتكاف * ومنها الرق رلو * بعد الأبد من اللفظ الذي دل به
 وأما توقف شروعه في العلق والأحرام على الذكر ولا تكفي النية فلا نه من الشرائع المبرور *
 وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنية بل لابد من التلفظ إلا في مسألة في نكاح النافس من رجل له
 امرأتان من زينة فقال يا زينة فاجابتهم فقال أنت طالق فلما خرج الزمان على التي أباها *
 إن كانت امرأته * وإن لم تكن امرأته بطل * لأنه أخرج الجواب بالتكلام التي أباها * وإن
 قال نيت زينة طلق زينة انتهى * فقد وقع الطلاق على زينة بمجرد النية * زينة بغير
 النفس لا يواحدية ما لم يتكلم أو يدل به حكم ما في حديث مسلم * وحاصل ما إذا كان الذي يقع
 في النفس من قول البصيفة أو غيره من مراتب * أو غيرها من مراتب * ثم جردت من أمرها باللفظ
 ثم حكى النفس وهو يقع في من الفرد هل يشل أو لا ثم التزم به في جميع قصد الفعل * ثم أوزم
 وهو قوله فذلك الفصل والجزء به * قال الجاس لا يرا حذبه إلا بما لا له ليس من غيره * وإنما هو غيره

ورد عليه لا تارة له ولا صنع * والخاطر والذي بعد كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس
 ان لا يوروده * ولكن هو وما بعد من حديث النفس من فوعان بالحديث الصحيح * واذا ارتفع
 حديث النفس ان رفع ما يليه بالطريق الاولي * وهذه الثابت لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها
 اجر له * انما الله تعالى * اما الله تعالى في الحديث الصحيح ان الله تعالى بحسنه * تحسب بحسنه * والله
 بالجنة لا يكتب له شيء * فان تركها الله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة * راحة *
 والاصح في معناها انه يكتب عليه العمل وحده وهو معنى قوله (راحة) واما الله فمر فوع * واما
 العزم فالحققون على انه يراخذه * * * * * من جعله من الله فمر فوع * * * * * العزم من كتاب
 الكراهة هم بمعصيته لا ياتم ان لم يسم عزمه عليه * * * * * ان عزم ياتم انم العزم لا انم العمل بالجوارح *
 الا ان يكون ابرائيم بمجرد العزم كالكفر انتهى * العاشر في شروط النية * الاول الاسلام ولذا لم تصح
 العبادات من كافر * * * * * في باب التيمم عند قول الكبر وغيره فلغاتيمم * كافر لا وضوء *
 لان النية شرط التيمم دون الوضوء * * * * * وضوء * * * * * فاذ السلام بعد ما صلى بهما * * * * * لكن
 قالوا اذا انقطع دم الكتابة لا دل من حشر محل وطبها بمجرد الانقطاع * ولا يتوقف على الفصل
 لانها ليست من اهلها وان صح منها * * * * * طهارة الكافر قبل اسلامه * * * * * فائده * * * * * قال في الملقاة قال
 ابو حنيفة ربح اهلهم النصراني الفقه والقرآن اعلمه بختمه ولا يمس المصحف * وان اغتسل ثم مس
 فلا بأس به انتهى * * * * * تصح الكفارة من كافر فلا يعقل يمينه * لا يمين لا ايمان لهم * وقوله تعالى
 فان تكفروا ايمانهم اي الصورية * وقد كتبنا في الفرائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة
 في البرازية بالخلاصة * * * * * صبي ونصراني خرجا الى مسيرين ثلث فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم
 الكافر قصر الكافر لا اعتبار قصد ولا الصبي في المشترا انتهى * الثاني التمييز فلا تصح عبادة صبي
 ميمز ولا خيرون * * * * * ومن فروقه هذا الصبي والمجنون خطأ * * * * * ولكن اهم من كون الصبي ميمزا
 او لا * * * * * ويقتضى وضوء السكران اعدام تمييزه وتبطل صلاته بالسجدة كما في شرح منظومة من
 وديان * * * * * العالم بالغري فمن جهل فريضته الصلوات لم تصح مذكرا فدا من القبيحة الا في الحج
 فانهم يخرجون من الاحرام المبهمة * لان عليا رض احرم بما احرم به النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم * * * * * فان من سبها او هجها صح ان كان قبل الشروع في الاعمال * وان شرع في فحينئذ هو من

الرابع ان لا يأتي بمضاف بين المية والموي * قالوا ان المية المتقدمة على التحريمه جازون بشرط *
 ان لا يأتي بعدها بمضاف ليس منها * وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد في الثاني * وتبطل صحة
 النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بالردة اذا امانت فايها * فان اسلم بعد ما كان كافرا في
 هيوته عليه الصلوة والسلام فلا مانع من يوده ما * والا فبي يوده ما ينكره * ذكره العراقي * ومن
 المضاف فيه القطع * ناذي نوي قطع الايمان صار مرتد المبال * وارتد نوي قطع الصلوة لم يبال * وكذلك
 سائر العبادات الا اذا اكبر في الصلوة ونوي الدخول في اخرى فالتكبير هو القاطع الاول لا
 مجرد النية * اما صوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوي قطعه والانتقال الى صوم النفل فانه
 لا يبطل * والفرق ان الفرض والنفل في الصلوة جنس واحد كذلك في سائر النية لا بد من اتمام
 في التحريمه * وهما في الصوم والركن جنس واحد كذلك في سائر النية لا بد من اتمام
 الصلوة بنية الفرض ثم يبرئ منه في الصلوة ان جعلها تطوعا صار تطوعا * وان نوي الاكل او الجماع
 في الصوم لم يضر * وكذلك لو نوي فعلا مضاف في الصلوة لم تبطل * وان نوي الصوم من الليل ثم نزع النية
 قبل الفجر سقط حكمها * بخلاف ما اذا رجع بعد ما استلم بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية
 من الليل لا يبطلها * وان نوي قطع السفر بالانابة صار مقرا بطل سفره بخمس شرائط * ترك السفر
 حتى لو نوي الاقامة سائرا لم تصح * وصلاحيته الاربع الاقامة ما ونراها في بحر او جزيرة لم تصح *
 واتخاذ الموضع والملة والاستقلال بالراي فلا تصح نية التابع كذلك في معراج الدار اية * واذا نوي
 المسافر الاقامة في أثناء صلواته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء راها في اولها او في وسطها
 او في آخرها * وسواء كان منفردا او مقربا او مدركا او مسجدا * اما الاحق لا يتعدى بنية ما بعد
 فراغ امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذلك في الخلاصة * وان نوي بمال التجارة الخدمه حتى كان
 للخدمة بالنية * ولو كان على مكسه ثم يوتر ككما ذكره الزيلعي * وامانة التجارة في الوهبة
 فلم ارها صريحة * لكن في الفتاوى الظهيرية من جنابات الاحرام ان المودع اذا تعدي ثم ازال
 التعدي ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدي انتهى * فرع * وتفرع من نية التراجع نية التائب *
 وهي نية نقل الصلوة الى اخرى * قد مناه لا يكون الا بالشرع بالتحريمه لا بمجرد النية * ولا بد
 ان تكون الثانية غير الاولى كما ان بشرع العصر بعد انسحاب الظهيرة لا الظهيرة بعد وقتها

ظاهر * وشرحتها ان لا يلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى مطلقا وقد ذكرنا تأريها في مفسدات
 الصلوات في شرح الكنز * فصل * ومن المنافي التردد وعدم الجزم في اصلها * وفي الملتقط ومن
 يعمد ربح فحين اشترى خادما للخدمة وهو يدوي ان اصاب ربحا بعه لا تكون عليه * وقالوا لو نوى يوم
 السبت ان كان من شعبان فليس يتسائم * وان كان من رمضان كان صائما لم تصح نيته * ولورد
 في الارصاف بان نوى ان كان من شعبان فنفل والا فمن رمضان صحته نيته كما بيناه في الصوم
 و يفتي على هذا انه ان كانت عليه نية فبطلت اية قضاها او لا نقضها هائم تبين انها كانت عليه ان
 لا يجزى للشك وعدم الجزم * راولدك في دخول وقت العبادات فاتي بها فبان انه فعلها في الوقت
 لم يجزه اخذ من قولهم كجاني نتج القدير * وان صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه
 قد دخل لا يجزه انتهى * وفي خزائن الاكمل ادراك الفرم في الصلوة ولا يدري انها المكتوبة
 او التروية يكبر ويدوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها يعني العشاء فاذا هو في
 العشاء صح * وان كان في التروية يقع نقلا انتهى * فرع عقب النية بالمشية * قد مداد ان كان مما
 يتعلق بالنيات كما اورد والاصح ان تبطل * وان كان يتعلق بالاقتوال كما اطلاق والعتاق بطل * تكميل
 النية في واحد نافي كل العبادات باتفاق الاضحاب لا ركن * والما وقع الاختلاف بينهم في تكبير
 الاخير * راولدك انما اثر طائفة النية * وقيل بركنيتها * فاعلم في الايمان * تخصيص العام بالنية مقبول
 ديانة لا قضاء * وعند الخصاف يصح قضاء ايضا * فلو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم قال نويت من
 بركة كذا الم تصح في ظاهره راولدك انما لا يشك في * وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم
 اماما نوى خاصا * راولدك انما لا يشك في من حلفه ذاهم * والفتوى على ظاهر المذهب * فمن وقع
 في يد الظلمة واخذ بقر الحصاد فلا بأس به كذا في الروا الحجة * راولدك كل مملوك املاكه فهو حر
 وقال عنييت به الرجال دون النساء دين * بخلاف ما لو قال نويت السوداء دون البيض او بالعكس
 لم يصدق ديانة ايضا كقوله نويت النساء دون الرجال * والفرق بينا في الشرع من اليمين بالطلاق
 والعتاق * واما نعيم الخاص بالنية فلم اره الآن * فاعلم فيها ايضا * اليمين على نية الخالف ان
 كان مظلوما * وعلى نية المستحق ان كان ذاهما في الخلاصة * فاعلم فيها ايضا * الايمان مبنية
 على الاثبات لا على الاغراض * فلو اغتاظ من انسان فحلف انه لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له بمائة

درهم لم يثبت * وأوحى ^{بأن} لا ينبغي بغيره فباعه بأحد عشر ^{أو} بغيره لم يثبت مع أن غيره الزيادة
 لكن لا يثبت بلا لفظ * وأوحى لا يشترط * بغيره فاشترى بأحد عشر ^{أو} بغيره * وتماه في تبيين
 الجامع الصغير وشرحه للفارسي * فروع * لو كان اسمها طالقا أو خرج نهادا هان قصد الطلاق أن
 العتق وتعا أو اليد آفلا * أو أطلق فالتصديق * وأوحى رلف الطلاق فان قصد الاستيفاء وقع
 الكل * أو التاكيد فواحدة بانه والكل قضاء * وكذا إذا أطلق * ولو حال أنت طالق راحة في ثمن
 فان نوى مع ثنتين فثالث دخل بها أولا * والا فان نوى وثنتين فثالث ان كان منخل بها أو الأربعة
 كما إذا نوى الطرف أو أطلق * ولو نوى الضرب والحساب فكذلك * وتذا في الإقرار * وأوحى
 أنت علي مثل أمي أو كاهي رجع إلى قصد لينكشف حكمه * فان قال أردت الإكرامة فهو كما قال
 لأن المكرم بالشبهة فاش في الكلام * وأن قال أردت الظهار فهو ظهار لأنه تشبيهه بغيره * وإن
 قال أردت الطلاق فهو طلاق بائن * وإن لم تكن له نية تليس بشيء من ذلك * وقال محمد ربح وظهار *
 وأن هني به التحريم لا غير فعند أبي يوسف ربح أيلاء * وعند محمد ربح ظهار * وأوحى أن السهلي
 حرام كما نوى ظهار أو طلاقا أو هان ما نوى * وإن لم ينفذ في قول أبي يوسف ربح أيلاء * وإن
 قول محمد ربح ظهار * ومنها أوقر * الجنب قرأ نائبا قصد التلاوة حرم * وإن قصد التكرار فلا * وأوحى
 تراء الفاتحة في صلواته على الجنابة ان قصد الدعاء والثناء لم يكره * وإن قصد التلاوة وتكرار * غلب
 الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت * وإن قصد الحمد للعطاس لم تصح * ذبح فعطس وقال
 الحمد لله فكذلك * ذكر المصلي آية أو ذكرا أو قصد به جواب المتكلم فسدت والأفلا * تحصيل في
 النيابة في النية * قال في تيمم القنية مريض ييممه غيره * فالنية على المريض دون الميمم انتهى *
 وفي الزكوة قالوا المعتبر نية الموكل * فلو نواها ودفع الوكيل بلا نية اجزأته كما ذكرناه في الشرح *
 وفي الحج من الغير لا اعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النيابة فيها * لأن الأفعال إنما صدرت
 من المأمور فاعتبر نيته * تنبيه اشتملت فاعلة الأمور بمقاصدها على ما تراءى عندكم كما تبين لك *
 وقد أتينا على عيون مسائلها والأفمائلها لا تحصى وفيها لا تستقصى * خاتمة * تجزئي تامة
 الأمور بمقاصدها في علم العربية أيضا * فأول ما اعتبرنا ذلك في الكلام * فقال سيبويه والجمهور
 بأشراط الصدق فيه * فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما حكاه الخيرانات العامة * وخالف

بعضهم فلم يشترطه وسمى كل ذلك كمال ما واختار أبو حيان * وخرج على ذلك من الفتا ما اذا
 حلف لا يكلمه نكاته نائما حتى يسمع فانه يسمع وفي بعض روايات الميسوط شطآن يوقظه * وعليه
 مشائنا * لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيدا وهو يسمع لا يسمع صوته كذا في الهداية *
 والحاصل انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح * ولم ار الا ان يحكم ما اذا اكلمه معلى عليه
 او يوقظ او يستمر ان * واو سماع آية السجدة من حيوان صرخوا بعدم وجوبها على المختار لعدم اهلية
 القاري * بخلاف ما اذا سمعها من جنب او حاض * والسمع من المجنون لا يوجبها * ومن النائم يوجبها
 على المختار * وكذلك يسمعها من سكران * ومن ذلك المبادئ الذكر ان قصد نداء واحد
 بعينه تعرف * ووجب بناؤه على الضم * والا لم يتعرف واغرب بالانصب * ومن ذلك العلم المنقول
 من صفة ان قصد به ملح الصفة المنقول منها ادخل فيه الالف واللام والافلا * وفروع ذلك كثيرين ومجري
 هذه القاعدة في العروض ايضا * فان الشعر عند اهله كلام موزون مقصود به ذلك * اماما يقع
 موزونا اتفاقا لا من قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا * وبما في ذلك مخرج ما وقع في كلام الله تعالى
 كقوله تعالى * **اَنْ تَدُلُّوا الْبُرْهَتِي** * **تَنْفِقُوا مَا تَحِبُّونَ** * او في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم كقوله
 * **هَلْ اَنْتَ اِلَّا صَبْعٌ دُهَبٌ** * وفي سبيل الله ما لقيت * القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك *
 وقد اباها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه * اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشك عليه
 اخرج منه شيئا ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا * وفي فتح القدير من باب
 الانجاس ما يورثها ففسوق عبارته بتمامها * قوله تطهيرا للنجاسة واجنب بقدر الامكان * وما اذا
 لم يتمكن من الازالة لحفاء مخصوص الملل المتصاحب مع العلم بشتبوس الثوب * قيل الواجب غسل طرف
 منه فان غسله بغيره او بلا طهر * وذكر الوجه يبين ان لا اثر للتحري * وهو ان يغسل بعضه مع
 ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول محله فلا يقتضي
 بالنجاسة بالشك * كذا اوردنا الاستحباب في شرح الجامع الكبير * قال وسمعت الامام تاج الدين
 احمد بن عبد العزيز يقول ويقسمه على مسئلة في السير الكبير * في اذا فتعنا حصنا وفيهم ذمي
 لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين * فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام
 المانع كذا اشدنا * وفي الخلاصة بعد ما ذكره من التلخيص * واوصلني معه صلوات ثم ظهر من الفتا ما

في طرف آخر يجب إعادة ما سلم انتهى * وفي الظهيرة ثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب
 كله انتهى * وهو الاحتياط * وذلك التعليل مشكل عندي * فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب
 بعد اليقين بنجاسته قبل * وحاصله انه شك في الازالة بعد ثبوت قيام النجاسة * والشك لا يرفع
 المتيقن قبله * والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة
 والمغسوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وباحتمال عدم الباقي * ومن ضرورة ذلك يشكوك في
 فيه ارتفاع اليقين من نجاسته ونعصوميته * واذا صار مشكوكا في نجاسته جاز الصلوة الا ان هذا
 ان صح لم يبق لكيتهم المجمع عليه المعنى قوله اليقين لا يرتفع بالشك معنى * نانه حيث لا يتصور
 ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين * ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين * فمن هذا حقيق
 بعض المحققين ان المراد لا يرتفع به حكم اليقين * وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم
 لا الدليل * فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين
 السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة * فلا تصح بعد غسل الطرف * لان الشك لا يري لا يرفع
 حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك * فثبت الباقي
 والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم انتهى كلام ففتح القدير * ونظيره قولهم القسمة في الاشياء
 من المظهرات يعني انه او تنجس بنجس المانبي ثم قسم دهر * او نوع الشك في كل جزء هل هو المظهر
 اولا * قلت يندرج في هذه الفاعلة قواعده * منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان * تنقسم
 عليها مسائل * منها من يثبت في الطهارة وشك في الحدث * ومنها من يثبت في الحدث وشك في الطهارة
 في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيرها * ركن ذكره عن محمد بن عيسى اذا دخل بيت
 الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه او لا كان محدثا * وان جلس للوضوء معه ماء ثم
 شك هل نوضأ ام لا كان متوضعا عملا بالغالب فيهما * وفي خزانة الاكمل استيقن بالتيمم وشك
 في الحدث فهو على تيممه * وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ باليقين بما في الوضوء *
 ولو ثبت في الطهارة والحدث او شك في السابق فهو متطهر * وفي البرازية يعلم انه لم يغسل عضو المكث
 لا يعلم بعينه غسل رجاء اليسرى لانه آخر العمل * رآى الباقى بعد الوضوء مسألة من ذكره يعيد *
 وان كان يعرضه كثير ان لا يعلم انه بول او ماء لا يفتت اليد * فخرج فرجه وازار بالمالا تطعا

الوسوسة * وإذا بعد جهد من الوضوء أو علم أنه بول لا ندفعه الخيلة انتهى * ومن فروع ذلك
 ما لو كان زيد على عمر والقب مثلاً فبرهن عمر وعلى الأداة أو الأبراء فبرهن زيد على أن له
 عليه الفألم تقبل حتى يبدو أنها حادثة بعد الأداة أو الأبراء * شك في وجود النجس فالأصل بقاء
 الطهارة * وإذا نال محدوح حوض تملأ منه الصغار ولعبوا بالأيدي الدنسة والجرار الوسخة
 يجرز الرضوع منه ما لم ينعلم به نجاسته * وإذا أفتوا بطهارة طين الطرقات * وفي الملقط فارة في كوز
 لا يدري أنها كانت في الجرن لا يقضي بفساد الجرن بالشك * وفي خزانة الأكل رأي في ثوبه قد را
 وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه يعيد هناك آخر حدث أحدثه * وفي المني من آخر رقة
 انتهى * يعني احتياطاً وعملاً بما إذا ظهر * أكل آخر الليل وشك في طووع الفجر مع صومه * لأن الأصل
 بقاء الليل * وكذا في الوقوف * والأفضل أن لا يأكل مع الشك * ومن استخففة روح لأنه مسي
 بالأكل مع الشك إذا كان بمصر حلة أو كانت الليلة مقصداً أو متعمدة أو كان في مكان لا يستعين
 فيه الفجر * وإن طلب على ظنه طووعه لا يأكل * فإن أكل فإن لم يستعين له شيء لا قضاء عليه في
 ظاهر الرواية * ولو ظهر أنه أكل بعد قضى ولا تقارة * ولو شك في الغروب لم يأكل * لأن الأصل
 بقاء النهار * فإن أكل ولم يستعين له شيء قضى * وفي الكفارة روايتان وتماه في الشرح من
 الصوم * أدعت المرأة عدم وصول النفقة والعكس المقرران في ملك مدية فالقول لها * لأن
 الأصل بقاؤها في ذمتها كما يكون إذا ادعى دفع الدين وانكر الدائن * ولو اختلف الزوجان
 في التمكن من الوطئ فالقول لمكره * لأن الأصل مداهمة * ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول
 لها * لأن الأصل عدم الرضا * ولو اختلفا بعد العلة في الرجعة فيها فالقول لها * لأن الأصل عدمها *
 ولو كانت قائمة فالقول له * لأنه يملك الانشاء فيملك الاخبار * ولو اختلفا المتبايعان في الطوع
 فالقول لمن يدعيه * لأنه الأصل * وأن برهننا فيمنه من مدعى الاكراه أولى وعليه الفتوى كما
 في البرازية * ولو ادعى المشتري أن اللحم لحم ميتة أو ذبحة مجوسية وانكر البائع لم أره إلا *
 ومقتضى قولهم القول بالمدعى البطلان لكونه منكر الأصل البيع ما كان يقبل قول المشتري باعتباره
 أن الشاة في حال ميوتها غير سائمة بالمشتري متمسك بأصل التبريم إلى أن يتحقق زواله * أدعت
 المطلقة امتداد أصل الطهر وعدم انتضاء العلة صلحت ولها النفقة * لأن الأصل بقاؤها * إلا إذا ادعت

الحبل فان اهنا النفقة الى سنتين فان مضى ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير .
قاعدة الاصل براء الذمة . وكذا لم يقبل في دعائها أما واحد واحد . ولذا كان القول قول المدعى عليه .
بما وافق الاصل . والبيضة على المدعى لأن دعواه بأساليب الاصل . فإذا اختلفا في قيمة المكلف .
والمغصوب فالقول قول الغارم . لأن الاصل البراءة فما زاد . ولو أقر به أو حق قبل تفسيره بما له .
قيمة فالقول للمقر . مع بهم . ولا يبرده عليه ما لو اقر به زادهم فإن أو أكثر من ثلاثة درهم . لأنها أقل .
الجمع مع أن فيه اختلافا . فقول أقله أثبات فيجب أن يحمل عليه . لأن الاصل البراءة . لأننا قول .
المشهور أنه ثلاثة وعليه معنى القرار . قاعدة من شك هل فعل شيئا أم لا فالاصل أنه لم يفعل . وتدخل .
فيها قاعدة أخرى . من يقع الفعل وشك في القليل والكثير . هل على القليل . لأنه المتيقن الآن تشتغل .
الذمة بالاصل فلا يبرأ إلا باليقين . وهذا إلا بشيء راجع إلى قاعدة ثالثة . هي ما ثبت ببعض .
لا يرفع إلا باليقين . والمراد به غالب الظن . وإذا تألف في الملتقط أو لم يفتح من الصلوة هي راحت .
أن يقضي صلى غير ميد أدرك لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكبر ظنة نساء ما يسبب الطهارة .
أو ترك شرطا . فحينئذ يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه بكر الورد واللهي منه التي شك .
في صلى هل صلاها أم لا إما في الوقت . شك في ركوع أو سجود وهو فيها إما أن كان بعد ما .
فلا . وإن شك أنه كم صلى فإن كان أول من استأنف . وإن كثرت مخري والأخذ بالأقل . وهذا .
إذا شك فيها قبل الفرار . وإن كان بعد فلا شيء عليه إلا إذا تد كر بعد الفرار أنه ترك فرضا .
وذلك في تعينه قال أيسجد سجدة وأحد ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثم يسجد بسجدتين ثم يقعد .
ثم يسجد للسجدة ثاني في فتح القدير . وأخبر مد ل بعد السلام أنك صليت الظهر إن شك في .
صداقه وسكت به فإنه يعيد احتياطاً . لأن الشك في صداقه شك في الصلوة . وأن وقع الاختلاف بين .
الأيام والقوم فإن كان الامام على يقين لا يعيد والأما بقولهم لنا في الخلاصة . زار صلى ركعة .
بندية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في المغرب ثم شك في الرابعة أنه .
في الظهر قال لا يكون في الظهر والشك ليس بشيء . وأن تذكر مد على العصر أنه ترك سجدة ولا يدري .
هل تركها من الظهر أو العصر الذي هو في المخري . فإن لم يقع تجزيه على شيء يتم العصر . ويسجد .
سجدة وأحد . ثم يعيد الظهر احتياطاً . ثم يعيد العصر فإن لم يعد فلا شيء عليه . وفي المجتبى إذا شك .

ما له كتبر الافتتاح أو لا وهل أحدث أو لا وهل أصابت العجا ستثوية أو لا أو مسح رأسه أو لا
 استقبال أن كان أول مرة أو لا فلا انتهى . وأوشك أنها تكسر الافتتاح أو القنوت أم يصير شارها
 وتياممه في الشرح من آخر سجود السهو . وأوشك في أن كان الحج ذكر الخصاف أنه يتحرى كما
 في الصلوة . وقال عامة مشائخنا يودون ثانيا . لأن تكرار الركعة والزيادة عليه لا يفسد الحج . وزيادة
 الركعة تفسد الصلوة فكان التحري في باب الطلوع أحوط أخذ في المحيط . وفي البدائع أنه في الحج
 يعني على الأقل في ظاهر الرواية . وفي البرازية شك في القيام في الفجر بها الأولى أو الثانية
 رفضه أو تعدل من التشهد ثم صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد للسهو . فإن شك في سجدة
 رها من الأولى أو الثانية يضي فيها وإن شك في السجدة الثانية . لأن أتمامها لا يزم على كل حال .
 وأذا رفع رأسه من السجدة الثانية تعدل ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة السهو . وإن شك في سجدة
 أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثا إن كان في السجدة الثانية فسدت صلوته . وإن كان في السجدة
 الأولى يهك أن أملاهما عند محمد بن ح . لأن أتمام المأهية بالرفع عند فتر تقع السجدة بالرفض
 ارتقامها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو . إلى أن قال نوع منه تذكر أنه ترك ركعتيها
 فسدت صلاته . وأن ترك فعلها يحل على ترك الركوع . فسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 بسجدة . صلى صلوته يوم وأيلة ثم تذكر أنه ترك القراءة في ركعة . ولم يعلم أية صلوة أعاد الفجر
 والوتر . وأن تذكر أنه ترك في ركعتين فكذا لك . وأن تذكر أنك ترك في الأربع فذوات الأربع
 كلها انتهى . ومنها شك هل طلق أم لا لم يقع . شك أنه طلق واحدة أو أكثر يعني على الأقل كما
 ذكره الأسبغاني . إلا أن يستيقن بالأكثر . أو يكون أكبر ظنه على خلافه . وإن قال الزوج عزيمته
 على أنه ثلث بتركها . وأن أخبره مدول حضور ذلك المجلس بأنها واحدة صدقهم أخذ بقولهم .
 أن كانوا مدولا . ومن الإمام الثاني حلف بطلاقها ولا يذكر في ذلك أم أنل يتحرى . وإن استويا
 حمل بأحد من ذلك عليه كذا في البرازية . ومنها شك في الخارج أمني أم مني وكان في اليوم .
 فإن تذكر احتلاما وجب الغسل انفاقا ولا لم يجب عند أبي يوسف رخ حملا بالأل وهو المذني .
 وجب عندهما احتياطا كقولهم بالقبض بالمباشرة الفاحشة . وكذا قول الإمام في الفارة
 المينة إذا وجدت في بئر ولم يدوم حتى وقعت . وهذا فروع أم أن لا الآن . الأول أو كان عليه

من وشك في قدره ينبغي ان يخرج القدر المشكوك فيه من التضايف من البرزانية من التضايف اذا شك فيما يدعيه
 عليه ينبغي ان يرضي خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في الحرام وان اتى خصمه الا يحلفه
 ان كان اكبر رايه ان المدعي حق لا يحلف وان كان اكبر رايه انه باطل ساع له الحلف انتهى *
 الثاني انه ابل وبقر وهم سائمة وذلك في ان عليه ان يكون حلفاها او بعضها ينبغي ان تلزمه كون الكل *
 الثالث شك فيما عليه من الصيام * الرابع شك فيما احتياها من العاك هل هي حلال او وفاء ينبغي
 ان يلزم الاكثر عاها وعلى الصائم * اخذ من قولهم لو ترك صلاتك وشك انها لله صلواتك تلزمه
 صلاتك يوم و ليلة عملا بالاحتياط * الخامس شك في امانته وهل هو صانع ام صائم او صنف
 ينبغي ان تلزمه كفارة يمين * اخذ من قولهم لو قال مالي نذر فعليه كفارة يمين * لان الشك في
 امانته وركعتيه تسميته * السادس شك هل حلف بالله او بالطلاق او بالعتاق فينبغي ان يكون
 حلفه باطلا * ثم رأيت المسئلة في البرزانية قبيل الايمان حلف ونسي الله تعالى او بالطلاق او
 بالعتاق فحلفه باطل انتهى * وفي الجهة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط يعرف الشرط
 وهو دخول الدار واخره الا انه لا بدري امكن بالله ان كان بالطلاق نكروا وجد الشرط ماذا يجب
 عليه * قال يعمل على اليمين بالله تع ان كان الحالف ماسما * قيل له كم يمين عليك قال اعلم ان علي
 ايمان كشين غير اني لا اعرف عدد ماذا يصنع * قال يعمل على الابل حكما * واما الاحتياط فلا
 نهائة له انتهى * فاعلم * الاصل العدم * فيها فروع * منها القول قولها في الوطي * لان الاصل العدم *
 لكن قالوا في العيين او ادعى الوطي وانكرت وقلن انكر خيرت * وان قلن ثيب فالقول له * لكونه
 منكرا استحقاق الفرقة عليه * والاصل السلامة من العنة * وفي القنية افترنا وانما انت افترنا بعد
 الدخول * وقال الزوج قبله فالقول قولها * لانها تنكر سقوط نكاحها انتهى * ومنها القول قول
 الشريك والمضارب انه لم يربح * لان الاصل عدمه * وكلما لو قال لم يربح الا كذا * لان الاصل
 عدم الزائد * وفي الجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتى بالفين وقال مما اصل وربح
 لا ارب مال انتهى * لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر * وهو ان القول قول
 القابض في مقتدر ما تبضه * ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد نكاحها نادى الوصول اليها
 وانكرت فالقول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين * ولو ادعت المرأة نفقة او لادها الصغار

بعد فرضه أو أدى الأب الاتفاق فالقول له مع اليقين كما في الثانية * والثانية خرجت من القاطنة
 فليست ملزمة كذا في قد راس المال * لأن الأصل عدم الزيادة * وكذا في أنه ما نهى من شراء
 شيء * لأن الأصل عدم النهي * ولو أدى المال أنه اقترض ولا أخذ أنها مضاربة فينبغي أن يكون
 القول في هذا لا يثبت * لا سيما اتفاقا على جواز التصرف له * والأصل عدم الضمان * أقول هذا
 مقيد بما إذا اتفق على أن المال قرض أو قال بل مضاربة * أما إذا قال رب المال أخذت المال قرضا
 فقال بل أخذت مضاربة لا * وكذا بعد هلاسته * فإن القول للمالك أنه قرض كما في العناية وغيرها *
 ولذا قال في الكفر وإن قال أخذت منك الفارديعة وهلكت وقال أخذتها غصبا فهو ضامن *
 ولو قال أخذتها هبة أو دية أو قال نصبتها لا انتهى * وفي البرازية دفع لأخر عينا ثم اخلفها فقال
 الدافع قرض وقال الآخر فدية أو قال الدافع انتهى * لأن مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع
 كون العين متقومة بنفسها * روي عن الرأ حلفت المرأة حلفة ثديها في فم الرضيع ولا تدري أدخل
 اللبن في حلمته أم لا لا يحرم النكاح * لأن في المانع شك في الوالدية * وسيأتي تمامه في قاعدة أن
 الأصل في الابضاع الحرمة * ومنها لو اختلفا في تبضع المبيع أو العين الموجهة فالقول لمكره * كما
 في أمارة التهذيب * ومنها لو ثبت عليه دين باقرار أو بيعة فادعى الأداء أو البراءة فالقول
 للدائن * لأن الأصل عدم * ومنها لو اختلفا في عدم العيب فانكر البائع فالقول له * واختلفا في
 تعليله * فقول لأن الأصل عدم * وقيل لأن الأصل لزوم العقد * ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار
 فقول القول لمن شاء عملا بأن الأصل عدمه * وقيل لمن ادعاه * لأنه يفتقر لزوم العقد وقد حكينا
 القوانين في الشرح * والمذهب الأول * ومنها لو قال فصيحت منك الفارديعة فبعت فيها عشرة آلاف فقال
 المصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها * فالقول قول المالك كما في اقرار البرازية * يعني التمسكه
 بالأصل وهو عدم الغصب * ومنها لو اختلفا في روية المبيع فالقول للمشتري * لأن الأصل عدمها *
 ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رويته فالقول للبائع * لأن الأصل عدم التغيير * تدبيرة ليس الأصل
 العدم مطلقا وإنما هو في الصفات العارضة * وأما في الصفات الأصلية فالأصل الوجود * وتفرع
 على ذلك أو اشتراه على أنه خباز أو كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له * لأن الأصل
 عدمه * وهذا نص في الصفات الأصلية * أما في الصفات العارضة *

البائع فالقول للبائع * لان الاصل وجودها كونهما صفة أصلية كذلك في فتح القدير من خيار الشرط *
 وعلى هذا تفرع لو قال كل يملوك غنما زلي فهو حر فاذ هاهنا عيب والصكر المولى فالقول للمولى *
 ولو قال كل جارية بكر لي فهي حرة فاذ هاهنا عيب جارية انها بكر وانكر المولى فالقول لها * وتام تقريرة
 في شرحها على الكفر في تعليمي الملاقى عند شرح قوله فان اختلفا في وجود الشرط من اصله * الاصل
 اضافة الحادث الى اقرب او تارة * معها ما تقدم منها في المورأى في ثوبه فحاسة وقد جلي فيه ولا يدري
 متى اصابته يعيد ما من آخر حدث احداثه * والمني من آخر رقة ويلزمه الغسل في الثانية عند
 استحقة ومحمد راج وان لم يتذكر احتمالا * وفي البدائع يعيد من آخر ما احتلم * وقيل
 في البول يعتبر من آخر ما بال * وفي الدم من آخر ما رفق * واذن حية فوجد فيها آثار ميتة
 ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم تكن لها ثقب يعيد الصلح من يوم وضع القطن فيها * وان كان فيها
 ثقب يعيد ما من ثلثة ايام * وقد حمل الصاحبان بهذه القاطعة فكما يحاسة البشر اذا وجدت فيها
 آثار ميتة من وقت العلم بهما من غير اعادة شيء * لان وقوعها حادث فيضاف الى اقرب اوتارة *
 وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلح ثلثة ايام ان كانت مستفخة او متفخة * والا من يوم
 وايلة عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطاً * كما لجروح اذا لم يزل صاحبها فراس حتى مات
 بحال به على الجرح * ومنها لو كان بي يدر رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك البائع
 وقال المشتري فقأته وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما خذار شه * ومنها ادعت ان زوجها ابانها
 في المرض وصار فارقته * وقالت الورثة ابانها في صحته فلا ترث فكان القول قولها لترث *
 وخرج من هذا الاصل مسئلة الكفر من مسائل شتى من القضاء * وان مات ذمي فقامت زوجته
 اسلمت بعد موته * وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذکور بقضي ان
 يكون القول قولها * وبه قال زفر راج * راجا خرجوا من هذه القاطعة فيها لا جلي في حكم الحال
 وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى * ومما نرى من على الاصل ما في التوبة
 وغيرها * لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول
 الورثة * والمبينة بينة المقر له * وان لم يتم بينته وازاد استحلالهم فله ذلك انتهى * ومما فرغته

«وته وتاكت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتبي * ومما خراج
 من هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك القارود فعتها الي زيد قضيت بها عليك
 فقال الرجل اخذتها لما بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث * فكان ينبغي
 ان يضاف الي اقرب او وليه وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي * لكن المعتمد
 الاول لان القاضي استند الى حالة مفاضة الضمان * وكذا انك اذا ازيهم الماخوذ منه انه فعل قبل
 تعليل القضاء * وخرج ايضا منه ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد * وقال المقرره
 بل قطعتها وانت حر كان القول للعبد * وكذا لو قال المولى لعبد * وقد اعتقه اخذت منك غلة كل
 شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق * كان القول قول المولى * وكذا
 لو قيل بالبيع اذا قال بيعت وسلمت قبل العزل * وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان
 المبيع مستهلكا * وان كان تائما فالقول قول الموكل * وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة
 ومما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امه ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي فقالت هي بل قطعتها
 وانا حر فالقول لها * وكذا في كل شيء اخذتها منها عند الحقيقة وابي يوسف راجح ذكره قبل
 الشهادات * وتحتاج هذه المسائل الى نظرد قيق للفرق بينها * وفي المجمع من الاقراء ولو اترحربي
 اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بالتلاف خير بعد او مسلم بمال حربي في دار الحرب او يقطع يد
 معتقه قبل العتق فكذلك في الا سنادا فتبي بعدم الضمان في الكل انتهى * وقال يضمن * ومما رجع
 عليه لو اشترى عبد انتم ظهرا له كان مريضا ومات عند المشتري * فانه لا يرجع بالثمن * لان المارض
 يتزايد فحصل الموت باثره فلا يضاف الى السابق * لكن يرجع بعقصة العيب كما ذكره الزيلعي *
 وليس من فروعهما ما اذا تزوج امه ثم اشترى هاتم ولدت ولد ايجتمل ان يكون حادثا بعد الفراء
 او قبله * فانه لا شك عند نافي كونها ام ولد لا من جهة انه حادث اضيف الي اقرب او فاته * لانها
 لو ولد بعد تبين الشراء ثم ملكها فتصير ام ولد عندنا * قاعسة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى
 يدل الدليل على عدم الاباحة وهو مندوب الشافعي راجح * او التحريم حتى يدل الدليل على
 الاباحة ونسبه الشافعية الى الحقيقة راجح * وفي المدائع المختار ان لا يحكم للافعال قبل الشرع والحكم
 عند نفيه ان كانا لا يملك احدهما عدله فبالفعل قبل الشرع فانفسم التعارض لعدم فائده

وانتهى * وفي شرح المدار المصنفة الاشياء في الأصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي *
وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر * وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد
لها من حكم لاكتسابها لم يفت عليه بالاعتقال النجوى * ونبي الهداية من فصل الحداد ان الاباحة اصل
النهى * ويظهر من هذا الاختلاف في المسكوت عنه ويخرج عليها بالاعتقال حاله * فسد الحيوان
المشكوك امره والنبات المجهول سمه * ومنها انه الم عرف حال النهر هل هو مباح او مكروه *
ومنها اودخل برجة حمام وشك هل هو مباح او مملوك * ومنها مسألة الزنا ثم من سب فان في روح
القائل بالاباحة الحل في الكل * واما مسألة الزنا فالمختار عند من حل اكلها قال الاستيوي
ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقوا عندهم تقتضي حايها والله تعالى اعلم * فاعلم *
الاصل في الابضاع التحريم * ولذا قال في كشف الاسرار شرح فخر الاسلام الاصل في النكاح
الخطر وانه للضرورة انتهى * فاذا تقابل في المرأة حل وسرقة غلبت الحرمة * وان كان لا يجوز
التحريم في الفروج * وفي الكافي للحاكم الشهيد بن بابويه التحريم * واو ان رجلا له اربع جوارى
اعتق واحدة منهن بعينها ثم نسيها فلم يد رايتهن اعتق ام يسعه ان يتحرى للوطي ولا للبيع ولا يبيع
المحاكم ان يغلي بينه وبينهن حتى تبين المعتقة من غيرها * وكذلك اذا اطلق احد نساءه
بعينها ثلثا ثم نسيها * وكذلك ان مزرع كان الا واحدة لم يسعه ان يقر بها حتى يعلم انها غير الماطقة *
وكذلك يسعه القاضي فيها حتى يخبر انها غير الماطقة * فاذا اخبر بذلك استخلفه انه ما اطلق هذه
بعينها ثلثا ثم خلى بينهما * فان كان حلف وهو جاهل بها فلا ينبغي له ان يقر بها * فان باع في المسئلة
الاولى ثلثا من الجوارى يحكم الحماكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رائد وجعل الباقية هي
المعتقة ثم رجع اليه بعض ما باع بشرا او مبيعة او ميراث لا ينبغي له ان يألفها * لان القاضي قضى
فيها من غير علم * فلا ينبغي ان يألفها منهن بالملك الا ان يتزوجها فتعبد له لا باس * ولا يزوجها
او امته * ولا يجوز التحريم في الفروج * لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا يقتضي الضرورة
انتهى * ثم قال ولو اعتق جارية من رقيقه ثم نسيها ومات ام يزوج القاضي التحريم * ولا يقول
للورثة اعتقوا ايتهن شعهم * او اعتقوا التي اكبر فلنكم انما عن * واستكفه بشفهم فان زعموا

في المعتقة كل من «وا سقط منهن فدية» احدتهن وسعين فيما بقي انتهى وهو خرج عن هذا الأصل
 مشعلة في فتاوى فاضل خان «في بيعه ارضها قواما كغيره من اهل القرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري
 من ارضها و اراد واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصغير اذا لم يظهر له
 علامة ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة لا من باب النكاح
 فلما اختلطت الرضعة بنساء يتصين لم اراه الا في ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد ما يدل على الحل
 واطنه واوان قوما كان لكل منهم جاريتة فاعل احداهم جاريتة ولم يعرفوا المعتقة بعينها فكل
 واحد منهم ان يأتى جاريتة حتى يعلم انها المعتقة بعينها * وان كان اكبر رأى احدهم انه هو
 الذي امتن فالحق الي انه لا يقرب حتى يستيقن ذلك * ولو قرب ثم يكن ذلك حراما * واو اشترى من
 رجل واحد قدامك لم يعلم ذلك لم يعلم انه ان يقرب واحدا منهن حتى يعرف المعتقة * وكذا اشترى من الا
 «واحدة حل له وطيهن» فان اهل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيعى منهن ولا بيعه حتى يعلم المعتقة
 منهن انتهى * ثم اعلم ان «فدية الغاملة» انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب يحقق الحرمة * فلو كان
 في الحرمة شك لم يعتبر * ولذا قالوا لو ادا غلبت المرأة حلة ثديها في قم رضية فوقع الشك في
 ردول اللبن التي جوفها لم يحرم * لان في المانع ككتمان في الواو الحياء * وفي القنية امرأة كانت
 تعطي ثديها صبيته واشهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ثدي لبن حين القتها لثدي ولا يعلم
 ذلك الا من جهتها جاز لا ينها ان يتزوج بها الصبية انتهى * وفي الخاتمة صغير وصغير بينهما
 شبهة الرضاع ولم يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما * هذا اذا لم يخبر بذلك احد *
 فان اخبر به عدل ثقة يؤخذ بقوله * ولا يجوز النكاح بينهما * وان كان الخبر بعد النكاح وهما
 يخبران قالوا حوطا ان يفارقتها * ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الخطر يقبل في حله *
 الواحدة * قالوا واشترى امة زيد وقال بكر وكلفني زيد ببيعها يحل وطئها * وكذا الواحدة تامة قالوا
 لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية رطل صدقها حل له وطئها * ولم ار احكم ما اذا وكل شخص في شراء
 جاريتة فوضفها فاشترى الوكيل جاريتة بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل فمقتضى الفاعلة حرمتها
 على الموكل * لا خفاء ان اشترىها لنفسه * لان الوكيل يشترى غير المعين له ان يشتريه لنفسه
 وان كان شراء ذلك الوكيل التجارية باصفات المعينة ظاهر في الحل * ولكن الاصل التحريم

وينبغي الرجوع الى قول سرا * لانه خليفة * وله نظائر في الفقه * ولما كان الاصل الاحتياط في
 الفروج قال في المصمرات اذا عتد على امة تنزهها عن وطئها حراما على سبيل الاحتياط في وجوب
 الاحتمال ان تكون حرة او معتقة العهر او محلوها عليها بعنتها وقد حشد الخالف * وكثيرا ما يقع لا سيما
 اذا تداولها اليد في الشك * فلهذا خرج الشافعية من ان وطئ السراري اللاتي يجلسن اليوم من
 الروم والهند والنوك حرام * الا ان ينتصب في انفا من جهة الامام من يحسن نسبتها فيقسمها
 من غير حيف ولا ظلم او يحصل خصمة من محكم * او يخرج بعد المعتق باذن القاضي والمعتق *
 والاحتياط اجتنابهم مملوكات وحررات انتهى ورع لا محكم لازم * فان الجارية المجهولة الحال
 ارجع اليها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والتي اقرارها ان كانت كبيرة * وان علم حالها فلا اشكال *
 تنبيه * في معراج الدراية من كتاب الحظر والباحة ان اصحابا احتاطوا في امر الفروج الا في
 مسئلة لو كانت جارية بين شريكين وادعى كل منهما انه يضاف عليها من شريكه وطلب ان توضع
 على يد مدل لا يجاب اليه ذلك * وانما تكون منك كل واحد يوما حشمة للملك انتهى وقا * الاصل
 في الكلام الحقيقة * وتخرج على ذلك فروع كثيرة * منها الفكاك للوطي وعليه حمل قوله تعالى *
 وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَحُرِّمَتْ مِنْهُ ابْنَةُ الْاَبِ كَحِلِّهِ * وكذا الوطئ شاذعي بها
 لم ينفذ لها افتة الكتاب * بخلاف القضاء هل ممسوسة * والفرق مذکور في ظهار شرعا * وحرمة
 ما عتقد عليها بلاوطي بالاجماع * ولو قال لامته او منك وحتة ان لكحتك فعلى الوطي فلو عتد
 على الامة بعدا متافها او على الزوجة بعدا بانها لم تحدث كما في كشف الاسرار * ومنها لو وقف
 على ولد او اوصى اولاد زيد لم يدخل ولد ولد * ان كان له ولد اصلبه * فان لم يكن له ولد اصلبه
 استحقه ولد الابن * واختلف في ولد الابنت * فظاهر الرواية عدم الدخول وصح * فاذا ولد
 للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه * لان اسم اولاد حقيقة في ولد الصلب * وهذا في المفرد *
 واما اذا وقف على اولاد * دخل النسل كله كذا كر الطبقات الثلث بلفظ الولد كما في منتج القدر *
 وتانه المعروف فيه * والا فالولد مفرد او جمعا حقيقة في الصابي * ومنها حلف لا يبيع او لا يشتري
 او لا يجر او لا يستاجر او لا يصالح من مال او لا يقاسم او لا يتصام او لا يضرب واد * لم يحدث الا
 بالامام * ولا يحدث بالتوكيل * لانها الحقيقة وهو مجاز * الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل

كذا القاضى والاشهر * فحينئذ يحدث بهما * وان كان يباشر مرة أو يوكل في كل مرة أخرى فانه يعتبر مرة
 الأولى * قال في الكفر بعد * وما يحدث بهما النكاح والطلاق والحلع والعنق والكنة * انما الصلح عن
 دم العمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والبيع والبناء والحياطة والاياناع
 والا * سبعة اوع والاجارة والاستعارة وقضاء الدين وبطبيعة والكسوة والحمل انتهى * ولا فعال والعقود
 في الايمان هل يختص بالصحيح او يتناول الفاسد * فقيل لو الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالجمع
 يتناول الفاسد * والتوكيل بالنكاح لا يتناول له * واليمين على النكاح كالتيمم على المأضي يتناول له *
 وان كانت على المستقبل لا * واليمين على الصلوة كاليمين على النكاح * وكذا على الحج والصوم
 كما في الظاهرية * وكذا على البيع كما في المعتصم * ومنها لو حلف لا يصلى اليوم لا يتقيد بالصحيح
 فيما سوا يتقيد به استحيانا * ومثله لا يتزوج اليوم كما في المعتصم * ومنها لو قال هذا ملك اراي زيد
 كان اقرارا بالملك له حتى اوادى من انهما مسكنه ام تقبل * وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار
 اقرار منه بكونها له * بخلاف زرع فلان او غرس او بنى واحد على انه فعل ذلك بالاجر فهي للمقر *
 ومنها لو حلف لا ياكل من هذه الشاة حنث بلحمها * لانه الحقيقة دون لبثها ونتائجها * بخلاف ما
 اذا حلف لا ياكل من هذه الشاة حنث بثمرها وطلعها * لا بما اتصل به صنعة حادثة كالتيس *
 سئل عن كنه لسان امرئ حنث بما اكله مما اشترى ما يثمنها * ومنها حلف لا ياكل من هذه الخبطة * فانه
 يحنث باكل عينها اللامكان فلا يحنث باكل خبزها * ومنها حلف لا يشرى من دجلة حنث بالكرع *
 لانه الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيد او باناء * بخلاف من ماء دجلة * ومنها اوصى مواليه له عتقاء
 ولهم عتقاء اخذت بالاولين * لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا بالتسبيب * ومنها اوصى
 لابناء زيد وله صليحون وحقة فالوصية للصليحين * ونقض عليها الاصل المذكور بالاستئذان على
 ابتداء الدخول الحقة * ومن حلف لا يضع قدميه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا * ومن اضاف
 العتق الى يوم قدوم زيد فقد لم يلا عتق * ومن لا يسكن دار زيد عمته النسبة للملك وغيره *
 وبان ابا حنيفة ومحمد ارح قالوا فيمن قال لله علي صوم رجب ناويا لليمين انه نذر ويمين *
 واجيب بان الايمان لحقن الدم المحتاط فيه * فانتهى الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه * ووضع
 القدم مجاز عن الدخول فعلم * واليوم اذا قرئ بفعل لا يمتد مكان مطلق الوقت لقوله تعالى ومن

وولاهم يومئذ يومئذ الليالي اذا اشد كونه مجانا * والثاني * والثالث فأشبه مطلق الوقت *
 وإضافة الليل نسبة للسكنى وهي عامية * والثاني مستفاد من الصيغة والله من الموجب * فان
الحاج المباح بمعين كشعر بمعينه باليص * وزعم الاختلاف لا يرجع كل ألفي البداية * ومن هذا الاصول
او حلف لا يصلح من فانه لا يحدث الا بر تعيين * لكنها الحقيقة * بخلاف لا يصلح فانه لا يحدث حتى
يشهد بما يحدث * لانه يكون أشياء مع الأشياء * وهل يحدث بوضع الجبهة او بالرفع قولان هنا من
غير ترجيح ويبغى ترجيح الثاني كمما هو في الصلوة * واو حلف لا يصلح الظاهر لم يحدث الا
بالاربع * واو حلف لا يصلح بما يحدث ثم يحدث بأدراك ربكة * واختلاف فيما اذ التي بالاكثر *
فانه يحدث فيها أشياء في تلك القاعة أعني اليقين لا يزول بالشك * القائمة الاولى * تستثنى منها
مسائل * الاولى المستحاضة المتعين يلزمها الاغتسال كل ما هو والصحيح * الثانية اذ أوجد بلا
ولا يدري انه من أومني قد منها بجواب الفضل مع وجود الشك * الثالثة من قد فارة ميتة ولم يدري
متى وقعت وكان قد توضأ منها * ثم أوجب الاعادة عليه بفصل مع الشك * الرابعة قد منها انه
أوشك هل كبر الاقتراح اولا واحد ثا اولا او مسح رأسه اولا وكان اول معرض له الاستئصال *
الخامسة اضا بنت ثوبه لجاسته ولا يدري أي موضع أصابته غسل الكل على ما ند منا عن الظهير ية مع
ما فيه من الاختلاف * السادسة رعى صيد أفجر حه ثم تفيم من بصره ثم وجد ميتا ولا يدري
سبب موته بم مع وجود الشك * لكن شرط في الكسز لم تمت ان يقع من طالجه * وشرط أن يضيح
ان يتوارى من بصره * والله يشير مافي الهداية * والاعتماد الاول * الابعة او استكملت الهن فارة
قالوا ان شرب على فور ها الماء يتنجس كشرب الخمر اذ شرب الماء على فور * واو تحدث ساعة
ثم شرب لا يتنجس منها ببصيرة رح * لا احتمال غسلها فمنها بأعيانها * ومنه محمدر رح تتنجس * وبناء
على أصله من أبها لا تزل الا بالمطلق كما الحكمة * وهنا مسائل تحتاج الى الارجعة وام أرهاب الآن *
منها شك مسافر أوصل بلد * اولا * ومن شك مسافر من بل بوي الانابة اولا * ويبغى ان لا يجوز له
التعرض بالشك * ثم رأيت في التأثير خاتية ولر شك في التأثير أقيم او مسافر على أر يعار يقول
على الثانية احتياط فكان لك اذ شك في نية الاقامة * ومن شك ساحب العذر اذ شك في الاقامة
فصل بطهارته * ويبغى ان لا تتج * ومن شك جاء من قد ام الامام وشك أما قد م عليه ام لا * ومن شك

شك هل يتحقق الايمان بالتكبير او لا * ثم رأيت في التاتارخانية اذا لم يعلم الما لم قال يتحقق الايمان
 بالتكبير او لا فان كان اكبر رائه انه كبر بعد اجزاء وان كان اكبر رائه انه كبر قبله لم يثبت
 وان استوى الظن اجزاء * لخلق اسرارهم في السجل الذي يظهر الخطاء انتهى * ويبدو ان
 يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في المقدم والتاخر * ومنها من عليه فائقة وشك في
 قضائها * فهي سميت * وفي التاتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت او لا * يقول له ان
 يدوي الفوائت * ثم قال واذا لم يدرك الرجل انه يقضي عليه شيء من الفوائت او لا الا فضل ان يقر
 في سنة الظهر والعصر والعشاء في الاربع الفاتحة والسورة انتهى * الفائقة الثانية * الشك تساوي
 الطرفين * والظن الطرف الراجح * وهو ترجيح جهة الصواب * والوهم رجحان جهة الخطا * واما
 اكبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الراجح اذا اخذ به القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كما
 ذكره الاشعي في اصوله * وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك * لانهم يريدون به التردد
 بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما * ولذا قالوا في كتاب الاقرار * اوقال
 له ما في الف درهم في ظني لا يلزمه شيء * لانه بالشك انتهى * وغالب الظن عندهم ملحق باليقين *
 وهو الذي يثبت عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحح كلامهم في الابواب * صرحوا في نواقض
 الوضوء بان الغالب كما يتحقق * وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع * واذا غلب على
 ظنه وقع * الفائقة الثالثة * في الاستصحاب وهو كما في التحرير الحكم ببقاء امر محقق لم يظن
 عدمه * واختلف في حجته فقيل حجة مطلقة ونفاذ كبر مطلقا * واختار القول الثلاثة ابو زيد
 وشمس الائمة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لا الاستحقاق * وهو المشهور عند الفقهاء * والوجه
 انه ليس بحجة اصلا * لان الدفع استمرار عدمه الا صلي * ولان موجب الوجود ليس موجب بقاءه *
 فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحرير * وما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك
 الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده فاقول له ولا شفعة له الا ببينة * ومنها المفقود لا يرث
 عندنا ولا يورث * وقد سافر وما مبنية عليه في فاعلان الحادث يضاف الي اقرب اوقاته * وفي
 اقرار البرازية صعب دهن لا نسا ان عند الشهود فاد على ما ليك الضمان فقال كانت نجسة لوقوع
 فارة فالقول بالصواب لا نكار الضمان * والشهود يشهدون على الصواب لا على عدم النجاسة * وكذا

لو ان لافتم بحكم اصابت فطروا كمال الضمان فقال كانت مينة فالتفتها لاصدق * وللشهود ان يشهدوا ولا
 حكم ذكي بحكم المال قال القاضي لا يضمن فاعترضوا به بمسئلة كتابها الاستحسان وهي ان
 رد الالف رجل فلما لم يجد منه القصاص قال كان ارتدا او قتال ابي فقتلته قصاصا او لردة لا يسمع *
 كاجاب وقال لا يسمع تلك لادى الى فتح باب القتل * فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك * وامر
 الدم مظيم فلا يهمل * بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم اهون حتى حكم في المال بالانكول * وفي
 الدم يحمس حتى يقرر او يحلفه * واكتفى بهمير واحلف في المال ويضمن بهمير في الدم انتهى *
 الفاعلة الرابعة * المشقة تجلب التيسر * والاصل فيها قوله تع * يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج * وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الخفة
 المشقة قال العلماء يتخرج على هذه الفاعلة جميع رخص الشرع وتخفيفاته * ولا علم ان اسباب
 التخفيف في العبادات وغيرها سبعة * الاول السفر وهو ثمان * منه ما يختص بالطول وهو التقير
 ايام وايامها * وهو القصر والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية
 البيان * والثاني ما لا يختص به * والمراد به مطلق الخروج عن المص * وهو ترك الجمعة والعيد
 والجماعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب الفرقة بين نسائه * والقصر للمسافر عندنا
 رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الانعام لم يبق مشروعا حتى اثم به وفسدت اوتام ولم يتصل
 على راس الركعتين ان لم ينو اقامته قبيل سجود الثالثة * الثاني المارض ورخصته كثير * التيمم
 عند الخوف على نفسه او عضوه او من زيادة المارض او بطو * والاقعود في صلوة الفرض والاضطجاع
 فيها والايام والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضيلة * والفطر في رمضان للشيخ الثاني مع وجوب
 الفدية عليه * والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار * والفطر في رمضان * والخروج
 من المعتكف * والاستمابة في الحج * وفي رمى الجمار وباحة محظورات الاحرام مع الفدية
 والحد او بالنجاسات وبالخمر على احد القولين * واختار تاض شان عدمه * واساغة اللقمة
 بها اذا غص اتفاقا * وباحته النظر للطبيب حتى العورة والسوقين * الثالث الاكرام * الرابع
 النسيان * الخامس الجهل وسببها فيهما حديث * السادس العسر وهو المولى كالعالم مع النجاسة
 المعفو عنها كما دون ربع الثوب من خففة وقد راى درهم من المغاظة ونجاسة المعذور التي تصيب

(٧٠ م)
ثيابه ~~عند غسلها~~ خربت * فادم البراغيث والبق في ثوب وجم ~~منه~~ ^{منه} ~~فما~~ ^{فما} ~~جاء~~ ^{جاء} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~الثوب~~ ^{الثوب} ~~قد~~ ^{قد} ~~رؤس~~ ^{رؤس} ~~الأبر~~ ^{الأبر} ~~وطين~~ ^{وطين} ~~الشوارب~~ ^{الشوارب} ~~واثر~~ ^{واثر} ~~لحم~~ ^{لحم} ~~عسر~~ ^{عسر} ~~والف~~ ^{والف} ~~وبين~~ ^{وبين} ~~الغسل~~ ^{الغسل} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~الماء~~ ^{الماء} ~~وعليه~~ ^{وعليه} ~~الفتوى~~ ^{الفتوى} ~~ومهم~~ ^{ومهم} ~~من~~ ^{من} ~~أطلق~~ ^{أطلق} ~~في~~ ^{في} ~~البحر~~ ^{البحر} ~~والقارة~~ ^{والقارة} ~~ومر~~ ^{ومر} ~~حمام~~ ^{حمام} ~~وعصفور~~ ^{وعصفور} ~~وان~~ ^{وان} ~~كثر~~ ^{كثر} ~~في~~ ^{في} ~~الظهور~~ ^{الظهور} ~~الحرم~~ ^{الحرم} ~~في~~ ^{في} ~~رواية~~ ^{رواية} ~~وما~~ ^{وما} ~~لا~~ ^{لا} ~~نفس~~ ^{نفس} ~~لن~~ ^{لن} ~~تسا~~ ^{تسا} ~~لقة~~ ^{لقة} ~~وزي~~ ^{وزي} ~~من~~ ^{من} ~~النائم~~ ^{النائم} ~~مطلقا~~ ^{مطلقا} ~~على~~ ^{على} ~~المفتي~~ ^{المفتي} ~~بما~~ ^{بما} ~~أما~~ ^{أما} ~~الصبيان~~ ^{الصبيان} ~~وغير~~ ^{وغير} ~~السرقين~~ ^{السرقين} ~~وقليل~~ ^{وقليل} ~~الدخان~~ ^{الدخان} ~~النجس~~ ^{النجس} ~~ومنه~~ ^{ومنه} ~~الحيو~~ ^{الحيو} ~~ان~~ ^{ان} ~~والعقود~~ ^{والعقود} ~~من~~ ^{من} ~~الرياح~~ ^{الرياح} ~~والفساد~~ ^{والفساد} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~الغبار~~ ^{الغبار} ~~السراويل~~ ^{السراويل} ~~المبتلة~~ ^{المبتلة} ~~او~~ ^{او} ~~المقعة~~ ^{المقعة} ~~على~~ ^{على} ~~المفتي~~ ^{المفتي} ~~به~~ ^{به} ~~وكان~~ ^{وكان} ~~الحلو~~ ^{الحلو} ~~البي~~ ^{البي} ~~لا~~ ^{لا} ~~يصل~~ ^{يصل} ~~في~~ ^{في} ~~سراويله~~ ^{سراويله} ~~ولا~~ ^{ولا} ~~تاويل~~ ^{تاويل} ~~لفعله~~ ^{لفعله} ~~الا~~ ^{الا} ~~التعذر~~ ^{التعذر} ~~من~~ ^{من} ~~الخلاف~~ ^{الخلاف} ~~ومن~~ ^{ومن} ~~ذلك~~ ^{ذلك} ~~تولين~~ ^{تولين} ~~ان~~ ^{ان} ~~النار~~ ^{النار} ~~مطهر~~ ^{مطهر} ~~تشر~~ ^{تشر} ~~والعدرة~~ ^{والعدرة} ~~فقال~~ ^{فقال} ~~ما~~ ^{ما} ~~بطهارته~~ ^{بطهارته} ~~وما~~ ^{وما} ~~ها~~ ^{ها} ~~تيسير~~ ^{تيسير} ~~والا~~ ^{والا} ~~لزم~~ ^{لزم} ~~تجاسة~~ ^{تجاسة} ~~النفس~~ ^{النفس} ~~في~~ ^{في} ~~غالب~~ ^{غالب} ~~المصار~~ ^{المصار} ~~ومن~~ ^{ومن} ~~ذلك~~ ^{ذلك} ~~طهارة~~ ^{طهارة} ~~بوزن~~ ^{بوزن} ~~الخفاف~~ ^{الخفاف} ~~وعرفته~~ ^{وعرفته} ~~والبحر~~ ^{والبحر} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~وقع~~ ^{وقع} ~~في~~ ^{في} ~~المحلب~~ ^{المحلب} ~~رسمي~~ ^{رسمي} ~~فيل~~ ^{فيل} ~~التفتت~~ ^{التفتت} ~~وتخفيف~~ ^{وتخفيف} ~~تجاسة~~ ^{تجاسة} ~~الارواك~~ ^{الارواك} ~~عند~~ ^{عند} ~~هما~~ ^{هما} ~~وما~~ ^{وما} ~~يجب~~ ^{يجب} ~~لشرب~~ ^{لشرب} ~~من~~ ^{من} ~~بهارات~~ ^{بهارات} ~~التجاسة~~ ^{التجاسة} ~~على~~ ^{على} ~~الصحيح~~ ^{الصحيح} ~~وما~~ ^{وما} ~~يحييه~~ ^{يحييه} ~~مما~~ ^{مما} ~~سال~~ ^{سال} ~~من~~ ^{من} ~~الكفيف~~ ^{الكفيف} ~~ما~~ ^{ما} ~~لم~~ ^{لم} ~~يكن~~ ^{يكن} ~~اكبر~~ ^{اكبر} ~~رائد~~ ^{رائد} ~~التجاسة~~ ^{التجاسة} ~~وما~~ ^{وما} ~~الطابق~~ ^{الطابق} ~~استحيانا~~ ^{استحيانا} ~~وصورته~~ ^{وصورته} ~~اسرقت~~ ^{اسرقت} ~~العدرة~~ ^{العدرة} ~~في~~ ^{في} ~~بيت~~ ^{بيت} ~~فاصاب~~ ^{فاصاب} ~~ماء~~ ^{ماء} ~~الطابق~~ ^{الطابق} ~~ثوب~~ ^{ثوب} ~~انسان~~ ^{انسان} ~~وكذا~~ ^{وكذا} ~~الا~~ ^{الا} ~~صطب~~ ^{صطب} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~كان~~ ^{كان} ~~حارا~~ ^{حارا} ~~ان~~ ^{ان} ~~علي~~ ^{علي} ~~كوته~~ ^{كوته} ~~طابق~~ ^{طابق} ~~او~~ ^{او} ~~بيت~~ ^{بيت} ~~البالوعة~~ ^{البالوعة} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~كان~~ ^{كان} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~طابق~~ ^{طابق} ~~وتقاطر~~ ^{وتقاطر} ~~منه~~ ^{منه} ~~وكذا~~ ^{وكذا} ~~الحمام~~ ^{الحمام} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~كان~~ ^{كان} ~~أهريق~~ ^{أهريق} ~~فيه~~ ^{فيه} ~~التجاسات~~ ^{التجاسات} ~~تغرق~~ ^{تغرق} ~~حيث~~ ^{حيث} ~~انهار~~ ^{انهار} ~~كونه~~ ^{كونه} ~~او~~ ^{او} ~~تقاطر~~ ^{تقاطر} ~~منه~~ ^{منه} ~~وكذا~~ ^{وكذا} ~~لو~~ ^{لو} ~~كان~~ ^{كان} ~~في~~ ^{في} ~~الشد~~ ^{الشد} ~~طبل~~ ^{طبل} ~~كوز~~ ^{كوز} ~~معلق~~ ^{معلق} ~~فيه~~ ^{فيه} ~~ماء~~ ^{ماء} ~~تشر~~ ^{تشر} ~~في~~ ^{في} ~~اسفل~~ ^{اسفل} ~~الكوز~~ ^{الكوز} ~~والقول~~ ^{والقول} ~~بطهارة~~ ^{بطهارة} ~~المسك~~ ^{المسك} ~~وان~~ ^{وان} ~~كان~~ ^{كان} ~~اصله~~ ^{اصله} ~~دماء~~ ^{دماء} ~~وان~~ ^{وان} ~~زباد~~ ^{زباد} ~~وان~~ ^{وان} ~~كان~~ ^{كان} ~~عرق~~ ^{عرق} ~~حيوان~~ ^{حيوان} ~~ان~~ ^{ان} ~~هرم~~ ^{هرم} ~~الاكل~~ ^{الاكل} ~~والتراب~~ ^{والتراب} ~~الطاهر~~ ^{الطاهر} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~جعل~~ ^{جعل} ~~طينا~~ ^{طينا} ~~بالماء~~ ^{بالماء} ~~النجس~~ ^{النجس} ~~او~~ ^{او} ~~مكسه~~ ^{مكسه} ~~والفتوى~~ ^{والفتوى} ~~على~~ ^{على} ~~ان~~ ^{ان} ~~العبر~~ ^{العبر} ~~للطاهر~~ ^{للطاهر} ~~ايهما~~ ^{ايهما} ~~كان~~ ^{كان} ~~وما~~ ^{وما} ~~ترش~~ ^{ترش} ~~على~~ ^{على} ~~الغسل~~ ^{الغسل} ~~من~~ ^{من} ~~فسالة~~ ^{فسالة} ~~الميت~~ ^{الميت} ~~مما~~ ^{مما} ~~لا~~ ^{لا} ~~يمكن~~ ^{يمكن} ~~الا~~ ^{الا} ~~حتر~~ ^{حتر} ~~از~~ ^{از} ~~عنه~~ ^{عنه} ~~وما~~ ^{وما} ~~رش~~ ^{رش} ~~به~~ ^{به} ~~السوق~~ ^{السوق} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~ابتل~~ ^{ابتل} ~~به~~ ^{به} ~~قدا~~ ^{قدا} ~~ماء~~ ^{ماء} ~~ومواطى~~ ^{ومواطى} ~~الكلاب~~ ^{الكلاب} ~~والطين~~ ^{والطين} ~~المسرقن~~ ^{المسرقن} ~~وروعة~~ ^{وروعة} ~~الطريق~~ ^{الطريق} ~~ومشروعية~~ ^{ومشروعية} ~~الا~~ ^{الا} ~~استنجاء~~ ^{استنجاء} ~~بالحجر~~ ^{بالحجر} ~~مع~~ ^{مع} ~~انه~~ ^{انه} ~~ليس~~ ^{ليس} ~~بمزيل~~ ^{بمزيل} ~~حتى~~ ^{حتى} ~~لو~~ ^{لو} ~~يزل~~ ^{يزل} ~~المستنجي~~ ^{المستنجي} ~~به~~ ^{به} ~~في~~ ^{في} ~~ماء~~ ^{ماء} ~~نجسه~~ ^{نجسه} ~~والقول~~ ^{والقول} ~~بان~~ ^{بان} ~~كل~~ ^{كل} ~~مائع~~ ^{مائع} ~~قانع~~ ^{قانع} ~~يزيل~~ ^{يزيل} ~~التجاسة~~ ^{التجاسة} ~~الحقيقية~~ ^{الحقيقية} ~~ومس~~ ^{ومس} ~~المصحف~~ ^{المصحف} ~~الصبيان~~ ^{الصبيان} ~~للتعليم~~ ^{للتعليم} ~~ومسح~~ ^{ومسح} ~~الحف~~ ^{الحف} ~~في~~ ^{في} ~~الحضرة~~ ^{الحضرة} ~~مشقة~~ ^{مشقة} ~~نزع~~ ^{نزع} ~~في~~ ^{في} ~~كل~~ ^{كل} ~~وضوء~~ ^{وضوء} ~~ومن~~ ^{ومن} ~~ثم~~ ^{ثم} ~~وجب~~ ^{وجب} ~~نزع~~ ^{نزع} ~~للمسك~~ ^{للمسك} ~~العدم~~ ^{العدم} ~~تكرره~~ ^{تكرره} ~~وانه~~ ^{وانه} ~~لا~~ ^{لا} ~~يحكم~~ ^{يحكم} ~~على~~ ^{على} ~~الماء~~ ^{الماء} ~~بالاستعمال~~ ^{بالاستعمال} ~~مكرر~~ ^{مكرر} ~~مكرر~~ ^{مكرر} ~~دا~~ ^{دا} ~~على~~ ^{على} ~~العضو~~ ^{العضو} ~~ولا~~ ^{ولا} ~~ينجاسة~~ ^{ينجاسة} ~~الماء~~ ^{الماء} ~~اذا~~ ^{اذا} ~~اتى~~ ^{اتى} ~~النجس~~ ^{النجس} ~~ما~~ ^{ما} ~~لم~~ ^{لم} ~~يفصل~~ ^{يفصل} ~~عنه~~ ^{عنه} ~~وانه~~ ^{وانه} ~~لا~~ ^{لا} ~~يضر~~ ^{يضر} ~~التفجير~~ ^{التفجير} ~~بالماء~~ ^{بالماء} ~~والطين~~ ^{والطين} ~~والطهال~~ ^{والطهال} ~~وكما~~ ^{وكما} ~~يعسر~~ ^{يعسر} ~~صوته~~ ^{صوته} ~~عنه~~ ^{عنه} ~~واباحة~~ ^{واباحة} ~~الشي~~ ^{الشي} ~~والاستدبار~~ ^{والاستدبار} ~~عند~~ ^{عند} ~~سبي~~ ^{سبي} ~~الحدث~~ ^{الحدث} ~~واباحته~~ ^{واباحته} ~~ما~~ ^{ما} ~~في~~ ^{في} ~~صلو~~ ^{صلو} ~~الخوف~~ ^{الخوف} ~~واباحة~~ ^{واباحة} ~~البافلة~~ ^{البافلة} ~~على~~ ^{على} ~~الدابة~~ ^{الدابة} ~~خارج~~ ^{خارج} ~~المصر~~ ^{المصر} ~~بالاماء~~ ^{بالاماء} ~~وفيه~~ ^{وفيه}

والآن نعلم اني قد استخرجت واياها القوي فيها بلا عذر ولا رشح ان حقيقته روح في الدنيا قبلها
 ثم ذكرني بحكي الماراة والذكر ناقصا ويشترط النية في الطهارة ولا لذلك ووسع في الميا
 ولا في راي الما على به ولم يشترط مقارنة النية لغير كبير ولم يعين من القرآن شيئا حتى
 الفاتحة وما يبقو له تعالى فاقروا انما ليس من القرآن ان في النية بحيث لا يجوز غير مصر واسما
 المرأة على ايامها من قبل منعه منها شقة على الا ما راعى التخليط عنه كما يشاهد بالجامع الازهر
 وام بعض تكبير الا في تمام يلفظ وانما يجوز ما بكل ما يفيد التعظيم واستقطان القرآن عن المصلي
 فجوز به بالفارسي تيسير المصلي الخاضعين وروي زجوة عنه واستقطر في الطمانيته في الركن
 والسيور تيسيرا واستقر في التفريق على الاصناف الثمانية في الزكوة والصدقة الفطر وجوز
 تاخير النية في الصوم وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للرجل الاربعين الوقوف وطواف
 الزيارة وام يشترط الطهارة له ولا الستر ولم يجعل السبعة كلها اركانا بل الاكثر ولم يوجب
 العمد في العمر كل ذلك التيسير على المأمنين ومن ذلك الا براد بالظهر من شاة الحرس ومن ثم لا
 ابراد في الجمعة لا استحباب التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر الاسبب بجاي انها كما يظهر في
 زمانين وترك الجماعة للمطر والجمعة بالاعدار المعروفة ولذا اسقط ابو حنيفة روح من الامم
 الجمعة والحج وان وجد قائد ادفع المشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها
 بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة ليس ذلك وسقوط القضاء عن المفملي عليه اذ اذ على
 يوم وليلة وعن المريض العاجز من الايمان بالراس كذلك على الصحيح وجواز صلوة الفرض
 في السفينة قاعا مع القدرة على القيام لخوف دوران الراس وتند الصوم في السنة شهرا والحج
 في العمر مرة والزكوة ربع العشر تيسيرا ولذا افلنا انها وجبت بقدر ميسرة حتى سقطت بهلاك
 المال واكل الميتة ومال الغير مع ضمان البهل اذا اضر واكل الولي والرحي من مال الذمهم بقدر
 اجرة عمله وجواز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذ لم يفصل باجنبي وتقدم النية على
 الصوم من الليل وتأخيرها من طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي في غير المشقة من جنس
 الصائمين لان الحائض تطهر بعدة والكافر يسلم والصغير يبلغ كذلك واباحة التحلل من الحج
 بالا حصار والفوات واياحة ابي يوسف روح زعي حشيش الحرم المساج في الموم تيسيرا

على تحرير الشك والاحتال * وبيع المورث في الذمة كالسلم جرد على خلاف القياس بافعأ كما حلت
 في المفايس * والاكتفاء بروية ظاهر الصلح والاموذج * ومشروعية خيار الشرط للمشتري دفعا
 الخدم * وخيار نقد الثمن دفعا للمماطل * ومن هذا القبيل بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء يجوز
 مشائخ بلغ وخيار توسعة * وبيانه في شرح المحرر من باب خيار الشرط * ومن ذلك افتقار المأخوذ
 بالرد لخيار الغبن الفاحش * اما مطلقا واذا كان فيه ضرر رحمة على المشتري فيكون له الرد
 بالعيب * والتخالف والاقالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض والشركة والصاح
 والخبر والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولهما المفتي * الحاجة * والمضاربة والعارية
 والوديعة المشقة العظيمة في ان كل واحد لا ينتفع الا بما هو ملكه * ولا يستوفي الا من عليه الحق *
 ولا يأخذ الا بكما له ولا يتعاطى امورة الا بنفسه فسهل الا مر باحالة الانتفاع بملك الغير بطريق
 الاجارة والاعارة والقرض * وبالاستعانة بالغير وكالة وايداعا وشركة ومضاربة ومهانة *
 وبالاكتفاء من غير المليون حوالة * وبالتوثيق على الدين برهن وكفيل ولو بالانفس * وباسقاط
 بعض الدين صلحا وكلة ابراء * والحاجة افتداء يمينه جواز الصلح من النكاح * ولقد ما هرعت
 الاجارة له او جعلت المنافع اجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز * قلنا الاجارة على منفعة غير
 مقصودة من العين لا تجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في اجارة البرازية * ومن التحقيق
 جواز العقود المجازة * لان لزومها شاق تكون سببا لعدم تعاطيها وازوم اللازمة * والام يستقر
 ببيع ولا غير * ووقفنا على الوكيل على علمه دفعا للمخرج عنه * وكذا القاضي وساحب
 وظننه * ومنه اباحة النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة والسيك * ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
 في اشهراته من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم واهواتهم من نظر كل خاطب
 فباسبب التفسير فلم يكن له خيار روية * بخلاف البيع فانه يصح قبل الروية وله الحياء لعدم
 المشقة * ومن ثم قلنا ان الامرا يجاب في النكاح بخلاف البيع * ومن هنا وسع فيه اهو حنيقة روح فجوز
 ولا يري * ومن غير هذا طهارة الشهود * ولم يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح
 والتزويج بل قال ينعقد بما يفيد ملك العين الحال * وصححه بحضور ابني العاتدين وناحسين
 ونكاحا * ونه بعد الصحو * وبعبارة النساء * وجوز شهادتهن فيه فانعقد بحضور رجل

من المجرى ففرض الله ما ألهمها إلى الزمان طويلا وبينة وحفظ الله إلى النساء رحمة عليه * ولم يجزها
 على الحضنة تيسيرا عليهن * وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماع والجمعة
 والجمعة الجزية وتحمل العقل على قوائم والطبع خلافه * وإباحة لبس الحرير وحلي الذهب
 وعدم تكليف الأرقاء بكثير مما وجب على الأحرار * ككونه على النصف من الحر في الحدود
 والعكس مما سيأتي في أحكام العبيد * وهذا هو الله مهمته فختتم بها الكلال على هذه الرحمة *
 الفاتحة الأولى المشاق على قسمين مشقة لا تنفك عنها العبادات فالباكية مشقة البرد في الوضوء
 والغسل * ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار * ومشقة السفر التي تنفك الحج والجهاد عنها
 ومشقة ألم الحسد ودور رجم الزناة * وقيل الجنابة وقيل البغاة * فلا اثر لها في إسقاط العبادات التي
 كل الاوقات * وأما جواز التيمم للخوف من شدة البرد والجنابة فالمراد من الخوف الخوف من
 ألا يتساقط على نفسه أو على مضمون أعضائه أو من حصول مرض * ولذا اشترط في البسطة
 لجواز من الجنابة أن لا يجد مكانا يابيه ولا ثوبا يتدق به ولا ماء مسحيا ولا حماما * والصحيح
 أنه لا يجوز للحدث الأصغر كما في الجنابة * لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء * وأما
 المشقة التي تنفك عنها العبادات فالباكية مشقة مراتب * الأولى مشقة عظيمة تأخذ كمسقة الخوف
 على النفوس والاطراف * ومنازع الأعضاء فهي موجهة للتعفيف * وكذا إذا لم يكن للحج طريق
 إلا من البحر وكان الغالب عدم السلامة لم يجب * الثانية مشقة خفيفة ككاد نبي وجع في أصبع أو
 ادنى صداع في الراس أو سوء مزاج خفيف فهذا الاثر له ولا التفات إليه * لأن تحصيل مصالح
 العبادات أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا اثر لها * ومن هنا رد على من قال من مشائخنا أن
 المريض إذا نوى الصوم في رمضان من واجب أخرفانه يقع مما نوى أن كان مريضا لا يضر معه
 الصوم * ولا فيقع من رمضان بان ما لا يضر ليس بمرخص للفطر في رمضان * وكلا مناهي مريض
 رخص له الفطر * تنبيه * مطلق المرض وإن لم يضر أن كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها *
 بخلاف مرضها * الثانية وسطة بين هاتين كمرريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض *
 أو بطايرة في الفطر * وهكذا في المرض المبيح للتيمم * واعتبر في الحج الزاد والراجلة
 المناسبتين للمريض قال في فتح القدير يعتبر في كل إنسان ما يصح معه بدله * وقالوا لا يكفي

بها العفة في الرحلة بل لا بد من حمل ~~الزينة~~ زينة * ومن ~~المشاكل~~ المشكل التيمم فانهم اختلفوا في المرض
~~بأن~~ يخاف من الماء على نفسه او يثوب ذهابا او مدقة او حدث مرض او يطوي برء ولم يمتنع
 بطلاق المرض مع ان مشقة السفر دون ذلك بكثير * وانهم يوجبوا شرا الماء بزيادة فاحشة على
 قيمته لا ~~الزينة~~ الزينة الثانية تخفيفات الشرع ~~وبني~~ سبعة انواع * الاول تخفيف اسقاط العبادات
 عند وجود ~~المرض~~ المرض * الثاني تخفيف تنقيص كالتصريف في السفر على القول بان الاتمام اصل *
 واما على قول من نال القصر اصل والاتمام فرض بعد فلا الصورة * الثالث تخفيف ابدال تبادل
 الوضوء والغسل بالتيمم * ~~واللهام~~ في الصلوة بالعود والاضطجاع * والركوع والسجود بالاماء *
 والصلوات بالطعام * ~~الرابع~~ تخفيف تقديم كالحج مع عرفات * وتقديم الركوع على الجول وركن الفطر
 في رمضان وتبليده على الصحيح بعد تملك النصاب في الاول * ووجود الرأس بصفة المونة والولاية
 في الثاني * الخامس تخفيف تاخير كالحج مع بمزدة و تاخير رمضان للمريض والسافر * وتأخير
 الصلوة من وقتها في حق مشغول بالنقاد فريق ونحوه * السادس تخفيف ترك بعض كصلوات المستجير مع
 بقية الخجوة و هرب الخمر للغة * السابع تخفيف تغيير كغير نظام الصلوات للشوف * ~~الثالثة~~ الثالثة المشقة
 والخرج انما يعتبر في موضع لا نص فيه * امام النص بخلافه فلا * ولذا قال ابو حنيفة و محمد بن
 بقرمة رضي حشيش الحرم ونطعه الا لا ذخرا * وجوز ابو يوسف و غيره رعيه للخرج ورد عليه بما
 ذكرناه ذكره الزبلي في جنبايات الاحرام * وقال في باب الانجاس ان الامام يقول بتبليغ نجاسة
 الارواح لقوله عليه السلام انهار كس أي نجس * ولا اعتبار عند بلوى في موضع النص
 كما في بول الأدمي * فان البلوى فيه اعم انتهى * وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من
 زادني تغيير الغلظة على قول ~~الحنيفة~~ الحنفية رح ولا خرج في اجتنابه كما في الاختيار * وفي الغلظة
 على قولهما ولا بلوى في اصابتها كما في الاختيار ايضا * وفي المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها
 بعض فروع الباب * وأما بقوله ولا خرج في اجتنابه * ولا بلوى في اصابتها على اختلاف
 العبارتين انما هو بالنسبة إلى جنس المكلفين * فيقع الاتفاق على صدق القول المشهورة وفي
 ان ما عمت بليته خفت فضيحه انتهى * ~~الثالثة~~ الرابعة ذكر بعضهم ان الامر اذا ضاق اتسع واذا
 اتسع ضاق * وجمع بينهما بعضهم بقوله كما ما تجاوز من حده انعكس الى حده * ~~في~~ في نظير هاتين

القاعدين في التماس قولهم يقتصر في الدوام ما لا يستغنى في الابتداء وقواهم يقتصر في الابتداء
 من لا يقتصر في البقاء وسيتاتي ان شاء الله تعالى ذكر فروعها * القائمة بالامسة الضرر من
 اصلها قوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار * اخبره المالك في الموطأ عن عمار بن يحيى عن
 ابيه مرسل * واخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري *
 واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وهبادة بن صامت رضي * وفي نسخة في المغرب بانه لا يضر
 الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء انتهى * وذكره اصحابنا في كتابه الغصب والشفعة وغيرهما *
 وينبغي على هذه القائمة كثير من ابواب الفقه فمن ذلك الرد بالعيب * وجميع انواع الخيارات *
 والحجر بسائر انواعه على المفتي به * والشفعة فانها لا ترفع ضرر القسمة * والمجار لرفع ضرر
 الجار السوء * اذ يجبرانها تغلوا الديار وترخص * والقصاص والحدود والكفارات وضمن المائقات *
 والجبر على القسمة بشرطه * ونصيب الائمة والقضاة * ودفع الصائل * وقتال المشركين والبعاءة *
 وفي البرازية من باب الكراهية باع الحصان فرصاد والمشتري اذا ارتقى لقطعها يطالع على
 هورات الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء لتستروا من او من ثين فان فعل فيها والارفع
 الى الحاكم ليعلمه من الارتقاء انتهى * وهذه القائمة مع التي قبلها متصلة او متداخلة * وتتعلق بها
 قواعد * الاولى الضرورات تبيح المحظورات * ومن ثم جاز كل الميتة عند المحضرة * واساغة
 اللقمة بالجر * والتلفا بكلمة الكفر تكرار * وكذا التلف المأل * واخذ المال من الممتنع لاداء
 الدين بغير اذنه * ودفع الصائل واواذي الى قتله * وزاد الشافعية على هذه القائمة بشرط عدم
 نقصانها * قالوا يخرج ما لو كان الميت بغير اذنه لا ياكل اكله للمضطر * لان حرمة اعظم في نظر الشرع
 من جهة المضطر انتهى * ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد * فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره بقتل
 لا يجوز الترخيص له * فان قتله اثم * لان مفسدة قتل نفسه اخف من مفسدة قتل غيره * وقالوا لو دفن
 بلا تكفين لا يشر عليه * لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام المستر بالشراب
 مقامه * وكذا لو دفن بلا غسل واهيل عليه التراب حتى على قبره ولا يخرج * الثانية ما يباح
 للضرورة لا يتقدر بقدرها * ولذا اقال في ايمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة * وانما
 يباح العيب والفساد انتهى * يعني لا تدفعها بالضرورة * ومن فروعها المضطر لا ياكل من الميتة الا قدر

من سد الرمي * والقتال في دار الحرب بوجهين * سبيل الحاجة * لأنه إنما يبيع للضرورة * قال في
 الكفر ويقتفع فيها بلف وطعام وحطب وسلاح وذهن بلا تسعة * وبعد الخروج منها لا * وما نفل
 رد إلى الغنمة * وأفتوا بالغنم عن بول السور في الثياب دون الأواني * لأنه لا ضرورة في الأواني
 لجرى العار في تخديرها * وفرق كثير من المشايخ في البعير بين آبار الفلوات في معنى من قليلة
 للضرورة * لأنه ليس لها رأس حاجز * والابل يبعر حواشيها * وبين آبار الأماص لعدم الضرورة
 بخلاف الكثير * ولكن المقتصد غلام الفرق بين آبار الفلوات والأماص * وبين الصحيح والمكسر *
 وبين الرطب واليابس * ويعنى من ثياب المتوضي إذا ضابتها من الماء المستعمل على رواية النجاسة *
 للضرورة * ولا يعنى مما يصيب ثوب غير لعدمها * وذم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق
 غيره لعدم الضرورة * والتجيب يجب أن لا تستتر من الصحيح إلا بقدر ما لا بد منه * والطبيب إذا
 ينظر من العورة بقدر الحاجة * وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر من راحة
 لأنه نافع الحاجة بها انتهى * ولم أره مشايخنا راجح * تدليب * يقرب من هذه القاعدة ما جاز بعد
 بطل تزواله * فبطل التيمم إذا قدر على استعمال الماء * وإن كان له قدم الماء بطل بالقدرة عليه * وإذا
 كان لمرض بطل بهرئه * وإن كان أبعد بطل بزواله * ويعني أن تخرج من هذه القاعدة الشهادة
 على الشهادة إذا كان الأصل مرضاً فصح بعد الألفاظ * أو مسافراً فقد ما إن يبطل إلا شهادة على
 القول بأنها لا يجوز الموت الأصل أو مرضه أو سفره * الثالثة الضرر لا يزال بالضرر * وهي
 مقيدة لقولهم الضرر يزال أي لا يضر * ومن فروعهما عدم وجوب العمارة على الشريك * وإنما
 يقال ما يريد ما انفق واحبس العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته * فالأول إن كان بغير إذن
 القاضي * والثاني إن كان باذنه وهو المعتمد * وكتبها في شرح الكنت في مسائل شتى من كتاب
 القضاء أن الشريك يجب عليه في ثلث مسائل * ولا يجبر السيد على تزويج عبده رامتة وإن تضررا *
 ولا يأكل المضطر طعام مضطر آخر ولا شيئاً من بدنه * تنبيه * يشتمل الضرر الخاص لا جمل دفع ضرر
 العام * وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله * وعليه فروع كثير * منها جواز إرمي إلى كفار
 تترسو بصبيان المسلمين * ومنها وجوب نقض حائط مملوك مأل إلى طريق العامة على ما أكتها
 دفعا للضرر العام * ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عيب أبي حنيفة راجح في ثلث مسائل

الما جن * والطبيب الجاهل * والمكاري المفلس دفعا للضرر العام * ومنها جواز فعله على السفينة عند هما
 وعليه التحويل دفعا للضرر العام * ومنها بيع مال المديون المحبوس منك هما القضاء دينه دفعا
 للضرر عن العزما وهو المعتمد * ومنها التسعير عند تعدي ارباب الطعام في بيعه بفهم فاحش *
 ومنها بيع الطعام المحتكر جبر عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع دفعا للضرر العام * ومنها
 منع اتخاذ حانوت للطبخ بين البرازين * وكذا الكل ضرر هتام كذا في الكفاية وغيرها * ونما في
 شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى * تنبيه آخر * يقيد القاعدة ايضا بما لو كان احدهما اعظم
 ضررا فان الاشد ينال بالاعف * فمن ذلك الاجبار على قضاء الدين والنفقات الواجبات *
 ومنها حبس الاب لو امتنع عن الاتفاق على ولد بهلاف المديون * ومنها الوضوب ساعة اي
 خشية وادخلها في بناءه فان كانت قيمة البناء اكثر يملكها صاحبه بالقيمة * وان كانت قيمتها
 اكثر من قيمته لم يقطع حق المالك منها * ومنها الوضوب ارضا فيش فيها او غرس فان كانت
 قيمة الارض اكثر فلعاد وتوالا ضمن له قيمتها * ومنها الوضوب دجاجة او اوة يدظر الي
 اكثرها قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل * وعلى هذا الواجب في فصل غير داره فكبر فيها
 وام يهكن اخراجه الا بهدم الجدار * وكذا الواجب في البقر راسه في قد زمن التماس فتعذر
 اخراجه * هكذا ذكر اصحابنا راج كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب * وفصل الشافعية فقالوا ان
 كان صاحب البهيمة معها فهو فرط بترك الحفظ * فان كانت غير ما كولة كسرت القدر وعليه ارش
 المقض * او ما كولة ففي ذبحها وجهان * وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارش *
 والا فله الارش * وينبغي ان يلحق بمسئلة البقر ما لو سقطت يمار في محب غير * ولم يخرج الا
 بكسرها * ومنها جواز دخول بيت غير اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه او طلبه منه
 لا خفاء * ومنها مسألة الفاسد يمس دينه * ومنها جواز شق بطن الميتة لاخراج الواجد اذا كانت
 ترجى حيوته * وقد امر به ابو حنيفة ربح لعاش الولد كما في الملتقط * قالوا خلاف ما اذا ابتلع
 او ارجع فمات فانه لا يمس بطنه * لان جرمة الادمي اعظم من جرمة المال * وسوى الشافعية بينهما في
 جواز الشق * وفي تهايب القلانسي من الحظر والباحة وقيمة الدرة في تركته * وان لم يترك شيئا
 لا يجيب شيئا انتهى * ومنها طلب صاحب الاكثر للتسمة وشريكه يتضرر * فان صاحب الكثير يجيب

على أحد الأقوال * لأن ضرر في عظام القسمة اعظم من ضرر شريكه بها * ونشأت من هذه القاعدة قاعدة رابعة * وهي ما اذا تعارض مفسدان روي اعظمهما ضررا بان تكاب اخفهما * قال الزبيدي في باب شروط الصلوة ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى ببلية بين وهما متساويتان ياخذ بايهما شاء * وإن اختلفا اختارا هو لهما * لأن مباشر الحرام لا يجوز إلا للضرورة * ولا ضرورة في حق الزيادة * مثاله رجل عليه جرح لو سجد سأل جرحه وان لم يسجد لم يسأل فانه يصلي قائما يؤمن بالركوع والسجود * لأن ترك السجود اهون من الصاق بالحدث * ألا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال * وكذا أشبه لا يقدر على القراءة قائما فيبتدئ عليها قائما يصلي قائما * لأنه يجوز حالة الاختيار في النفل * ولا يجوز ترك القراءة بحال * وأوصل في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة لم يجز * وأوكان معه ثوبان فجاسه كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يشخير ما لم يبلغ أحد هماربع الثوب * لا ستوا ثم ما في المنع * وأوكان دم أحد هماربع والرابع ودم الآخر نفل يصلي في اقلهما دما * ولا يجوز عكسه * لأن الدرع حكم الكل * وأوكان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحد هماربع لكن لا يبلغ ثلثة ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في ايهما شاء لا ستوا ثم ما في الحكم * والافضل ان يصلي في اقلهما نجاسة * ولو كان ربع أحد همارا أو الآخر اقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهر * ولا يجوز في العكس * ولو أن امرأة لو صلت قائمة ينكشف من هورتها ما يمنع جواز الصلوة * ولو صلت قائمة لا ينكشف منها شيء فالحال يصلي قائما لما ذكرنا ان ترك القيام اهون * ولو كان الثوب يشلي جسدها وربع راسها وترك تغطية الرأس لا يجوز * ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها تركه * لأن الربع حكم الكل * ومادونه لا يغطي له حكم الكل * والستر افضل تقليلا للإبصار انتهى * ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام * وأوصل في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلي قائما او هو الصحيح * ونقل في شرح منية الصلي صحيحا آخر انه يصلي بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه يأكل الميتة * وعن بعض اصحابنا راج من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة * وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة * وبه اخذ الطحاوي وغيره * وخير الكرخي * كذا في البرازية * وأو اضطر المحرم

وعنده ميتة وصيد اكلها ذنوبه على المقتصد * وفي البرازية لو كان الصيد مندبوحا فالصيد
اولى وثاقا * واواطر وعنده صيد ومال الغير فالصيد اولى * وكذا الصيد اولى من لحم الانسان *
ومن محمد رح الصيد اولى من الخنزير انتهى * وذكر الزيلعي في آخر كتاب الاكرام لو قال له لتلقين
نفسك في النار او من الجبل او لا تقتلك وكان الالتقاء بحيث لا ينجو منه * ولكن فيه نوع خفة فله
الخيار ان شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عندا بي حنيفة رح * لانه ابشلى ببلهتين
فيختار ما هو الا هوون في رخصته * وعنده هما يصبر ولا يفعل ذلك * لان مباشر الفعل سعي في اهلاك
نفسه فيصبر تحاميا منه * واصله ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق * واووقع
في الماء يغرق فعند يختار ايها شاء * وعنده هما يصبر * ثم اذا التقى نفسه في النار فاحترق فعلى
المكره القصاص * بخلافه اذا قال لتلقين نفسك من راس الجبل او لا تقتلك بالسيف فالتقى
نفسه فمات * عندا بي حنيفة رح تجنب الدية وهي مسئلة القتل بالمثل انتهى * وتظهر القامعة
الاربعة فاعلة خامسة وهي درء المفاسد اولى من جلب المصالح * فاذا تعارضت مفسدة ومصلحة
فقد مدفع المفسدة غالبا * لان اعتداء الشرع بالمنهيات اشد من اعتدائه بالامورات * ولذا قال عليه
السلام اذا امرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه * وروى في الكشف
حسن الشارح ذكره مما نهى الله عنه افضل من عبادة الثقلين * ومن ثم جاز ترك الواجب دفعا
للمشقة * وامر يسامح في الاثم على المنهيات خصوصا الكبائر * ومن ذلك ما ذكره البرازي في
فتاواه من ان من لم يجد ستر ترك الاستنجاء ولو على شطنهر * لان النهي راجع على الامر * حتى
استوفى النهي الزمان ولم يقتض الامر التكرار انتهى * والمرأة اذا وجب عليها الغسل ولم تجد
ستر من الرجال توخره * والرجل اذا لم يجد ستر من الرجال لا يوخره ويغتسل * وفي الاستنجاء
اذا لم يجد ستر يتركه * والفرق ان النجاسة الحكمية اقوى * والمرأة بين النساء كالرجل بين
الرجال كذا في شرح النقاية * ومن فروع ذلك المباحة في المضمضة والاستنشاق مسنونة وذكره
المصائم * ونجاسات الشمر سعة في الطهارة ويكره للمحرم * وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة *
فمن ذك الصلوة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة او الشتر او الاستقبال فان في كل ذلك
مفسدة لما فيه من الاختلال بجلال الله تعالى في ان لا يتأجى الا على اكمل الاحوال * ومتى تغذر

شيء من ذلك جازت الصلوة بدونه فقد يما مصلحة الصلوة على هذه الفلسفة * ومنه الكذب مفسد
 محرمة وهي متلى تضمن جلب مصلحة تنزيب عليه جاز كالكذب للإصلاح بين الناس * وعلى
 الزوجة لا صلاحها * وهذا النوع راجع إلى ارتكاب أخف المفسدين في الحقيقة * * * * *
 القاعدة السادسة من الخامسة * الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة * ولهذا جوزت
 الإجارة على خلاف القياس الحاجة * ولنا قلنا لا تجوز إجارة بيت بمنافع بيت لا اتحاد جنس
 المدفوعة فلا حاجة * بخلاف ما إذا اختلف * ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف القياس * ومن ذلك
 جواز السلم على خلاف القياس * لكونه بيع المعلوم دفعا لحاجة المفايس * ومنها جواز الاستصناع
 للحاجة * ودخول الحمام مع جهالة مكنته فيها * وما يستعمله من مائها * وشربة السقاء * ومنها الافتاء
 بضعة بيع الوفاء حيث كثر الدين على أهل هارن ومكنا بمصر * وقد سمع به مع الامانة *
 والشافعية يسمونه الرهن المعتاد ومكنا اسما به في الملبط * وقد ذكرناه في شرح الكنز من باب
 خيار الهرب * وفي الفنية والبنية يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح انتهى * * * * *
 القاعدة السادسة العادية محكمة * وأصلها قوله عليه الصلوة والسلام ما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله
 حسن * قال العلائي لم أجده مرفوعا في شيء من كتب الحديث أصلا إلا بسند ضعيف بعد طول البحث
 وكثر الكشف والسؤال * وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موثقا عليه * أخرجه
 أحمد في مسنده * وأعلم أن اعتبارا لعادة والعرف ترجع إليه في الفقه مسائل كثيرة حتى جعلوا
 ذلك أصلا * فقالوا في الأصول في باب ما تنسرك به الحقيقة تنسرك الحقيقة بدلالة الاستعمال
 والعادة * مكنا ذكر فخر الإسلام ما اختلف في عطف العادة على الاستعمال فقل هما مترادفان *
 وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ من موضعه الأصلي إلى معناه المجازي شرعا وعلية استعماله
 فيه * ومن العادة نقله إلى معناه المجازي صرفا * وتماه في الكشف الكبير * وذكر الهندي في
 شرح النظمي العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة *
 وهي انواع ثلاثة * العرفية العامة كوضع القدم * والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة
 كالرفع للنجاسة والفرق والجمع والنقص للنظار * والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والحج تركت
 معانيها القوية بمعانيها الشرعية انتهى * فمما فرغ على هذا القاعدة حد الماء الجاري * الاصح انه

ما يعتد به الناس مجارياً * ومنها وقوع البعر الكثير في البشر * الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر * ومنها
 حد الماء الكثير الملقح بالجاري * الاصح تفويضه الى رأى المبتلى به لا التقدير بشي من العشرة في
 العشرة ونحوه * ومنها الحيض والنفاس * قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس يرقم الى
 ايام عادتها * ومن ذلك العمل المفسد للصلوة مفوض الى العرف لو كان بحيث لو رآه راي يظن انه
 خارج الصلوة * ومنها تناول الاثمار الساقطة * وفي اجارة الظفر * وفيما لا نص فيه من الاموال
 الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا او وزنيا * واما المنصوص على كيله او وزنه
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند ابي حنيفة ومحمد رحم * خلافا لابي يوسف رحم * وقواه في فتح القدير
 من باب الربوا * ولا خصوصية للربوا * وانما العرف غير معتبر في المنصوص عليه * قال في
 الظهيرية من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست
 بعورة لتعامل العمل في الابداء عن ذلك الموضع عند الاتزان * وفي المزج من العادة الظاهر
 نوع حرج * وهذا ضعيف ويغيب * لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه * وفي صوم يوم
 الشك فلا يكره لمن له عادة * وكذا صوم يومين قبله * والمذهب عدم كراهية صومه بخية النفل
 مطلقا * ومنها قبول الهدية للمقاضي * فمن له عادة بالاهداء له قبل تواجده بشرط ان لا يزيد على
 العادة * فان زاد عليه اورد الزائد * والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن * ومنها الفاظ
 الواقفين تبنتي على مرفهم كما في وقف فتح القدير * وكذا الفاظ الناذر والموصي والخالف * وكذا
 الاقرار برتبنتي عليه * الا فيما تذكره وسببتي مسائل الايمان * وتعلق بهذا القاعدة مباحث *
 الاول بماذا ثبتت العادة * وفي ذلك فروع * الاول العادة في باب الحيض * اختلف فيها عند
 ابي حنيفة ومحمد رحم لا تثبت الا بمرتين * وعند ابي يوسف رحم تثبت بمر واحدة * قالوا وعليه
 الفتوى * وهل الخلاف في الاصلية او في الجعلية او فيهما مستوف في الجلافة وغيرها * الثاني
 تعليم الكلب الصائد بترك اكله للصيد بان يصير الترك عادة له * وذلك بتركه الاكل لثلاث مرات *
 الثالث لم اربما اذا ثبتت العادة بالاهداء المقاضي المقتضية للقبول * المبحث الثاني انما تعتبر العادة
 اذا طردت او غلبت * ولذا قالوا في البيع لو باع بدارهم او دنانير وكانا في بلد اختلف فيه
 الشهود مع الاختلاف في المماثلة والرواج انصرف البيع الى الاغلب * قال في الهسداية لانه هو

المتعارف فيعصر ف المطلق اليه * ومنها اوباع التاجر في السوق شيئا بشئ من ولم يصرح بحلول ولا ناجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع ياخذ كل جمعة قدرا معلوما يصرف اليه بلا بيان * قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار * فمنهم من اثبتته * والجمهور على انه يبيعه برأية بلا بيان اكونه حالا بالعقد * ذكره الزيلعي في التولية * ومنها في استيجار الكاتب * قالوا الحجر عليه والا قلام * والحياط فانرا الحيط والا بن عليه عملا بالعرف * ويبغي ان يكون الكحل على الكمال للعرف * ومن هذا التسبيل طعام العبد فانه على المستاجر * بخلاف حلف الدابة * فانه على الماجر حتى او شرط على المستاجر فسدت كفا في البرازية * بخلاف استيجار الطير بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف * ويخرج على ان حلف الدابة على مالكها دون المستاجر ان المستاجر لو تركها بلا حلف حتى ماتت جوها لم يضمن كفا في البرازية * ومنها ما في وقف القنية بعثت في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ منه شيئا من الدافع * ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى * ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس الفقه لم ارها صريحة في كلامهم * والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء ولا فيبغي ان يلحق ببطالة القاضي * وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه ياخذ يوم البطالة * لانه يستريح لليوم الثاني * وقيل لا ياخذ انتهى * وفي المدية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح * واختاره في منظومته * وهذان * وقال انه الاظهر * فيبغي ان يكون كذا في المدارس * لان يوم البطالة للاستراحة * وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتحرير من ذي الهمة * ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة ادت الى ان صار الغالب البطالة وابام التدريس قليلة * وبعض المتقدمين يقدم في اخذ المعلوم على غيره * محتجبان التدريس من الشعائر مستندا بما في الحاشي مع ان ما في الحاشي القدسي انما هو في المدارس لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر * والفرق بينهم ما ان المدرس يتعطل اذا غاب المدرس بحيث يتعطل اصلا * بخلاف المسجد فانه لا يتعطل بتغيبه

المدرس * تنبيه * نقل في القنية ان الامام المسجد يسامح في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة
ملكه * وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرسايق اسبوعا او شذو او
ما يصيبته او لا ستراحته لا باس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى * ومنها المدارس الموقوفة
على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح
كمختصر ابن الصلاح او يقرأ متن الحديث كما البخاري والمسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث
من فقه او غريبة او لغة او مشكل او اختلاف كما هو في عرف الناس الان * قال الجلال السيوطي
وهو شراف المدارس الشيخونية ككبار ائمة في شرط واقفها * قال وقد سئل شيخ الاسلام ابو الفضل
ابن حجر شيخه الحافظ ابو الفضل العراقي عن ذلك * فاجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم
يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد * فان اهل الشام يلقبون دروس الحديث باسماء
و يتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين * فان العادة جرت عندهم في هذه الاعمار
بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث * * فصل في تعارض العرف
مع الشرع * فاذا تعارضا قدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان * فاذا اختلف لا يجلس على
الفرأش او على البساط او لا يستضيئ بالسراج لم يحدث مجاوسه على الارض ولا بالاستضاءة
بالشمس وان سماها الله تعالى فراشا وبساطا وسمى الشمس سراجا * ولو حلف لا ياكل لحما لا يحدث
باكل لحم السمك وان سماه الله تعالى لحما في القرآن * ولو حلف لا يركب دابة فركب كافرا
لم يحدث وان سماه الله تعالى دابة * ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحدث وان
سماها الله تعالى سقفا * الا في مسائل فيقدم الشرع على العرف * الا اني لو حلف لا يصلي لم يحدث
بصلوة الجنان كما في هامة الكتب * الثانية لو حلف لا يصوم لم يحدث بمطلق الامساك * وانما يحدث
بصوم ساعة بعد الفجر بغيته من اهله * الثالثة لو حلف لا ينكح فلانة حدث بالعقد * لانه الكاح
الشائع شرعا لا بالوطي كما في كشف الاسرار * بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطي * الرابعة لو قال
لها ان رأيت الهلال فانك طالق فعلمت به من غير روية ينبغي ان يقع لكون الشارع استعمال الروية
فيه بمعنى العلم من قوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته وفطروا لرؤيته * فلو كان الشرع يقتضي
الحضوض والالتفات يقتضي العزم اهتبرنا خصوص الشرع * نالوا الواسع لا فاره لا بدخل الرار

اعتبار خصوص الشرع * ولا يدخل نور الدين والولد للعرف * وسائرهما من غير جان لم ارهما
 الآن صريحا * احدهما حلف لا يأكل لحما لم يحدث باكل الميتة * الثاني حلف لا يطأ لم يحدث باوطي
 في البر * واما لو حلف لا يشرب ماء فشراب ماء تغير بغيره فالعبرة للغالب كما صرحوا بغيره في الرضاع
 فصل في تعارض العرف مع اللغة * صرح الزيلعي وغيره بان الايمان متبعة على العرف
 لا على الحقائق اللغوية * وعليها فروع * منها لو حلف لا يأكل الخبز حثت بما يعتاده اهل بلد * و
 ففي القاهرة لا يحدث الا بخبز البر * وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز * وفي زبيد الى خبز
 الذرة والدخن * ولو اكل الخائف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحدث * ولا يحدث باكل القطائف الا
 بالنية * ومنها الشواء والطبيع على اللحم فلا يحدث بالباد نجان والجزر المشوي فلا يحدث بالضرورة
 في الطبيع * ولا بالارز المطبوع بالسمن * بخلاف المطبوع بالدهن ولا بقلية يايسة * ومنها الراس
 ما يباع في مصر فلا يحدث الا براس الغنم * ومنها حلف لا يدخل بيتا فلا يدخل بيعة او كنيسة او بيت
 نار او الكعبة ام يحدث * تنبيه * خرجت من بناء الايمان على العرف مسائل * الاولى حلف لا يأكل
 لحما حدث باكل لحم الخنزير والادمي على ما في الكنز * ولكن الفتوى على خلافه * وجواب الزيلعي
 بانه عرف عملي فلا يصلح مقينا بخلاف العرف اللفظي * فقد زود في فتح القدير بقولهم في الاصول
 الحقيقة تنترك بدلالة العادة اذ ليست العادة الا مرفعا عمليا انتهى * الثانية حلف لا يركب محيوانا
 يحدث بالركوب على انسان لتناول اللفظ * والعرف العملي وهو انه لا يركب مادة لا يصلح مقينا
 ذكره الزيلعي * بخلاف لا يركب دابة كما قد مناه * وقد استمر على ما مهدد وقد علمت رد * لكن
 لم يجيب ابن الهمام عن هذا الفرع * الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حدث بهدم بيت العذבות * بخلاف
 لا يدخل بيتا * وفرق الزيلعي بينهما بما كان العمل بحقيقة في الهمم بخلاف الدخول * وتوضح
 هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته اللغوية * الرابعة حلف لا يأكل
 لحم ميت باكل الكبش والكروش على ما في الكنز انه لا يسمى لحما عرفا * ولذا نال في المحيط انه
 انما يحدث على مادة اهل المكوفة * واما في عرفنا فلا يحدث * لانه لا يعد لحما انتهى * وهو حسن
 جدا * ومن هذا وامثاله علم ان العجمي يعتبر عرفه قطعاً * ومن هذا نال الزيلعي في قول صاحب الكنز
 في الرافض على السطع داخل ان المختار لا يحدث في العجم * لانه لا يسمي د اخلا معك هم انتهى *

المبحث الثالث في النكاح المطرد هل تنزل منزلة الشرط * قال في اجازة الظهيرية والمعروف عرفا
 كالمشروط انتهى * وقالوا في الاجازات اودفع ثوبا الى خياط ليخيطه له او الى صباغ ليصبغه له
 ولم يعين له اجرائم اختلفا في الاجر وعدمه * وقد جرت العادة بالعمل بالاجر فهل ينزل منزلة
 شرط الاجر فيه اختلاف * قال الامام الا عظم لا اجر له * وقال ابو يوسف رح ان كان الصباغ
 حرفا له او معاملا له فله الاجر والا لا * قال محمد رح ان كان الصباغ معروفا بهذا الصنعة بالاجر
 وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد * وقال الزيلعي والفتوى على قول
 محمد رح انتهى * ولا خصوصية لصباغ بل كل صانع نصب نفسه للعمل بالجر فان السكوت كالا اشتراطه
 ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كعافي البرازية * ومن هذا القبيل المعد
 الاستغلال كعافي الملتقط * ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عاده كالمشروط
 صريحا * وهنا مسئلتان لم ارهما الا الآن الا ان يمكن تخريجهما على ان المعروف كالمشروط وفي البرازية
 المشروط عرفا كالمشروط صريحا * ومنها لو جرت عاده المقترض برد ازيد مما اقترض هل يحرم
 اقراضه تنزيلا للعادة بمنزلة الشرط * ومنها اوبار زكافر مسلما واطردت العادة بالامان للكافر
 هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه * وحينئذ كيف هذا المحل
 وزد علي سوال فيمن اجر مطبخا لطبخ السكر وفيه فخار اذن للمستاجر في استعماله فتلف ذلك وتند
 جرى العرف في المطابخ بضمائها على المستاجر * فاجبت بان المعروف كالمشروط فصا ركانه صرح
 بضمائها عليه * والعارية اذا اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية *
 ذكره الزيلعي في العارية وجزم به في الجوهرية * ولم يقل في رواية * اكن نقل بعدة فرع
 البرازية عن اليعاقبة ثم قال اما الودعة والعين الموجرة فلا يضمن بحال انتهى * ولكن في البرازية
 قال اعزني هذا على انه ان ضاع فاناضا من له فعارة فضاع لم يضمن انتهى * ومما تفرع على ان
 المعروف كالمشروط اوجهه الاب بئته جهازا ودفعه له اثم ادعى انه عارية ولا بينة ففيه اختلاف *
 والفتوى اياه ان كان العرف مستمر ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لعارية لم يقبل قوله * وان كان
 العرف مشتركا فالقول للاب كذا في شرح منظومة بن وهبان * وقال قاضيخان وعندي ان الاب
 ان كان من كرام الناس وشارفهم لم يقبل قوله * وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى * وفي

الكبرى الخاصي ان القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر هاهنا الزوج ~~مستحق~~ دفع ثوبا الى تصاريق قصره وام يذكر الاجر فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر انتهى ~~وحيث~~ كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتي به نظر الى عرف بلد هما وقال قاضيان نظر الى محال الاب في العرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهز ملكا وفي الملتقط من البيوع وعن ابي القاسم الصغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجد ولا يتأمل في الحلال والحرام فالسؤال منه حسن انتهى وفيه ايضا ان دخول البرذعة والاكاف في بيع الحمار مبني على العرف وفيه ايضا ان حمل الاجير الاحمال الى داخل البيت مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارات منية المفتي رجل دفع غلامه الى حائك مكة معلومة ليتعلم النسيج وام يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فيأجر مثل ذلك السلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه انتهى ومما بنوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استاجروا حرا ساو كره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتما في منية المفتي وفيها اودفع غزلا الى حائك ليمنسجه بالنصف جوزة مشايخ بخاري وابوالليث وغيره للعرف انتهى ~~المبحث~~ الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا قالوا لا هبة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات وام يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخره المبسوط اذا اراد الرجل ان يغيب فحلفه امرأته فقال كل جارية اشتريتها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمل بدنته ولا يقع عليه منعه قال الله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام والماراد السفن فاذا اراد ذلك عملت بدنته لانها ظلمة في هذا الاستحلاف ونية المظلوم فيما يتلف عليه معتبر وان حلفته بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فليقل كل امرأة اتزوجها عليك فهي طالق وهو يقوي بذلك كل امرأة اتزوجها على رقبته فيعمل بنيتها لانه نوى حقيقة كلامه انتهى واما الاقرار فهو اخبار من

وجهه **مباين** **و** **بما يقدم** **الوجوب على** **العرف الغالب** **ولذا** **الواقف** **يدراهم** **ثم** **فسرها** **انها**
في **وجه** **او** **وجه** **بسته** **يصدق** **ان** **وصل** * **وان** **اقبال** **من** **ثمن** **متاع** **او** **ترض** **لم** **يصدق** **عند** **الامام** **اذا**
قال **هي** **زبوف** **وصل** **او** **فصل** * **وصدق** **ان** **وصل** * **وان** **اقبال** **غصبا** **او** **دبعة** **ثم** **قال** **هي** **زبوف**
صدق **مطلقا** * **وكذا** **الدعوى** **لا** **تنزل** **على** **العادة** * **لان** **الدعوى** **والاقرار** **اخبار** **بما** **تقدم** **فلا** **يقيد** *
العرف **المأخر** * **بخلاف** **الاعتقاد** **فانه** **باهر** **للمحال** **فقيه** **العرف** * **قال** **في** **البرازية** **من** **الدعوى**
معزيا **الى** **اللامشي** **اذا** **كانت** **المقود** **في** **البلد** **مختلفة** **احد** **ها** **اروج** **لا** **يصح** **الدعوى** **مال** **يدين** *
ويكفي **الواقف** **بعض** **د** **باب** **رحمرو** **في** **البلد** **تقود** **مختلفة** **حمر** **لا** **يصح** **بلا** **بيان** * **بخلاف** **البيع** **فانه**
يعصرف **الى** **الارز** **انتهى** * **وقد** **ار** **سعدنا** **الكلام** **على** **ذلك** **في** **شرح** **الكنز** **من** **اول** **البيع** * **ويمكن**
ان **تخرج** **عليها** **مستقلتان** * **احد** **نهما** **مسئلة** **البطالة** **في** **المدة** **ارس** * **فاذا** **استمر** **عرف** **بها** **في** **اشهر** **مخصوصة**
حتمل **عليها** **ما** **وقف** **بعدها** **ما** **وقف** **قبلها** * **الثانية** **اذا** **شرط** **الواقف** **النظر** **للمحكم** **وكان** **الحاكم** **اذا** **ذاك**
شافعا **ثم** **صار** **الآن** **حتميا** **لانا** **ضي** **غير** * **الانابة** **هل** **يكون** **النظر** **له** * **لانه** **الحاكم** **اولا** * **لانه** **متأخر**
فلا **يحمل** **المعتقد** **عليه** * **فمقتضى** **القاعدة** **الثاني** * **وقالوا** **في** **الايمان** **لو** **حلف** **والي** **بلد** **ليعلمه** **بكل** **د** **اعر**
د **خل** **البلد** **بطلت** **اليمن** **بعزل** **والي** **فلا** **يحدث** **اذا** **لم** **يعلم** **والي** **الثاني** * **ولم** **ار** **الان** **حكم** **ما**
اذا **حلف** **متى** **رأى** **منكر** **ارفعه** **الى** **القاضي** **هل** **تعين** **القاضي** **حالة** **اليمن** * **ومن** **هذا** **النوع**
او **وقف** **بلد** **اعلى** **الحرم** **الشريف** **وشرط** **النظر** **للقاضي** **هل** **ينصرف** **الى** **قاضي** **الحرم** **او** **قاضي** **البلد**
الموقوفة **او** **قاضي** **بلد** **الواقف** * **يتبعي** **ان** **يستخرج** **من** **مسئلة** **ما** **لو** **كان** **اليتيم** **في** **بلد** **وما** **له** **في**
بلد **آخر** **فهل** **النظر** **عليه** **لقاضي** **بلد** **اليتيم** **او** **لقاضي** **بلد** **ماله** * **صرحوا** **بالاول** **في** **يتبعي** **ان** **يكون**
النظر **لقاضي** **الحرم** * **ويمكن** **ان** **يقال** **ان** **الارجح** **كون** **النظر** **لقاضي** **البلد** **الموقوفة** **لانه** **اعرف**
بمساكنها * **والظاهر** **ان** **الواقف** **قصد** * **وبه** **تفصل** **المصلحة** * **وقد** **اختلفوا** **فيما** **اذا** **كان** **العقار**
لا **في** **ولاية** **القاضي** **وتنازع** **فيه** **عند** **ناض** **آخر** * **فمنهم** **من** **لم** **يصح** **قضاؤه** * **ومنهم** **من** **نظر** **الى** **التباعد**
والسد **افع** * **واختلف** **التصحيح** **في** **هذه** **المسئلة** * **تنبيه** * **هل** **يعتبر** **في** **بناء** **الاحكام** **العرف**
العام **او** **سابق** **العرف** **ولو** **كان** **خاصا** * **المذهب** **الاول** * **قال** **في** **البرازية** **معزيا** **الى** **الامام** **البخاري**
الذي **يختم** **به** **الفتوة** **الحكم** **العام** **لا** **يثبت** **بالعرف** **الخاص** * **وقيل** **يثبت** **انتهى** * **ويتفرع** **على** **ذلك**

أو استقرض القوا استأجر المقرض حفظ من آة أو ملحقة كل شهر عشرة وقيمة الشهر على الأجر
 ففيها ثلاثة أقوال * صحة الإجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري * والصحة مع الكراهة
 للاختلاف * والفساد لان صحة الإجارة بالتعارف العام ولم يوجد * وقد افترى الأكابر بفسادها *
 وفي الفنية من باب استعجار المستقرض المقرض التعارف الذي ثبتت به الأحكام لا تجتبت بتعارف
 أهل بلدة واحدة عند البعض * وعند البعض وإن كلن ثبت ولكنه حدثه بعض أهل بخاري * فلم يكن
 معارف فامطلقا * كيف وإن هذا الشيء لم يعرفه عامةهم بل تعرفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا
 القدر * قال رضي الله عنه وهو الصواب انتهى * وذكر فيها من كتاب الكراهة قبل التحري لو تواضع
 أهل بلدة على زيادة في سجنائهم التي توزن بها الدراهم والأبريسم على مخالفة سائر البلدان
 ليس لهم ذلك انتهى * وفي إجارة البرازية وفي إجارة الأصل استأجره ليعمل طعامه بقفيز
 منه فالإجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى * وكذلك إذا دفع إلى حائك من لا على
 أن يندسجه بالثلث ومشايع باع وغوارزم أفنوا بوزن إجارة الحائك للعرف * وبه أفترى أبو علي
 النسفي أيضا * والفتوى على جواب الكتاب * لا الطحان لأنه مخصوص عليه فيلزم إبطال النص انتهى *
 وفيها من البيع الغاسق في الكلام على بيع الرءاء في القول السادس من أنه صحيح * قالوا الحاجة الياس
 فرار من الربوا * فاهل بلغ اعتادوا الدين والإجارة * وهي لا تصح في الكرم * وأهل بخاري
 اعتادوا الإجارة الطويلة ولا يمكن في الأشجار * فاضطروا إلى بيعها وفاء وماضاق على الناس
 أمرا لا اتسع حكمه انتهى * والحاصل المذهب عدم اعتبار العرف الخاص * ولكن أفترى كثير
 من المشايخ باعتبار * فاقول على اعتباره يذهبني أن يغتنى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من
 خلوا الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقاله * فلا يملك صاحب الحانوت إخراجه منها *
 ولا إجارته لغيره ولو كانت وقفا * وقد وقع في حوانيت الحملون بالغورية أن السلطان الغوري
 لما بناها أسكنها التجار بالخلود وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منهم وكتب ذلك بمكتوب
 الوقف * وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول من الرطائف
 بمال يعطى لأصحابها وتعارفوا ذلك فيمنعني الجراز * وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد
 الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا يحول ولا يثبت إلا بالله العلي العظيم * وقد اعتبروا عرف القاهرة

في مسائل * منها ما هي فتح القدر عن دخول السلم في البيت المبيع بالقاهر دون غيرها ، لان
 يبيعونهم طائفة لا ينفع بها الا به * وقد تمت القواعد الكلية وهي ست *****
 الاولى لا ثواب الا بالنية * الثانية الامور بمقاصدها * الثالثة اليقين لا يزول بالشك *
 الرابعة المشقة تجلب التيسير * الخامسة الضرر يزال * السادسة العادة محكمة *
 ولان شرع في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية
 القاعدا الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد * ودليلها الاجماع * وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في
 مسائل * وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض حكمه * ولله بانه ليس الاجتهاد الثاني اقوى من الاول
 وانه يودي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة * وهذا أولى من قوله في الهداية * لان الاجتهاد
 الثاني كالا جهاد الاول * وقد ترجع الاول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه انتهى * لانه
 يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق مع ما اورد في العمارة على قوله ان
 الاول ترجح باتصال القضاء بانه ترجح للاصل بفرعه * لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح
 به القضاء وان اجاب عنه بان الفرع يرجع اصله من حيث بقائه لامن حيث انه منه * فالشيخان اذا
 تساوى في الحق وكان لاحد منهما فرع فانه يترجح على ما لا فرع له الى آخره * ومن فروع ذلك لو تغير
 ٢ جهادة في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء * وانما
 اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم ما الى الاولى * وقد بيناه في
 الشرح * وذكر فيه اختلاف في الخلاصة * منهم من قال لا يستقبل * ومنهم من قال يستقبل انتهى *
 ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الناسق ثم تاب فادعاهما لم تقبل * وعلمه بعضهم بان قبول شهادة
 بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد * واصله كما في الخلاصة من ردت شهادة له لعلقة ثم
 رالت ثم ادعاهما في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة * الضبي والعبد والكافر والاعمى انتهى *
 ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتحري باحدهما وصلى ثم وقع تحريمه على طهارة
 الآخر لم يعتبر الثاني * وعلى هذا امسئلة في الشهادات طائفة بقتله يوم النحر بمكة
 وطائفة بموته يومه بالكوفة لغتاء فان قضى باحدهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية لان
 القضاء بها * مقتضى الاول انه لو تحري ووطن طهارة احد الاناثين فاستعمله وترك الاخر ثم

تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل بغيره * ولكن هذا مبني على جواز التغير في الثاني * وفي
شرح المجمع قبيل العيم لو كان الثاني بريقها ويعيم اتفاقا انتهى * ~~وهو المحكم المحكم بحكم~~ ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانيا * ~~ومما يحكم القاضي في المسائل~~
الاجتهادية لا ينقض * وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاء
ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع * وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكون *
وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني * ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اهني
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مستقلين * احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها عجب فاحش *
فانها وقعت بالاجتهاد فكيف ينقض بمثلها * الجواب ان نقضها اقوات شروطها في الابداء * وهو
المعادلة فظهر انها لم تكن صحيحة من الابداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بقوت شرط فانه
ينقض قضاءه * والثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره * حيث كان من الامور
العامية * والجواب ان هذا حكم بدو مع المصلحة فاذا رأها الثاني وجب اتباعها * تنبيهات *
الاول كثر في زماننا وقبله ان المؤثرين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع ونكاح
واجارة ووقف واقرار وحكم بموجبه * فهل يمنع النقض او رفع الى آخر * فاجبت مرارا بانه
ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من خصم الى خصم يمنع * والا فلا يكون حكما ~~في~~
تسكيبا ذكره العمادي في فصوله وتبعه في جامع الفصولين والكردي والكرمانلي في فتاواه
البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة
ودعوى صحيحة * فان فات هذا الشرط كان فتوى لاحكما * وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه *
وقال لوقضى شافعي رح بموجب بيع العقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للجار * وارتان القاضي
حرفيا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من الفروع * رمش عليه ابن الفرس
بوضوحه بامثلة * الثاني لو قال المؤثر وحكم بموجبه حكما ~~صحيحا~~ مستوفيا شرائط الشرعية فهل
يكتفى به * فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به * ولا بد من بيان تلك الحادثة والاعتراف وكيفية الحكم
كما في الملتقط من كتاب الشهادات * ولو كتب في السجل ثبت عندي بما ثبتت به الحوادث المسكوبة
انه كذا لا تصح ما لم يبين الامر على التفصيل * ثم قال وحكي انه لما استقضى قاضي عنيسة

بهما كان يكتب الإمام الخواري علي حاضرهم لا ؟ فلور دواعيه أجوبته في سجلات قنصل
 تلك المنطقة بعينها بهم * فقال انكم لا تفسرون الشهادة * وقوله القاضي علي السفي * وقوله
 شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يخفى عليهما * فاما انت وامثالك لا تشق بالوقوف علي حقيقة
 ذلك فلا بد من التفسير * ومن سئل الامام ابي شجاع قال كئنا نسا هل في ذلك كمثالثنا حتى
 ملأناهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها * فتدقق عندي ان الصواب الاستفسار انتهى * وفي
 الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان
 بالصرح ولا يكتفي بالاجمال حتى قيل لا يكتفي في المحاضر ان يكتب حضر فلان وحضر معه
 فلا ينافي عن هذا الذي حضر عليه * ولكن يكتب هذا الذي حضر ادعى علي هذا الذي حضره
 الى ان قال وكذا لا يكتفي بذلك قرأه تشهد كل واحد منهم بعينه الاستشهاد ما لم يذكر عقيب
 دعوى المدعي هذا الى ان قال ريكس في السجل حكم القاضي ونظا الشهادة بتما مها * ولا يكتفي
 بما يكتب ثبتت مدعي علي الوجه الذي ثبتت به الحوادث الحكمية الى آخره * وحكي فيها واقعة
 شيخنا الخواري مع قاضي عنبسة الى ان قال والمخبر في هذا الباب ان يكتفي به في السجلات دون المحاضر
 لان السجل قديم من مصر الى آخر فلا يكون في التدارك حرج انتهى * الثالث انه لا فرق بين
 التخييل بالصحة والحكم بالوجوب باعتبار الاستواء في الشرط السابق * فان وقع التنازع بين خصمين
 في الصحة كان الحكم بهما صحيحا * وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا * وكذا الحكم بالوجوب ان وقع
 تنازع في موجب خاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي وقعت الدعوى بشروطها
 كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره * والا فلا * فاذا اقر بوقف مقاره عند القاضي وشروطه
 شروطا ثبت ما حقه بما وقفه وسلمه الى ناظر * ثم تنازعا عند قاض حقيقي وحكم بصحة الوقف
 وان لم يصر وجهه لا يكون حكما بالشروط * فلو وقع التنازع في شيء من الشروط عند مخالف كاره
 ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا ينفعه حكم الحاكم الحقيقي السابق * اذ ام يحكم بمعاني الشروط * اما
 حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس للشانعي الحكم بابطاله باعتباره اشتراط الغلبة له
 او النفاذ والاستبعاد * الرابع بيضا في الشرح حكم ما اذ احكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية
 مرجوح عنها * وما اذ اخالف مذهبه حاملا الواسيا * الخامس مما لا ينفذ القضاء به ما اذ اتضحت

بشي مخالفا للاجماع وهو ظاهر * وما خالف الاثمة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف
 لغيرهم * فقد اصرح في التحريم ان الاجماع انعقد على عدم العمل بهذا هيب مخالف للاربعة
 ايضا طمنا هيبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم * السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء
 بخلاف النص لا انعقد لقول العلماء شرط الواقف تنص الشارع * صرح به في شرحي الجمع للمصنف
 وابن الملك * وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص * وهو حكم
 لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى * وبدل عليه قول اصحابنا كما في
 الهك اية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ * ومبارته او يكون قول لا دليل عليه * وفي
 بعض نسخ القدوري بان الى آخره * وبدل عليه ايضا ما في الذخيرة والرواية وغيرهما من
 ان القاضي اذا قرأ نراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يدل للفرش تناول المعلوم انتهى *
 وبهذا اعلنت حرمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى * وان فعل القاضي ان وافق الشرع
 بقول الاراد عليه والله سبحانه تعالى امل * القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام *
 ومعناها ما اجتمع محرم وحببي الا غلب المحرم * والعبارة الاولى لفظ حديد اورد في جملة
 ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال * قال العراقي لا اصل له * وضعفه البيهقي * واخرجه
 عبد الرزاق موقوفا على ابن مسعود رضى * وذكر الزيلعي شارح الكفر في كتاب الصيد حروفا
 ممن فروه ما اذا تعارض داهلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم *
 وعلمه الاصوليون بتقليل النسخ * لانه لو قدم المبيح للزم تكثير النسخ * لان الاصل في الاشياء
 الاباحة * فاذا جعل المبيح متاخرا كان المحرم ناسخا لاباحة الاصلية ثم يصير موقوفا بالمبيح * ولو
 جعل المحرم متاخرا كان ناسخا للمبيح وهو لم يتسخ شيئا لكونه على وفق الاصل * وفي التحرير يقدم
 المحرم لتقليل النسخ واحتياطا * وقد اوضحنا في شرح المنار في باب التعارض * ومن ثم قال
 عثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين الاختين بملك اليمين احلتهما آية وحرمتهما
 آية فالتحريم احب اليها * وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الخائض ما فوق الاربع
 وسدس يث اصنعوا كل شيي الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والرسبة * والثاني
 يقتضي اباحة ما عند الوطي فرجع التحريم احتياطا * وهو قول البيهقي وابي يوسف ومالك

(٧١)
هو الثاني رح * ونخص محمد رح شعار الدم * وبه قال احمد ممل بالثاني * ومنها لو اشتبهت بحرم
بغيره في نيات محصورات لم يحل كما قد مناه في قاعة الاصل في الابضاع التحريم * ومنها من احد ابويه
ما كحل ولا اخر غير ما كحل لا يحل اكله على ما لا يحل * فاذا نزل كلب على شاة فولدت لا يوكل الولد *
وكذا اذا نزل على حمار على فريسه فولدت لا ياكله ام يوكل * والا هلي اذا نزل على الوحشي فتتج لا تجوز
الاضحية به كذا في الفوائد الناجية * ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسي او
كلب لم يمسح كرام الله تعالى عليه همدا احرم كما في الهداية * ومنها ما في صيد الخابية مجوسي
اخذ بيده مسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع الحرم والمبيع فيحرم كما
لو عجز مسلم عن مدق قوسه بنفسه فاهانه على يد مجوسي لا يحل اكله انتهى * ومنها همدا جواز
وطي الجارية المشتركة * ومنها لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم * ومنها لو كان بعض
الصيد في الحل والبعض في الحرم * والمنقول في الثانية كما ذكره الا * يجاب ان الاعتبار لقوائمه
لا لرأسه حتى لو كان قائما في الحل ورأسه في الحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط ان يكون جميع
قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعضها في الحل وجب الجزاء بقتله لتغليب الخطر على
الاباحة انتهى * واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاخصان تابعة لاصلها * وذلك على ثلاثة
انقسام * احدها ان يكون اصلها في الحرم والاخصان في الحل فعلى قاطع اخصانها القيمة * والثاني
يكون اصلها في الحل واخصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واخصانها * والثالث بعض
اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع الضمان * سواء كان الفصن من جانب الحل او من
جانب الحرم انتهى * ومنها لو اختلطت مسالخ المزكاة بمسالخ الميتة ولا علامة تميز وكانت القليلة
للميتة او استوبالم يجوز تناول شيء منها * ولا يتحرى الاخذ بالخصصة * واما اذا كانت القليلة
للمزكاة فانه يجوز التحري * ومنها لو اختلط ذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يوكل الاخذ بالزيت *
والمسحوقان في صلوة الخلاصة من نصل اشتباه القبلة * ومقتضى الثانية انه لو اختلط بين
أتان او ماء وبرل عدم جواز التناول * ولا بالتحري * ومنها لو اختلطت زوجه بغيرها فليس
لها الوطي ولا بالتحري سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبهم * وقالوا
لو طلق احد في زوجته مبهما حرم الوطي قبل التعيين * وانهذا كان وطى احد بهما تعينا الطلاق

الآخرى * ومن خورهما ما لو اسلم على اكثر من اربع فانه يحرم عليه الوطني قبل الاختيار على غيره
 من غير * وهو محمد والشافعي ر ج * واما الشنجان فقال لا يبطل النكاح * قال في المجمع سن فصل في نكاح
 الكافر لو اسلم وتبعته خمس او اختان او ام وبنت بطل النكاح * وان رتب فالأخير * والتحريم في
 اختيار اربع مطلقا * او احدى الاختين والبنت او الام انتهى * ومنها لو رمى صيدا فوقع في ماء او
 على سطح او جبل ثم نزل في منه الى الارض حرم للاحتتمال * والاجتياح المحرم * بخلاف ما اذا وقع على
 الارض ابتداء فانه لا يبطل * لانه لا يمكن التحريم عنه فبقط اعتبار * ونظر حيث من هذا لما جاز
 مسائل * الاولى من احدا هو به كتابي والاخر مجوسي فانه لا يبطل نكاحه وشأنه * ويجعل كتابيا وهي
 يقتضي ان يجعل مجوسيا * وبه قال الشافعي ر ج * واو كان الكتابي الاب في الاظهر عند * فليعلم الجانب
 التحريم * لكن اصحابنا تركوا ذلك نظرا للصغير فان المجوسي شر من الكتابي فلا يبطل الوالد نكاحه *
 الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والاول نجس نالتحريم جائز *
 ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يريق النجس ويقيم كما اذا كان الاول طاهرا
 مما لا يغلب فيهما * الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان
 الاكثر نجسا ولا * والفرق بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر العورة واللوض * خلف
 في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار * واما في حالة الضرورة فيتحريم الشرب
 اتفاقا كذا في شرح المجمع قبيل التيمم * ويدعي ان يلحق بمسألة الاواني الثوب المنسوج لحمته من
 حرير وغيره فيحل ان كان الحرير اقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا زاد وزنا * ولم اره الا *
 وفي الخلاصة من التحريم في كتاب الصلوة لو اختلطت اوانيها باواني اصحابه في السفر وهم غيب
 او اختلط رقيقه بارغفة غير قال بعضهم يتحريم وقال بعضهم لا يتحريم ويتبرهن حتى يجي اصحابه
 هذا في حالة الاختيار * وفي حالة الاضطرار جاز التحريم مطلقا انتهى * وقد جوز اصحابنا ر ج
 من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او قرآنا * واوهل به اعتبارا
 للغالب لكان حسنا * الرابعة لو سقت شاة خمر اثم ذبحها من ساعتها فبطل بلا كراهة كذا في
 البرازية * ومقتضى القاطع التحريم * ومقتضى الفرع انه لو علفها معلقا حراما لم يحرم لبدها ولحمها
 وان كان الورع الترك * ثم قال في البرازية بعد * واول بعد ساعة الى يوم هل مع الكراهة انتهى *

الخامسة ان يكون الحرام مستهلكا فلواكل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية * وقد اوضحنا
في شرح الكنز من جنائيات الاحرام * السادسة اذا اختلط مائع ظاهر بماء مطلق فالعبرة بالغالب
فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا * وبينافي الطهارات من شرح الكنز بما اذا اعتبر
الغلبة * السابعة ان يختلط لبن المرأة بماء ان بدواء او بلبن شاة فالمعتبر الغالب * وثبتت الحرمة اذا
اشترى باحتياط كغايي الغاية * واختلف فيما اذا اختلط لبن امرأة بلبن أخرى * والصحيح
في حرمة الحرة فيهما من غير اعتبار الغلبة كما بيناه في الرضاع * الثامنة اذا كان غالب مال
مستحقا فلا يباس بقبول هديته واكل ماله مالم يتبين انه من حرام * وان كان غالب ماله
الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضه * قال الحلواني وكان الامام
ابو القاسم الحاكم ياخذ بسرائر السلطان * والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يبتدئ من اي
قال شاء كذا في رواية الثاني من الامام ان المولى يبيع طعام السلطان والظلمة يشترى فان وقع في قلبه حيلة
شبهل والا لا * لقوله عليه السلام والمسلم استغنى طلبك الحديث * وجواب الامام فيمن فيه ورع
تحرص على قلبه ينظر ببور الله تعالى ويدرك بالفراصة كذا في البرازية من الكراهة * التاسعة اذا
اختلطت حماته المملوكة بغير المملوكة فظاهر كلامهم انه لا محرم وانما تكره * قال في البرازية
من الملتحظة عند برج حمام في قرية فينبغي ان يحفظها ويعلمها ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر
الناس فان اختلط حمام غير صاحبها لا يبغي له ان ياخذها ان ياخذها يطلب صاحبها كالمخالطة الى
آخر ما فيها * العاشرة قال في القتيبة من الكراهة غلب على ظنه ان اكثر بياعات اهل السوق
يبتاعون عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام تنزه عن شرائه واكن مع هذا لو اشتراه يطيب له
التهنى * وقد مر من الملتقط في البحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا يباس بشراء جوز
الدلال الذي يعد الجوز فياخذ من كل الف عشرة * وشراء لحم السلاخين اذا كان ايمالا لغير ارضها
بذلك عادة * ولا يجوز شراء بيض المقامر من المكسرة وجوز انهم اذا عرف انه اخذها قمارا انتهى *
اما مسئلة الخلط من كورة باقسامها في البرازية فيمن الودعة * واما مسئلة ما اذا اختلط الحلال
بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دالة على انه من الحرام كذا في الاصل
* تتمسك * يدخل في هذه القاملة ما اذا اجتمع بين حلال وحرام في عقد او بية ويدخل ذلك

في الزايف * منها النكاح قابلا لوجع بين من قبل ومن بعد كعجزة ومجوسية ووثنية وخليفة
 ومنكوسة ومعتدة محرمة صح نكاح الحلال انفاذها وبما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام
 المسمى من المهر وعنده وهي في الهداية * وليس منه مال اذا جمع بين خمس او اثنتين في *
 فانه يبطل في الكل * لان المحرم الجمع لا احد بهن او احد * وما نكح * وكذلك التزويج في
 مقتد بطل فيهما * ومنها المهر فاذا سمي ما يحل وما يحرم كان تزويجا على من حرامهم وذن من قهر
 كان لها العشرة وبطل الخمر * ومنها الخلع كالمهر ففيهما غلب الحلال الحرام لان اشترى
 الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به * واما اذا زوج الولي الصغير بما كثر من مهر المثل فان كان
 او جسد اصح عليه والافسد النكاح * وقيل يصح بمهر المثل * ومنها البيع فاذا جمع بين حلال
 وحرام صفقة واحدة ان كان الحرام ليس بمال كما جمع بين الذكوة والميتة والحرة والعبد فانه يسرى
 البطلان الى الحلال لقول بطلان الحرام * وكذلك اذا جمع بين خل وخمر وان كان الحرام ضعيفا كان
 يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين المدبر والقن او بين القن والمكاتب او ام الولد او عبدا فغيره
 فانه لا يسرى الفساد الى القن الضعيف * واختلف فيما اذا جمع بين وقف ومالك والاصح انه لا يسرى
 الفساد الى المالك * لان الوقف مال * نعم اذا كان مسجد اعمرا فهو كالحجر بخلاف القامر بالمعجزة
 اي الخراب فكالمدين * ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الشرط
 ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا سقط الزائد قبل دونه انقلب البيع صحيحا ومنها
 ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا يقرب جهالة الى الممازعة لا يضر والا
 فسد في الكل كما علم في البيوع * ومنها الاجارة فهي كالبيع لا شترأ كهما في انهما يبطلان بالشرط
 الفاسد * وصرحوا بان له لو استاجر دارا في كل شهر يكن افا انه يصح في الشهر الاول فقط * ولم ار الا
 حكم ما اذا استاجر نساءا ليس له ثوبا طوله كذا او مرضه كذا اشفا الف بز ياد او نقصان هل
 يستحق بقدره او لا يستحق اصلا * ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائز * وقالوا
 لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد * ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يتعدى الى الجائز * ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضي من له مائة بالاهداء له
 قبل القضاء وزاد برده القاضي الزائد لا الكل * كما في فتح القدير فلم يتعد الى الجائز * وظاهر كلامه انه

ان زاد في القدر * واما ان زاد في المعنى ^{خلافا} اذا كانت ماذية اهل ثوب كتمان فاهدي ثوب
 حريز ام ار * الان لا صحابنا رح * وينبغي ان جواب رد الكل لا بقدر مازاد في قيمته لعدم تمييزها
 هناك غلب ^{السابعة} ومنها الوصية فلو وصى لاجنبي وفارثه فللاجنبي نصفها وبطلت الوارث كما في
 الفلقة * الوصية للمقاتل وللاجنبي * ومنها الاقرار قال الزيلعي فيما لو اقر بعين اذ ذين او ارثه
 ولاجنبي لم يصح ^{في} الاجنبي ايضا انتهى * وفي المجمع من الاقرار او اقرار وارث مع اجنبي
 في الحكم ^{في} الشريعة فهو صحيح في الاجنبي انتهى * ومنها باب الشهادة فاذا جمع فيها بين من تجوز
 فيهم ^{في} لا تجوز ففي الظهيرية منها رجل مات ووصى لفقراء جيرانه بشيئ وانكرت الورثة
 وصيعة فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما اولاد محايين * قال محمد رح لا تقبل شهادتهما
 لانهما شهدا الاولاد هما فيما يخص اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك * فاذا بطلت شهادتهما
 في حق الاولاد بطلت اصلا * لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل انه قد ف امهما وفلان
 لا تقبل شهادتهما * وذكر محمد رح في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك
 فقيران من جيرانه جازت شهادتهما * قال الفقيه ابو الليث رح ماذكر في الوقف قول ابي يوسف
 رح * اما ما في قياس قول محمد رح فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضا * لان عند ابي يوسف رح يجوز ان
 تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض * وعلى قول محمد رح لا تقبل اصلا * ويحتمل ان ماذكره
 في الوقف هم قول علي ما اذا كانت اكثر من الا حصون * بخلاف ما اذا كانوا قليلا يحصون انتهى * وفي
 الفتية اخ واخت ادعيتهما في الدار وجهها ورجل آخر ترده شهادتهما في حق الاخت والاخ *
 فاني الشهادة متني رد بعضها يرد كلها * وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن لا تجوز له الشهادة واغبره
 لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة ببال اتفاق * واختلف في حق الآخر فقليل تبطل وقيل لا تبطل انتهى *
 وقد كتبنا في شرح الكنز ان شهادة العدو لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على وجه
 او غير * بناء على انها فاسي وهو لا يتجزئ * ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولها
 لان احدهما طابق الدعوى والاخر خالفها * وكتبنا في الفوائد المستنبط من ذلك * ومنها القضاء
 فاذا امتنع القضاء لبعض المتعالبين كما في شهادات البرازية * ومنها باب العبادات فلو نوى
 صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول * وليس منه ما اذا عجل زكوة سنتين فانه ان كان بعد

(٧٧)

ملك المصائب فهو صحيح فيهما والاشارة * وليس منه ما اذا نوى حجتهم واحرم بهما معا فانا نقول
بدخوله فيهما * لكن اختلفوا في وقت رخصه لاحد بهما كما علم في باب اضافة الاجرام الى الاحرام
وليس منه ما اذا نوى التيمم لفرضين * لانا نقول يجوز له ان يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من
والنوافل * ومنها ما اذا صلى على حي وميت ينبغي ان تصاح على الميت * ومنها ما اذا
يجزئ ثم نام فا جئتم فامسح فاصاب ثوبه لم يطهر بالفرك * لان البول لا يطهره سريهر المني كما صرح
به * ولهذا اقال شمس الائمة السرخسي رح مشككة * لان كل فعل يمني ان لا يطهره
لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعاله انتهى * وقد يقال يمكن جعل البول الباقي بعد الا
ايضا * وجوابه ان التبعية فيما هو لا زم له وهو المني بخلاف البول وامر ان من ربه عليها * ومنها باب
الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها واعتق عبدا وعبدا غيره او طلقها ربعها فنفذ فيها ما يملكه *
ومنها او استعاض بها بغيره على قدر معين فربهنه بازيد * قال في الكنز او عين قدر او جنسا
او بلدا فبخالف ضمن المغير المستعبر والمرتهن انتهى * واستثنى الشارح ما اذا عين له اكثر من
قيمته فربهنه باقل من ذلك بمثل قيمته او اكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى غير انتهى * ومنها
او شرط الواقف ان لا يوجر وقته اكثر من سنة فزاد الماظر عليها فظاهرا كلاً * هم الفساد في جميع
الماله لا فيما زاد على المشرط * لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة * وصرح به في فتاوى
الهداية ثم قال والعقل اذا فسد في بعضه فسد في جميعه * تنبيه * ليس من القواعد ما اذا اجتمع في
العبادات جانب الحضر والسفر فانا لا نغلب جانب الحضر ومتضايفه * لانهما يتمتع المبيع والمحرم *
لان اصحابنا راجحوا في المسح على الخفين ولو ابتدأ وهو مقيم فسا فر قبل اتمام يوم وليلة انتقلت
ملكته الى ملك المسافر فيمسح نالسا * ولو كان على عكسه انتقلت الى ملك المقيم * وقضاها باعتبار
ملك الانامة فيهما تغليباً لجانب الحضر * وبه نال الشافعي رح * ومنها لو رجع احد الخفين حذرا
والآخر سفر فكن ملك على الاصح طرد القاعلة * واما عندنا فلا خفاء في ان ملكه ملك المسافر *
واما لو احرم قاصرا فبلغت سفهته دارا فامته فانه يتم * ولو شرع الصلوة في دار لا قال تسار
سفينة فليس له القصر * ولم ارهما الا ان * وهناك نافذة السفر اذا قضاها في الحضر وتنبيه ان كعتين
وعكسه يقضيها ان رعا * لان القضاء يحكي الاداء * واما باب الصوم فاذا اصام مقيم فسا فر في اثناء

النهار أو يكتسبه حرم الفطر * فصل ثلث خل في هذه القاعة فامة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه
 يقدم المانع * فلو ضاق الوقت أو الماء من سبب الطهارة حرم فعلها * ولو جرحه جرحين عمداً أو خطأ
 أو سهواً أو هدراً ومات بهما فلا قصاص * وخروجت عنهما مسائل * الأولى لو استشهد الجنب فانه
 يشهد أن عبد الله ومقتضاها انه لا يغسل لقولهما * الثانية لو اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار
 فغسلها معاً لم يفتقر إلى الكل * راجعة قالوا بتغسل الكل ولم يغسلوا * فاصحابنا ح فصلوا فقال
 الحكماء في الكافي من كتاب النجاسة واذا اختلط موتى المسلمين وموتى الكفار فمن كانت عليه علامة
 من المسلمين صلى عليه * ومن كانت عليه علامة الكفار ترك * فان لم تكن عليهم علامة والمسلمون اكثر
 غسلوا أو كفنوا وصلى عليهم ويندون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار * ويدفنون في مقابر
 المسلمين * فان كان الفرقان * او كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم * ويغسلون ويكفنون
 ويدفنون في مقابر المشركين انتهى * وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسئلة سفل أرجل وعلو الآخر
 فان كلامها منوع من التصرف في ملكك حتى الآخر * فلما كان مطلق له وتعلق حتى الآخر به مانع *
 وكذا تصرف الراعي والموخر في المرقون والعين المورجة منع حتى المرتبة والمستاجر * وانما قدم
 الحق هنا على الملاك لانه لا يفوت به الا منفعة بالتأخير * وفي تقديم المالك نفوذ بين علي الآخر *
 موثما في العبادية من مسائل الجحيم * القاعة الثالثة لم ارها الآن لاصحابنا ج وارجو من كرم
 الافتاح ان يفتحها او يشهد من مسائلها وهي الاشارة في القرب * وقال الشافعية الاشارة في القرب
 مكرهه * وفي غير ما محبوب * قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة * وقال
 الشيخ هزال بن لايشار في قربات بلا اشارة ماء الطهارة ولا يستبرأ العورة ولا بالصفا الاول * لان
 الغرض بالعبادة التعظيم والاحلال فمن أثر به فقد ترك اجلال الاله وتعليمه * وقال الامام
 ابو خل الوقت ومعه ماء يتوضأ به فهو مبه لغيره ليتوضأ به لم يجز لانه في خلافه * لان الاشارة
 انما يكون فيما يتعلق بالدفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات * وقال في شرح المارئي في
 باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختيار لم يكره * فان انتقل الى ابعد
 من الامام كره * قال اصحابنا رج لانه اثر بالقربة * وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه
 وقت الصلوة ومعه ماء يكتفيه بطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد

المظفر ايثار هير * بالطعام لا مستبقا * كان * ذلك * وان خاف فوات مجهته * والشوق ان
 الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار * والحق في حال المغمصة لنفسه * وذكر ايثار الطالب
 غيره بدو بته في القراءة * لان قراءة العلم والمسارعة اليه قرينة والا يثار بالقرب مكروه * قال الاشعوطي
 من المشكل على هذه القاعة من جاء * ولم يجد في البصف الاول فرجة فانه يجزئها بعد الاحرام
 ويذهب للمجرور ان يساعده فهذا يقوت على نفسه قربته وهو جها نصف الاول التهلي * ان
رايت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فاراد ان يورث الفقراء على نفسه ان علم
 انه يصبر على الشدة فلا يثار افضل والا فلا يفاق على نفسه افضل انتهى * القاعة الرابعة التابع
 تابع تدخل فيها قواعد * الاولى انه لا يفرد بالحكم * ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع الام تبعها
 ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع * ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعها ولا يفردان
 بالبيع على الاظهر * ومنها لا كفارة في قتل الحمل * ومنها الاعان بنفسه * وخرجه عن مسائل
منها يصح اعتاق الحمل دون امه بشرط ان تلسد لا قل من سنة اشهر * ومنها يصح افراد بالوصية
بالشرط المذكور * ومنها يصح الايساء له واو حمل داية * ومنها يصح الاقرار له ان بين المقر بطلان
صالحا واولاد لا قل من سنة اشهر * ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا * ومنها انه يورث فتقسم
الفرقة بين ورثة الجميع اذا ضربت بطونها فالقتله * ومنها يصح الاقرار له ان لم يبين له سجها اذا اجاز
به لا قل الملكة في الادمي * وفي ملك يتصور عند اهل الجن في البهائم * ومنها صح تدبير * ومنها
ثبوت نسبه * فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تترتب على الحمل قبل وضعه
ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبله * فالمراد بعضها كما اشار اليه في العناية
وخرج عنها ايضا ما لو قال الملك يؤثر تركت الاجل او بطلته او جعلت المال محرلا فانه يبطل الاجل
كما في الحانية وغيرها مع انه صفة الدين * والصفة تابعة لوصفها فلا يفرد بحكم * وما خرج عنها
اواسق الجود فانه يصح لانها حقه كما في الاصل * وما خرج عنها الراسخ حقه في حبس الرهن قالوا
صح * ذكر العمادي في الفصول * ومنها الكفيل او ابراه الطالب صح * ان الرهن والكفيل تابعان
للدين وهو باق * واقفنا الشافعية في الرهن والكفيل ان الصح * وخالفنا في الاجل والجود
فارقين بان شرط القاعة ان لا يجوز الوصف مما في الدين ان الوصف للمنفعة لا لغيرها

بالتكسّم * الثالثة التابع يسقط بسقوط المتبوع * ومنها من فاتته صلوة في أيام الجنون وقتلنا بعدم القضاء
 لا يقتضي سنها الرواتب * ومنها من فاتته الحج وتحمل بأفعال العم لا ياتي بالرمي والمبيت * لا نهما
 تابعا للوقوف وقد سقط * ومنها لو مات الفارس سقط سهم الفرس لا هكسه * وخارج عنهما من له
 حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والامام والمطلبين والمفتين والفقهاء يفرض الاولاد هم تبعها
 ولا يسقط بموت الأهل كنهها * وقد اوضحناه في شرح الكنز * ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريرك
 اللسان في تكبير الافتتاح والتلبية على القول المفتي به * اما بالقرآن فلا على المختار مع ان المتبوع
 قد سقط وهو التلفظ * ومنها اجراء الموصي على رأس الاقرع فانه واجب على المختار * تنبيه * يقرب
 من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل * ومن فروعه قولهم اذا برى الاصيل برى الكفيل *
 بخلاف العكس * وقد يثبت الفرع وان لم يثبت الاصل * ومن فروعه لو قال لزيد علي عمر والف
 وانما من به وانكر عمر وازم الكفيل اذا ادّعى ما زيدا دون الاصيل كما في الحائنة * ومنها
 لو ادّعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانتهى ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع * ومنها لو قال
 بعثت عبدك من زيد فاعتقه فانكر زيد متيق العبد ولم يثبت المال * ومنها لو قال بعته من نفسه
 فانكر العبد متيق بلا عوض * الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقديم الامام على امامه
 في تكبير الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام * وفرض عليه قاضيان في الفتاوى
 ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة * الرابعة يقتصر في التوابع ما لا يقتصر في غيرها *
 وقرين منها يقتصر في الشيء ضمنا ما لا يقتصر قصدا * وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين
 فيها يثبت ضمنا او حكما ولا يثبت قصدا * منه من لهما اعتقه احدهما هو مونس ولو شري المعتقد
 نصيب الساكنة لم يجز * ولا يتمكن الساكنة من نقل ملكه الى احد لغيره لو ادّعى المعتقد الضمان
 الى الساكنة ملك نصيبه * ومنه فصب متافيق من يده وضمنه المالك بملكية الغاصب * واوشاء
 قاصدا لم يجز * ومنه فضولي زوجة امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعد بان يزوجه امرأه وقال
 نقضت ذلك النكاح لم ينقض * ولو لم ينقضه قولا ولكن زوجة اياها بعد ذلك انتقض النكاح
 الاول * ومنه لو شري كربة من عيثارا من المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح * ولو دفع المـ
 فزارة وامر ان يركبها من صاحبه * فله ان يبيعها ولا يصح وكيلها عن المشتري في القبض قصد ان يصلح

فصحا وحكما لاجل الغرارة * ومنه شرعي ما لم ينزل فوكل وكهلا بقبضة فقال الوكيل قد اسقطت
الخيارا مني خيارا روية لم يسقط خيارا موكل * واوتقبضه الوكيل وهو يراد سقط خيار روية موكل
هذا المستقيمة روح خلافا لهما * وقرب من هذا الجديس من لا تجوز اجازته ابتداء * وتجاوز لهما *
ومنه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يواته الا استخلاف ام يجوز * ومعه الوكيل خليفته وهو
يصلح ان يكون قاضيا واجاز القاضي احكامه يجوز * ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به
ويملك اجازة بيع بائعه ففعولي * والاعني فيه انهم اذا اجاز بيعا علموا انهم اتوا به خليفته * ووكيل
او وكيل تملك فتكون اجازته في الانتهاء من بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء * ومنه
القاضي او قاضي في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير
فقصي في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فاذا جاء ثوبته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى *
فاذا خافت بمسئلتين يقتدر في الابتداء ما لا يقتدر في البقاء مكس القامكة المشهورة * الاول
يصح تقليد الفاسق للقضاء ابتداء * ولو كان مد لا ابتداء ففسق ان عزل بعد من المشايخ *
وذكر ان الكمال ان الفتوى عليه * الثانية اوابق الماذون افعبر ولواذن لا يبق صح كما في قضاء
المعراج * وثمة قاضيان بما في يد * القامكة الخامسة تصرف الامام على الرعية موطا لمصلحة *
وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام من الظلة المبدية في طريق
العامة * وصرح به الامام ابو يوسف مع في كتاب الخراج في مواضع * وصرحوا في كتاب الجنابات
ان السلطان لا يصح هفه من قاتل من لا ولي له * واما له القصاص والصلح * وعليه في الايضاح
بانه نصب ناظر او ليس من النظر المتسحق العقو * واصلاهما ما اخرجهم سعيد بن منصور عن البراء قال
قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى اليتيم ان احببت
اخذت منه وان ايسرت رده فاذل استعفيت استعفت * وذكر الامام ابو يوسف راج
في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب برض همار بن ياسر على الصلح والجرن * وبعث
عبد الله بن مسعود على القضاء وبعث المال * وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين *
وجعل بينهم شاة كل يوم في بيت المال * شطرها ويطها العمان * وريها لعبد الله ابن مسعود * وريها
الاخر لعثمان بن حنيف * وقال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال بمنزلة والى اليتيم

فإن الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليدفع فقرا أهله * وكان فقيرا فليأكل كل بالأعروف * والله ما أرى أن رضاؤهم منها شاة في كل يوم إلا استسرع خرابها انتهى * فعلى هذا لا يجوز له التفضل ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والراي إلى الإمام من تفضل وتسوية من غير أن يميل في ذلك إلى هوى * ولا يحل لهم إلا ما يكفيهم ويكفي أعوانهم بالأعروف وإن فضل من المال شيء بعد إيصال الحقوق إلى أربابها قسمه بين المسلمين * وإن تصرف في ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى * وذكر الزيلعي من الخراج بعد أن ذكر أن أموال بيت المال أربعة أنواع * وقال وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض * لأن لكل نوع حكما يختص به إلى أن قال ويجب على الإمام أن يتق الله تعالى ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فإن قصر في ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى * وفي كتاب الخراج لابي يوسف راجح أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالتسوية فجاء الناس وقالوا له يا خليفة رسول الله عليه الصلوة والسلام إنك قسمت هذا المال فسويت بين الناس ومن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فاضلت أهل السوابق والقدم والفضل لفضلهم * فقال إمامنا ما ذكرتم من السوابق والفضل والقدم فما أمرني بذلك * وإنما ذلك شيء ثوابه على الله تعالى وهذا معاش فلا سوية فيه خير من الأثر فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء الفتوح فضل وقال لا أجعل من قاتل مع خير رسول الله صلعم كمن قاتل معه ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والأنصار ممن شهدوا بدرا ولم يشهدوا بدرا أربعة آلاف درهم * وفرض لمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر دون ذلك * أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى * وفي القنية من باب ما يحل للمدرس والمعلم كان أبو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال * وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل * ولا أخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا أحسن فتعتبر الأمور الثلاثة انتهى * وفي البرازية السلطان إذا ترك العشرين هو عليه جائز غنيا كان أو فقيرا لكن إن كان المشرك له فقير فلا ضمان على السلطان وإن كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة انتهى * تنبيه * إذا كان فعل الإمام مبيحا على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم يخطئ أمره شرعا إلا إذا وافقه * فإن خالفه أم ينفذ * ولهذا قال الإمام أبو يوسف راجح في كتاب

الخراج من باب احياء الاموات وليس للامام ان يخرج شيئا من ذلك الا بحق ثابت معروف
 انتهى . وقال القاضي في فتاواه من كتبنا الوقت ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضهم
 اراضى البلدة حوانيت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجد هم قالوا ان كانت البلدة
 فتحت منقود ذلك لا يضر بالمر والناس ينفذ امر السلطان فيها . وان كانت الهلة فتحت صلحا تبقى
 على ملك مالكها فلا ينفذ امر السلطان فيها انتهى . وفي صلح البرازية رجل له عطاء في الديوان
 مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان اسم اخذهما وباخذ العطاء والاخر لا شيء له
 من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا معلوما فاصلح باطل ويرد بدل الصالح والعطاء للذي
 جعل الامام العطاء له . لان الا شقاق للعطاء بالثبات الامام لا دخل له ارضاء الغير وجعله غير
 ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه
 انتهى . تنبيه آخر . تصرف القاضي فيما له فعله في اموال التيامن والترككات والاقوات مقبلة
 في الصلحة . فان لم يكن متبعا عليها لم يصح . وانما قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا
 اوصي ان يشتري بالثلث عهد او يعتق فبان بعد الا يصاد ولا يتمارد بين يدي الثلثين بشرائه القاضي
 من الموصي كمالا يظهر خصما بالعهدة او عاقبة لغو لتعدي الوصية وهي الثالث بعد الدين . قال
 الفارسي شارحه واما ما عاقبه فهو لغو لتعدي تنفيذها باعتبار اولاية العامة . لان ولاية القاضي
 مقبلة بالظن ولم يوجد الظن فيها وانتهى . وفي قضاء الوالدية رجل اوصى الي رجل او امراته
 ان ينصق من ماله على فقرا . تلك كذا بماية دينار وكان الموصي بعهدا من تلك البلدة وله بتلك
 البلدة فريم له عليه الدراهم ولم يجد الموصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الشريف بصرفها
 عليه من الدرهم الى الفقراء فالدين عليه باق فهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة انتهى .
 وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا رافق الشرع . وشرح في الذين وفي الوالدية وغيرهما
 بان القاضي اذا قرأ في المسجد بغير شرط الواقف ام يتل انفاضي ذلك ولم يتل للفراش تناول
 المعلوم انتهى . وبهذا علمت حرمة احداث الوظائف بالاقبال الاول . لان المسجد مع
 احتياجه للفراش لم يجوز تقريده لا مكان استيعاب فراش بلا تقريده تقريده من الوظائف لا يتل
 بالا والى . وبه علمت ايضا حرمة احداث المرتبات بالاقبال الاول . وقد سبقت عن تقرير

القاضي المرتبات بالآوقاف * فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط بالفقراء فالتقرير صحيح لكنه
ليس بلام * وللمناظر انصرف الى غيره * وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره * فبحسب يلزم *
وهي في ام قاف الخصاص وغيره * وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح وان يحل * وكذا ان كان
من وقف الفقراء وقرر بان يملك نصا * ثم سلبت لورثه من فائض وقف سكت الواقف عن مصرف
فائضه فهل يصح * فاجبت بانه لا يصح ايضا كما في التاثير خاتمة ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء *
واما ما يشترى به المتولي مشغلا * وصرح في البرهان في تتبعه في الدوران بان لا يصرف فائض
وقف بوقف آخر اجمدا واقفه ما او اختلف انتهى * وكتبنا في شرح الكعبر من كتاب القضاء ان من
القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف * لان مخالفته كمنعالة النص * وفي الملتقط القاضي اذا
زوج الصغيرة من غير كفوف لم يجز انتهى * فعلم ان فعله مقيد بالصلحة * ولهذا صرحوا بان الحائط اذا
مال الى الطريق فاشهد واحد على ما امكنه ثم ابراه القاضي لم يصح كما في التهذيب * وكذا لا يصح
تأجيل القاضي * لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين * القاعدة السادسة الحدود تدبر
بالشبهات * وهو حديث رواه الا شوطي معن الى ابن عدي من حديث ابن عباس رض * واخرج
ابن ماجة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه الحدود ما استطعتم * واخرج الترمذي والحاكم من
حديث عابدة رضي الله عنه الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم المسلمين يخرجوا فخلوا سبيلهم *
فان الامام لان يخطي في العقوبة من ان يخطي في العقوبة * واخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي
موقونا ادرؤا الحدود والقتل من عباد الله ما استطعتم * وفي فتح القسدين اجمع نقهاء الامصار
على ان الحدود تدبر بالشبهات * والحديث المزوي في ذلك متفق عليه وتلقفه الامة بالقبول *
والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت * فاصحابنا خرج تسموها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة
الاشباه * والى شبهة في الجمل * فالاولى تتحقق في حق من اشبهه عليه الحل والحرمته * فظن غيره
الدليل دليل فلا بد من الظن والاشباه اصلها كظنه حل ووطي نجارتهم زوجته او ابنته او امه
او جد * او جدته وان علا * ووطي المطلقة ثلثا في العلة او ثلثا على مال * ان المختلعة او ام الولد اذا
اعتقها وهي في العلة * ووطي العبد جارية مولا * واطرتهم في حق امرءة في رواية * ومستعير
الرهن كالمزوجة * ففي هذه المراجع لا بد اذا نال ظنفت انها تلحق اي * واو مال علمت ان اسرار

ما يوجب الحد * ولو ادعى احد هما الظن والآخر اقام يد مع لا حد عليهما حتى يقر جميعا بعلمهما
 بالحرمة * والشبهة في المحل في ستة مواضع * جارية ابنه * والمطلقة طلاقا باثباتا انكسائات * والجارية
 المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها للمشتري * والمجهولة مهرا اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى
 الزوجة * والمشاركة بين الواطي ومهر * وامار هونة اذا وطئها امرته في رواية كتاب الرهن *
 وعلمت انها ليست بالمشترى * ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام * لان
 المانع هو الشبهة في نفس الحكم * ويدخل في الدرع الثاني وطئ جارية عبد * اما ذون المذون
 ومكاتبه * ووطئ البائع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد * والتي فيها الخيار للمشتري *
 وجاريته التي هي اخته من الرضاع * وجاريته قبل الاستبراء * والزوجة المحرمة بالردة او
 بالطاوقة لابنه * او بجماعه لامها ابتهى ما في فتح القدير * وهي شبهة ثالثة عند ابي حنيفة ربح
 وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان مالم لا بحرمة * فلا حد علي وطئ
 امرأة تزوجها بلا شهود او بغير اذن مولاها او مولا * وقال لا حد في وطئ محرمة المقتود عليها اذا
 قال علمت انها حرام * والفتوى علي قولهما كما في الخلاصة * ومن الشبهة وطئ امرأة اختلف في
 صحة نكاحها * ومنها قرب الخمر للشك اوي وان كان المعتمد محريمه * ومنها انها لا يجوز التوكيل
 باستيفاء الحدود * واختلف في التوكيل باثباتها * ومما بني علي انها تدرك بها انها لا يشهد بشهادة
 النساء * ولا بكتاب القاضي الى القاضي * ولا بالشهادة علي الشهادة * ولا تقبل الشهادة بعد
 مقتادم سوى حد القذف الا اذا كان لبعدهم من الامام * ولا يصح اقرار السكران بالحد ود الخالصة
 الا انه يضمن المال ولا يستخلف فيها * لانه لرجاء المكول * وفيه شبهة حتى اذا اكر القاذف
 ترك من غير يمين * ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص * ولو برهن القاذف برجلين او رجل
 وامرأتين علي اقرارا مقتدوف با اذنا فلا حد عليه * فلو برهن بثلاثة علي الزنا حد واحد * ولا يقطع
 بسرقة مال اصله وان صلا وفرعه وان سفل واحد الزوجين وسيله * وسيله * ومن بيت ما ذون
 في دخوله * ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت تفاريع في كتاب السرقة * ويستقطا القطع بدعواه
 كون الماسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص الظريف * وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته وام يعلم
 يدك * تنبيه * يقبل قول المترجم في الحد ود كغيرها * فان قيل وجب ان لا يقبل * لان عبارة

المترجم بديل عن عبارة العجمي * والحمد رد لا تثبت بالابدال * الا ترى انه لا تثبت بالشهادة على
الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي * اجيب بان كلام المترجم ليس بديل عن كلام العجمي
لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته
كعبارة ذلك الرجل لا طريق البديل بل طريق الاصاله * لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن
معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للصمدرا الشهيد من
الثامن والثلثين * تنبيه آخر * القصص كالحل ودفع الدفع بالشبهة فلا تثبت الا بما تثبت به
الحمد * وما فرغ عليه انه لو ذبح نائما يقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كما في
العمدة * ومنها لو جن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينعقد دية * ولا قصاص بقتل من قال
اقتلني فقتله * واختلف في وجوب الدية والاصح منه * ولا قصاص اذا قال اقتل عبيدي او اخي
او ابني او ابني لکن لا شيء في العبد وقجب الدية في غيره * واستثنى في خزنة المفتين ما اذا قال
اقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه في البرازية * وينبغي ان لا قصاص بقتل من لا يعلم
انه حقون الدم على التابيد اولا * وفي الحامية ثلثة تعلوا رجلا ممدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي
مفادعنا قال الحسن لا تقبل شهادة تهم الا ان يقول الثمان منهم عقابا ومن هذا الواحد ففي هذا
الوجه قال ابو يوسف رحمه تقبل في حق الواحد * وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى * وكتبنا
مسئلة في حق العفو في شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل لخصمه اعطاه كفيلا فلتراجع * وكتبنا
في الفوائد ان القصاص كالحمد ود الا في سبع مسائل * الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
الحمد وكما في الخلاصة * الثانية الحمد ود لا تورث والقصاص يورث * الثالثة لا يصح العفو في
الحمد ود ولو كان بعد القتل بخلاف القصاص * الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
الحمد ود سوى حد القذف * الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحمد ود كما
في الهداية من مسائل شتى * السادسة لا يجوز الشهادة في الحدود وتجاوز في القصاص * السابعة
الحمد ود سوى حد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص * لانه لا بد فيه من الدعوى والله
سببانه وتعالى اهلهم * تنبيه * التعزير يثبت مع الشبهة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به اطلاق ويجري
فيه الجواب ويقتضي فيه بالنكول * والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها

تستقطها * والذا لا يجيب مع النسيان والخطاء وبافساد ضرور يختلف في صحة نكحها علم في شدة * واما
 القليلة فهل تستقطها لم انها الآن * ومن العجب ان الشائعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية * قالوا
 فلو قتل مسلم ذميا فقتله واي الذمي فانه يقتل به وان نجح موافقا لاري ابي حنيفة زح * ومن شرب
 النبيذ يحد ولا يرأى خلاف ابي حنيفة زح انتهى * القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت
 اليد فلا يضمن بالغصب ولو صبيا * ولو غصب صبيا فمات في يده فجأة او بموت لم يضمن * ولا يرد ما ر
 لو مات بصامقة او بهشة حية بنقله الى ارض مشبعة او الى مكان الصواحق او الى مكان يغلب فيه
 الحمى والامراض فان دنته على عاتق الغاصب * لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب * والحر يضمن
 بالا تلاف والعبد يضمن بهما * والمكاتب كالححر لا يضمن بالغصب ولو صغيرا * وتمايه في شرح الزيلعي
 قبيح بآب القسامة * وام الولد كالححر * ولم ار الآن حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاحبلها وما تمت
 بالولادة * ويبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كانت امه * ومن فروغ القامة لو طأ ومنه
 حرة على الزنا فلا مهر لها كغما في الحانية * ولو كان الواطي صبيا فلا حد ولا مهر * وهذا مما يقال
 لنا وطئ خلا من الحد والعقر * بخلاف ما اذا طأ وعنته امه لكون المهر حق السيد * وخرج عن القامة
 قول اصحابنا راح اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احد هما ودخل بها احدهما فهو
 الا ولي لكونه دليلا على سبق يده * والا ولي ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما نكحها * ولقولهم
 في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معملين بانها في يد الزوج فهي وما في يد ما في يده
 فيقال في اصل القامة الحر لا يدخل تحت يد احد الا الزوجة فانها في يد زوجها والله سبحانه
 اعلم * ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر ما نصه امرأة في دار رجل بدعي انها امرأته
 وخارج يد غيرها وهي تصدقه فالقول لرب الدار * فقد صرح بان اليد تثبت على الحرة بفظ الدار
 كما في المتاع انتهى * القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
 دخل احد هما في الآخر غالبا * فمن فروغها اذا اجتمع حدث وجنا بتا وجناية وحيز كفى
 الغسل الواحد * ولو باشر المحرم فيما دون الفرج واذا شاة ثم جامع فدمغضاها الاكتفاء بموجب
 الجماع * ولم اره الآن صريحا * ومنها اوقص المحرم انظار يد به ورجليه في مجلس واحد فانه
 يوجب عليه دم واحد اتفاقا * وان كان في مجلس فكذلك عند مبدوح * وعلى قراهما يجب لكل

يُؤَدِّمُ وَكُلَّ رَجُلٍ دَمٍ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ ارْتِدَاءُ دَمٍ إِذَا وَجَدَ فِي كُلِّ مَجْلَسٍ قَلَمٌ يَدُ أَوْ رَجُلٍ * فَجَعَلَهَا
جَنَائِزَةً وَاحِدَةً مَعْنَى لَا تَحَادُ الْمَقْصُودُ وَهِيَ لَا تَفَاقُ * فَذَا تَجَمُّعُ الْمَجْلَسِ بِعَتَمِ الرَّاحَةِ * وَإِذَا اخْتَلَفَ تَعْتَبَرُ
جَنَائِزَاتُ لِكُونِهَا أَعْضَاءَ مُتَبَايِنَةٍ * وَهَلْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ أَوْ سَبَاعٌ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى مَعَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ
نِسْوَةٍ إِلَّا أَنَّ مَثَلَهُ يُدَارِحُ قَالُوا فِي الْجَمَاعِ بَعْدَ الْوُقُوفِ فِي الْمَرْجِ الْأَوَّلِيِّ عَلَيْهِ يَدٌ * وَفِي الْمَرْجِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهِ
يَدٌ كَذَلِكَ أَيْ الْأَسْوَدُ * وَفِي الْخَانِيَةِ فَإِنْ جَامِعَهَا مِنْ أُخْرَى فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَجْلَسِ تَجَلُّدُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةٍ
وَلَمْ يُقْصِدْ بِهِ رَفْضُ الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرَ بِالْجَمَاعِ الثَّانِي فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ
رَح * وَأَوَّلُ نَوِيٍّ بِالْجَمَاعِ الثَّانِي رَفْضُ الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ لَا يَلْزَمُهُ بِالْجَمَاعِ الثَّانِي شَيْءٌ أَنْتَهَى * وَمِنْهَا
أَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَصَلَّى الْفَرَضَ أَوْ الرَّائِبَةَ دَخَلَتْ فِيهِ التَّحِيَّةُ * وَأَوْ طَافَ الْقَادِمُ عَنْ فَرَضٍ وَنَذَرَ
دَخَلَ فِيهَا طَوَافُ الْقَدُومِ * خِلَافُ مَا أَوْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ طَوَافُ الْوَدَاعِ * لِأَنَّهُمَا
مَقْصُودٌ وَمَقْصُودٌ هُمَا مُخْتَلِفٌ * وَأَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَصَلَّى فِيهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ لَا يَنْبَغِي عَنْ تَحِيَّةٍ
الْبَيْتِ لَا اخْتِلَافَ الْجَنَسِ * وَأَوْ صَلَّى فَرِيضَةً عَقِيبَ طَوَافٍ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكْفِيهِ هُنَّ رَكْعَتَا الطَّوَافِ *
خِلَافَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ * لِأَنَّ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ وَاحِدَةٌ فَلَا تَسْقُطُ بِفَعْلٍ غَيْرِهَا بِخِلَافِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ * وَلَوْ تَلَا
آيَةَ سَجْدَةٍ فَسَجَدَ سَجْدَةً صَلَوَتِيَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ كَفَتْ عَنْ التَّلَاوَةِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ
التَّعْظِيمُ * وَكَذَلِكَ الْوَرُكُوعُ لَهَا فُورُ الْجَزْأَتِ قِيَاسًا * وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا بِالْقِيَاسِ كَمَا
بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْمَنَارِ * وَكَذَلِكَ التَّلَاوَةُ وَكَرَّرَهَا فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ أَكْثَرُ مِنْ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ * وَلَوْ تَعَدَّدَ
السُّهُوفُ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَتَعَدَّدِ الْجَابِرُ * خِلَافَ الْجَابِرِ فِي الْأَحْرَامِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْجَنَائِزَةِ إِذَا اخْتَلَفَ
جَنْسُهَا * لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِسُجُودِ السُّهُوفِ رَغْمُ أَنْفِ الشَّيْطَانِ وَقَدْ حَصَلَ بِالسُّجُودِ تَيْنِ آخِرِ الصَّلَاةِ وَالْمَقْصُودُ
الثَّانِي جَهْرُ هَتِكِ الْحَرَمَةِ فَكُلُّ جَهْرٍ فَخْتَلَفَ الْمَقْصُودُ * وَأَوْ زَنَى أَوْ شَرِبَ أَوْ سَرَقَ مَرَارًا كَفَى حَدٌّ
وَاحِدٌ بِوَدَعَانِ الْأَوَّلِ مَوْجِبًا لِمَا أَوْجَبَهُ الثَّانِي أَوْ لَا * نَكْرُزْنِي بِكَرَائِمِ ثِيَابِي كَفَى الرَّجْمُ * وَأَوْ قَذَفَ
مَرَارًا وَاحِدًا أَوْ جَبَاهَةً فِي عِجَاسٍ أَوْ مَجَالِسٍ كَفَى وَاحِدٌ * بِخِلَافِ مَا إِذَا زَنَى فَيُجَدِّدُ زَنِيَّ فَإِنَّهُ يَجِدُ ثَانِيًا
وَأَوْ زَنَى شَرِبَ وَسَرَقَ أَقِيمُ الْكُلِّ لِاخْتِلَافِ الْجَنَسِ * وَلَوْ وَطِئَ فِي يَوْمٍ رَمَضَانَ مَرَارًا لَمْ يَلْزَمْ بِالثَّانِي
وَمَا بَعْدَ * شَيْءٌ وَأَوْ فِي يَوْمَيْنِ * فَإِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَيْنِ تَعَدَّدَتْ * فَإِنْ كَانَ لِلأَوَّلِ تَعَدُّدٌ مَرَّالًا
اتَّجَدَّتْ * وَلَوْ قَتَلَ الْمُصْرَمَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ فَجَاءَهُ جَزَاءُ رَأْسٍ لِلْإِحْرَامِ لَكُونُهُ أَتَوَى * وَلَوْ لَبَسَ

المعصوم ثوبا مطيبا فعليه فت يئان لا اختلاف الجنس * ولذا قال الزيلعي في قول الكيزاوخضب راسه
 بجنا * هذا اذا كان مائعا * واما اذا كان ملبدا فعليه دمان دم المطيب ودم التغطية الرأس انتهى *
 ويتعد الجزء على القارن فيما عدا المفراد به دم لكونه محرما باجر امين ههنا * وقولهم الا
 ان يتجاوزا لملاقات غير محرم استثناء مبدع * لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا * ولو تكرر الوطى
 بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد * لان الثاني صادف ملكه * وان كانت شبهة
 اشتباه وجب لكل وطى مهر * لان كل وطى صادف ملك الغير فالاول كوطى جارية ابنة او مكاتبه
 او امكوحه فاسدا * ومن الثاني وطى احد الشريكين الجارية المشتركة * ولو وطى مكانة مشتركة
 مرارا المتحد في نصيبه اها ويتعد في نصيب شريكه والكل اها * ولا يتعد في الجارية المستحقة كذا في
 الظهيرية * ومن زنى بامة فقتلها الزمه الحد والقيمة لا يختلفهما * ولو زنى بمن فقتلها وجب الحد
 مع الدية * ولو زنى بكبير فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء
 في الافضاء لرضاها به * ولا مهر لها او جوب الحد * وان كان مع دعوى شبهة فلا حد * ولا شيء
 في الافضاء ووجب العقر * وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونهار لا مهر لها *
 فان لم يستمسك بولها فعليه دية كاملة والا حد * وضمن ثلث الدية * وان كان مع دعوى
 شبهة فلا حد عليهما * فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية *
 وان لم يستمسك البول فعليه دية كاملة * ولا يجب المهر منسدا خلافا لعمد رح * وان
 كانت صغيرين تجامع مثلها فهي كالكبيرين الا في حق سقوط الارش * وان كانت لا تجامع مثلها فان
 كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكمال المهر * ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح
 الزيلعي من الحدود * واما الجنابة اذا تعددت بقطع عضو ثم قتله فانها لا تدخل فيها الا اذا كان
 خطائين على واحد ولم يتخللها برء * وصورها ستة عشر * لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يتكونا
 همدين او خطائين او احدهما عمدا والاخر خطأ وكل من الاربعة اما على واحد او اثنين وكل
 من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء او بعده * وقد اوضحنا في شرح المنار في بحث الاداء
 والقضاء * والمعتك اذا وطئت بشبهة رجعت اخرى وتداخلتا والمرئي منهما * سواء كان الوطى
 بصاحب العنة الاولى او غير * بمصول المقصود * وقد علمت ما احتترزنا عنه بقولنا من جنس واحد

ونقول اننا لو لم يختلف مقصودهما * وتوالتا فالبوا لله الموفق * القاعدة التاسعة افعال الكلام
 اولى من اهماله متى امكن فان لم يمكن اهمل * ولذا اتفق اصحابنا راجح في الاصول على ان الحقيقة
 اذا كانت معتدلة فانه يصار الى المجاز * فلو حلف لا ياكل من هذا * النخلة او هذا الدقيق حيث في
 الاول باكل ما يخرج منها وشمها ان باعها واشترى به ما كولا * وفي الثاني بما يتخذ منه كالحبز *
 ولو اكل من الشجر والدقيق لم يحنث على الصحيح * والمجور شرعا او مرفا كما يعتذر * وان
 تعذرت الحقيقة والمجاز او كان اللفظ مشتركا بلا مرجح اهمل لعدم الامكان * فالاول كقوله لا مرأته
 المعروفة لا يهها هذه بعني لم تحرم بذلك ابدا * والثاني او وصي ما وليه له معتق بالكسر ومعتق
 بالفتح بطلت * ولو لم يكن له معتق بالكسر وله موال اعتقهم واهم موال اعتقوهم انصرف الى
 مواله * لانهم الحقيقة * ولا شيء ما والي مواله * لانهم المجاز ولا يجمع بينهما * وما فرعه على هذه
 التامه ما في الحائية رجل له امرأتان فقال لا حدنهما انت طالق اربعاً فقلت الثلث يكفي فقال
 الزوج او تعت الزيادة على فلا تة لا يقع على الاخرى شيء * وكذا لو قال الزوج الثلث لك والباقي
 على صاحبك لا تطلق الاخرى انتهى * لعدم امكان العمل فاهمل * لان الشارع حكم بطلاق
 ما زاد فلا يمكن ايقاعه على احد * ومنها حكاية الاستاذ الطحاوي حكاهما في بئمة الدهر من
 الطلاق * ولو جمع بين من يقع الطلاق عليهما ومن لا يقع وقال احدهما طالق * ففي الحائية اوجع
 بين منكوحته ورجل وقال احدهما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي حنيفة رح * ومن
 ابي يوسف رح انه يقع * ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق احدهما طلق امرأته * ولو قال
 احدهما طالق ولم ينوش شيئا لا تطلق امرأته * وعن ابي يوسف ومحمد رح انها تطلق * ولو جمع
 بين امرأته وبين ما ليس بمحل للطلاق كالبهيمة والحجر وقال احدهما طالق طلق امرأته في
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رح * وقال محمد رح لا تطلق * ولو جمع بين امرأته والحية والحيات وقال
 احدهما طالق لا تطلق الحية انتهى * ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احدهما صحبة البكاح
 والاخرى فاسدة البكاح وقال احدهما طالق لا تطلق صحبة النكاح * كما اوجع بين منكوحته
 واجنبية وقال احدهما طالق انتهى * وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال احدهما
 طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جد او بهيمة * لان الجدار ما

لم يكن اهلا للطلاق اعذل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان المضموم أد ميا فإنه صالح في الجملة
 إلا أنه يشكل بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه * ولذا قال لها أنا منك طالق لغا * وقد يقال
 ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما * ومما فرغته على الفاعلة قول الامام الاعظم فيما
 اذا قال لعبد * الاكبر سبانه هذا البني فإنه عمله عتقا ممازا من هذا حر وهما اهلا * وقال في
 المنار من حيث الحروف من أو * وقال اذا قال لعبد * ودايته هذا حر او هذا اله باطل * لانه اسم
 لا حد هنا غير معين وذلك غير محل للعتق * وعند * هو كذا لك لكون على احتمال التعيين حتى
 لزمه التعيين كما في مسألة العبدين * والعمل بالاحتمال اولى من الاهل ان يجعل ما وضع الحقيقة
 مجازا هما احتمله وان استحالت حقيقته * وهما يذكرا ان الاستتار عند استتالة الحكم انتهى *
 قيد بأولائه او قال لعبد * ودايته احد كما حر حقيق بالاجماع كما في المحيط * وبهذا الفرق في
 شرح المنار * ومنها لو وقف على اولاد * وليس له الا اولاد اولاد حمل عليهم صونا لللفظ من
 الاهمال اهلا بالمجاز * وكذا لو وقف على مواله وليس له موال وانما له موال يستحقوا كما
 في التحرير * وليس منهما ما اوتى بالشرط والجواب بلا فاعدا لا نقول بالتهليل لعدم مكانه فيتنجز
 ولا ينوي خلافا لما روي عن ابي يوسف ر ح * وكذا ان طالق في مكة فيتنجز الا اذا اراد في
 دخول مكة فيدين * واذا دخلت مكة تعليق * وقد جعل الامام الا سيوطي من فروها ما رجع
 في فتاوى الامام السبكي فذكر كلاهما بالتمام ثم ذكر ما يسره الله تعالى مما يناسب اصولنا *
 قال السبكي وان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله ومقبه ذكر وانثى
 للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي منهم عن ولد او نسل ما كان جاريا عليه من
 ذلك على ولد ثم ولد ولد ثم على نسله على الفريضة * وعلى ان من توفي من غير نسل ما دام
 كان جاريا عليه على من كان في درجته من اهل الوقف المذكور يتقدم الاقرب اليه فالاقرب *
 ويستوفى الاخ الشقيق والاخ من الاب * ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء من منافع
 الوقف وترك ولد او اسفل منه استحق ما كان استحقه المتوفى ليرثي شيئا الى ان يحضر اليه شيء
 من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى * فاذا انقرضت انساب الفقراء * وتوفي
 الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي هب القادر وترك ثلثة اولاد

وهم علي وعمر ووليفة * وولدي ابنة محمد المتوفى في حال يمين والد * وهما عبد الرحمن وملكة
 ثم توفي عمر ومن غير نسل * ثم توفيت لطيفة وتركت بنتا تسمى فاطمة * ثم توفي علي وترك بنتا
 تسمى زينب * ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة من غير نسل * فإلى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة *
 فاجاب الثاني فذكر لي الآن ان نصيب عبد القادر رحمه الله يقسم من هذا الوقف على ستين جزء *
 لعبد الرحمن منه اثنان وعشرون * وملكة احد عشر * ولزيب سبعة وعشرون * ولا يستمر هذا
 الحكم في اعقابهم بل كل وقت يحسبه * قال ويهلن ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى
 اولاده الثلاثة وهم علي وعمر ووليفة للذكر مثل حظ الانثيين * لعلي خمسة * وعمر وخمس *
 وللطيفة خمسة * وهذا هو الظاهر عندنا * ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملكة ولدا
 محمد المتوفى في حيوانهم ونزلا منزلة ابههما * فيكون لهما السبعان * ولعلي السبعان * وعمر والسبعان *
 وللطيفة السبع * وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا * لان الممكن في ماخذ الثلاثة امور *
 احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احد من ذريته وهذا ضعيف * لان المقاصد اذ لم يدل
 عليها اللفظ لا يعتد * الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل ونوعه لا بين
 الطبقتين جميعا * وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر * وقد كتبت ملب اليه مرجع في وقف اللفظ اقتضاء
 فيه لست اعمه في كل ترتيب * الثالث الاستناد الى قول الواقف انه من مات من اهل الوقف قبل
 استحقاقه بشيء قام ولد بمقامه * وهذا القوي لكن انما يتم لو صدق علي المتوفى في حيوان والده انه
 من اهل الوقف * وهذا مسئلة كان تدور عليها في الشام قبل التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا
 فلم يجدوه * فاسلوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولا ادري ما اجابوهم * لكنني رأيت بعد ذلك
 في تازم الاصحاب فيما اذ وقف علي اولاده علي ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اولاده * ومن
 مات ولدا ولده انتقل نصيبه الى الباقي من اهل الوقف * فمات واحد من ولده انتقل نصيبه
 اليه * فاذا مات آخر من غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه * لانه صار من اهل الوقف * فهذا التعديل
 يقتضي انه اذا صار من اهل الوقف بعد موت والده * فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حيوان
 والده ليس من اهل الوقف * وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق * قال
 ومما بينه ان بين اهل الوقف والواقف عليه وهو ما يخصه من وجه * فاذا وقف مثلا علي زيدا ثم

على عمر وثم اولاد فعمرو موقوف عليه في حيون زيد * لانه معين فصلة الوقف بنص وصيه وسماء
وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد * واولاد ذال الالههم
الا استحقاق كل واحد منهم اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه * لانه لم يهبه
الوقف * وانما الموقوف عليه جملة الاولاد كالفقراء * قال فتبين بذلك ان ابن عبد القادر والد
عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوفا عليه * لان الوقف لم يدس على اسمه * قال وقد
يقال ان المتوفى في حيون ابيه يستحق انه لو مات ابو جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق
الى اولاده * قال وهذا قد كتمت في وقت ابنته ثم رجعت منه * فان قلت قد قال الوقف ان مات
من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سماه من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيقال على انه اطلق
اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكته في ذلك فيستحقان *
وقه انما يرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ راقبها سوا * وافق صرف ذلك الفقهاء ام لا * قلت
لا نسلم على ذلك لما قلناه * اما اولاد فلانه لم يقل قبل استحقاقه * وانما قال قبل استحقاقه لشيء
فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف * وبترتب استحقاق آخر فيموت قبله *
فنص الوقف على ان ولد يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه * ولو سلمنا انه قال قبل
استحقاقه فيجوز ان يقال ان الموقوف عليه او البطان الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اهدي
انه صار من اهل الوقف قد بنا آخر استحقاقه * اما لانه مشروط بملكه كقوله في كل سنة كذا اقبوت
في اثباتها وما اشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف * والى الآن ما استحق من الغلة شيئا
اما علمها او لعدم شرط الاستحقاق بمضي الزمان او غيره * هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر *
فلما تزوي عمر ومن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته عملا بشرط اواقف لمن في درجته فيصير
نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا * لعلي الثلثان * ولطيفة الثلث * ويستمر حرمان عبد الرحمن
وملكة * فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها هو والثلث الى ابنتها فاطمة * ولم ينتقل الى عبد الرحمن
وملكة شيئا او جود اولاد عبد القادر وهم لا ينجبونها * لانهم اولادهم * وقد قلنا هم على اولاد
الاولاد الذين هم ائمة * ولما تزوي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتل ان يقال نصيبه
كاه وهو ثلثا نصيب عبد القادر لهما عملا بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولد

وتبقى هي ونسب همتها مستو همتين بنصيب جهل همتا * لن ينسب ثلثاه * وفاطمة ثلثه * واحتمل ان يقال
 ان نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على اولاد اولاده عملا بقول الواقف ثم على اولاده * ثم على
 اولاد اولاده * فقد اثبت لجميع اولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد * وانما نصيبنا عبد الرحمن
 وملكة وهما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقرض الاولاد زال النصيب فيستحقان * ويقسم
 نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده * فلا يحصل لنسب جميع نصيب ابهات ويتقص ما كان
 بيد فاطمة بنسب لطيفة * وهذا امر اقتضاه النزول الحادث بانقرض طبقة الاولاد المستفاد من
 شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعد هم * فلا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده *
 فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي ابنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لابنتها فاطمة فمخالفة لهذا
 العمل فيهما جميعا * راو لم يخالف ذلك ان مخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد يكون الاولاد
 الاولاد فظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران تعارضان وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا
 الوقف محل اصعب منه * وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه * وخطاري فيه طرق *
 منها ان الشرط المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف * والشرط
 المقتضي لآخر اجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر * فالعمل بالمتقدم اولى * لان هذا
 ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر اولى * ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال
 نصيب الاولاد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولى * ومنها ان من
 صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح اكل فرد منهم وجميعهم * واذا اريد مجموعهم كان
 انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط * فكان اعمالا له من وجه مع
 اعمال الاول * وان لم يعمل بذلك كان الفاء للاول من كل وجه وهو مرجوح * ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارض لا ترجيح فيه فالاعطاء اولى * لانه لا شك انه
 اقرب الى مرضى الواقفين * ومنها ان استحقاق زينب لا قبل الامر بين وهو الذي ينصها اذا
 اشترك بينها وبين بقية الاولاد الاولاد متحقق * وكذلك فاطمة * والرائد على المتحقق في حقها
 مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن وملكة له * فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض
 بين اللطافين يقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزينب وفاطمة * وهل يقسم للذكر

مثل حفظ الأثمين فيكون لعبد الرحمن خمساً * وكل واحد من الأثام خمساً نظراً إليهم دون
 أصولهم * أو ينظر إلى أصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمساً * وإن يندب
 خمساً * ولعبد الرحمن وملاكته خمساً فيه احتمال * وإذا إلى الثاني أميل حتى لا يفضل فخذه على فخذه
 في المقتدر بعد ثبوت الاستحقاق * فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون من أهل الوقف * رتب
 بنت خالها * وعبد الرحمن وملاكته ولداً عمها وكلهم في درجاتها وجب تسم نصيبها بينهم *
 لعبد الرحمن نصفه * وملاكته ربعه * وإن يندب ربعه * ولا نقول هنا ينظر إلى أصولهم * لأن الانتقال من
 مساويهم ومن هو في درجاتهم فكان اعتبارهم بالنسبهم أولى * فاجتمع لعبد الرحمن وملاكته الخمسان
 حصلاً لهما بموت علي * ونصف ورثع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالقرينة * فللعبد الرحمن خمس
 ونصف خمس وثلاث خمس * وملاكته ثلثا خمس ورثع خمس * واجتمع لزيد الخمسان بموت والدها
 ورثع خمس فاطمة * فاحتجنا إلى مدد يكون له خمس والخمسة ثلث ورثع وهو ستون فقسمنا نصيب
 عبد القادر عليه * لزيد خمساً ورثع خمساً وهو سبعة وعشرون * ولعبد الرحمن اثنيان وعشرون
 وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس * وملاكته أحد عشر وهي ثلثا خمس ورثع خمس * فهذا
 ما ظهر لي ولا اشتبهني أحداً من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله *
 قلت الذي يظهر اختيار * أولاد عبد الرحمن وملاكته بعد موت عبد القادر عملاً بقوله
 ومن مات من أهل الوقف إلى آخره * وما ذكره السبكي من أنه لا يطلق عليه أنه من أهل الوقف
 مدفوع * وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى
 الأنفهام بل صريح كلام الواقف أنه أراد بأهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في
 الاستحقاق بالكلية * ولكنه بضد أن يصير إليه * وقوله أشيع من منافع الرفد دليل قوي لذلك فإنه
 لكن في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النقيض * لأن المعنى ولم يستحق شيئاً من منافع الوقف *
 وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله * ويؤيد ما قلناه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي
 حياً إلى أن يصير له شيء من منافع الوقف * فهذا * إلا لفظاً لها صريحة في أنه مات قبل الاستحقاق *
 وأيضاً لو كان المراد ما قاله السبكي لا ينبغي منه بقوله أن لا على أن مات من ولد عمه ما كان
 جارياً عليه على والده فإنه يعني منه * ولا ينبغي هذا الإشتراطه الترتيب في الطبقات * لأن ذلك

ما لم ينفذ صك هذا اكدا خصصه ايضا قوله علي ان من مات عن ولده الى آخره * وايضا فاننا اذا عملنا
 بعمومها شئنا طالت الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة * لا نه علي هذا
 التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكة بل استوفى في الدرجة اخذنا من قوله عاد علي من في
 درجة فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخره مهملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا
 عملنا * وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه امالا للكلامين وجمعا بينهما وهذا امر ينبغي ان
 يقطع به ح * فنقول لما مات عبد القادر وقسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده اسباها *
 لعبد الرحمن وملكة السبعان اثلاثا * فلما مات عمرو من غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته
 وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم * لعلي خمسان * وللطيفة خمس * ولعبد الرحمن
 خمسان * ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكما له لبعثها فاطمة * ولما مات علي انتقل نصيبه بكما له
 لبعثه زينب * ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن وملكة
 قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا رايهم لا باصوابهم كما ذكره السبكي *
 لعبد الرحمن نصفه * وكل بنت ربع * فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو وخمس وثلاث * وبموت
 فاطمة نصف خمس * وملكة بموت عمرو وثلاثا خمس * وبموت فاطمة ربع خمس * وزينب خمسان
 وربع خمس * فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزءا * لزينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع
 خمس * ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف ثلاث * وملكة احد عشر وهي ثلاثا خمس
 وربع خمس * فصح ما ناله السبكي لكن الفرق لعدم استحقاق عبد الرحمن وملكة * والجزم بحصة
 هذا القسمة والسبكي ترد دفعها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه * ونحن نتردد في
 ذلك * وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف وقفا على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان
 من مات من اولاده انتقل نصيبه الى الباقيين من اخوته * ومن مات قبل استحقاقه لشئ من منافع
 الوقف وله ولد استحق ولد ما كان يستحقه المتوفي لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولد بنهما
 حماد الدين وخديجة وولد ولد مات ابو في حمزة والدة وهو نجم الدين بن مريد الدين بن
 حمزة * فاخذ الولدان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان حيا ابو لا خذ * ثم مات
 خديجة فهل يختص اخوها بالباقي او يشاركه ولدا خيه نجم الدين * فاجاب تعارض فيه اللفظان

فيستعمل الماشركة ولكن الأرجح اختصاص الآخر * ويرجح أنه التخصيص على الآخر وعلى
الباقين منهم كالحاص * وقوله من مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى *
هذا آخر ما أورده الأسنوي في هذه المسئلة * وإنما ذكر حاصل السؤال وحاصل جواب
السبكي وحاصل ما خالف فيه الأسنوي * ثم اذكر بعد ما عني في ذلك * وإنما اطلت فيها
لكثرت وقوتها وقد اذنت فيها مرارا * أما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتبها من
البطن ثم للمذكر مثل حظ الانثيين * وشرطا انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه * وعن غير ولد
الى من هو في درجته * وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لوبقي حيا * فمات الواقف
عن ولد بن * ثم مات احد هما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق * ثم مات اثنان من الثلاثة عن
ولدين * ثم مات واحد من غير نسل * ثم مات احدا الولدين من غير نسل * وحاصل جواب السبكي
ان ما خص بالتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاد الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته *
ومن مات من الثلاثة من غير نسل ردت نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما * ومن مات من ولد
فمنصبه له مادام اهل طبقة ابيه * ثم من مات بعد هم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاب بالسريرة
فيكحل ولد المتوفى في حصة ابيه فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويزول الحجب عن ولدي
المتوفى في حصة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده * والله انما يجعل بقوله من مات من ولد
النتقل نصيبه الى ولد مادام البطن الاول * فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى
ولده ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم
بالسريرة * فمن مات من اهل الثاني من ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة
فتنتقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن * وحاصل مخالفة الأسنوي له
في شيء واحد وهو ان اولاد المتوفى في حصة ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى * وانهم
يستحقون معهم وواقفه على انتقاض القسمة * قلت اما مخالفته في اولاد المتوفى في حصة ابيه فواجبة
ما ذكره الأسنوي * واما قوله تنتقض القسمة بعد انقرض كل بطن فقد افتى به بعض علماء العصر
وهو ذلك الى الخصاف * ولم يتبعوا لما صور به الخصاف وما صور به السبكي * فانا اذكر حاصل
ما ذكره الخصاف بالاختصار وأبين ما بينهما من الفرق * فذكر الخصاف صورا * الاولى وقف على

ذرية بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتتقضى القسمة في كل سبعة
 حجب قسمة وكنزتهم * الثانية وقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم وثم ولم يزد فلا شيء
 لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى * ومن مات عن ولد فلا شيء لولد * ويستحق من مات
 ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لا مع الاول لكونه منهم * الثالثة وقف على ولد
 واولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الوالد الموقوف
 عليه فخرج المتوفى قبله * الرابعة وقف على اولاد * واولاد اولاد * وذرية على ان يبدأ بالبطن
 الاعلى ثم وثم * قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى * فلومات واحد من البطن الثاني
 وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني * لانه من الثالث
 فاذا انقرض الثاني شارك الثالث * الخامسة وقف على اولاد * واولاد اولاد * وذرية ونسله
 ولم يرتب وشرطان من مات عن ولد فنصيبه له * وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية
 فما اصاب المتوفى في كان اولاد * فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجعل له معهم بالسوية وما انتقل
 اليه من والده * السادسة وقف على اولاد * الصلبية ذكر وانثى وعلى اولاد الذكور من ولد *
 واولاد اولادهم ونسلهم * وحكمه قسمة الغلة بين ولد * ذكرا وانثى واولاد الذكور ذكرا
 وانثى بالسوية فتدخل اولاد بنات البنين * فلوقال بعد * يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولد * اصابه
 ذكرا وانثى * فاذا انقرضوا صار لولد البنين ذون اولاد البنات ثم لا ولد هو لا * ايدا * السابعة
 وقف على بناته واولادهن واولاد اولادهن * وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهن * فلوقال
 يقدم البطن الاعلى اتبع * فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن اولاد * الذكور ونسلهم اتبع * فان مات
 بعض ولد * الذكور عن اولاد وبقي البعض ولهم اولاد * وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة
 لهم سواء * فان رتب فالغلة للباقين من ولد * فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفى * الثامنة وقف على
 ولد * وولد ولد * ونسلهم مرتبا شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى
 الوقف وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وثم * فان قسمت سبعة ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على
 مبدء اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى اولاد * الحاد ثين له بعد * فما اصاب الاحياء
 اخذوه * وما اصاب الميت كان اولاد * وانما جعل لولد من مات حصته ايده مع وجود البطن الاعلى

مع كون الواقف شرط تعديهم الا على اكونه قال بعد : ان من مات من ولد نصيبه له * وكذا الوفيات
 الا على الا واحد فيجعل سهم الميت لا ينفذ وان كان من البطن الثاني مع وجود الا على * ولو كان
 مدد البطن الا على عشر فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران من ولد لكل ثم مات آخران
 من غير ولد * وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا اولادا
 فما اصاب الاربعة فهو لهم * وما اصاب الميتين كان لاولادهما * ولو مات واحد من العشر عن ولد
 ثم مات ثمانية من غير نسل تقسم على سبعة * سهم الحي وسهم للميت يكون لاولاد * فلو قسمناها
 سبعة بين الا على وهم عشر ثم مات اثنان من غير ولد ثم مات واحد من اربعة اولاد ثم مات من
 الاربعة واحد وترك ولد او مات آخر من غير ولد تقسم الغلة على ثمانية * فما اصاب الاحياء
 اخذوه * وما اصاب الموتي كان لاولادهم لكل سهم ابيه * ثم ينظر الى ما اصاب الاربعة يقسم
 اربعا فيرث سهم من مات من غير ولد الى اصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية * فما اصاب والدهم
 قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت الذي مات من ولد اثنان * فما اصاب الميت كان
 اولد * فلو لم يمت احد من البطن الا على ومات واحد من الثاني من ولد او مات بعض الا على ثم
 من الثاني رجل او رجلان من ولد * وحكمه انه لا شيء لو ولد من مات قبل ابيه ولا اولاد من مات
 من الثاني اعلم استحقاق الاب * ثم اعداد الامام الخفاف رح الصورة الشاملة من غير زيادة
 ولا نقص * وفرع ان البطن الا على لو كانوا عشرة وكان له ابناء ماتا قبل الوقف وترك كل ولد ا
 لاحق لهما مادام واحد من الا على * لانهما من البطن الثاني * فلاحق لهما حتى ينقرض الاول *
 فلو مات العشر وترك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه * ولا شيء لو ولد من مات قبل الوقف وان استوفى
 الطبقه * فان بقي منهم واحد قسمت على عشر * فما اصاب الحي اخذوه * وما اصاب الموتي كان
 لاولادهم * فان مات العاشر من ولد انتقلت القسمة لانقرض البطن الا على ورجعت الى البطن
 الثاني * فينظر الى اولاد العشر واولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم * ولا يرد نصيب
 من مات الى ولد * الا قبل انقرض البطن الا على فيقسم على مدد البطن الا على * فما اصاب الميت
 كان اولده * فاذا انقرض البطن الا على تقسم القسمة وجعلناها على مدد البطن الثاني * ولم نعمل
 باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولد * هنا يكون الواقف قال على ولد * وولد ولد * فله حوله

الأولاد من مات قبل الوقت فلزم نقض القسمة * فلو لم يكن له ولد إلا العشرة فما تواروا حداً بعدوا حداً
 وكما ماتوا حداً ترك أولاداً حتى مات العشرة * فمنهم من ترك خمسة أولاد * ومنهم من
 ترك ثلاثة أولاد * ومنهم من ترك ستة أولاد * ومنهم من ترك واحداً ليس قلنا فمن مات كان
 نصيبه أولاد * فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة * قال انقض القسمة الأولى واردد ذلك إلى عدد
 البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم * ويبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
 أولاد * لأن الأولاد يرثون إلى قوله وولدوا لبي * وكذلك لو مات جميع ولد ولد الصاحب فلم يبق
 منهم أحد فنظرنا إلى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية أنفس * وكذلك كل بطن يصير لهم فالما تقسم
 على عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى * فإخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة وبيان
 حكمها أن الخصاص قائل بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي * وأم يتأمل الفرق بين الصورتين *
 فإن في مسألة السبكي وقف على أولاد * ثم أولادهم بكلمة ثم بين الطائفتين * وفي مسألة الخصاص
 وقف على ولد وولد وولد بالاولا ثم * فصدر مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الأول على مع
 السفلى * وصدر مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك * فالقول بنقض القسمة وعلمه مبني على
 هذا * والدليل عليه أن الخصاص بعد ما قرر بنقض القسمة كما ذكرناه * قال فان قلت فلم كان هذا
 القول عندك المأمور به وتركته قوله كلما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه مردوداً
 إلى ولد * وولد ولد * ونسبه أبداً ما تناسلوا * قلت من قبل أن أوجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب
 حقه فيها بنفسه لا بابيه * فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم انتهى * فقد أفاد أن سبب نقضها
 دخول ولد الولد مع الولد بصدرا الكلام * فإذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل
 يخرج له كيف يقال بنقض القسمة * فإن قلت قد صدقت أن الخصاص صدرها بأولاد * ولكن ذكر
 بعد * بما يفيد معنى ثم * وهو تقديم البطن الأول على فاستويا * قلت نعم لكن هو إخراج بعد الدخول
 في الأول * بخلاف التعبير بضم من أول الكلام فإن البطن الثاني لم يدخل مع البطن الأول فكيف
 يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع أن السبكي صرح بنقض القسمة
 على أن الواقف إذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بأولهما * قال وليس هذا من باب التسخير حتى
 يعمل بالمتأخر * فإن كان هذا رأي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التأويل عليه * وإن

كان مذهب الشافعي ربح فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كقبض المباشرة بان يقتضى العمل
 بالمتأخر * وحيث كان متبني كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبنا * هذا
 العمل بالمتأخر مذهبنا * قال الامام الحافظ انه لو كتب في اول المکتوب بعد الوقف لا يباع
 ولا يوهب * وكتب في آخره على ان لقان يبيع ذلك والا سبى ال بئمه كان له لا سبى ال * قال
 من قبل ان الآخر باسخر للاول * ولو كان على مكسبه امتنع ببيعها انتهى * فالحاصل ان الوقف اذا وقف
 على اولاد * واولاد اولاد * وعلى اولاد اولاد * وعلى ذريته ونسبه طبقة بعد طبقة وطمنا
 بعد بطن تحجب الطبقة العليا السفلى على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولد * ومن مات
 عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقاته * وعلى ان من مات قبل دخوله في
 هذه الواقف واستحقاقه اشياء من منافعه وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك استحق ما كان
 يستحقه ابو * لو كان حيا * هذه الصور كثيرة الوقوع بالقياس * لكن بعضهم يعتبر بعضها بشم بين
 الطبقات * وبعضهم بالواو * فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في
 حين الواقف قبل دخوله * فلهم ما خص اباهم لو كان حيا مع اخوته * فمن مات من اولاد الواقف وله
 ولد كان نصيبه اولاد * ومن مات من غير ولد كان نصيبه لا خوته فتستمر الحال كذلك الى انقرض
 البطن الا على * وهي مسئلة الحافظ التي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمت *
 وان ذكر بشم فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولد * ويستمر له ولا ينقض
 اصلا بعده * ولو انقرض اهل البطن الاول فاذا مات احد ولدي الواقف من ولد والاخر عن
 مشر كان النصف اولاد من مات وله ولد * والنصف الآخر للعشرة * فاذا مات بناء الواقف استمر
 النصف للواحد والنصف للعشرة وان استوفوا في الطبقة * فقولنا على ان من مات وله ولد مخصوص
 من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه * ثم من كان له شيء ينتقل الى ولد * وهكذا الى آخر
 البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولد بن ثم ان احد من مات عن عشرة اولاد * والثاني
 من ولد واحد * ثم ان المات عن ولد واحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر * ومن مات
 من عشر خلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف * والنصف
 الآخر بين المائة وان استوفوا في الدرجة * ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة

يستغنى عنه ان لم يشترط الانتقال (صحيح) من مات اولاد وان كل اصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا حق
 لا هل البطل الثاني ما دام واحد من البنين الاول موجودا * وان اشترط الانتقال الى الولد فالمراد
 ان الأصل يحجب فرعه نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطلنا بعد
 بطل ثم يقولون يحجب الطبقة العليا السفلى * ولا شك انه من باب التاكيد * وان حجب العليا للسفلى
 مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وطلنا بعد بطل ونسلا بعد نسل * ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما
 كان ما بعد ثم ناكذا * لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرطوسي في انفع
 الوسائل * ثم اعلم ان العلامة محمد البراء الشحنة نقل في شرح المنظومة من فتاوى السبكي واقعتين
 غير ما نقله الاسهوطي * وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض * وحكي عنه انه كتب خطه
 تحت جواب ابن القماح بشيئ ثم تبين له خطأ وفرج عنه واطال في تقريره ونظم اللواتية ابياتا
 فمن رام زيادة الاطلاع فليرا جمع اليه ولم تزل العلماء في سائر الاغصان مختلفين في فهم شروط
 الواقفين الا من رحمه الله تعالى الله الموقر والميسر اكل عسير * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة قولهم
 التباس خبر من التاكيد * فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التباس * ولذا قال اصحابنا راج
 او قال لزوجه ان طالق طالق طالق طلقت ثلاثا * فان قال اردت به التاكيد صدق ديانة لا قضاء
 ذكره الزيلعي في الكنايات * وفي الخلاصة اذا حلف على ان لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس
 بار في مجلس آخر ان لا يفعله ابدأ ثم فعله ان نوى يمينه مبتدأ او التشديد ابدأ ولم ينو شيئا فعليه كفارة
 يمينين * وان نوى بالشأن الاول فعليه كفارة واحدة * وفي التجريد عن ابي حنيفة راج اذا حلف
 بأيمان فعليه اكل يمين كفارة * والمجلس والمجالس فيه سواء * ولو قال عنيك بالشأن الاول لم يستقيم
 ذلك في اليمين بالله تعالى * ولو حلف بحجة او بمن يستقيم * وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي
 او هو نصراني ان فعل ذلك يمين واحدة * ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما
 يمينان * وفي النوان لي رجل قال لا خروا لله لا اكلمه يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه
 سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه كفارة ثلثة ايمان * وان كلمه بعد هذا فعليه يمينان * وان كلمه بعد
 شهر فعليه يمين واحدة * وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه ان يمين ما في الخلاصة في القاعدة العاشر
 الخراج بالامان * هو حديث صحيح رواه احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن

حبان رضى من عمل يثب ما يشترى رضى الله عنها * وفي بعض طرق ذكر السبب وهو ان رجلا ابتاع
 عبدا فاقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وآله واصحابه
 وسلم فرد عليه * فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالضمن * قال ابو حنيفة
 الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترى به الرجل فهو يستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب داسه
 البائع فيرد * ويأخذ جميع الثمن ويغوز بغلته كلها * لانه كان في ضمانه ولو هلك ملك من ماله
 انتهى * وفي الفائق كل ما يخرج من شيء فهو خراجه * فخراج الشجرة ثمرة * وخراج الحمار حماره
 ونسله انتهى * وذكر فخر الاسلام في اصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلام لا يجوز نقله
 بالمعنى * وقال اصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المفضلة الغير المتولدة من الاصل لا تمنع
 الرد بالعيب كما لكسب والغلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله له مجانا * لانها لم تكن جزءا من
 المبيع فلم يملكها بالثمن * وانما يملكها بالضمن ويمثله يطيب الريح الحديث * وهذا سوالان
 ام ارهما الا صاحبنا في راج * احدهما او كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزوائد قبل القبض
 للبائع ثم العقد والفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل به * واجيب بان الخراج جعل قبل القبض بالملك
 وبعد به وبما لضمان معا * وانتظر في الحديث ماى التعجيل بالضمن * لانه اظهر عند البائع واقطع
 طلبه واستبعاد ان الخراج للمشتري * الثاني لو كانت الغلة بالضمن لزم ان تكون الزوائد للغاصب *
 لان ضمانه اشك من ضمان غيره * وبهذا الاحتج لابي حنيفة راج في قوله الغاصب لا يضمن منافع
 الغصب * واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان المملك وجعل الخراج لمن هو مالكة
 اذا تلف تلف ملى ملكه وهو المشتري * والغاصب لا يملك المغصوب * وبان الخراج هو المنافع جعلها
 لمن عليه الضمان * ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالحلاف في ضمانها عليه
 فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الا سيوطي * وقال ابو يوسف ومحمد راج فيهما اذا دفع الاصيل
 الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل
 لهما في فتح القدير بالحديث * وقال الامام يرد على الاصيل في رواية ويصدق به في رواية *
 وقالوا في البيع الفاسد اذا فسخ فثمة يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري * والحاصل ان الحديث ان كان
 لعدم المالك فالربح لا يطيب كما اذا ربح في المغصوب والامانة * ولا فرق بين المتعين وغيره *

انفساد المالك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزباني في باب البيع الفاسد قال
هو وطي حرمت عن هذا الاصل مسئلة وهي ما او اعتقت امرأة عبدا فان ولاؤه يكون لابيها
او جلي جندية لفظا فاعقل علي فصبتها وانه وقد يجني مثله في بعض العصابات تعقل ولا ترت
انتهى * واما فنقول مشائخنا فيها
القاعدة الحادية عشر السوال معاد

في الجواب قال الزاوي في فتاواه من آخر الوكالة ومن الثاني قال امرأ زيدا طالق وعبده حر
وعليه علي بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه البنا * فقال زيد نعم كان زيدا حالف بكلمه لان
الجواب يتضمن اعادة ما في السوال ولو قال اجزوت ذلك وام يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال
اجزوت ذلك علي ان دخلت الدار واذا زمته نفسي ان دخلت ازم * وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء
الى آخره وفيها من كتاب الملاق قالت له انا طالق فقال نعم تطلق * ولوقالت طلقني فقال نعم لا وان
نوى * قيل له السم طلقته امرأتك قال بلى طلقته * لانه جواب الاستفهام بالاثبات * ولو قال نعم لا
لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقته انتهى * ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا
امس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى * وفي اقرار التخيبة قال لا خرافي
عليك كذا فادفعها الي فقال استهزاء نعم احسنت فهو اقرار عليه وبواخذ به انتهى * وقد ذكرنا
الشرح بين نعم وبلى وما فرغ علي ذلك في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والغام
اذ اخرج مخرج الجراء الى آخره فمن رام الاطلاع فليراجع اليه * وفي بتيمة الدهر في فتاوى اهل
العصر قالت ان زوجها احلف علي فقل انت طالق ثلثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق
ثلثا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعادة ما في السوال فيكون تعليقا او يكون تشجيذا فقال بل يكون
تشجيذا انتهى * القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول * ولو رأى اجنبيا يبيع ماله فسكت
ولم يمهله لم يكن وكيلًا بسكوته * ولو رأى القاضي الصبي او المعتوه او عبدهما يبيع ويشترى فسكت
لا يكون اذنا في التجارة * ولو رأى امرأته الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
مرضا في رواية * ولو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا بانه * ولو رأى عبده يبيع
عينا من املاكه فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزباني في المتأذون * وارسكت من وطي
امته لم يسقط المهر * وكذا من قطع مضو * آخذ من سكوته عبدا بانه ماله * ولو رأى املاك

رجل يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا فلا يابى أبى إلى ربح * ~~وإن~~
 تله يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له في النكاح * ولو تزوجت غير كذا فسكوت له ~~في~~
 من مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك * وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو قامت
 معه سبعين وهي في جامع الفصولين * وخرجت عن هذه القاجلة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها
 كالنطق * الأول سكوت البكر عند استيمار ولها قبل العزويع وبعد * الثانية سكوتها عند قبض
 مهرها * الثالثة سكوتها إذا باعت بكرة * الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت * ~~خامسة~~
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول المهور وبه * السادسة سكوت المالك عند قبض المهور وبه
 أو المتصدق عليه اذن * السابعة سكوت الركيل قبول ويرتد برده * الثامنة سكوت المقر له قبول
 ويرتد برده * التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للمنفوض وله رده * العاشرة سكوت الموقوف
 عليه قبول ويرتد برده وقيل لا * الحادية عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلجعية حين قال
 صاحبه قد بدأ لي أن أجعله بيعا صحيا * الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسمة ماله بين
 الغائبين رضا * الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مستطالخيار *
 الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه
 صحيا كان البيع أو فاسدا * الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع مستطال الشفعة * السادسة
 عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في الشبهة * السابعة عشر لو حلف المولى
 لا ياذن له فسكت حدث في ظاهر الرواية * الثامنة عشر سكوت النسيان لقياد * عند بيعه أو رهنه
 أو دفعه بجنابة أقرار برقه أن كان يعقل * خلافاً سكوته عند إجارته أو عرضه للبيع أو تزوجه
 التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلا ينفذ في داره وهو نازل في داره فسكت حدث لا لو قال له أخرج
 منها فابى أن يخرج فسكت * العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتهميته إقرار به فلا يملك
 نفقه * الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولد أو ثمة * الثانية والعشرون سكوت
 قبل البيع عند ألاخبار بالعيب رضا بالعيب أن كان المظهر مد لا لا لو فاسقا أو ربح
 وعند هماهور رضا أو فاسقا * الثالثة والعشرون سكوت البكر عند إخبارها بتزويج المولى على
 هذا الخلاف * الرابعة والعشرون سكوته عند بيع زوجته أو قرينه عقار إقرار به ليس له

على ما انتهى به مشايخ سمرقند خلافاً لما شاع من أن في غطرا ما نفي * الخامسة والعشرون رأى يبيع أرضاً أو
 داراً فيصرف فيها الماشري فما تلو هو ساكت يسقط دعواه * السادسة والعشرون أحد شركي العبدان
 قال للآخر نبي اشترى هذه الأمة لنفسه خاضعة فسكت الشريك لا يكون لهما * السابعة والعشرون
 سكوت الموكل حين قال له الوكيل يشراء معين النبي أن يشراء لنفسه فسكوا * كان له * الثامنة
 والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل إذا رأى يبيع ويشترى اذن * التاسعة والعشرون سكوت من
 روية غيره بشق زقة حتى سأل ما فيه رضا * الثلثون سكوت الخالف لا يستخدم مملوكه إذا خذله
 ولا امرأته * وأم يده حديث * هذه الثلون في جامع الفضولين وغيره * وزدت ثلثاً * اثنتين من القنية *
 الأولى من دعيت في تجهيزها لبعثها أو من امتعة الأب وهو ساكت فليس له الاسترداد * الثانية
 انقضت الأم في جهازها ما هو معتاد فسكت الأب لم تضمن الأم * الثالثة باع جارية وعليها حلبي
 وقرطان ولم يشترط ذلك المشتري لكن سلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوت
 بمنزلة التسليم فكان الحلبي لها كذا في الظهيرة * ثم زدت أخرى * القراءة على الشيخ وهو ساكت
 ينزل منزلة نطقه في الأصح * وأخرى على خلاف فيها * سكوت المذبح عليه ولا عذر به
 أنكاره * وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة * فهي خمسة وثلثون * ثم رأيت أخرى كتبها
 في الشرح من الشهادات سكوت المزكي عند سؤاله عن الشاهد تعدل * السابعة والثلثون سكوت
 الراعي عند قبض المارته العين المرهونة اذن كما في القنية * القابعة الثالثة عشر الفرض
 أفضل من النفل الأنفي مسائل * الأولى إبراء المعسر مندوب أفضل من نظاره الواجب * الثانية
 ابتداء السلام سنة أفضل من رد * الواجب * الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب أفضل من الوضوء
 بعد الوقت وهو الفرض * القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم إعطاؤه كالربوا ومهر البغي وجلوان
 الكاهن والرشوة والباينة والزامر الأنفي مسائل * الرشوة خوف على ماله أو نفسه أو لغيره
 أمر عند سلطان أو أمير يستحق لا للقاضي فإنه يحرم الأخذ والإعطاء كما يتبع في شرح الكنز
 من القضاء وذلك إلا سير وإعطاء شيء أن يجاف هجومه * ولو خاف أن يخاصي أن يستولي غاصب على
 المال فله أداء شيء ليخاضه كما في الخلاصة * وهل يعمل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه
 ترد هذا كمال في شرح المشرق فيه * فمقتضى أصل القاعدة الحرمه الآن يقال أن الصدقة هنا

كما تصدق على النبي * تنبيه * ويقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في مشائير
 الاولى ادعى دعوى صادقة فانكر الغريم فله تحايضه * الثانية الجزية يجوز طلبها من الذي مع
 انه يحرم عليه اطؤها * لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فان طاعها اياها انما هو لا استمرار
 على الكفر وهو حرام * والا ولي مقبولة عندنا وامر الثانية * القاعدة الخامسة عشر من استعجل
 الشهى قبل اوانه هو قبح بصره * ومن فروضها حرمان القاتل مورثه من الارث * ~~وهو ما ذكره~~
 الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فآخره ليدوم النظر الى
 سيده لم يجز له ذلك * لانه منع واجبا عليه ليقبى ما يحرم عليه اذا اداه * نقله عنه السبكي في شرح
 في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة الفقه انتهى * ولم يظهر لي كونها من فروضها *
 وانما هي من فروض ضدها * وهوان من اخر الشهى بعد اوانه فليشأمل في الحكم فانه لم يذكر الا
 هدم الجوارف فلم يعاقب بصره من شهى * ومن فروضها الوطؤها لثلاثا بلارضاهما قصد احرامها من
 الارث في مرض موته فانها اثره * وخرجت عنهما مسائل * الاولى لو قتلت ام المولى سيدتها اعتقت
 ولا تحرم * الثانية لو قتل المذبح سيدته عتق ولكن يسعى في جميع قيمته * لانه لا وصية للقاتل * الثالثة
 قتل صاحب الدين المدينون حل دينه * الرابعة امسك زوجته مسيما عشرتها لاجل ارثها ورثها *
 الخامسة امسكها كذا لك لاجل الخلع نفق * السادسة شرب دواء فحاضت لم تقض الصلوة * السابعة
 باع مال الزكوة قبل الحول فراراً عنها صح وامسك * الثامنة شرب شيئا يمرض قبل الفجر فاصبح
 من بضاعته الفطر * لطيفة * قال الاشوطي رأيت لهذه القاعدة نظير في العربية وهوان اسم
 القاتل يجوز ان ينعى بعد استيفاء معموله فان نعت قبله امتنع عمله من اصله انتهى * * * * *
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة * وهذا قالوا ان القاضي لا يزوي
 اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرماً ما شئت فسمه معتقاً * والولي
 الخاص استيفاء القضاء والصلح والعفو مجاناً * والا مام لا يملك العفو * ولا يعارضه ما قل في النكاح
 ولا ب المعتوه القود والصلح لا العفو يقتل عليه * لانه فيما اذا قتل راي المعتوه كايده * قال في الكا
 والقاضي كالا ب والوصي يصالح فقطاي فلا يقتل ولا يعفو * ضابطة * الواي قد يكره وليا في المال
 والنكاح وهو الاب والجد * وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وقود

* الارحام * وقد يكون في المال فقط وهو الوضي الاجنبي * وظاهر كلام المشائخ رح ان ائمه اربع *
 الاولي ولايتهم والجد وهو وصف ذاتي لهما * ونقل ابن السبكي الاجماع على انهما لو عزل
 انفسهما لم يعزل * الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة فلم يوكّل عزله ان هلم *
 والوكيل عزل نفسه بغير موكله * الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يعزل له ان يعزل نفسه * الرابعة
ناظره * واختلف الشيخان فجوزا الثاني للوقوف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلف
 التصحيح والمعتدل في الاوقات والقضاء قول الثاني * واما اذا عزل نفسه فان اخرج القاضي
 جرح كما في القنية * وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان
 منصوبه انتهى * وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في مال الوقف مع وجود ناظره ولو من
 قبله انتهى * القاعدة السابعة مشر لا يبرهن بالظن اليقين خطأ * صرح بها صاحبنا رح في مواضع *
منها في باب قضاء الفوائت * قالوا لو ظن ان وقت الفجر ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت
 سعة بطل الفجر * فإذا بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر * وان لم يكن فيه
 سعة يعيد الفجر فقط * وتماه في شرح الزيلعي * ومنها لو ظن الماء نجسا فشق ضأ به ثم تبين انه طاهر
 جاز وضوءه كذا في الخلاصة * ومنها لو ظن المذموم اليه غير مضر فتركه فدفع له ثم تبين انه
 مضر فاجزأه اتفاقا * وخرجت من هذه القاملة مسائل * الاولى اوظفه مضر فتركه فدفع له ثم
 تبين انه غني او ابدله اجزاء عند هما * خلاف لا يبي يوسف رح * واوتمين انه عيب او مكاتبه او
 حر بي لم يبرهن اتفاقا * الثانية لو صلى في ثوب وعند انه نجس فظهر انه طاهر اعاد * الثالثة لو صلى
 وعند انه محدث ثم ظهر انه مضر * الرابعة صلى الفرض وعند ان الوقت لم يدخل فظهر انه
 كان قد دخل لم يجز فيهما وهي في نتج القديري من الصلوة * والثانية تقتضي ان يحمل مسألة الخلاصة
 سابقا على ما اذا لم يسل * اما اذا صلى فانه يعيد * ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لا لما
 في نفسه الامر * وعلى مكسها الاعتبار لما في نفس الامر * فلو صلى وعند ان الثوب طاهر او
 ان الوقت قد دخل او انه مضر في بيان خلافه اعاد * وينبغي انه لو تزوج امرأة وعند انها غير
 محل فبين انها محل او مكسبه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر * وقالوا في الحد وذو وطى امرأت
 وجد ما على فراشه ظان انها امراته فانه يحسد ولو كان اعمى الا اذا نادىها باجابتة * ولو اقر بطلاق

زوجه طائبا الوقوع بأشياء الغشبية فتبين عدمه لم يقع كما في القبيحة * ولو اكل طائبا لئلا يبان انه
 بعد الطلوع قضى بلا تكفير * ولو ظن العروب فاكل ثم تبين بقاء النهار قضى لا وقالوا الوراء أو شواذا
 فظنوه مدوا فصلا صلح الخوف فبان خلافه لم تصح * لان شرطها حضيض العبد * قالوا لو استناب
 المريض في حج الفرض طائبا انه لا يعيش ثم صح اداه بنفسه * ولو ظن ان عليه ديناً فبان خلافه
 يرجع بما ادنى * ولو خاف امرأته بالطلاق طائبا انها اجنبية فبان انها زوجته طلق ولا كذا
 في العتاق * القائمة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزئ كذا كركله * فاذا طلق نصف تطليقة
 وتعت واحدة او طلق نصف المرأة طلق * ومنها الغفوة عن القصاص اذا هفي من بعض القاتل كان هفوا
 عن كله * وكذا اذا عفا بعض الاولياء سقط كله وان انقلب نصيب الباقيين مالا * ومنها النساء اذا قال
 احرم مني نصف نسك كان محرما * وامرأة الان صريحا * وخرج من القائمة العتق عند أبي حنيفة ربح
 فانها اذا هتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن ام يدخل * لانه مما يتجزئ عند الكلام فيما لا يتجزئ
 * كما بطله * لا يربط البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال انت علي كظهر امي فانه صريح *
 ولو قال كأمي كان كفارة * القائمة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشرون والمتسببون اضيف الحكم الى المباشر
 فلا ضمان على حافر البئر تعد يا بما تلف بالقاء فيه * ولا بضمن من دل سارقا على مال انسان
 سرقة * ولا سهم من دل على حصن في دار الحرب * ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر
 بعد الولادة انها امه * ولا ضمان على من دفع الى صبي مكينا او سلا حيا لمسكه لقتل به نفسه *
 وخرجت ههنا مسائل * منها لو دل المودع السارق على الوديعه يانه يضمن لترك الحفظ الثانية
 او قال واني امرأة تزوجها فانها حرة * الثالثة قال وكما لها ذك فوكت ثم ظهر انها امه الغير
 رجع المأخوذ بقيمة الولد * الرابعة دل عوم جلالا على صبيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه *
 في عمله لازالة الامن * بخلاف الدلالة على صبيد الحرم فانها لا توجب شيئا بلقاء منه بالمكان
 بعد ما * الخامسة الاقفاء يتضمن السامعي وهو قول المتأخرين لغاية السعاية * السادس ستون
 الى صبي مكينا لمسكه له فوقع عليه فيهرجته كان على الدافع فائنة في حق البشر قال الولي سقط
 وقال الحافرا سقط نفسه فالقول للمحاصر كذا في التوضيح * تكميل * يضاف الحكم الى حفر البئر وشق
 الزق وتطع جبل التمدد يل وفتح باب القفص على قول محمد ربح * ومعه ههنا لا ضمان كحل قيد

العبد وتمايمه في شرحنا على المنار والله سبحانه تعالى اعلم * وهذا آخر ما

كتبناه وحررناه من النوع الأول من الاشياء

والنظائر من القواعد الكلية وهو الفن المهم

منها * والى هنا صارت خمسا وعشرين

قائمة كلية ويتلوها الفن الثاني من

الفوائد ان شاء الله تع

والحمد لله وحده

* الفن الثاني من الاشياء * والنظائر وهو في فن القواعد نفعا الله بها اجمعين امين *

 * بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وكفى * والسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فقد كتبت النوع الثاني من الاشياء

والنظائر وهو الفوائد على سهيل التعداد حتى وصلت الى خمس مائة فائدة ولم اجعل لها ابوابا

ثم رأيت ان ارتبها على كتب الفقه المشهورة كالمهداية والكنز ليسهل الرجوع اليها * وضممت اليها

بعض ضوابط لم تكن في الاول فكثيرا للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط ولا استثناءات * والفرق بين

الضابطة والقائمة ان القائمة تجمع فروعا من ابواب شتى * والضابطة يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل *

* كتاب الطهارة *

شرائطها ثمانية * شروط وجوب وهي تسعة * الاسلام * والعقل * والبلوغ * ووجود الحدث *

وجود الماء المطلق الطهور الكافي * والقدرة على استعماله * وعدم الحيض * وعدم النفاس *

وتنجز خطايب المكلف لضيق الوقت * وشروط صحة وهي اربعة * مباشر الماء المطلق الطهور يجمع

الامضاء * والقطاع الحيض * والقطاع النفاس * وعدم التلبس في حالة التطهير بما يمتصه في

حق غير المعسور بذلك * المظهرات الشجاسة خمسة عشر * المافع الطاهر القانع * وذلك العمل
 بالارض * وجفاف الارض بالشمس * ومسح الضيقل * ونحت الخشب * وفرك المني من الثوب *
 ومسح المحاجم بالحروق المبتلة بالماء * والبار * والقلب العيين * والذباغة * والتفوير في الفارة
 اذا مات في السمن الجامد * والزنكون من الامل في المصل * ونزع البثور * ودمج البول الماء من جانب
 وخروج من جانب آخر * وحفر الارض بقلب الاغلى اسفل * وذكر بعضهم ان رقيقة المغلي
 من المظهرات * فلو نجس برقسم طهر * وفي التقييد لا يطهر * وانما جاز كل الانفاق التي فيها
 حتى لو جمع مادت * الثوب يطهر بالفرك من المني الا في مشايين ان يكون الثوب جليدا *
 او مني مقرب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكين * والابوال كلها نجسة الا بول الخفاش
 فانه طاهر * واختلف التصحيح في بول الهر * ومرار كل شيء كبوله * وجرح البعير كسرقينه *
 الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد * والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع * والباقي في العروق *
 والباقي في الكبد والطحال * ودم قلب الشاة * وما لم يسلم من بدن الانسان على المغتار * ودم
 البق * ودم البراهيت * ودم القمل * ودم السمك * فاما مستثنى مشر * الجرح نجس الاخر الطير
 المأكول * وغير المأكول على احد القواين * وخثر الفارة على احدى الروايتين * الجزء المنفصل
 من الحي كميته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر * وما لا ينقص
 اذا نجس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالي الفسلات تقوم مقامه * وتشرط في الاستنجاء ازالة
 الرائحة من موضع الاستنجاء والا صبح الذي استنجى به الا اذا عجز الناس عنه فافلون * توضأ
 من ماء نجس وهناك من يعلمه يفرض عليه الا علام * رأى في ثوب غيره نجاسة مانعة ان يغلب
 على فله انه لو خبره ازالها وجب والا فلا * والمرقة اذا نشبت لا تنجس * والطعام اذا تغير واشتد
 تغيره نجس وحرم * واللبن والزيت والسمن اذا انتن لا يحرم اكله * الدجاجة اذا جفت ونفث
 ريشها وأغليت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وصارت نجسة به من لا يربح ولا ياكلها الا
 ان تحمل الهن اليها فتاكلها

كتاب الصلوة

اذا شرع في صلوة وقادحها قبل اكملها فانه يقتصيها الا الارض والسمن فلا تطأ فيهما ولا يرد بهما *

* وإذا اشروع ظاناً ان عليه فرضاً ولم يكن عليه * اعتداءه الإنسان بادن حال منه فاسد مطلقاً *
 وبالأعلى صحيح مطلقاً * وبالمماثل صحيح الألفي ثلثة * المستحاضة * والضالة * والخنثى * القراءة في
 * الفرض الرباعي فرض في ركعتين الألفي إذا حدثت الإمام بعد الألفين ولم يكن قرأ فيهما فاستخلف
 مسجوقاً بهما فأنها فرضت عليه في الأربع * المسجوق منفرد فيما يقضي الألفي أربع لا يقتضي
 ولا يقتضي به * ولو كبرناوياً الاستيعاف صح * ويتابع إمامه في سجود السهو فان لم يعد إليه سجد
 آخرها * ويأتي بتكبيرات التشريق أجماعاً * المسجوق لا يكون إماماً إلا إذا استخلفه الإمام
 المحدث كما ذكره ملا خسرو * والمسجوق يقضي أول صلوته في حق القراءة وآخرها في حق
 التشهد وتمامه في البرازية * لا اعتبار بنية الكافر إلا إذا قصد السفر ثلاثاً أسلم في أثناء الإمارة
 فإنه يقتصر بناء على تصدع السابق بخلاف الصبي إذا بلغ كما في الخلاصة * إذا كرر آية السجدة في
 مكان متجدد كفته واحدة الألفي مسئلة * إذا قرأها خارج الصلوة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في
 الصلوة فإنه تلزمه أخرى * لا يكبر جهر الألفي مسائل * في عيد الاضحى * وفي يوم عرفة للتشريق *
 وبازاء عدو * وبازاء قطاع الطريق * وعند وقوع حريق * وعند الخوف كذا في غاية البيان *
 النية بالقلب * ولا يقوم اللسان مقامه إلا عند التعذر كما في الشرح * الدمن المستجابة يوم
 الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشائخنا كذا في التيممة * إذا ضحت صلوات الإمام ضحت
 صلوات المأموم إلا إذا حدثت الإمام عامداً بعد القعود الأخير وخلفه مسجوق فإن صلوات الإمام صحيحة
 دون صلوات المأموم * إذا فسدت صلوات المأموم لا تفسد صلوات الإمام الألفي مسئلة * اعتدى قارئ
 بأبي فصلوتهما فاسدة والمستلطان في الايضاح * إذا أدرك الإمام ركعاً فشرعه لتحصيل الركعة
 في الصف الأخير أفضل من وصل الصف الأول مع فوتها * شرع متغفلاً بثلاث وسلم لزمه قضاء
 ركعتين * شرع في الفجر فاسمعه مضى ولا يقضيهما * الاشتغال بالسنة عقوب الفرض أفضل
 من الدماء * قراءة الفاتحة أفضل من الدماء الماثور * كل ذكر فاته سجدة لم يأت به فلا يكمل
 التسبيحات بعد رفع رأسه * ولا يأتي بالتسميع بعد رفع رأسه من الركوع * صلى مكشوف الرأس
 لم يكره * الرباعية المستوتة كالقصر فلا يصلي في القعدة الأولى * ولا يستفتح إذا نام إلى الثالثة
 الألفي حق القراءة فأنها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسرورة الأولى ان

لا يصلي على الميت بل الوضوء الذي يمسح به * كل صلوة أدب مع ترك واجب أو فعل مكروه * يخرج ما
 فإنها تعاد وجوباً في الوقت فإذا خرج لا تعاد * إذا رفع رأسه قبل إمامه فإنه يعود إلى السجود *
 من جمع بأهله لا بد أن يثوب الجماعة إلا إذا كان بمنزلة * دخل المسجد في النجس فوجد الإمام
 يصلي فإنه يأتي بالسنة بعيداً عن الصفوف إلا إذا خاف سلام الإمام * مسجد المحلة أفضل من الجامع
 إلا إذا كان إمامه عالماً * ومسجد المحلة في حق السوقي نهاراً ما كان عند حانوته وإيلاً ما كان عند
 منزله * يكره أن لا يرتع بين السور إلا في النافلة * تقليل القراءة في سنة الفجر أفضل من تطويلها *
 نذر النافلة أفضل وقيل لا * التكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب * يكره أن
 يخصص لصلوته مكاناً في المسجد * وإن فعل فسبقة خير * لا يزعمه * يكون شارحاً بالكبير إلا
 إذا أراد به التعجب دون التعظيم * إذا تفكر المصلي في غير صلوته كتجارته ودرسه لم تبطل *
 وإن شغله همومه من خشوعه أم ينقص أجره * إن لم يكن من تقصير * ولا تستحب إعادة الترك
 الخشوع * لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار أحد إلا أن يكون شريفاً * يصح اقتداء الرجال بالمصلي
 وإن لم يفوا إمامته * ولا يصح اقتداء المرأة إلا إذا نوى إمامتها إلا في الجمعة والمعيدين * وتصح نية
 إمامتهن في هيبتهن * خرج الخطيب بعد شروعه مستقبلاً قطع على رأس الركعتين إلا إذا كان في
 سنة الجمعة فإنه يتمها على الصحيح * لم يجد الثوب حرير يصلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس
 حيث يتخير * فلو لم يجد إلا هما صلى في الحرير * فناء المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء وإن لم يتصل
 الصفوف * المانع من الاقتداء طريق تمر فيه العجلة ونهر تجري فيه السفن أو خلل في الصخرة يسع
 صفين * والخلل في المسجد لا يمنع وإن وسع صفوفنا * لأن له حكم بقعة واحدة * واختلافوا في الحائل
 بينهم والأصح الصحة إذا كان لا يشتبه عليه حال إمامه * المسافر إذا لم يقعد على رأس الركعتين
 فإنها تبطل إلا إذا نوى الإقامة قبل أن يقعد الثالثة بسجدة * الأسير إذا جُلس يقضي صلوات المقيمين إلا
 إذا دخل العدو به إلى مكان أراد الإقامة فيه خمسة عشر يوماً فبقيتها صلوات المسافرين * وإن به
 شققة برأسه الإمام * لو كان المريض بحال لو خرج إلى الجمعة لا يقدر على القيام وأوصل في بيته
 قدر عليه الأصح أنه يخرج ويصلي قائماً * لأن الفرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتبار
 يسقط القيام * واختلافوا في مريض أن قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وإن قعد قدر الأصح أنه

يُجوز أن يقرأها * تكرر المرار على بعض القيام قام بقدره * وإذا كرر آية سجدة واحدة في مجلس واحد
فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة * وإذا كرر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلوة
عليه وإن كفاه واحدة فيهما * ولا يرفع يديه لسجود التلاوة * ولا فدية لسجدة التلاوة ولا تجب نية
التعيين لها والسنة القيام لها * إذا قرأ الإمام آية سجدة فالأفضل الركوع لها إن كان في صلوة المفارقة
والأجد لها * يكره ترك السجدة في الأخيرين من التطوع عمداً فإن سها عليه السهو * ولو ضمها
في أخرى الفرض ساهياً لا يسجد عليه الفتوى * لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الترتيب وإن كان
لا يقطع * القرآن يخرج من القرآن بقصد الشاء فلو قرأ الجذب الفاتحة بقصد الشاء لم يحرم ولو
قصد بها الشاء في الجنابة لم يكره إلا إذا قرأ الأصلي قاصداً الشاء فأنها تجزئه * لا رياء في الفرائض
في حق سقوطها * إذا أراد فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها * قراءة الفاتحة لأجل المهمات مقبولة
الكتابة بدعة * القراءة في الحمام جهراً مكروهة وسراً لا هو المختار * لا يكره للمحدث مس كتب
الفقهاء والحديث على الأصح * وضع المقلبة على الكتاب مكروه إلا لأجل الكتابة * وضع المصحف
تحت رأسه مكروه إلا لأجل الحفظ * لا ينبغي تأخير الدماء إلا في الصلوة * يكره الاقتداء في
صلوة الرغائب وصلوة البراءة وتلاوة القدر إلا إذا قال نذرت ركعة كنت أهلاً الإمام بالجماعة كنت
في البرازية * تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود إلا في المنيق * يكره الاذان قاصداً النفس *
الاسفار بالفجر نزل الأيمن دلة الحاج * تأخير المغرب مكروه إلا في السفر وعلى مائة والله أعلم *

✽ كتاب الزكوة ✽

الفقهاء لا يكون غنياً بكتبه لمحتاج إليها إلا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة
ابن وهبان * الاعتبار لوزن مكة * من له دين مئيل مئيل مئيل مئيل * المريض مريض
الموت إذا دفع زكوته إلى اخته ثم مات وهي وارثة أجرته ووقعت موعدها * فإن كان له وارث
آخر ردت * لأنه لا وصية لوارث * تصدق بطعام الفير من صدقة فطرة توقف على إجازته
فإن إجاز بشرائها وضمنه جازت * المأمور بدفع الزكوة إذا تصدق بدراهم نفسه أجزأه أن كان
على نيته الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة * نوى الزكوة إلا أنه سماه قرضاً أو شيئاً
الجواز * عند الحدمة إذا كان له في التجارة لا يكون للتجارة فتجب صدقة فطرة * عمن البادر مسكيناً

عليه اطاء فريضة اذا لم يعين المفقور كما قال الله تعالى ان اطعمتم منكم الا فكلوا مما فضل الله عليه
 واوهم من مسكينين له الا تنصار على واحد * فليس انما تنفع من اداء الزكاة * واختلقوا في اخذها منه
 حيزا والمعتد لا * حول الزكاة ثمري لا شمسي * كل الصلوات حرام على بني هاشم زكاة او مما لا فيها
 او مشرا او كفارة او مينا وروقا لا التلويح والوقف * انك ابدى الزكاة ام لا فانه يؤد بها لان وقتها
 العمر * او دفع مالا وبسببه ثم يتذكر لم يصب الزكاة الا فادع من المار ف * دين العباد
 مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا بد ادائه * يستبرأ بهطاء نصاب الفقير منها الا
 اذا كان مد يونا او صاحب مبال او فرقته عليهم لم يخص كلامهم نصابا * يكر ونقلها الا الى قرابة
 او اخرج او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الزهاد او كانت زكاة معجلة *
 المختار له لا يجوز دفع الزكاة لامل البدعة * دفعها لا ختة المتزوجة ان كان زوجها معسرا
 جاز * وان كان موسرا وكان مهرها اقل من النصاب كذلك * وان كان المعجل قد رده لم يجز رده
 يفتى * وكذا في لزوم الاضحية * الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة
 لا تقبل للزاني * وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة لها
 زوج معروف كما في جامع الفصولين * الزكاة واجبة بقصد ربه فيسقط بهلاك المال بعد
 الحول * وصلة الفطر وجبت بقصد ربه ممكنة واذا فقير بعد يوم العيد لم تسقط * انفق على اقاربه
 بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بدفعهم * قبل الصدقة بان له حلة حقار لا تكفيه ومياله سنة *
 ومن معه الف وعليه مثلها كره له الاخذ واجزا الدافع * ولوله قوت سنة يساوي نصابا وكسوة
 شوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ * مجلها من نصاب عند فتم الحول وعند
 اقل من النصاب ان دفع الى الفقير لا يسترد ما مطلقا والى الساعي يسترد ما ان كانت قائمة وان
 قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا لمحمد ر * ولو عجل زكاة حمل السوائم
 بعد وجوده لا قبله جاز * وفي الملتقط من الاجارة المعلوم اذا اعطى خليفته شيئا نالوا الزكاة فان
 كان بحيث يعمل له لو لم يعد له يصح عنها والا لا

كتاب الصوم

نفرضوم الا بد قائل لعدي يفتي ما اكل * نذ الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد م بعد ما نرا

تطوعاً لا يفرض النذر * الزوج ان يمنع زوجته عن كل يوم بائتيها الا من صوم وجب بالاجاب
 الله تعالى * وتوقف المشايخ في منعها من قضاء رمضان اذا فطرت بغير عذر * قال اصحابنا ح
 الا باس بالامتداد على قول المتكلمين * وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد
 ان يتفق على ذلك جماعة منهم * ورد في الحديث ان رجلاً مات من صدق كاهن او منجماً
 فقل كف بئنا انزل على محمد نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تقسدها * اذا اكل او شرب ما يتعدى
 فيه اربعين او في فعله الكفار والافلا الا لئلا يذنبه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس *
 الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا الفطر *
 صوم يوم الشك مكروه الا اذا تولى تطوعاً او اجباً آخر على الصحيح * والا فضل فطره الا اذا وافق
 صوما كان يصومه او كان مفتياً * لا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعاً الا باذن المولى *
 لا يصوم امرأتها الا باذن الزوج او كان مسافراً * لا يصوم الاجير تطوعاً الا باذن المستاجر اذا
 تضرر بالصوم * لا يلزم النذر الا اذا كان ظاهراً وليس بواجب وكان من جنسه واجب على النسيئين
 فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات * نذر رحمة الاسلام لم تلزمه الا واحدة * ولو نذر صلوة
 سنة ومعني الفرائض لا ينبغي عليه وان عني مثلها لزمه ويكمل المغرب * ولو نذر عيادة المريض
 لم تلزمه في المشهور * ولو نذر تسبحة دبر السلوة لم تلزمه * الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف
 ليس له الرجوع * ومولى الامة يصح رجوعه ويكره * اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم
 لا يكره له الفطار الا اذا كان صائماً من قضاء رمضان * سافر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسيها
 فاكل عندهم فعليه القضاء والكفارة * رأى صائماً ياكل ناسياً ينجس * الا اذا كان يضعف عنه *
 المسافر يعطي حقة فطر عن نفسه حيث هو * ويكتب الى اهله يعطون من انفسهم حيث هم * وان
 اعطى عنهم في موضعه جاز * قال الامام الاعظم اذا شهدوا حدة بالهلال فصاموا ثلثين يوماً لم يفطروا
 حتى يصوموا يوماً آخر * رمضان يقطع التتابع في حق المقيم * لا فرق بين المجبونة والعاقلة
 في وجوب الكفارة بجماعهما * الجماع في الدبر وجب الكفارة اتفاقاً على الاصح * الحجاب
 في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملاً يصل به الى الضعف فيشرب نصف النهار ويستريح الباقي *

وقوله لا يكره كذب وهو باطل باتصريحه أيام الشتاء * ظن طلوع الفجر فاكل فاذا هو ظلام

الاصح وجوب الكفارة *

* كتاب الحج *

ضمن الفعل يتعدى بتعدى الفاعل وضمن المفعول لا فاعله كالحج في قتل صيد يتعدى في الجزاء *
واو حلالان في قتل صيد الحرم لا ضمان حقوق العباد له * جامع مرارا عليه لكل من يرمي * لان يكون
في مجلس واحد في كعبته م واحد * لا ياتل من الهدايا الا للثمن في المنفعة والقران لا يخرج *
الحج تطوعا افضل من الصدقة انما قلته * يكره الحج على الكمار * بناء الرضا عليه السلام في الحج *
افضل من الحجة الثانية * اذا كان الغالب السلامة على الطريق فالحج فرض والا لا * حج الفرض اولي
من طاعة الوالد بن خلاف المفضل * اذا لم يكن الا بما مستغنيا به عن العمل الخروج * ومن ابن المسيب
كان اذا دخل العشر لا يقلم اظفاره ولا يأخذ من شعر راسه * وقال ابن المباركة السنة لا تؤخر وبه
أخذ الفقيه * معه الف درهم وهو يشاف العزوبة فعليه الحج * ولا يتزوج اذا كان وقت خروج
اهل بلده فان كان قبله خازله التزوج * الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بماله خازنان اخذ
المأمورا لمال وانجر به ورجع وحج عن الميت قال ابو حنيفة رابو يوسف رجع لا يمين به الحج خلافا
لمحمد رجع * المحرم من لا يجوز له نكاحها تايبدا الا الصبي والفاسق والمجوس * المأمور بالحج له
ان يؤخر عن السنة الاولى ثم يحج ولا يضمن كفايا التاخير خانية واربعين له هذه السنة * لان
ذكرها للاستعجال لا للتعجيل كفايا الخانية * والصحيح وتوعده من الامره والفاضل من النفقة
المأمور وارثه ان كان ميتا الا ان يقول وكلتلك ان تهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك * الوصي
عند الاطلاق يحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني او كان الوصي وارث الميت فيتوقف
على اجازتهم * وللمأمورا لا اتفاق بين مال الامر الا اذا قام ببيلة خمسة عشر يوما الا اذا كان
لا يقدر على الخروج قبل التافلة * واقامته بمكة بعد الحج انامة بعبادة تسفرة * ومنه على الاقامة
زيادة على المعتاد مبالغ انفقته الا اذا عزم على الخروج فانها تعذر الا اذا انقضت بمكة دارا *
ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن لا يشتد نفسه * والمأمور خلط الدراهم مع الرفقة
والا بداع وان ضاع المال بمكة او بقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء

للاذن دلالة المأمور إذا أمسك مؤنة الكراء ووجع ما شيا من المال * ادعى المأمور أنه ملحق عن الحج
وقد انفق في الرجوع لم يقبل إلا إذا كان امرأ ظاهراً يشهد على صدقة * وإذا ادعى أنه حج وكذب
فالقول له إلا إذا كان مديون الميث وقد أمر بالإنفاق * ولا تقبل بينة الوارث أنه كان يوم النحر
بالكوفة إلا إذا برهنوا على إقرارهم أم يحج * ليس للمأمور بالحج إلا عتبار قبله وبعده *
وكل دم وجب على المأمور فهو من ماله لا دم الاحضار في قول الامام * اوصى الميث بالحج فتبرع
الوارث أو الوصي أم يحج * وتوجب الوصي بماله جازوا له الرجوع * وكذا الزكوة والكفارة
بخلاف الاجنبي * ليس للمبايع المأمور بالحج ولو مرض إلا إذا قال له الأمر أصنع ما شئت فله ذلك
مطلقاً * يصح استئجار الحجاج من الغير وله أجر مثله * والمأمور إذا أمسك البعض وحج بالبقية جاز
ويضمن ما خلف * وإذا انفق من ماله ومال الميث فانه يضمن إلا إذا كان أكثرها من مال الميث
وإن مال الميث يكفي للكراء وعامة السفة كذا في الثانية * انفق المأمور بالحج الكل في الذهاب
ورجع من ماله ضمن المال * يمد أبا الحج الفرض قبل زيارة النبي صلعم ويشير أن كان تطوعاً *
حج الغني أفضل من حج الفقير * لأن الفقير يؤدي الفرض من مكته وهو متطوع في ذهابه وفضيلة
الفرض أفضل من فضيلة التطوع * إذا جمع بين الصلوتين بعرفة لا يتدخل بعدهما كما في القيمة *

* كتاب النكاح *

المقبوض على سوم النكاح مضمون كما في جامع الفصولين * احتياطاً لصحابنا راجع في الفروج إلا
في مسألة ما إذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليها من شريكه وطلب الوضع عند
مدل لا يجاب إلى ذلك وإنما تكون عند كل يوم حشمة للملك كذا في كراهية المعراج * ما يثبت
لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك إلا في مسائل * الأولى ولاية النكاح للصغير والصغير
ثابتة الأولياء على سبيل الكمال لكل * الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال
حتى قال الامام الا عظم الوارث الكبير استيقاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما إذا كان المبايعين
فإن الحاضر لا يملكه في هبة إلا بخلاف اتفاقاً لا احتمال العفو * الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر
العام من طريق المسلمين تثبت لكل من له حق المرور على الكمال * والضابط أن الحق إذا كان مما
لا يتجزئ فإنه يثبت لكل على الكمال * فلا يستخدام في المملوك مما يتجزئ * ليس لنا عباد شرعية

من عهد آله عليه السلام الى الآن ثم يشهر في الجنة الا الايمان والنكاح * المولى لا يستوجب
على مبدد دينه فلا مهران زوج عبد لمن امته * ولا ضمان عليه بانثائه مال سيده * واو قتل العبد
مولاه وله ابنا نفعنا احدهما سقط القصاص * ولم يجب شيىء لغير العاقي عند الامام * الفرق ثلثة
مشرقة * سبعة منها محتاج الى القضاء * وستة لا * قل لا يلى الفرقة الجنب * والعنة * ووجيب البلوغ *
وبعدم الكفاءة * وبمنقصان المهر * وباباء الزوج عن الاسلام * وبالعان * والثابتة الفرقة جبران
العتق * وبالا يلاء * وبالريرة * وتباين الدارين * وبملك احد الزوجين صاحبه * وفي النكاح
الفاسد * النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعد فلا تصح اقالته ولا يندفع بالحدود الا في مسعنتين
مشرقتين بعد * ردة احدهما * وملك احدهما الاخر * يكمل المهر باربعة * بالدخول * وبالحلوة
الصحيحة * وبوجوب اعلقة عليها منه سابقا * وبموت احدهما * للزوج ان يضرب امرأته على
اربعة وما بعد عنها * على ترك الزينة بعد طلبها * وعلى عدم اجابتها الى فراشه وهي طاهرة من
الحيض والنفاس * وعلى خروجها من منزله بغير اذنه بغير حق * وعلى ترك الصلوة في رواية
وقد بينا في شرح الكنز قولهم وما كان بمعناها * لها ان تخرج بغير اذنه قبل ايقاء الميعاد مطلقا *
وبعد * اذا كان لها حق او عليها * او كانت قابلة * او غسالة * او زيارة ابويها كل جمعة من
وزيارة الخمار كل سنة * وفيما بعد اذ لك من زيارة الاجانب وميادتهم والوليمة لا تخرج ولو
بأذنه * ولو خرجت بأذنه كاناها صبيين * واختلفوا في خروجها للمحرم * والمعتمد الجواز بشرط
عدم التزين والتطيب * ينعقد النكاح بما افاد ملك العين المختال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين
ما في هبة الخائفة * لو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به * الرطبي في
دار الاسلام لا يخلو من حلا ومهر الا في مسعنتين * تزوج صبي امرأة مكففة بغير اذن وليه ثم دخل
بها طوا فلا حد ولا مهر كما في الخائفة * واولو طي البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر * ويسقط
من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع الوار الحية * لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو بأذن
الزوج * ولا يسل لها وصل شعرها بشعرها * تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر *
والعذر ردت هب باشياء فليحسن الظن بها كذا في المنتقى * ولو غلط وكتلها بالنكاح في اسم ابها
ولم تكن حاضرا لا ينعقد النكاح * تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لا يسهه ذلك * وان علم

انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنها على حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل
 فهو ما جور لترك الغم عليها * وفي زماننا ومكاننا ينظر الى معجل مهر مثلها من مثله * واما نصف
 المسمى فلا يعتد به * لانه قد يمهر خمسين الف دينار ولا يعجل الا اقل من الف * ثم ان شرطها شيئا
 معلوما من المهر * مجلا فافاها ذاك ليس لها ان تمنع * وكذا المشر وطاعة ونحو الخف والمكعب ود يباح
 بالغائقة ود را هم السكر على ما هو عرف سمرقند * فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب *
 وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاطعام بمثلها من مثله * والعرف الضعيف
 لا يلحق المستكبر عنه بالمشروط كذا في الملتقط * الفقير لا يكون كفوا للغنية كغيره كانت او صغير
 الا ان يكون مائلا او شريفا كذا في الملتقط * اذ من بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالاول
 لها الا اذا طارعت في الزفاف * ولو تزوجه بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو ميت ولا تدرى لا يلزم
 الزوج طلبة كذا في الملتقط * لا ينبغي التقاضي ان يزوج صغير الا اذا كانت مراة تطلب منه
 ذلك ايضا * يجب من خلع بنت رجل او امرأته واخرجها من منزلها الى ان ياتي بها ويعلم بموتها
 كذا في الملتقط * اختلفا في الصحة والفساد فاقول ملك هي الصحة كذا في الحانية * الاقرار بالولد
 من حق اقراره بكاحها الا اقرار بمهرها * وقوله خذي هذا من نفقة عدتك لا يكون اقرارا
 بطلاقها * وقولها اعطني مهري اقرار بالكاح كذا في اقرار اليتيم * يجوز خلو الكاح من
 الصداق * والكاح بانل من مهر المثل الا في صغيرين زوجها غير الاب والجد * ومحجور وموكلة
 هيئته * الكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام كذا اذ كروا وبنوا عليه ان جسد لا يكون فسيئا *
 قلت يقبله بعد في زدة احدهما كما بيضا في الشرح * واما طر والرضاع عليه والمصاهرة فعندنا
 يفسد ولا يفسخه كما في الشرح *

* كتاب الطلاق *

السكران كما اصاحي الا في الاقرار بالحدود الخالصة والردة ولا شهادة على شهادة نفسه كذا في
 خلع الحانية * النداء الاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق يطلاق * وفي الغنق باحر * وفي
 الحدود يازانية * وفي التعزير ياسارق * فتخرج على الاول لو قال لجاريته يا سارة يازانية يا
 مجنونة وباعها فهاهن المشتري يقول البائع لا يردها * لانه الاعلام لا للتحقيق * ولو قال لزوجته

باسكان لم يفرق بينهما كذا في الجامع * ولد الملا عنده لا ينفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادات
 والركن والمناكحة والعق بملك القريب الا في حكمه من الارث والنفقة كذا في البدائع * المحجرون
 لا يقع طلاقه الا في مسائل * اذا علق ما قلا ثم جبن فرجد الشرط * وفيما اذا كان مجهولاً فإنه يفرق
 بينهما بطلبها وهي طلاق * وفيما اذا كان عديماً يؤجل بطلبها فان لم يصل فترق بينهما بحضور وليه *
 وفيما اذا سلمت وهو كافر وولي ابواه الا سلام فإنه يترق بينهما ما هي طلاق * الصحيح لا يقع طلاقه
 الا اذا سلمت تعرض عليه ميراثه ووقع الطلاق على الصحيح * وفيما اذا كان مجهولاً وفرق بينهما
 فهو طلاق ما في الصحيح * ويؤهل له اكرهه مستحقا عليه كعق قريبه كذا في مني المعراج *
 المعلق بالشرط لا ينفذ سببا للمحال * والمضاف مستحق في الطلاق والمناكحة والنفقة * فاذا اقال انت
 حرمت الميراث بملك بيعة الميراث وملكه اذا اقال اذا جاء عند * وقال الله علي التصديق بد رهم هذا
 ملك التعجيل بخلاف ما اذا جاء عند الا في مسألتين فذكر سور بينهما * الاولى في ابطال خيار
 الشرط * قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء عند ففسد ابطال خياره اقال
 ابطاله عند افعاء عند بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة * الثانية قال الفقهاء ابراهيم
 والاسكافي رح لو قال آجرتك عند او اذا جاء عند فقد آجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها
 وتصح اضافتها * ومن فروع اصل المسئلة ما في ايمان الياسع * لو حلف لا يهلف ثم قال لها اذا جلت
 عند فانت طالق حدث بخلاف ان دخلت * وفي الخاتمة تصح اضافته فسخ الاجارة المضافة ولا يصح
 تعليقها * طالب المرأة الخلع حرام الا اذا علق طلاقها البائن بشرط يشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعليها
 ان تحتاط في طلب الفداء للمفارقة * القول له ان اختلافنا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا
 في مسائل * لو علقه بعد موصول نفقتها شهر افاد ما وانكرت فاقول لها في المال والطلاق على
 الصحيح كما في الخلاصة * وفيما اذا طلقها بالمسنة راد على جماعة في الحيض وانكرت * وفيما اذا
 ادعى المولى قربانها بعد الملك لبيها وانكرت * وفيما اذا علق نفقتها بطلاقها ثم خيرها وادعى انها
 اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي * واذا علقه بفعلها القلبي تعلق بخيارها ولو تخاذبه
 الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضررها فقلت سررت لم يقع كذا في الخاتمة من الطلاق * اذا
 ملكه بما لا يعلم الا معها كخبرها فاقول لها في حقها * واذا علق عتقه بما لا يعلم الا به فاقول له

هاتين الاصلين كقولهما للعبد ان احتملت فانتم حر فقال احتملت وتبع باختباره كذا في المصنف * وفرق
 بينهما في الثانية بما كان النظر الى خروج المهي بطلاق الدم الخارج عن الرحم * كرر الشرطان
 والجزء واحد فوجد الشرط مرة طلق واحدة * ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما في الثانية * ولو طلقها
 ثم عطفها مع اخرى بالتوازي ثم اوفاء طلق الاولى ثنتين والاخرى واحدة * ولو طلقها ثم اضربه
 واثبت لها الا يتعدى الا بالبيعة * ولو جمع الاولى مع اخرى في الاضراب تعدد ما في الاولى *
 اذا دخل كملقة او في الايقاع على امرأتين واجتبه بشرط فان التبعين له بعد وجود الشرط * اذا
 طلق ثم اتى باؤ فان كان ما بعد او كذا وقع بالاول والا * كرر الشرط ثم اعقبه جزاء واحد
 تعدد الشرط لا الجزاء * ولو ذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط * كل امرأة تزوجها حديث
 بالمباشرة عند ما خلا فالثاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح * يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كلما
 دخلت فكذلك كلما تعدت عندك فكذلك ان تعدد ساعة طلقثا * كلما ضربت بك فضر بها بهد به طلقث
 ثنتين وان يكف واحدة فواحدة * كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان * كلما وقع عليك طلاق في طلقها
 طلقث ثلثا * وسط الشرط بين طلاقين تشجز الثاني وتعلق الاول * ذكر منادى بين شرط وجزاء
 ثم نادى اخرى تعلق طلاق الاولى ويؤى في الاخرى * ولو بدأ بالنداء الواحدة ثم ذكر الشرط
 والجزاء ثم نادى اخرى فاذا وجد الشرط طلقثا * كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة
 بها لافراد منصرفة الى ثلثة لقولهم لو قال لها ان لم اقل عندك لا خيك بكل قبيح في الدنيا فانت كذا يبر
 بثلثة انواع من القبيح * اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للحائض
 ان حضبت وللمرضة ان مرضت الا اذا قال لصبيحة ان صبحت * والاضابطان ما يمتد فلسدا واه
 حدكم الا ببدء والا * ان على التراخي الا بقريئة الفور * ومنه طلب جماها فابنت فقال ان
 لم تدخلي معي البيت فلا خلعت بعد سكون شهوته * ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك * علقه على زناه
 فشهد اعلى اقراره به وقع * وان على المعايضة لا * كما لو شهد اربعة به فعدل منهم اثنين * قال
 للاربعة المذخورات كل امرأة لم اجامعها منكن الليلة فالاخرى بات طوالق فجاء مع واحدة ثم طلع الفجر
 طلقث التي اجامعها ثلثا وهير هاتنتين * اضافته وعلقه فان تدام الجزاء واخر الشرط وسما الوقت
 تعلق واغت * ولو قدم الشرط تعلق المضاعف به * ولو ذكر شرط الا لا ثم جزاء ثم عطف عليه بالاول

ثم ذكر جزاء الظلم يتعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني * ولو كان الجزاء واحدا لكان المعلق
 بالثاني جزاء الاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول * وهذه المسائل في الصفحتين
 مع ايضاحها من الخاتمة * كل من طلق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق امس
 فانها تطلق الحال * ولم ار الا ما اذا علقه بربوبيتها الهلال فربما ينبغي الوقوع لان المراد
 دخول الشهر * استثناء الكل من الكل باطل * وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه
 لو اقرب قبض مائة درهم جبار او قال متصلا الا انها في فم يصح الاستثناء * لانه استثناء
 الكل من الكل كما لو قال له علي مائة درهم ودنيا مائة درهم ودنيا مائة درهم يصح انتهى * وفي
 الايضاح قبيل الايمان اذا قال فيلاني حر ان سالم وزيغ الابن بفاحص الاستثناء * لانه فصل
 على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى الفسوق وقد ذكرهما جملة فصح الاستثناء بخلاف
 ما لو قال سالم حر وزيغ حر الابن بفاحص * لانه افرد كلا منهما بالند كذا كان هذا الاستثناء بجملة
 ما تكلم به فلا يصح انتهى *

* كتاب العتاق وتوابعه *

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال مخرج من ماله يكي احرارا الا واحدا اعتق
 الخمس * لان تعد بر * تسعة من ماله يكي احرارا وله خمسة فاعتقوا * ولو قال من ماله يكي العشر
 احرارا الا واحدا اعتق اربعة منهم * لانه ذكر العشر على سبيل التفسير وذلك فاطمة فلهذا فانصرف
 ذكر العشر الى ماله يكيه * اذ ارجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقتضي بالوسط الا
 اذا كانت على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يودي الا على كما في كتاب الظهيرية * احد الشر يكي
 في العبد اذا اعتق لصبيته بلا اذن شر يكيه ركان موسرا فان شر يكيه ان يضمه حصته الا اذا اعتق
 في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كما في مذهب الظهيرية * دعوى الاستيلاء تستند
 والتبرير يقتصر والاولى اولى وبيان في الجاهل * معتق البعض كالمكاتب الا في ثلث * الاولى
 اذا عجز لا يراد في الرق * الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف
 المكاتب * الثالثة اذا قبل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل من غير
 رداء فان القصاص واجب ذكره ازيلعي رح في الجاهليات * والثانية في السراج الوهاج والاولى

في الماترون * التوامين كالأول والواحد فالثاني يتبع الأول في احكامه * فاذا اُعتق ماني بطنها
 فولدت توأمين الأول لافل من ستة اشهر والثاني لتمامها فاكثرت حق الثاني تبعاً للأول بخلاف ما
 اذا ولدت الأولى لتمامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسخنتين * الأولى من جنابات الميسر
 لو ضرب بطن امرأته فالتقت جنينين فخرج احدهما قبل موتهها والاخر بعد موتهها وهما ميتان ففي
 الأول فرق فقط * الثانية نفاس التوامين من الأول وما رأت أنه عقيب الثاني لا * من ملك ولد من
 الزنا فانه يعتق عليه * ومن ملك اخته لا يبيعه من الزنا لم يعتق * ولو كانت اخته لأمه من الزنا
 هتقت * والفرق في غاية البيان من باب الاستهلاذ * والتدبير وصية فيعتق المذبح من الثلث الا
 في ثلث * لا يصح الرجوع عنه ويصح منها * وتدبير المكر صحيح لا وصيته * ولا يبطله الجبن
 ويبطل الرصية * والثلث في الظهيرة * التناقيت الى ملة لا يهيش الانسان فالباتاييد معنى في
 التدبير على المختار فيكون مطلقاً * وفي الاجارة فتفسد الى نحو مايتي سنة الا في النكاح فتناقيت
 فيه فسد * المتكلم بما لم يعلم محناه يارزعه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل
 البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها انال * والاجارة والهبة والابراء من الدين كما في نكاح
 الخانية * المعتق لا يصح اقراره بالرق * قلت الا في مسألة لو كان المعتق مجهول النسب فاقرب بالرق
 لرجل وصده المعتق فانه لا يبطل اقراره كما في اقرار التلخيص * الولاء لا يستعمل الا بطل * قلت
 الا في مسخنتين * الأولى هي المذكرة فانه يبطل الولاء باقراره * والثانية لو ارتدت المعتقة
 فاستجبت فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الأول كما في اقرار التلخيص * لو اختلف
 المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل * كل امة لي حرية الا امة خبازة الا
 امة اشترى بها من زيد الا امة نكحتها البارحة الا امة تبيها في هذه الاربعة اذا انكرت ذلك
 او صفوا دعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الا امة بكر او لم اشترها من فلان ارام اطأها
 البارحة او الاخر سانية فالقول له * وتامه في ايمان الكافي المذبح اذا خرج من الثالث فانه
 لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مذبحاً كما في الخانية
 من الحبر * وفيما اذا قتل سيد * كما في شرحتها * المذبح في زمن سعادته كما يكتب عند
 فلا تقبل شهاده ككافي البزازية في المعتق في المرض * وجنابته جنابة المكاتب ككافي

التي كافي * وفيه تمت عليه لا يجوز تكاثره مادام يسعى * وعندك مما حرم مندوبون في الكل * * *

* كتاب الايمان *

المعرفة لا تندخل تحت الذكر الا المعرفة في الجزاء كذا في ايمان الظهيرة * يمين اللغو لا موافقة
فيها الا في ثلث الطلاق والعتاق والنذر كما في الخلاصة * لا يجوز تعميم الميثاق الا في اليمين *
حلف لا يكلم مولا * وله املون واسفلون فائهم كلم حديث كما في الميثاق بطلت الوصية للموالي
والحالة هذه * ولو وقف عليهم كذا لك فهي للفقراء * لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل * وقف
على اولاده وليس له الا واحد بخلاف غيره * وقف على اثار به المة مدين في بلد كذا فلم يبق
منهم الا واحد كما في العملة * حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد * حلف لا يكلم ثلاثة اربعة
من هذا الجب وايسر له فيه الا واحد كما في الواقعات * حلف لا يكلم الفقراء والمساكين حديث هو احد
بخلاف رجال * حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده ففعل بشاعة حديث * لو حلف
لا يكلم زوجات فلان او اخواته لا يثبت الا بالكل * والا طعمته والاسماء والاثياب مما
يثبت فيه بفعل البعض كما في الواقعات * لا يثبت الحالف بفعل بعض المداوف عليه الا في مسائل *
حلف لا ياكل هذا الطعام ولا يمكن اكله في مجلس واحد * حلف لا يكلم فلانا و فلانا ويا احد مما
كلام هؤلاء القوم وكلام اهل بيتي حرام فكل واحد من الواقعات * الصغيرة امرأة
يحدث بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسألة * لا يشتري امرأة لا يثبت بالصغيرة * الايمان
مبيحة على الا افاظا على الا فراض * ولو حلف ايدي يمينه اليوم بالعب فاشترى رقيقا بالفساد وشيئا
به * ولو حلف ليعتق مملوكا اليوم بالعب فاشترى مملوكا بالفساد لا يساو بها ما اعتقه براء لا في
مسائل * حلف لا يشتريه بعشرة حديث باحد عشر * ولو حلف البائع لم يثبت به * لان مراد المشتري
المطلقة ومراد البائع المفردة * و او اشترى او باع بتسعة لم يثبت * لان المشتري مستثنى والبائع
وان كان مستثنا لا يثبت بالغرض بلا مسمى * وتماه في الجامع من باب المساومة * حلف
لا يثبت حديث بالتعليق الا في مسائل * ان يعلن بانسال الفلوب * او يعلق بمبيد الشهر في ذوات
الشهر * او بالتعليق * او يقول ان ادبني الي سكتا افادت حر وان مبيد فانك رقيق * وان
حذيت حذيتة او عشرين حذيتة * او بطاوع الشمس كما في الجامع * الحالف على عقد لا يثبت الا

بإيجاب والقبول الآتي تسع مسائل فانه يحدث بالاجاب وحده * الهيئة * والوصية * والاقرار *
والابراء * والاباحة * والصدقة * والامارة * والقرض * والاستقراض * والكفالة * ان
تزوجت النساء اراشتريت العبيد او كلمت الناس او بني آدم واكملت الطعام او طعاما او شريفا
الشراب او شرابا فيحدث بواحد المجديس * ولو قال نساء او عبيدا فبثلاثة للجمع * ولو نوى الجنس
في الكل صدق المحقيقة * المعلق يتأخر والمضاف يقارن * فلو قال لا جديبة انت طالق قبل ان
اتزوجك بغير او طالق لا ينعقد * ولو قال اذ اتزوجك فانك طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها
قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق * النية انما تعمل في الملقوظ وهي مسقطه ان اكملت ونوى طعاما دون
طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المشروع * وفيها انما جلف لا يتزوج ونوى حبيشة او
عربية * المعروف لا يدخل تحت المنكر * قال ان دخل دارى هذه احدا وكلم غلامى هذا او ابني
هنا او اضاف الى غيره لا يدخل انا لك اتعريفه بخلاف النسبة * ولو لم يصف يدخل لتذكيره الا
في الاجزاء كاليد والراس وان لم يصف الاتصال * افعال يتم بها عدة مرة وبمصلحة اخرى * قال ان
شتمته في المنهج او زعمت اليه بشرط حبيشه كون الفاعل فيه * وان ضربته او جرحته او قتلته او
اسمته كون المحل فيه * الشرط متى اضر حلى الشرط بقدم المؤخر * المعلق بشرطين ينزل عند
آخر هملوا باحد هما عند الاول والمضاف بالعكس * مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا *
وصف الشرط كما لشرط * الخبر للصدق وغيره الا ان يصله بالباء * وكذا الكتابة والعلم والبشارة
تقتضى الصدق * في الظرفية ويجعل شرطا للتعذر * صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه
مشتراكا لا * الاول اسم لفرص سابق * والاولى سطر فدين عددين متساويين * والاخر فرد لا حق *
أو في العفي نعم وفي الاثبات نقص * الوصف باعتد معتبر في الغائب لا في العين * اضافة ما يمتد
الى زمن لا ستغرائه بخلاف غيره * الوقت الموصوفه معروف لا شرطا *

* كتاب الجود والتعزير *

اذا صار الشايعي حقيقيا ثم عاد الى منه هبه يعزى عند البعض لا ينقله الى المذهب الادون كذا
في شعبة البرازية * من اذى غيره بقول او فعل يعزى كذا في التاتار خانية ولو بغم العين * ولو قال
لنمي يا كافرا ثم ان شق عليه كذا في القمية * وضابطه التعزير كل معصية ليس فيها سب أو مقدر

ففيه التعزير * فظاهر مقتضاهم انه يعزر على ما فيه الكفاية ولم ار * مسلم دخل دار الحرب
وارتكب ما يوجب الجحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يواخذ به الا في القتل فتجب التوبة في ماله
معدا او خطأ * يعزر على الورع البارد كتعريف نحو تمنع كذا في التاتارخانية * قال له يافاسق
ثم اراد اثبات فسقه بالبينة لم تقبل * لانه لا يدخل تحت الحكم كما في التنية * التعزير لا يسقط
بالتوبة كالحمد كذا في اليتيمة * من له دعوى على رجل فلم يجد فامسك اهله بالظلمة بهير كفاية
فقيد وهم وحبس وهم وضربهم وغرمهم بلراهم عزز كذا في اليتيمة * رجل خلع امرأته
انسان واخرجها وزوجها من غير اوصغيرة يحبس الى ان يحدث توبته او يموت * لانه شاع في
الارض بافساد كذا في قضاء الوالوجية * ملق متق عبد * على زناه وادعى العبد وجود الشرط
حلف المولى فان نكل متق * واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الوالوجية * وفي مناقب
الكردي حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها في الجنة * وقيل سمعية فلها وجود فيها * وقيل
يشلي الله تعالى فائقة يكون بصفها الا على على صفة الذكور ووصفها الا دون على صفة الاناث
والصحيح هو الاول انتهى * وفي اليتيمة ان الاب يعزر اذا شتم ولده مع كونه لا يحمله * واستغنى
الشافعي رح من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا تعزير عليهم * واختلفوا في تفسيره * فقيل صاحب
الصغيرة فقط * وقيل من اذا ذنب ذنبان لم ار * لا صحاح بارح

كتاب السير باب الردة *

تجيب الكافر كفر * فلو سلم على الذمي تجيب لا كفر * واما قال المجوسي يا استاذ تجيب لا كفر كذا
في صلوة الظهيرية * وفي الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافر امتى وجددت رواية
انه لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الرد بسب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه
كذا في البرازية * كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسب النبي
صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء * وبسب الشيخين ارا حدهما * وبالسحر ولو امرأة * وبالردة
اذا اخذ قبل توبته * كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب المرأة * ومن كان اسلامه تبعا * والصبي
اذا اسلم * والمكره على الاسلام * ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين * ومن ثبت اسلامه
برجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيمة * حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع * وحبط الاعمال

طلقا لكن اذا سلم لا يقضيها الا الحج كالكاfer الا صلى اذا سلم * ويبطل ما رواه لغيره من الحديث
 فلا يجوز السماع منه ان يرويه عنه بعد رده كما في شهادات الوالدية * وبيعونة امرأته مطلقا *
 وبطلان وقفه مطلقا * واذا مات او قتل على رد تلم يدفن في مقابر المسلمين ولا اهل ملته * وانما
 يلقي في حفرة كالكلب * والمردن ابيع حبالا من الكافر الا صلى * الايمان تصديق سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة * والكفر تكذيب محمد صلى الله عليه
 وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة * ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بحود ما دخله
 منه * وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك * وفيه بعض
 اختلاف لكن لا يفتي بما فيه اختلاف * سب الشيخين والعهما كفر * وان فضل عليا رضي الله عنهما
 فمبتدع كذا في الخلاصة * وفي مناقب الكردي يكفر اذا انكر خلافتهم او ابغضهما لمحبته
 النبي صلى الله عليه وسلم لهما * واذا احب عليا اكثر منهما لا يواخذ به انتهى * وفي انتهى يجب
 ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به * او ذكر الله تعالى او احدا من الانبياء
 بالاسم من انتهى * يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة جماعة وشهود مناسك الحج مع
 الياسية * انكار الردة توبة * فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكرا لا يتعرض له * لا لتكذيب
 الشهود للعدول بل لان انكار توبة ورجوع كذا في فتح القدير * فان قلت قد قال قبله وتقبل
 الشهادة بالردة من عدلين فما فائدة * قلت ثبوت رده بالشهادة وانكار توبة فتثبت الاحكام
 التي تليها او تاب من حبط الاعمال وبطلان الوتف وبيعونة الزوجة * وقوله لا يتعرض له انما
 يعمو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه
 وسلم والشيخين كما قد مر * واختلفوا في تكفير معتق عدم قطع المسابقة البعيدة في زمن يسير
 من الولي * ولا يكفر بقوله لا صلى الا بحودا * لا يشترط في صحة الايمان بمحمد صلى الله عليه
 وسلم معرفة اسم ابيه بل تكفي معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم * وصفا لله تعالى بحضرة زوجته
 فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت * ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ايليس الا اذا
 قال اعتقادي كما اعتقاد فرعون * واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كفر افا سلمت *
 قيل لها انت كافر فقالت انا كافر كفرت * استحلل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور * ويكفر

بوضع رجليه على المصحف مستغفبه والالا * الاستهزاء بالعلم والاعلاء كفر * ويكفر بالكارا حبل
الوتر والاضحية ويترك العبادتها ونال مستغفرا * واما اذا تركها متكاسلا او متلاولا فلا وهي
في المجتبى * ويكفر بادعاء علم الغيب * ويكفر بقولها لا اعرف الله تعالى * الاستهزاء بالاذان
كفر لا بالموذن * قال التاجران الكفار ود ارا الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين * لا يكفر الا
اذا اراد ان دينهم خير * ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رددت السلام اركب كبير عظمة *
ولا يكفر بقوله لا تعجب فتعجبك فان موسى عليه الصلوة والسلام اعجب بنفسه فهالك واستغفران
فسر بما يكون كفرا كفر * قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر * ولا يكفر ان قال امرأتني
اعجب الي من الله تعالى ان اراد محبة الشهود * وان اراد محبة الطاعة كفر * عبادة الصنم كفر ولا
اعتبار بما في قلبه * وكذا لو سخر بقوله صلى الله عليه وسلم او كشف عنده مورتة * وكذا الوصور
ميسر عليه السلام امسجد له * وكذا اتخاذ الضم لك * وكذا الاستغفاف بالقرآن والمسجد
وغو وما يعظم * ولو استعمل نجاسة بقصد الاستغفاف فكذلك * وكذا لو تزين بزنا اليهود
والنصارى فدخل كنيسة او ام يدخل * واما قال كذبت استهزاء بهم ولا اعتقد دينهم صدق
ديانة * ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او سبه او نقصه او صغره * وفي قوله
مسجد خلاف * والاصح لا * كتمني ان لا يكون الله سبحانه وتعالى بعثه ان لم يكن عند اوله ولو ظن
الفاجر نبياه وكافر لا كني * ويكفر بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا والحدوة
في يوسف عليه السلام * لانه استغفاف بهسم * وقيل لا * ولو قال لم يعصموا حال الفبوق وكذا
كفر * لانه رد النصوص * اذ لم يعرف ان محمدا صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم *
لانه من الضروريات *

لانه من الضروريات *

* كتاب اللقيط واللقطة والابق والدقوق *

يُجْعَلُ الْجُعْلُ لِرَادِّ الْآبِقِ الْآذِرْدَةِ مَنْ فِي عِيَالِ السَّيِّدِ * اورد * احدا الابوين مطلقا * او الابن
الى احد هما * او احد الزوجين الآخر * او وصي اليتيم * او من يعوله * او من استعان به مالكة
في رده اليه * اورد * السلطان * او الشحنة * او الخفير * فالاستغنى ههنا من اطلاق المتن * او اورد
المالك الا انتفاع بها بعد التعريف وكان ههنا لم يخل له * وان كان فقيرا فكذلك الا باذن القاضي

في الثاني * الضمي في الاصل كما بالفتح والعبد كما جاز * ان رد العبد الابن فاجعل مولاه *
 ان العبد رد الابن انه اخذ له ليرد * على مولاه انفس الشمان منه واستحق الجعل والا فلا فيهما *

* كتاب الشراكة *

الفتوى على جوازها بالفسوس * التبر لا يصلح الا في موضع يصلح فيه ان يجرى مجرى القود *
 للمفادض العتق مع من لا تقبل شهادته له * لا يجوز شركة القراء والوعاظ والدلائن والشهادين *
 والحقتهم اليهود في المعاصم * وان شرط الربح للعامل اكثر من راس ماله يصح الشرط ويكون
 مال الدافع عند العامل مضاربة * ولو شرط الربح للدافع اكثر من راس ماله ام يصح الشرط
 ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة * وكل منهما ربح ماله كجاني السراجية * اذا عمل
 احدهما الشريكين دون الاخر بعد راء وبغيره * فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلثة هملا من لغير عقد
 شركة فعمل احدهم كان له ثلث الا بهر ولا شيء للاخرين * ما اشترى من اليوم من انواع التجارة
 فهو بيني وبينك فقال نعم جاز * واذا تولى شريكا فقال قد اشركت فيه جاز الا ان يكون قبل
 قبضه * نهى احدهما شريكه من الخروج وعن بيع النسبة جاز * وليس لاحد هما السفر بغير اذن
 الاخر فان سافر فهلك لم يضمن فيما لا حمل له ولا مؤنة والربح بينهما * تكره الشركة مع الذمي *
 اختلاف رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب * وفي الوكالة القول
 للموكل * ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم *

* كتاب الوقف *

لو وقف على المصالح نهى للانعام والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصى واما ربح كذا في منظومة ابن
 وهبان * كل من يبيع في ارض غيره بامر * فالبناء لا الكفا * ولو بنى لنفسه بلا امر فهو له * وله رفعه
 الا ان يضر بالارض * واما البناء في ارض الوقف فان كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف
 فهو وقف * وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف * وان كان لنفسه فهو له * وان لم يكن
 متوليا فان كان باذن المتولي ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف * وان بنى لنفسه او
 اطلق له رفعه او لم يضر * وان اضر فهو المضاعف ماله فليشترى الى خلاصه * وفي بعض الكتب
 لناظر تملكه باقل القيمتين الوقف منزوعا وشهر منزوع بمال الوقف * المناظر اذا اجر ثم مات

ن الاجارة لا تنفسح الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع له فابها تنفسح به وتلك كماله
 رده ابن وهبان مغرباً الى ملك كتب ولكن اطلاق المتون بخالفه * الاستدانة على الوقف لا يجوز
 اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فتجوز بشرطين * الاول اذن القاضي * الثاني
 لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها كما حرره ابن وهبان * وايس من الضرورة الصرف
 الى المستحقين كما في القنية * والاستدانة القرض او الشراء بالمسكية * وهل يجوز للمتولي
 ان يشتري متاعاً باكثر من قيمته او يبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف * الجواب
 مع كما حرره ابن وهبان * لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته * فلو وقف
 على اولاد زيد ولا ولد له صح وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد * واختلفوا فيما
 اذا وقف على مدرسة او مسجد وهي مكانا لبنائه قبل ان يبنيه والصحيح الجواز اخذاً من السابقة
 كما في فتح القدير * اقالة الناظر مدة الاجارة جائزة الا في مسألتين * الاولى اذا كان العائد
 لناظر الوقف قبله كما فهم من تعليقاتهم * الثانية اذا كان الناظر يعجل الاجرة كما في القنية * ومشى
 عليه ابن وهبان * استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل * الاولى لو شرط الواقف *
 الثانية اذا قصبه فاصب وجرى الماء عليه حتى صار يجر الا يصلح للزراعة فيضمنه القيم القيمة
 ويشترى بها ارصاباً لا * الثالثة ان يحدد العاصب ولا بينة وهي في الحائية * الرابعة ان يربح
 انسان فيه بديل اكثر غلة واحسن وصفا فيجوز على قول ابني يوسف روح وعليه الفتوى كما في
 تباوي قاري الهداية * اجارة الوقف باقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان احد لا يرغب في
 اجارتها الا بالانل * وفيما اذا كان النقصان يسيراً * شرط الوقف يجب اتباعه لقولهم شرط
 الوقف كنص الشارع اي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بينا في الشرح الا في
 مسائل * الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الال * الثانية شرط ان لا يوجر
 وقته اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارة سنة او كان في الزيادة في استيجارة نفع الفقراء
 فللقاضي المخالفة دون الناظر * الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فللعينين باطل * الرابعة شرط ان
 يتصدق بغل الغلة على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم لم يراع شرطه فللقائم التصدق على سائل
 غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من لا يسأل * الخامسة لو شرط للمستحقين خبزاً ولحمًا معيذاً

- كل يوم فليقيم ان يدفع القيمة من النقد * وفي موضع آخر لهم طلب العين او اخذ القيمة * السادسة
 يجوز ان يبادر من القاضي على معلوم الا ما اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا * السابعة شرط الواقف
 عدم الاستبدال فلقاضي الاستبدال اذا كان اصلح * لا يجوز للقاضي عزل الناظر لمشرطه
 بلا خيانة ولا عزله لا يغير الثاني متوليا كذا في فصول العمادي * ويصح عزل الناظر بلا خيانة
 : ان كان يصحب القاضي * اذا عزل القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني واخبره
 ان الاول عزله بلا سبب لا يعيد * ولكن بامر بان يثبت عند انه اهل للولاية فاذا ثبت امارة *
 ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه جنابة وكذا الوصي * الواقف
 اذا عزل الناظر فان شرطه العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد رح * ويصح هيد
 ابي يوسف رح * ومشائخ بلغ اختصار والقول الثاني * والصدرا اختار قول محمد رح * وعلى
 هذا الاختلاف اومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيل عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
 ولا يته بهوته * وعند محمد رح ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بهوته * والخلاف فيما اذا
 ام يشترط له الولاية في حيوته وبعد مماته * وما لو شرط ذلك لم تبطل بهوته اتفاقا * هذا حاصل
 ما في الخلاصة والبرازية * والفتوى على قول ابي يوسف رح كما في الواو الحجة * وفي العتابة
 لو لم يجعل الواقف له قيمة فنصب القاضي له قهرا وقضى بقواميته لم يملك الواقف اخراجه انتهى *
 ولم ار حكما عزل الواقف للمدرس والامام الذين ولاهما * ولا يمكن الا لخاص بالناظر ليعليهم
 صحة عزله عند الثاني بكونه وكيل عنه * وليس صاحب الوظيفة وكيل عن الواقف * ولا يمكن
 منعه من العزل مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الا يقف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا
 شرط كما في البرازية * الباني اولى بنصب الامام والمؤذن * وولد الباني وعشيرته اولى من
 غيرهم * بنى مسجد افي محلة فبازعه بعض اهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقا * وان
 تباينوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره
 الباني فما اختاره اهل المحلة اولى وان كانا سواء فمقصوب الباني اولى انتهى * كثر في زماننا
 اجارة ارض الوقف مقيلا ومرا حاقا صدين بذلك لزوم الاجزوان لم تروهما الدليل * ولا شك
 في صحة الاجارة * لانها وان لم تستاجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان متصودتان كما في اجارة

الهداية في الأرض تستاجر للزراعة وتسمى ما قال في النهاية أي لغير الزراعة هو البناء وهو سائر
 الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المعراج وفي فتح القدير من البيع القاسم ولا يجوز ان
 امر في أي الكلاء والحيطة في ذلك ان تستاجر الأرض لضرب فيها قسطاطا وليجعلها حظيرة لغنمه
 ثم يستبيع المرعى وذكر ان يلعب الحيطة ان يستاجرها لا يقف الدواب او منفعة أخرى انتهى
 والحاصل ان المقييل مكان القيلولة وهي يوم نصف النهار وقال الامام الرازي في تفسير الفرقان
 المقييل زمان القيلولة ومكانها وهو الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ يستقر
 واحسن مقيلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال قتيلا وقائلة ومقالا ومقيلا انتهى
 وما المراح فقال في القاموس اروح الابل ردها الى المراح بالضم أي الماوي في المساء وفي الصباح
 اراح ابله ردها الى المراح وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح
 بالضم حيث تاوي اليه الماشية بالليل والمناخ والماوي مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم
 مكان واسم المكان والزمان والمصدر من افعل بالا فمفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول واما
 المراح بالفتح فاسم الموضع من راحته بغير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي بالفتح والمراح ايضا
 الموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه انتهى فرجع معنى المقييل في الاجارة الى مكان
 القيلولة وبذل على صحتها قولهم لو استاجرها لنصب القسطاط جاز لانه للقيلولة ورجع
 معنى المراح الى مكان ماوي الابل وبذل على صحتها قولهم لو استاجرها لا يقف الدواب
 او يجعلها حظيرة لغنمه جاز تخالفا للبعيد باطلة فلما استاجر قرية وهو بالضم لم تصح تليتها
 الاصح كما في الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثير التويع في اجارة الاوقاف
 فيبقى للمتولي ان يذهب الى القرية مع المستاجر فيخلف بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله
 احياء مال الواقف او اقره او عرف عليه بان فلا يستحق معه كذا او انه يستحق الربع دونه وصحته
 فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الواقف اقاله حملا على
 ان الواقف يرجع مباشره وشرطا اقربه المقر ذكره الخصاف في باب مستقل وادال في تقريره
 مباشره الا واقف لاثنين ليس لاحد هما الا افراد الا اذا شرط الواقف الاستبداد لنفسه وللآخر
 فان للواقف الا افراد لا فلان كما في فتاوى فاضلهم ومقتضا لو شرط له الا بالخال والاخراج

ليس لأحمد هماً ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما * وعلى هذا الوشراً
النظر لهما فمات أحدهما انام القاضي غيره مقامه وليس للمحيي إلا نفراد إلا إذا اقامه القاضي كما
في الأستغفار * الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ربح * ووكيل الفقراء عند محمد ربح * فيعزل
بموت الواقف عند أبي يوسف ربح * وله عزل ويبطل ما شرط له بموته خلافاً لمحمد ربح في الكل * في
الدين والحوادث المسلمة في يد المستأجر يمسكها بعين فاحش بنصف أجره المثل ونحوه لا يعد راحل
المحكمة بالسكوت منه إذا مكبهم رفعه * ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستيجار بأجر المثل *
ووجب عليه تسليم زائد المستدين الماضية * ولو كان القيم ساكتاً مع قدرته على الرفع إلى القاضي
لا غرامة عليه وإنما هي على المستأجر * وإذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ المقتصان منه فيصرفه
في مصرفه تضاماً ودعاية كذا في القنية * عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهير
أو مسانحة وصدقه المحزول فيه لا يقبل إلا بهينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه
الثاني ولا يعطى الزيادة ويعطيه الباقي انتهى * يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذ من جواز
تعلق القضاء والامارة بهما مع الولاية فلومات المعلق بطل التقرير * فإذا قال القاضي إن مات فلان
أو شعرت وظيفته كذا فنقدت رزقك فيها صح وقد ذكر في دفع الوسائل تفقهاً وهو فقه حسن * وفي
فوائد صاحب المحكمات الإمام والمؤذن وقف فلم يستوف فيها حتى ماتا سقط * لأنه في معنى الصلة وكذا
القاضي * وقيل لا يسقط * لأنه كالأجر انتهى * ذكر في الدرر والقرى جزم في البهية تلخيص
القنية بأنه يورث * ثم قال بخلاف رزق القاضي * وفي المجموع الإسهولي فرع * نذكر ما ذكره
أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالأوقاف * أوقاف الأمراء والسلاطين كلها إذا كان لها
أصل من بيت المال أو ترجع إليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم للعلوم الشرعية وطالب
العلم كذا لك وصوفي على طريقة الصوفية أهل السنة أن يأكل مما وقفوه غير مقيد بشرطه * ويجوز
في هذه الحالة الاستيابة بعد ربحه * ويتناول المعلوم وإن لم يباشروا الاستيابة * واشتراك
الآثنين فأكثر في الوظيفة الواحدة * ولما وجد مشرع وظائف * ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من
بيت المال لم يحل له الأكل من هذا الوقف ولو قرر الناظر وباشر الوظيفة * لأن هذا من بيت المال
لا يتحول عن حكمه الشرعي يجعل أحد * وما يتوهمه كثير من الناس من تحول في ملك الذي

وقف فهو توهيم فاسد ولا يقبل في باطن الأمر * أما أوقاف أرض ملكوهما لا تسمى بما قلنا حكم آخره
وهي قابلة بالنسبة إلى تلك * وإذا عجز الواقف عن الصرف إلى جميع المستحقين فإن كان أصله
من بيت المال روعي فيه صفة الاحقية من بيت المال * فان كان في أهل الوظائف من هو بصفة
الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك فقدم الأول على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل الرسول صلى الله عليه وسلم * وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الأوج فالأوج *
فان استوفى الحاجة قدم الأكبر فالأكبر فله تقدم المدرس ثم الموقن ثم الامام ثم القيم * وان كان
الوقف ليس مأخوذاً من بيت المال اتبع فيه شروط الواقف * فان لم يشترط تقدم أحد لم يقدم فيه
أحد بل يقسم على كل منهم جميع أهل الوقف بالسوية أهل الشعائر وغيرهم انتهى بالنظر * وقد
أثير بين المكلفين من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالمهم الوظائف بغير مباشر أو مع
مخالفة الشروط والحال ان ما نقله الأسير علي عن فقهاءهم إنما هو فيما بقي لبيت المال ولم يشبه له
نازل * وأما الأراضي التي باعها السلطان وحكم بصفحة بيعها ثم وقفها المشتري فإنه لا بد من مراعاة
شرائطه * فان قلعت هل في منه هبة ذلك أصل * قلعت نعم كما بينته في الرسالة المأرورية في الأراضي
المصرية * وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهيثم ناخبات بان الامام البيهقي اذا كان بائناً لمسلمين حاجة
والعياذ بالله تعالى * وبينت في الرسالة ان كان فيه مصلحة صرح وان لم يكن حاجة كبيع حقار
اليتيم على قول المتأخرين المفتي به * فان قلعت هذا في أوقاف الاسراء * أما في أوقاف السلاطين
فلا * قلعت لا فرق بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال * وهي جواب الواقعة التي
اجاب عنها المحقق ابن الهيثم في فتح القيد بر * فانه سئل عن الاشرف برسياني اذا اشترى من
وكيل بيت المال ارضاً ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه * اما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضاً
للمصلحة العامة فذكر قاضيهان في فتاواه جوازه * وهل يراعى ما شرطه دائماً * اما استواء
المستحقين عند الضيق فمما لا يفي منه هبة ما في الحاربي القدسي الذي بينه من ارتفاع الوقف
بما رتبه شروط الواقف ام لا ثم ما هو أقرب إلى العدم أو عدم المصلحة كمالا امام المسجد والمدرس
المدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج واليه ما كذلك انتهى * والظاهر ان المقدم في الصرف
الامام والمدرس والرفقاء والفراسخ ما كان به مناهم لتعبيده بالكفاف فما كان بمعناهم الناظر *

وينبغي الحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم لافي كل زمان * وينبغي الحاق الجابي المباشر الجبابة بهم * والسراق ملحق بهم ايضا * والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة واكن تيد المدرس بمدرس المدرسة * وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يشفي ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدرسي الروم * وامام مدرس الجامع كالمدرسين بمصر فلا * ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الا اذا كان لازم التدريس على حكم شرط الوقف * امام مدرسو زمان فلا كما لا ينبغي * وظاهر ما في الحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لتعبيرهم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العمارة والمزملاتي والشحنة ركائب الغيبة وفازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم * وينبغي الحاق المؤذنين بالامام * وكذا الميقاتي لكثرة الاحتياج اليه للمسجد * وظاهر ما في الحاوي تقديم من ذكرناه ولو شرط الوقف الاستواء عند الضيق * لانه جعلهم كالعمارة * ولو شرط استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم فكناهم * الجامعية في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصلة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشر وما يقابلها من المعلوم والحل للاغنياء * وشبه الصلة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة * وشبه الصلة لتصحیح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ان يذابوا فاذ مات المدرس في اثناء السنة مثلاً قبل هجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشره ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت تسمية الغلة الى ملك مباشرته والى مباشرة من جاء بعده * ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان هجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يقتصر الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما * وهذا هو الا شبه بالفقير والاعدل كذا حرره الطرطوسي في انفع الوسائل * ثم اعلم ان اعتبار زمن هجي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجه على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير * لا يفسخ الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مسهلتيين * ما اذا آجرها الاوقف ثم ارتد ثم مات لبطالان الوقف برده

فانقلت الى ورثته * وفيما اذا اأجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات ثم شفع ذكره ابن وهبان
 في آخره رحمه * الناظر اذا اأجر انسا نافه رب ومال الوقف عليه لا يضمن كذا في الثاني خاتمة *
 بخلاف ما اذا افرط في حشيش الوقف حتى ضاع فانه يضمنه * اقر بارض في يد غيره بانها وقف
 وكذا به ثم اشترها او ورثها صارت وقفا سواء خلت له برصة وقد كتبنا بآثارها في الاقرار * وقت
 حادثة وقف الامير على ثلثين ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
 ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد
 الذكور صرف الى كذا * فهل قوله من الذكور خاصة قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق انثى
 ولا ولد انثى * ام هو قيد في الابناء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكور ومن اولاد الاناث *
 ام هو قيد للابناء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى * فاجبت هو قيد في الاباء دون
 الابناء * لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين الاخير كما صرحوا به في باب المهر مات في
 قوله تعالى من نسائكُم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى وانما هن نسائكم وبائتكم * ولان
 الظاهر ان مقصود حرمان اولاد البنات ان يكونهم ينسبون الى آبائهم ذكورا واناثا * وتخصيص
 اولاد الابناء وان كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليهم * وبقرينة قوله بعد فاذا انقرض اولاد
 الذكور ولم يبق ابناء الذكور ولا ابناء الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم * ثم باعني ان بعض
 الشافعية جعله قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرأيت الامام الاستاذ في النجف
 نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية * وان محل كلام
 الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو * واما هم فيعود الى الاخير اتفاقا * الاستدانة على الوقف
 مصلح الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي * وان كان المتروكي بعد منه يستدين بنفسه
 كذا في خزائن المفتين * الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان التفويض بالشرط صريح مطلقا والا فان
 فوض في صحته لم يصح * وان فوض في مرض موته صح كذا في الفقيه واليتيم ثم فوضه لغيره
 وغيرها * واذا صرح التفويض بالشرط لا يملك من له الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل
 كما جبره البارطوسي في انفع الوسائل * ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شرط وثقلنا
 بالصحة * ويدعي ان يكره له العزل والتفويض الى غيره كما لا يخفى * وسئل من تأخر معين بالشرط

نسئهم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات يستقل الحاكم اولا * فاجبت بانه
 ان فوض في صحته يستقل الحاكم بموته لعدم صحة التفويض * وان في مرض موته لا يستقل له
 ما دام المفوض اليه باقيا القيامة مقامه * وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعد الفقراء ففرغ
 منه لغيره ثم مات فهل يستقل الى الفقراء * فاجبت بالانقال * ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في
 الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر له الاخذ الا النظر على الوقف ذكر الحسامي في وافته ان
 القاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم المسجد بغير شرط فاستشهدت مدعيها ما ذكرته *
 ويكره اعطاء فقير من وقف الفقراء ما يتي درهم * لانه صدقة فاشبهت الزكوة الا اذا وقف على فقراء
 قرايته فلا يكره كالموصية كذا في الاختيار * ومن هذا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء
 ابعض العلماء الفقراء فلم يحفظ * اذا وقف على فقراء قرايته لم يستحق مدعيهما الا ببينة على القرابة
 والفقير * ولا بد من بيان جهة القرابة * ولا بد من بيان انه فقير معدوم * ومن له نفقة على غيره ولا مال له
 فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء كذوي الرحم المحرم * وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد
 الصغير كذا في الاختيار * اذا جعل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم
 فيما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف اذ لا يحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه
 صوره اولا * وفي الذخير ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن انتهى *
 وفائدة ما ذكرناه لوجاءت الغلة في السنة الثانية وفضل شيعي بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطيهم
 الا فضل مواضعها قطع * وقد استفتيت مما اذا شرط الواقف الفاضل من المستحقين للعتقاء وقد قطع
 للمستحقين في سنة شيعي بسبب التعمير * هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتقاء * فاجبت للعتقاء
 لما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم * واذا قلنا يضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير
 هل يرجع عليهم بما دفعه اكونهم قبضوا ما لا يستحقونه اولا * ام ارضى بما امكن نقلوا في باب
 النفقات ان مودع الغائب اذا نفق على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن * واذا
 ضمن لا يرجع عليهما * لانه لما ضمن تبين ان المودع ملكه لا يجهل ملكه الى وقت التعدي كما
 في الهداية وغيرها * وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها الضامن مستند الى وقت
 التعدي حتى لو غصب العين المغصوبة وضمنه ا مالك ملكها مستند الى وقت الغصب فنقل

بهمه السابق * ولو اعتنى الغنى المصوب بعد التضمين فقد * وأركان محرمه عتق عليه كما بيناه في
 النوع الثالث من حيث الملك * ولا ينفك عنه ما في القنية من باب الشرط في الوقف لو شرط الواقف
 قضاء دينه ثم يصرف الفضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفضل إلى المصروف
 المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع إليهم انتهى * لأن الناظر ليس بمتعد في
 هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملك القابض فكان الناظر استرداده بخلاف
 مسئلتنا * لأنه متعد إذ كونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التعمير * وكذا لا يرد ما إذا دثت
 القاضي بالدفع إلى زوجة الغائب فلما حضر جسد النكاح وحلف فأنه قال في العتابة أن شاء ضمن
 المرأة وإن شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهى * لأنه غير متعد وقت الدفع وإنما ظهر الخطأ
 في الإذن فأنما دفع بناء على صحة إذن القاضي فكان له الرجوع عليها * لأنه وإن ملك المدفوع
 بالضمان فليس بمتبرع * وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على أن ما
 فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة هل تصرف إلى الفقراء *
 قال لا تصرف إلى الفقراء وإن اجتمعت غلة كثيرين * لأنه يجوز أن يملك المسجد وحده والدائر
 بهما لا تغل * قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذا المسئلة فاجاب فكان أو لكن الاختيار عندي أنه
 إذا علم أنه قد اجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج إليه المسجد والدائر إلى العمارة أمكن العمارة منها
 صرف الزيادة على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه * فقد استدلنا أنه إن الواقف إذا شرط
 تقدر العمارة ثم الفضل منها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر
 أمساك قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على
 القول المختار للفقيه * وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقدر ثم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فإن
 مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يتركها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم
 عند الحاجة ويتركها عند عدمها * ثم يفرق الباقي * لأن الواقف إنما جعل الفضل عنها للفقراء *
 نعم إذا اشترط الواقف تقدر بها على الحاجة إليها لا يتركها عند الاستغناء * وعلى هذا أفيد غير
 الناظر في كل سنة قدر العمارة * ولا يقال أنه لا حاجة إليه * لأننا نقول قد عللته في النوازل بجواز أن
 يملك المسجد وحده والدائر بهما لا تغل * وحاصله جواز خراب المسجد وبعض الموقوف * الموقوف

لا إغلة له فيؤدي الصرف إلى الفقر من غير ادّخار شيء (لأنه) خير إلى خراب العين المشروطة تعميرها
أولا * وصي الواتق ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله * ولو جعل رجلا وصيا بعد
جعل الأول كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في العتبية من الوقف * ولم يظهر لي وجهه فإن مقتضى ما
قالوا في الوصايا أن يكونا وصيين حيث لم يعزل الأول فيكونان ناظرين فليتامل وليراجع غيره *

* كتاب البيوع *

أحكام الحمل ذكرناها هنا المناسبة أنه لا يجوز بيعه وهو تابع لأمه في أحكام العتق * والتكبير المطلق
لا المقيد كما في الظهيرة * والاستيلاء * والكتابة * والخربة الأصلية * والرق * والملك بسائر أسبابه *
وحق الملك القديم يسري إليه * وحق الاسترداد في البيع الفاسد * وفي الدين فيباع مع أمه للدين *
وحق الأضحية * والرهن * فهي اثنتا عشر مسألة * وما زاد على ما في المتن من جامع الفصولين
ويتبعها في الرهن * فإذا ولدت المهرثة كان رهنها معها بخلاف المستاجر والكفيلة والمفصرة
والموصى بعد متها فإنه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي * ولم أر الآن حكم ما إذا باع جارية
وحملها أو مع حملها أو دأبته كذلك فإن عاتقها لم يفسد البيع فيما لو باع جارية لا
محملها بكونه مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا * فقولي هنا بفساد البيع بكونه جمعا بين
معلوم ومجهول لكن لم أر صريحا * وفي فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الأم وتجزئتها
ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الأصح كذا في المبسوط * وأم حكم ما إذا حملت أمه كافر
للكافر من كافرنا سلم هل يؤمر ما لكها ببيعها لصيرورة الحمل مسلما بإسلام أبيه والحال أن سيد
كافر * ولا يتبع أمه في الجنابة فلا بد فع معها إلى ولدها * وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة *
ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة * ولا في وجوب القصاص على الأم * ولا في وجوب الحد
عليها * ولا تقتل ولا تحبذ إلا بعد وضعها * ولا يتنكح الجنين بكافة أمه فلا يتبعها في ست مسائل *
ولا يتبعها في الكفالة * ولا جارة * ولا يصاء لحملتها فهي تسع * ولم أر الآن حكم الإجازة له *
وينبغي الصحة * لا نهائوز للمعدوم فالحمل أولى * وينبغي أن يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى *
ولا فرق بين كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات * فالولد معها أصاحب الأثني لا
أصاحب الذكور كذا في كراهية الهزازية * ولا يقردهم بمحكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يرهب الأفي

مسائل إحدى عشر يقرر فيها * في الاصل * والقد يهر * والوصية به وله * والاقرار به وله بالشرط
المذكور في المتون في الوصية والاقرار * ويثبت نسبه * وتجب نفقته لأمه * ويرث * ويرث * فان
ما يجب فيه من الغرة يكون منور وثابين ورثته * ويصح الخلع على ما في بطن جاريته يكون الولد له
اذا ولدت لاقل من ستة اشهر * ولا يتبع امة في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة * وهي
ما اذا استحققت الام ببينة فانه يتبعها ولدها باقرار لا كما في الكنز * ويمكن ان يقال ثابته *
الجهيمة يتبع امة في البيع ان كان معها وقتها على القول به * رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل
الا في مسئلتين * احدهما لو حال البائع بالتمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية
او بامه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجز * ولو كان فسخا لجاز * قال
الفقيه ابو جعفر كذا نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غير * لكونه فسخا في حق الكل
فيما سأل على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد رح على عدم جواز قبل القبض مطلقا كذا في
بيوع الذخيرة * الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا به في مواضع * منها الكفالة فهي بشرط ابراء
الاصيل حوالة وهي بشرط عدم ابراءه كفالة * واو قال بعثك ان شئت او شاء ابي زيد ان ذكر
ثلاثة ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى ولا بطل التعليق وهو لا يستعمله * ولو وهب الدين ابي عليه
كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على التبول على الصريح * واو قال اعتق عبدك مئتي بالف كان بيعا
للمعنى لكنه ضمنى ان قضاء فلا تراعى شروطه * وانما تراعى شروطا لمقتضى فلا بد ان يكون الامر
اهلا للاعتاق ولا يفسد بالف ورمال من خمر * ولو راجعها بلفظ النكاح صحت للمعنى * ولو نكحها
بلفظ الرجعة صحت ايضا * واو قال اعبد * ان ادب الي الفان انت حر كان اذ ناله بالتجارة وتعلق
عقده بالاداء نظرا للمعنى لا بكتابة ناسئة * واو وقف على ثلثي ككبي تميم صح نظر للمعنى
وهو بيان الجهة كالقراء لا لفظا ليكون تمليكاً مجهول * وينعقد البيع بقوله خذ هذا انك قد افقال
اخذت * وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل * ولفظ الاطعام * والاشتراك * والادخال * والرد *
والاقالة على قول * وقد بيناه مفصلاً بعز وافي شرح الكنز * وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك
كما في الثانية * ولفظ الصانع من المنافع * ولفظ العارية * وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين
للمحال كالبيع والشرء والهبة والتمليك * وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه * واو قال اعبد بعثت

نفسك منك بالف كان اعتاقا على مال نظر الميعنى * ولو شرط برب المال للمضارب كل الربح كان
 المال قرضا * ولو شرط برب المال كل المال كان بضاعة * ويقع الطلاق بالفاظ العتق * وأوصافه من
 الف على نصفه قالوا أنه استقطا للباقي فمقتضاها عدم اشتراط القبول كالأبراء * وكونه عقد صلح
 يقتضى القبول * لأن الصلح ركبه الإيجاب والقبول * ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل
 قبضه قبل كانت أقاله * وخرجت عن هذا الأصل مسائل * منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلا ثمن *
 ولا العارية بالإنجارية بلا أجر * ولا البيع بلفظ الكاح والتزويج * ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق
 وإن نوى * والطلاق والعتاق تراعى فيهما الألفاظ لا المعنى فقط * فلو قال لعبد إن أديت إلي كذا
 في كيس أبيض فانت حر فادنه في كيس أحمر لم يعتق * ولو وكله بطلاق زوجته منجز فعلقه على
 كائن لم يطلق * وفي الهبة بشرط العوض نظر وإلى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء * وإلى
 جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء فتشبهت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة * بيع الأبق لا يجوز
 إلا أن يزعم أنه مبدع * ولو ولد الصغير ككفا في الخانية * الشراء إذا وجد نفاذا على المباشر نفذ
 فلا يوقف شراء القسولي ولا شراء الوكيل المخلص ولا إجازة المتولي أجيرا للوقف بدوهم
 وذلك بل ينفذ عليهم * والوصي كالمتولي * وقيل تقع الإجازة لليتيم وتطال الزيادة ككفا في
 القيمة الآتي فسخة * إلا مهر والفاضي إذا استأجر أجيرا بأكثر من أجر المثل فإن الزيادة باطلة *
 ولا تقع الإجازة له ككفا في سيرة الخانية * الذرع صفة في المذرع الآتي الدعوى والشهادة كذا
 في دعوى البرازية * المقبوض على سؤم الشراء مضمون لا المقبوض على سؤم النظر ككفا في
 الذخير * تكرارا لإيجاب مبطل للأول الآتي العتق على مال كذا في بيع الذخير * العقود تعتمد
 صحتهما الفاتكة فما لم ينفذ لم ينصح * فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ككفا في الذخير *
 ولا تصح إجازة ما لا يحتاج إليه كسكنى دار بسكنى دار * إذا قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا
 بملكه الآتي مسائل * الأولى لا يملكه في بيع الهازل ككفا في الأصول * الثانية لو اشترا الألب
 من مال له لا يملكه الصغير أو باعه له كذا لك فاسدا لا يملكه به بقبض حتى يستعمله كذا في المحيط *
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري أمانة لا يملكه به * المشتري إذا قبض المبيع في الفاسد باذن
 بائعه يملكه وتهدم أحكام الملك كلها الآتي مسائل * لا يملك له أكله * ولا ألبسه * ولا وطئها لو كانت

جارية ولو لم يطعها ضمن عقربها * ولا شفقة لجارية لو كانت عتقارا * الخامسة لا يجوز ان يبرأ وجهها
 البائع من المشتري كما ذكرنا في الشرح * اذا اختلف المبتاعان في الصحة والبطالان فالقول
 لمدهي البطلان كما في البرازية * وفي الصحة والفساد فالقول لمدهي الصحة كذا في الحانية
 والظاهرية الا في مسألة في اقالة فتعقد يد * والواد هي المشتري انه باع الجميع من البائع باقل من
 الثمن قبل البطلان او هي البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يد هي فساد العقد * ولو كان
 على القلب معا لقا * واذا سمى شيئا و اشار الى خلاف جنسه كما اذا سمى يا قوتنا و اشار الى زجاج
 فالبيع باطل لكونه بيع المعلوم * واختلفوا فيما اذا سمى هرويا و اشار الى مروي قيل باطل فلا يملك
 بالقبض * وقيل فاسد كذا في الحانية * كل عقد اهدى وجدد فان الثاني باطل * فالصالح بعد الصالح
 باطل كما في جامع الفصولين * واليكاح بعد الكاح كذلك كما في القنية * والحوالة بعد الحوالة
 باطلة كما في التلخيص الا في مسائل * الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلاقه في جامع الفصولين *
 وقيد في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يبيع آخر ولا فلا * الثانية
 الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها نقل فلا تجتمعان كما في
 التلخيص * واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فسخ الاولى كما في البرازية *
 التخليق تسليم الا في مسائل * الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه
 وبين البائع لا يكون رد له * الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادي وصحح تاج الدين انها
 تسليم * الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا * الرابعة في الهبة الجائزة في رواية * خيار الشرط ثبت في
 ثمانية * البيع * والاجارة * والقسمة * والصالح من مال * والكتابة * والرهن للرهن * والخلع
 لها * والاعتاق على مال للفقن * لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادي تعزى الى الاستروشي
 نقلنا من بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين * وزدنا عليها في الشرح سبعة اخرى فصارت خمسة
 عشر * الكفالة * والحوالة كما في البرازية * والبراءة من الدين كما في اصول فخر الاسلام *
 بحث الهزل * والتسليم للشبهة بعد الطلب كما ذكره ايضا منه * والوقف على قول ابي يوسف
 رح * والمرارعة * والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة * ولا يدخل الخيار في سبعة * النكاح * والطلاق
 الا الخلع لهما * واليهين * والندار * والقرار الا القرار بعقد يقبله * والصرف * والسلم بشرط

القبض قبل الا فتراق في الصرف فان تفرق قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف
 قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف
 لا يفسد عندهما خلافا لمحمد ر ح كما في الجامع * البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا *
شروط الرهن * وكفيل * وانحالة معلومين * واشهاد * وخيار * ونقل ثمن الى ثلثة * وناجيل
 الثمن الى معلوم * وبراءة من العيوب * وقطع الثمار المبيعة * وتركها على النجيل بعد اذراكها
 على المفتي به * ووصف مرصوب فيه * وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن * ورد بعيب وجد *
 وكون الطريق للمشتري * وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير ادمي * واطعام المشتري
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الادمي * وحمل الجارية * وكونها مقيمة * وكونها حلوبا * وكون
 الفرس هملاجا * وكون الجارية ما ولدت * وايقاع الثمن في بلد آخر * والحمل الى منزل المشتري
 فيما له حمل بالافارسية * وحذو النعل * وخرز الخف * وجعل رقة على الثوب وخياطتها * وكون
 الثوب سدا سها * وكون السويق ما يتو تاسمن * وكون الصابون متخذ من كذا جزء من الزيت *
 وبيع العبد الا اذا قال من فلان * وجعلها مبيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها لمسلم
 مسجدا * ويرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار * الكل من الخائفة * الجود في الاموال الربوية
 مد رالا في اربع مسائل * في مال المريض يعتبر من الثلث * وفي مال الميت * وفي
 القلب البر من اذا انكسر ونقصت قيمته فللمراهن تضمين امارتهن قيمته ذمنا ويكون زهنا كما
 ذكره الزيلعي في الرهن * ما جان ايراد العقد عليه بالقراد يصح استثناءه الا الوصية بالخدمة
 يصح افرادها دون استثناءها * من اشترى مالا يره وقت العقد وقبله ووقف القبض فله الخيار اذا
 صحه الا اذا حمله المائع الى بيت المشتري فلا يرد * اذا رآه الا اذا عاد الى المائع * بيع الفضولي
 موقوف الا في ثلث فباطل * اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقين * وفيما اذا باع لنفسه
 وهي في المذائع * وفيما اذا باع عرضا من خاصب عرض آخر للمالكية وهي في فتح القسدير *
 بيع الهزات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح * فما ورثه ان ائمة بخارا جوزوا بيع خطوط
 الاثمة * ففرق بينهما بان مال الوقف قائم لله ولا كذا لك هنا كذا في القيمة * بيع المعدوم باطل الا
 فيما يستجره الا انهما من البقال اذا اجابته على ائمانها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كذا في

القيمة * من باع أو اشترى أو أجر مائة إلا قاله الآفي مسائل * اشترى الوصي من مديون الميت
 دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح إلا قاله * اشترى المأذون غلاما بالمائة وقيمتها ثلثة لم تصح
 ولا يمكن الرّد بالعب وبملكه بغير طار وروية * والمتولي على الوقف أو أجر الوقف ثم
 قال ولا مصلحة لم تجز على الوقف * والوكيل بالهراء لا تصح إقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن
 والوكيل بالسلم هل في خلاف * تصح إقالة الوارث والوصي دون الموصى له * والموارث الرّد بالعب
 دون الموصى له * لا تصح الإجازة بعد هلاك العبد الآفي النقطة * وفي إجازة الغرماء بيع المأذون
 المديون بعد هلاك الثمن * الموقوف يبطل بموت الموقوف على إجازته ولا يقوم للوارث مقامه
 الآفي القسمة كما في قسمة الوالدية * لا يجوز تفريق الصفة على البائع الآفي الشفعة * ولها
 صورتان في شفعة الوالدية * الموقوف عليه العقد إذا إجازة نفسه ولا رجوع له الآفي مسئلتين
 واحدة في قسمة الوالدية * إذا إجاز الغريم قسمة الوارث فإن له الرجوع * الحقوق المجردة
 لا يجوز الاعتياض منها كحق الشفعة * فلو صالح منه بمال بطلت وتراجع به * ولو صالح المخبين
 بمال المختار بطل ولا شبهي لها * ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لغيره لم يلزم ولا شبهي لها
 هكذا ذكر في الشفعة * وعلى هذا لا يجوز الاعتياض من الوثائق بالوقاف * وخرج معها
 حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فإنه يجوز الاعتياض منها كذكره الزيلعي في الشفعة *
 والكفيل بالنفس إذا صالح المكفول له بمال أم يصح ولم يجب * وفي بطلانها روايتان * وفي بيع
 حق الماروقى الطريق روايتان * وكذا بيع الشرب * والمعتق لا الاتبع * العقد الفاسد إذا تعلّق
 به حق مبدل لم يرفع الفساد الآفي مسائل * أجر فاسد إذا أجرة مستأجر صحيحا فلا يلزم نقضها *
 المشتري من المكر لو باع صحيحا فله مكر ونقضه * المشتري فاسدا إذا أجرة للبائع نقضه * وكذا
 إذا زوج * الغش حرام الآفي مسئلتين * أحدهما في الوالدية * اشترى المثلثم الأسير من دار
 الحرب ودفع الثمن دراهم زيوفا وعروضا مغشوشة جازان مكان حرا * وإن كان الأسير هناك
 لم يجز * الثانية يجوز إعطاء الزوج والناقص في الجبايات * البائع حق حبس المبيع للثمن الحال
 الآفي مسائل في الجزية * لو اشترى العبد نفسه من مولاه * ولو أمر به المشتري نفسه من مولاه
 فاشترى للأمر * ولو باعه دارا هو ساكنها * إذا نهض المشتري المبيع بلا إذن البائع قبل نقد الثمن

ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الآفي التدبير والاعتناق والاستيلاء * وله ابطال الكتابة كما في
البرازية * شراء الام لابنها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابيه او منه
ومن اجنبي كما في الولوالجية * اقالة الاقالة صحيحة الآفي السلم لكون السلم فيه ديناً سقط والساقط
لا يعود كما ذكره الزيلعي في باب التجاليف * للمستأمن من بيع مدبرة ومكاتبه دون ام وولديه * ومن
باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج كذا في نفقات البرازية * المقبوض على سوم الشراء
مضمون عند بيان الثمن * وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقاً كما بيناه في شرح الكنز * الكيلة
في عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البائع
قبل ذلك فلورجع عليه ارجع عليه كذا في البرازية * خیار الشرط في البيع داخل على الحكم
لا على البيع فلا يبطله الآفي بيع الفضولي اذا اشترى المالك فانه يبطله كما في فروق الكرايهسي *
في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع * والحقوق الطريق والمسيل * وفي ظاهر
الرواية المرافق هي الحقوق انتهى * البيع لا يبطل بموت البائع الآفي الاستصناع فيبطل بموت
الصانع * اذا اختلفا في اصل التاجيل فالقول لنا فيه الآفي السلم * وان اختلفا في مقدار فلا تخالف
ما لا في السلم * رأس المال بعد الاقالة كقوله فلا يجوز التصرف فيه بعد ما قبضها الآفي مسئلتين *
لا تخالف اذا اختلفا فيه بعد ما بخلاف ما قبلها * ولا يشترط قبضه بعد ما قبل الافتراق بخلافه قبلها *
بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز التصرف فيهما قبل القبض الا
في مسئلة * لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة كقبلها بخلاف رأس المال * والكلى في الشرح *
يشترط ان يتم المبيع عند الاختلاف المتخالف الا اذا استهلكه في بدا البائع غير المشتري كما في
الهداية * الربوا حرم الآفي مسائل * بين مسلم وحرابي ثمه * وبين مسلمين اسلامائهم ولم يخرجوا
اليها * وبين المولى وعبده * وبين المتفاوضين * وشريكي العنان كما في ايضاح الكرمانى والله اعلم *
* كتاب الكفالة *

براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الا لقماتى له على فلان فبرهن فلان على
لانه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخاتمة * التاخير عن الاصيل
تاخير عن الكفيل الا اذا صالح الماكتسب عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجزا ما كان

تأخر عن إكمال المطالب إلى متى لا يصل إليه مطالب الكفيل إلا أن كان في الحيازة * ولو كان الله ين
 في جلا الكفيل به اجاب الكفيل حل بسوته عليه المطالب اخذ * من رايث الكفيل ولا رجوع
 للوانث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل وانه ياتى في المجمع * أداء الكفيل بوجوب
 برأه المطالب الا اذا اصابه الكفيل على يد راعه أو طارء القحط خاصة كما في الهداية *
 الغرور لا يوجب الرجوع فتوال استلكه في الطريق فانه آمن فسلكه فاختاره للصوص * او كل
 هذا الطعام فانه ليس بمسموم فاكله فمات فلا ضمان * وكذا اذا أخبره رجل انها حرة فتزوجها
 فظهرت انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث * الاولى اذا كان الغرور
 بالشرط كما لو تزوجها امرأة على انها حرة ثم استخففت فانه يرجع على المخبر بما عثره المستخف
 من قيمة الولد * الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
 اذا استخففت بعد الاستيلاء * ويرجع بقيمة البنياء لو بنى المشتري ثم استخففت الدار بعد ان يسلم
 البناء له * واذا قال الاب لا اهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في التجار وتظهر انه ابن غيره
 رجعوا اليه للغرور * وكذا اذا قال بايعوا عبيدي فقد اذنت له بما يعوه * ولحقه دين ثم ظهر انه
 عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا والا فبعدا لعتق * كذا اذا ظهر حرا او مكاتب
 ولا بد في الرجوع من اذنته اليه والامر بمبايعته كذا في ما دون السراج الوهاج * الثالثة ان
 يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كما لو ديعه والاحار حتى لو ملك الوديعة او العين المستأجرة
 ثم استخففت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمنيا وكذا ان كان بمعاينهما
 وفي العارية والهيبة لا رجوع * لان القبض كان لنفسه وتماه في الحيازة من فصل الغرور من
 البيوع * وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع * منها او جعل المالك نفسه دالا فاشترى
 بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد اذلف المشتري بعضه فانه برء مثل ما انلفه ويرجع
 بالثمن * ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعي كذا فاشترى فاشترى بناء على قوله ثم
 ظهر فيه عيب فاحش فانه برء * وكذا اذا غر المشتري البائع * ويرد المشتري بغيره
 الدال * وبما قررنا فظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت السبب ان الغرور باحد امرين بالشرط
 او بالمعاوضة ناصر * وتقرر على الشرط الثاني مستلحان في باب متفرقات بيع الكس * اشترى

فأنا هين * أو يعني بأباعد خلاف أن تهني * لا يلزم أحد الحضور أحد فلا يلزم الزوج حضور
 زوجته إلى الخامس القاضي لسماع دعوى عليه أو لا يمتنع منه إلا في مسائل * الكفيل بالنفس
 عند القهر * وفي الأب إذا أمر أجنبيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الأب حضوره لكونه
 في تدبيره كما في جامع الفصولين * الثلاثة سيجان القاضي خلى رجلا من المسجونين خبثه القاضي
 بدين عليه فلرب الدين يطلب السجن بالحضرة كما في القضية * الرابعة ادعى الأب مهر بنته من
 الزوج نادى الزوج أنه دخل بها وطلب من الأب حضورها فإن كانت تخرج في حوائجها أمر
 القاضي الأب بالحضور * وكذلك الوادعي الزوج عليه شيئا آخر ولا يرسل إليها أمينا من أمثاله
 ذكره الولولجي في القضاء * من قام من غيره بواجب بامره فانه يرجع عليه بما دفع وإن لم يشترطه
 كالأمر بالانفاق عليه وبمضاء دينه إلا في مسائل * أمره بتعويض عن هبة * أو بالاطعام عن
 كفارته * أو بإداء زكوة ماله * أو بان يهب فلانا عني * وأصله في وكالة البرازية * في كل موضع
 يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابل ما له فان المأمور يرجع بلا شرطه وإلا فلا *
 وذكر له أصلا في السراج الوهاج فليراجع * الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الأصيل إلى الطالب
 مع قدرته إلا إذا كفيل بنفسه فلان الذي ظهر على أن يبرأ بعد * أم يبرأ قبله أصلا في ظاهر الرواية *
 وبهي الخيلة في كفاية لا تلزم كما في جامع الفصولين * أبرأ الأصيل بوجوب إبراء الكفيل إلا
 كفيل النفس كما في جامع الفصولين * قبل برفعه فاقترع بالبدل أنه لا حق له على المطلوب فله أخذ
 كماله بنفسه انتهى * وهكذا في البرازية إلا إذا قال لا حق لي قبله ولا لو كلي ولا لغيري * أنا
 وصيه ولا لو قف أنا متوالية فحبر الكفيل وهو ظاهر * في آخر وكالة البدائع ضمان الغرور
 في الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى * الكفيل منع الأصيل من السفر إن كانت كفايته حالة لمصلحة
 منها * أما بالإداء أو الإبراء * وفي الكفيل بالنفس يرد إليه كما في الصغرى * ويعني أن يقيه
 بما إذا كانت بامره * لا تصح الكفاية إلا بدين صحيح وهو ما لا يسقط بالإداء أو الإبراء * فلا تصح
 بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتميز * قلت إلا في مسألة أم من أوصها * قالوا وكفل
 بالامانة المقررة الماضية صحت مع أنها تسقط بدين ونها بموت أحدهما * وكذا وكفل بمفقة شهر
 مستقبل وتقدر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وتقدر لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة *

القاضي فاحمل كفيلا من الدعي عليه بطلب اذا ابر من المدعي وام يترك يهوده * او اقام واحدا *
 او اذ على وقال يهودي حضور * وياخذ كفيلا باحضار المدعي ولا يجبر على اعطاء كفيلا
 باطل * ويستثنى من طلب كفيلا بنفسه ما اذا كان المدعي عليه وصيا او وكيل او ام بغير المدعي
 الوضاعة والوكالة ومما في ادب القاضي للخصاف * وماذا اذا دعي من رجل الكتابة على مكانه
 او دينه غيرهما * وما اذا دعي العبد الماذون الغير المذيون على مولا * دينه بخلاف ما اذا دعي
 المكاتب على مولا * او الماذون المذيون فانه يكفل كذا في كافى الحاكم *

✽ كتاب القضاء والشهادات والدعاوى ✽

لا يتمسك على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين *
 لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البيينة او الاقرار او المكول كما في وقف الخانية * واو
 احضر المدعي خطا اقرار المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب * وانما يحلف على اصل المال
 كما في قضاء الخانية * وفي يهود القنية اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على بابها مكتوبا
 وقف على مسجد كذا الا يرد * لانه علامته لا تبطل الا احكام عليها انتهى * وعلى هذا
 لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب او مصحف * قلت الا في مستلزمين * الخواني كتاب اهل الحرب
 بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كما في سيرة الخانية * ويمكن الرجوع
 البراءة السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلة انه لا يزور * وان كانت العلة الاحتياط
 في الامان لحقن الدم فلا * الثانية يعمل بدفتر السمسار والضراف والبيع كما في قضاء الخانية *
 وتعتبه الطرسوسي بان مشائخ دار حرد واعلى ما لك في مملته بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف
 حملوا به هنا * ورد ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتر الامامه وعليه وتماه فيه من
 الشهادات * وفي اقرار البرازية ادعى ما لا يقال المدعي لمليه كلما يوجد في تذكرة المدعي بطله
 فقد التزمته لا يكون اقرارا * وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان في الجريدات
 معلوم او ذكر المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرناه كان تصدقا * لان التصديق
 لا يلحق بالجهول * وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على كذا لك يصح * ولو لم يكن
 مشار اليه لا يصح للجهالة انتهى * من عليه حق اذا امتنع من قضائه فانه لا يضرب * وانما قالوا ان

كماله بون لا يضره في الجسر ولا يقبل ولا يقبل * قامت الآتي ثابته اذا استمع عن الاتفاق على قريته
 كما اذا كره في النفقات * واذا لم يقدم من لسانه وقطاعه يجمع كما في السراج الوهاج من القسم *
 واذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في باب * والعلة الجامعة ان الحق بقوت
 بالناخير فيها * لان القسم لا يقضي وكله النفقة القريب تستطاعه في الزمان وحققها في الجماع بقوت
 بالناخير لا التي خلف * لا يتلف القاضي على حق مجهول * فلما رد على شريكه خيانة مبهمه
 لم يتلف الا في مسائل * الاولى اذ اتهم القاضي وحيي اليتيم * الثانية اذ اتهم متولي الوقف فانه
 يعطى ما نظر اليتيم والوقف كما في دعوى الخانية * الثالثة اذ ادعى المردع على المردع خيانة
 فانه يعطى ما في القضية * الرابعة الرهن المجهول * الخامسة في دعوى الغصب * السادسة
 في دعوى السرقة وهي الثلث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول فصارت ستة * القضاء يقتصر على
 المقضي عليه ولا يتعدى الى غيره * الا في خمسة * ففي اربعة يتعدى الى كائن الناس فلا تسمع دعوى
 احد فيه بعد * في الحرية الابدية * والنسب * وولاء العتاقة * والذكاح * كذا في فتاوى
 الصغرى * والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم
 به كذا في الخانية وجامع الفصولين * وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضي عليه الملك منه *
 فلو اشتق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه * فلو برهن
 المائع بعدة ملكي الملك لم يقبل * ولو استحققت عين من بدوارث قضاء ببيعة ذكرت انه ورثها
 كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا تسمع بيعة وارث آخر كما في البرازية * وفي شرح الدرر
 والفرر بالاشارة من باب الاشتقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من واحد وكذا العتق وفروعه * واما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من التاريخ لا قبله
 يعني اذ قال زيد لبكر انك عبيد ملكك من هذه خمسة اعوام فقال بكر اني كنت عبيد لبشر ملكني
 من هذه ستة اعوام فاهتقني وبرهن عليه انه نعمت دعوى زيد * ثم اذا قال عمر واه بكرا انك عبيد
 ملكك من هذه خمسة اعوام وانت ملكي الان وبرهن عليه يقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو
 ويعدل عليه ان قاضيه قال في اول البجوع في شرح الزيارات فصارت مسألة الباب على قسمين *
 احدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة العاص * والثاني

القضاء بالاعتق في الملك المورخ وهو قضاء على كفاية الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله
 فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية من هذه الفائدة انتهى * ومنها فائدة اخرى
 وهي انه لا فرق في كونه على الكفاية بين ان يكون ببيعة او بقوله انا حراذ الم يسبق منه اقرار
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني * اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق
 لفظا ومعنى الا في مسائل * الاولى في الوقف يقتضى باثنتهما كما في شهادت فتح القد بر معزيا الى
 الخصاص * الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره ويقضى بالاقبل كما في البرازية * الثالثة شهد
 احد هما بالهبة والاخر بالعطية تقبل * الرابعة شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وهما في
 شرح الزبائي * الخامسة شهدا ان له عليه القاولا اخرانهما قرأه بالف تقبل كما في العمدة * السادسة
 شهدا انه متق بالعرية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق * والاصح القبول فيهما وهي السابعة *
 واجمعوا على انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية * وذكر في الشرح ستة عشر اخرى *
 فاما ستمائة وثلاثة وعشرون * ثم رأيت في الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزداد عليها
 فلما راجع * وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون مسألة وبهيتها مفضلة * يوم الموت
 لا بد خل تحت القضاء ويوم القتل لا بد خل كذا في البرازية والاولوية والاصول * وعليها فروع الا
 في مسألة في الولو المجبة فان يوم القتل لا بد خل فيه * وهي مسألة الزوجة التي معها ان فاته تقبل
 بهيتها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل * وفي القنية من باب الدخ في الدخوى ذكر
 مسألة * الصواب فيها ان يوم الموت لا بد خل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت * وذكر مسائل
 في خواتم الاكمل في الدخوى في ترجمة الموت فلتراجع * وقد اشبهنا الكلام عليهما في الشرح
 في باب دعوى الرجلين * شاهد الحسبة اذا اقر شهدا به لغيره لا تقبل للحسبة كما في القنية *
 ابى احد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصيان ونحاف سقوطه
 وعلم ان في تركه ضررا فان الابی من الوصيين يجبر كما في الخانية * ويشيخي ان يكون في الوقف
 كذا لك * الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في النكاح اذا شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا نعرفه *
 واذا شهدوا بهن لا يعرفونه او بقصبي شيخي مجهول كما في قضاء الخانية * والشهادة بغير من مجهول
 صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية * للقاضي ان يسأل عن سبب الدائن

احتياطاً فان أبى الخصم لا يجبر كما اذا طالب منه الخصم التفرج دفتر الحساب بأمره باخراجه ولا يجبر
 كذا في الخاتمة * قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف * وهل الاول
 فيما اذا كان فيه اختلاف السلف * والثاني ليس فيه وإنما هو حادث كذا في التاتارخانية *
 ومنهم من فرق بينهما بل الاول لا يلا دون الثاني * كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في
 مسائل مشروطة في القنية * الوصي في دعوى الاتفاق على اليمين او رقيقته * وفي بيع القاضي
 مال اليتيم * وادعى اشتراط الجراء من كل عيب * واذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف او
 يتيم * وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين * واختلفا في اشتراط العوض * وفي قول العبد
 البائع انما ذون * والاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع * وفيما اذا
 انكر الاب شراءه لنفسه وادعى لابنه * وفيما يدعي المتولي من الصرف * المقتضي عليه في حادثة
 لا تسمع دعواه ولا يبيته الا اذا ادعى تلقي الملك من المذعي او الختاج او برهن على ابطال القضاء
 كما ذكره الامادي * والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء فكما يسمع الدفع
 قبله يسمع بعده لكن بهذا الثالث * وتسمع الد دعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخاتمة *
 الشئان غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في الخاتمة *
 الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرية الا اذا كان عبداً بين مسلم
 ونصراني فشهادتهما با لعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في العتاق منها * بيته
 النشفي شهيد مقبولة الا في عشر * فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهادتها بالعلم * وفيما اذا شهدا
 انه اسلام ولم يستثن * وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني * وفيما اذا
 شهدا بنبأ حاج الدابة عند وللم تزل على ملكه * وفيما اذا شهدا بخلع او طلاق ولم يستثن * وفيما
 اذا آمن الامام اهل مدينة فشهدا ان هو لاء لم يكونوا فيها وقتئذ الا مان * وفيما اذا شهدا ان
 الاجل لم يلق كبر في عقد المسلم * وفي الارث اذا انا والوارث له غيره * وفيما اذا شهدا انها
 ارضعت الصبي بلبن الشاة لا بلبن نفسها كما في جامع القصواني * وتقبل بيته الشفي المتواتر كما
 في الظهيرية والبرزانية * وفي ايمان الهدي اية لا فرق بين ان يخطبه علم الشاهد او لا في عدم
 القبول ثم سيرا ذكره في قوله عبداً حران لم يتج العام فشهادته بالكوفاة لم يعتق بناء على انه نفي

مني يعني انه لم يحج . القضاء محمول على الصحة ما لم يكن ولا يستثنى بالفتن كذا في شهادة
 الظهيرة . الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زمانها كما في جامع الفصولين . الفتوى على
 قول أبي يوسف ربح فيما يتعلق بالقضاء كما في الشريعة البرازية . لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في
 كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره محمد بن حنبل في السير الكبر من جواز الاحتجاج به
 فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرة . واما مفهوم الرواية فتجده كما في غاية البيان .
 من الحجج . الحق لا يستغنى بتقدم الزمان فداؤه قصاصا او لعانا او جثا لعين كذا في لغان الجوهري .
 اذا سئل المفتي عن شيء فانه يقتضي بالصحة حملا على الكمال وهو وجود الشرائط كذا في صلح
 البرازية . المفتي انما يقتضي بما يقع منه من المصلحة كذا في مهر البرازية . ويتعين الاختفاء في
 الوقف بالا نفع له كذا في شرح المجمع والحارثي القندسي . يقبل قول الواحد العدل في احد عشر
 موضعا كما في منظومة ابن وهبان . في تقويم المتلف . وفي الجرح . والتعديل . والمترجم .
 وفي جودة المسلم فيه ورداءته . وفي الاخبار بالمفلس بعد مضي السنة . وفي رسول القاضي الى
 المازكي . وفي اثبات العيب . وفي رواية رمضان عند الامتنان . وفي اخبار الشاهد بالماضي .
 وفي تقديم ارش المتوفى . وفي رواية اخرى يقبل قول امين القاضي اذا خبره بشهادة شهود على من
 تهمر حذوره ما كذا في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته لتحليف المخدرة فقال حاكمها لا يقبل الا
 بشاهد منه كما في الصغيري . الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحد وحمل الديعة .
 اذا اخطأ القاضي كان خطأه على المقضي له وان تعدد كان عليه كذا في سير الخانية . وتماسه في
 قضاء الخلاصة . لا تسمع الدعوى بعد البراء العام فهو لاحق لي قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل
 بخلاف الشفعة فانه تسقط به . واما اذا ابرأ الوارث الوصي ابراءا عاما بان اقرانه قبض تركته والدية
 فلم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركته ابيه وبره من يقبل . وكذا
 اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركته ابيه ثم ادعى على رجل دينا فسمع كذا .
 في الخانية . وبما فيه الطرسوسي بشارته ابن وهبان . الرابعة صالح احد الورثة وبراءا ما ثم
 ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الا صلح جواز دوا . في حصته كذا في صلح البرازية .
 الخامسة البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية . وقد ذكرنا

بعد هذا ان الابرأهين الربوا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البيعة * وفي البيعة لو قال لا حق لي في هذه البيعة ثم ادعى ان البذر له تسمع * ثم قال لو قال لا حق لي في هذه البيعة ثم ادعى ان البذر له وتنف عليه وعلى اولاده وفيه اختلاف المتأخرين * وفي البيعة ايضا مات هن ورثة فالتسمر التركة بينهم وادراك كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوي ثم ان احدا الورثة ادعى ديناً على الميت وكمل تركته الميت تسمع انتهى * وفي قسمة القنية قسماً ارضاً مشتركة واقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراه احدهما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشاً منسباً بهن المشايخ انتهى * وفي اجارة البرازية ان الابرأه العام انما يمنع اذا لم يقر بان العين للمدعي فان اقر بعد ان العين للمدعي سلمها له ولا يمنع الابرأه * وفي دعوى القنية ان الابرأه العام لا يمنع من دعوى الوكالة * وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابرأه عن الدعاوي ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صح * اقر انه له ثم ادعى ثراءه بلا تاريخ بقبل بخلاف ما لو قال لا حق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حادث بعد الابرأه * والفرق في جامع القصولين * ثم اطلب ان قراهم لا تسمع الد دعوى بعد الابرأه العام الا بحق حادث بعد * يفيد جواب حادث * ان اقر ان في ذمته لفلان كذا وابرأه عاماً ثم ادعى بعدهما انه اقر بعدهما ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بيئته ولا يمنعها الابرأه العام * لانه انما ادعى بما يبطل بعد لا قبله * وقول قاضي بخان في الصالح انه لو برهن بعد وعلى اقراره قبله بانه لا حق له لم يقبل واوبرهن بعد وعلى اقراره بعد * انه لا حق له وانه يبطل فيما ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرأه العام يبطل * ولكن في جامع الفوائد من المتناقض * كقول منه بالف ارجل بالف يدعيه فيبرهن الحكيم على اقراره المفسر له وهو انفسه انها فبار او ثمن خمر لا يقبل * ولو اقر به الطالب عند القاضي ابرأه * وانما لم تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا المتناقض * لان من قاله اقراره بصحتها انتهى * وانظر ما كتبناه في الجداول من مسائل دعوى الربوا بعد الابرأه والامر على الجميع يدل على ان التناقض من الاصل معفو عنه حيث قال حو قال له اطلب حيا * انتهى * تسمع الشهادتين في الدعوى في الحد الخالص * والرقب * وهن في الامة * رحمة الله عليه * وفيما تسمع من الله تعالى في رمضان * وفي الطلاق * ولا يلا * والظهار

وتناله في شرح ابن وهبان * دفع الدعوى صحيح * وكذا دفع الدفع وما زاد في عليه يصح من المفسدة
وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها * وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة
كما بيناه في الشرح * وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره * وكما يصح قبل الاشهاد
يصح بعده * هو المختار الا في ثلث مسائل * الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يثبت اليه *
الثانية لو بينه لكان قال بينتي به غائبة عن البلد لم يقبل * الثالثة لو بين دفعاً فاسداً * خاو كان
الدفع صحيحاً وقال بينتي بما ضاع في المصير بهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين *
والامهال هو المفتى به كما في البرازية * وعلى هذا لو اقر بالدين وادعى ايفاءه او البراءة فان قال
بينتي في المصير لا يقضى عليه بالدفع والا يقضى عليه * الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما
ذكرته في الشرح * اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاءه لم يقبل للتباعد الا اذا ادعى ايفاءه بعد
القرار والفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين * الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا
كان احد الورثة لا ينتصب احد خصماً من احد تصدا بغير وكالة وبناية ولا في المسئلتين *
والاولى احد الورثة ينتصب خصماً من الباقي * الثانية احد الموقوف عليه ثم ينتصب خصماً من
الباقي كذا حرره ابن وهبان من القنية * لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرائطه الا
في ثلث * الاولى ارجاء الصلح بين الاقارب * الثانية اذا استعمل المدعى * الثالثة اذا كان
هنا ربيعة * البقاء اسهل من الابتداء الا في مسئلتين * الاولى اذا فسق القاضي فانه يعزل
واذا ولى فاسق يصح وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج * الثانية الاذن الابق صحيح واذا
ابق المأذون صار مجوراً عليه ذكره الزيلعي في القضاء * من عمل اقراره قبلت بينته ومن لا فلا
الا اذا ادعى اثباتاً ونفقة او حضنة فلوا دعى انه اخوه او بنوه او ابنه او ابن ابنه لا تقبل بخلاف
الابوة والبنوة والزوجية والاولاد بنوعيه * وكذا معتق ابیه وهو من موالیه وتناله في باب دعوى
النسب من الجامع * لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا وضرورة * فالاولى اثبات توكيل كافر
كافر بكافرين بكل حق له بالخوف على خصم كافر فيعد على خصم مسلم آخر * وكذا اشهاد تهما على
عبد كافر بين ومولا مسلم * وكذا اشهاد تهما على وكيل كافر موكله مسلم * وهذا بخلاف
العكس في المسئلتين اكونها شهادة على المسلم تصد او فيما سبق ضمينا * والثانية في مسئلتين *

في الإحصاء شهدناه ^{بأنه} علي كافر وأنه وصي النبي كافر واحضر مسلماً عليه. حق الميراث * وفي النفس
 شهد أن النضراني ابن أبي صفاد علي بن مسلم بحق وقامه في شهادات الجماعة * لا يقضي القاضي
 بنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له إلا في الوصية لو كان القاضي غريم ميراث فثبتت أن فلا نأوصيه ^{بشيء}
 وبرئ بالدفع إليه بخلاف ما إذا دفع إليه قبل القضاء امتنع القضاء * وبخلاف الوصية لمن شهد بها
 فإنه لا يجوز القضاء بها إذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعد * وتماه في
 قضاء الجماعة * أمين القاضي كالأقاضي لا عهد عليه بخلاف الوصي فإنه تلحقه العهدة ولو كان وصي
 القاضي * فهين وصي القاضي وأمينه فرق من هذه ولهن جهة أخرى وهي أن القاضي يجوز عن
 التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو منصوب القاضي بخلافه مع أمينه * وهو من يقول له
 القاضي جعلتك أميناً في بيع هذا العبد * وأما ما إذا قال بع هذا العبد ولم يزد والاصح أنه
 بأمينه فلا تلحقه عهدة وقد ارضعناه في شرح الكفر * وصح البرازي من الوكالة أنه تلحقه العهدة
 فأبى جمع * ينصب القاضي وصياً في مراضع * إذا كان علي الميراث دين * أوله * أوله في وصيته *
 وفيما إذا كان الميراث ولد صغير * وفيما إذا أقرى من ورثته شيئاً وأراد رده بعيب بعد موته *
 وفيما إذا كان اب الصغر مسر فأميراً فينصبه المحقق * وذكر في قسمة الوالوة والجهة موضعاً آخر
 ينصب فيه نايراجع * وطريق نصبه أن يشهد وأخذ القاضي أن فلا نأصت وألم ينصب وصياً * فلو
 نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميراث * ولا يلي المنصب إلا ماضي القضاء والمأمور بذلك *
 لا يقبل القاضي الهدية إلا من قريب محرم أو ممن جرت عادته به قبل القضاء بشرط أن لا يزيد ولا
 خصومة لهما * وزد موضعين من تهذيب القلائسي من السلطان وإلى البلد * ووجه ظاهر
 فإن منعها إنما هو للخوف من مراعاته لا جملها وهو أن يراعي الملك ونائبه أم يراع لا جملها * إذا
 ثبت أن فلاس المذبوس بعد الملك والسؤال فإنه يطلق بلا كفيل إلا في مال اليتيم كما في البرازية *
 والحقت به حال الوقف * وفيما إذا كان رب الدين غائباً * لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته
 إلا إذا ورد عليه كتاب قاضٍ من لا تقبل شهادته له فإنه يجوز القضاء به ذكره في السراج الزهراج *
 القاضي أن يفرق بين الشهود الألفي شهادة النساء * قال في الملتقط حكى أن أم بشر ذهلت عند
 الحاكم فقال فرقوا بينهما فقالت ليس كذلك * قال الله تعالى أن تزل أحداً منهما فنزلت برأيهما

الاخرى فيسكت الحاكم * شاهد الزور اذا تاب تقبل توبته الا اذا كان ^{مؤثرا} عند الناس لم تقبل
هذا في التلقا * قضاء الامير جائز مع وجود ناضي البلد الا ان يكون القاضي موثقا من الخليفة
هذا في التلقا * الحكم كالتقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكيمز وفيه ان
حكمه لا يتعدى الا في مسألة * وذكر الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف
الشاهد بين مخالف الحكم فيها لقاضي * كل موضع يجري فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن
الصغير فيه وما لا فلا * فانه يصيب عنه في التوثيق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة *
ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط * لا تسمع البيعة على مقر الا
في وارث مقر بين علي الميت فتقام البيعة للنعدي * وفي مدعي عليه اقرار بالوصاية فبرهن
الوصي * وفي مدعي عليه اقرار بالوكالة فيثبتها لو كمل دفعا للضرر * وقال في جامع الفصولين
فهذا يدل على جوارق امتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر اولها فيكون هذا اذا
انتهى * ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار
المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه * ولا تسمع على سادس الا في مسألة ذكرناها في
دعوى الشرح * ثم رأيت خامسا في القنية معزيا الى جامع البرهاني لو خروا جميع الا لا يجرى من الحيي
فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذ اقر
خرج عن الخصومة انتهى * ثم رأيت سادسا في القنية اقرار الزاير للموصي له فانه تسمع البيعة عليه
مع اقراره * ثم رأيت سابعا في اجارة منية المفتي لاجرة اية بعينه امن رجل ثم من آخر فاقام الاول
البيعة فان كان الاخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعي هذا المدعي * وان كان غائبا
لا تقبل انتهى * كتمان الشهادة كبير ويحرم التاخير بعد الطلب الا في مسائل * ان يكون
ما جزا عن الذهاب * وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان يكون اسرع قبولا * وان يكون الحاكم
جائرا * وان يخبره هذا لان يما يسقط * وان يكون معتقدا لقاضي خلاف معتقد الشاهد * وان يعلم
ان القاضي لا يقبله * الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحمدر في القذف * والمعروف بالكذب *
وشاهد الزور اذا كان مد لا كما في المنظومة * وفي الخاتمة القبول * لا تقبل شهادة الفرع لاصله
الا اذا شهد الجدل ابن ابيه على ابيه * شهادة الفرع على ابيه جائز الا اذا شهد على ابيه لا مد *
م

لو شهد على أبيه بطلاقه من أمه والام في نكاحه * اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الإكراه
 في البيع والايجار والصلح والافراز * وهذا مذهب النيهان فالقول ~~في~~ الطوع
 كما اذا اختلف في صحة بيع وفساده * للقول المذهب الصحة * اذا اختلف المتبايعان بما اذا
 كان في مسألة ما اذا كان المبيع ~~مباحا~~ كل يعتقد على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ولا يلزم
 البيع ولا يفسخ * واليهين على المشتري كما في الزناجات * القضاء يجوز تخصيصه وتقيد به بالزمان
 والمكان واستثناء بعض الخصوصيات كما في الخلاصة * ~~والله~~ في هذا الزمان بعدم سماع الدعوى
 بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها * الرأي الى القاضي في مسائل * في السؤال
 من سبب الدين المذهب ولا يجرى على يمينه * وفي طلب المأجورة بين المذهب والمذهب على ما يراه
 وان امتنع لا يجرى وهما في الحائرية * وفي التفريق بين الشهود * وفي السؤال عن المكان والزمان *
 وفي تعليق الشاهدان رأيه جاز كما في الصيرفة * وفيما اذا باع الاب او الوصي عقارا صغيرا
 فالرأي الى القاضي في نقضه كما في بيع الحائرية * وفي ملك حبس المديون * وفي حبس القاضي
~~منصوص~~ وفي التقيد المحرم من اذا اختلف فراده كما في جامع الفصولين * وفي سؤال الشاهد
 عن الايمان اذا اتهمه * وفي اذا تصرف الماظر بما لا يجوز كبيع الوثق او ربه فالرأي الى القاضي
 ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كما في القدية * من سعى في نقض
 ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه الا في موضعين * اشترى عبدا وتبضه ثم ادعى ان البائع باعه
 قبله من فلان الغائب بكذا وبرهان فانه يقبل * وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى
 الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهان يقبل ويسترد ما والعقر كذا في بيع الخلاصة
 والبرازية * وزدت عليه مسائل * الاولى باعه ثم ادعى انه كان امته * وفي فتح القدير
 نقل من المشايخ المتأخرين لا يضر في الحرية وفرونها انتهى * وظاهر ان البائع اذا ادعى التدبير
 او الاستيلاء تسبعا فانه يثبت في كلام المتأخرين مثال * الغائبة اشترى ارضاء ادعى ان بائنها كان
 جعلها مقبرا او مسجدا * وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذكر
 خلافا بينهما * الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان امته * الرابعة باع ارضاء ثم ادعى
 انها وقف وهي في بيع الحائرية وقضاياها * وفصل في فتح القدير في آخر باب الاستيلاء فليعلم

ثم فصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورحمة * وظاهر ما في العماد من المنع من القبول
 مطلقا * الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بعينه فاحش * السادسة الوصي اذا باع ثم
 ادعى كذا * السابعة المتولي على الوفق كذا لك * ذكر ثلث في دعوى القسمة * ثم قال وهذا محل
 من باع ثم ادعى الفساد * وشرط العماد في التوفيق بانه لا يمكن ما لم يبه وذكر فيها اختلافا * ومن
 فروع اضل المسئلة ان ادعى البائع انه فضولي لم يقبل * ومنها الوضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل *
 لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية * لا تثبت اليد في
 العتار الا بالبيعة او علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى العصب كما في
 القسمة * او الشراء منه كما في البرازية * الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل *
 ادعى دينا بسبب فشهد ابا مطلق * او كان المشهود به اقل * ادعى انه تزوجها فشهد انها
 منكوبة * ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهد اياه بتاريخ على المختار * ادعى انشاء فعمل كقصص
 وقيل فشهد ابا لا تراه * ادعى انفا كفالة عن فلان فشهد اياه كفالة عن آخر * ادعى ملل عجن
 بالشراء من رجل لم يعينه فشهد ابا مطلق * ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب * قال المدعي هو لي بكذا
 السبب * ادعى الا يفاء فشهد ابا لا براء او التحليل * ادعى الهبة فشهد ابا بالمدقة كما في التلخيص *
 وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير * وقد ذكرنا في الشرح ثلثا وعشرين مسئلة فليراجع * ثم
 يقضي بعلمه في حد القنف والقصاص والتعزير كذا في السراجية * وفي التمهيد يقضي القاضي
 بعلمه الا في الحدود والقصاص * القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا
 فيها على عدم التنفيذ * لو قضى ببطلان الحق بمضي امانة او بالتفريق للعجز عن الاتفاق غائبا على
 الصحيح لا حاضرا * او بصحة نكاح من نية ابيه او ابنه لم يصح عند أبي يوسف رح * او بصحة نكاح
 ام من نية او بنتها * او بدكاح المتعة * او بسقوط المهر بالتقادم * او بعدم تاجيل العتق * ان
 بعد صحة الرجعة بلا رضاها * او بعد وقوع الثلث على الحبل * او بعد موتها قبل الدخول *
 او بعد وقوع الحائض * او بعد موتها ما زاد على الواحدة * او بعد وقوع الثلث بكلها
 او بعد موتها على الموطوءة عقبه * او بنصف الجهاز لمن طلقها قبل الرطى بعد المهر والتجهيز * او
 هاذة بخط ابيه * او في تسائة بقتل * او بالتفريق بين الزوجين بشهادة الموصية * او في اوان

ويرفع اليه حكم طبيهم أو عبداً أو كافراً أو الحكم بحجسفيه أو بصحة بيع نصيب السالكين من زينة
 من غير أن يملكها أو يبيع متروك التسمية عمداً أو يبيع عام أو يبيع على الأظهر وقيل ينقل على
 الأصح أو يطلان مقولاً من القود أو بصحة ضمان الخلاص أو يبيع بأحد أهل المحلة في
 مع أو الأمام من أوقاف المسجد أو يبيع لأحد القلة ثلثاً بمجرد مقتله الثاني أو يبيع ملكاً له كملك
 بكامله بأخراره بدراًهم أو يبيع درهم بدراًهم بدراًهم أو بصحة ما وقع الخدات أو يبيع ملكاً
 على أهل المحلة يتألف مال ربح أو يبيع العبد بالعتق ربح أو بالقرعة في معتق البعض أو يبيع
 نصف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل منها ما عرفت من الجزائية والعامة
 والصيرفية والتأثيرانية الشاهد إذا ردت شهادته لعله ثم زالت العلة فشهدني تألفاً لحادث
 لم تقبل إلا أربعة العبد والكافر ملئ المسلم والاعمى والصبي إذا شهدوا فرددت ثم زال
 المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عنده من رد أو غيره وسواء كان يملك شيئاً
 أو لا كما في القنية للخصم أن يطعن في الشاهدين بثلاثة أنهما عبلان أو عبل واحد أو هر يك
 في المانع رد به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدموى والخصومة فإذا شهدا فليس
 مستقيم بحق وكذا تسميته واسم أبيه وجهه ونهني بذلك الحق كان نضاً بنفسه ضماناً أم كان
 حادثة الغيب وذلك كرقعة ما في في نصوصه فروع من مختلفين حكماً وذكر أن أحدهما يقاس
 على الآخر ويزق بينهما في جامع الفصولين في غير ذلك وهو من مهمات مسائل القضاء على ما نقل
 لو شهد أبان فلانة زوجة فلان وكلمت زوجها فلا نافي كذا على خصم منكروتي بتوكيلها قانونه
 لها الزوجية بينهما ما هي حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضا النية
 أن يعاقب رجل وكالته فلان بدخول رمضان ويذهب في علي الحزب يتمازجان في دخوله فتعلم
 البينة على رؤيا فيثبت رمضان في ضمن ثبوت التوثيل وأصل القضاء الضمني ما ذكره في الغالب
 المتن من إله لو ادعى كفالته على رجل بمال باذنه فأنكرها أو أنكر الدين فبهره على الكفيل
 ما لم يكن وتضي عليه بها كان نضاً عليه نضاً على الأصل القائل بعمدها وله في ذلك ما نقل
 ذكرناه في الشرح قال في حراثة الفتوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولو ماتوا لم ينعزل
 الولاء انعزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا ينعزل ولا يوقف أنه ان في الخلاصة وتوفي خلفاؤه

القاضي لو مات القاضي ان عزل خلفاؤه * وبتلك الحوت امراء الناحية بخلاف موت الخليفة * السلطان
اذا عزل القاضي ان عزل النائب بخلاف موت القاضي * وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي ان عزل
نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قيل * والفتوى ان لا يعزل النائب
يعزل القاضي * لانه نائب السلطان او نائب العامة * الا ترى انه لا يعزل بموت القاضي ومعه
كثير من المشايخ ح انتهى * وفي البزازية مات الخليفة امراء وعمال فالتكلى على ولايته وفي
المحيط مات القاضي ان عزل خلفاؤه * وكذا امراء الناحية بخلاف موت الخليفة * واذا عزل القاضي
ان عزل نائبه واذا مات لا * والفتوى على انه لا يعزل بعزل القاضي * لانه نائب السلطان او العامة *
ويعزل نائب القاضي لا يعزل القاضي انتهى * وفي العمادية وجامع الفصولين كما في الخلاصة *
وفي فتاوى قاضيخان واذا مات الخليفة لا يعزل قضاة ومماليه * وكذا الزكيات القاضي ما دونها
بالاستخلاف فاستخلف غيره ومات القاضي او عزل لا يعزل خليفته انتهى * فتحرر من ذلك اختلاف
المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته * وقول البزازي الفتوى على انه لا يعزل بعزل
القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا يعزل بموته بالاولى لكن حمله بانه نائب السلطان *
فيدل على ان التواب لان يعزلون بعزل القاضي وموته * لانهم تواب القاضي من كل وجه
فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم احدا لان انه نائب السلطان * ولهذا من التسمية ابن الغرس
ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه انتهى * فهو كالوكيل مع
الموكل * لكن جعل في المعراج كونه وكيل قاضي القضاة منذ هب الشافعي واحمد رح * وعندنا
انما هو نائب السلطان * وفي التانارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب التواب
انتهى * وفي وقف القبية لو مات القاضي او عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى فيما انتهى *
وفي التهنيد يب وفي زماننا ان عذرت التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود كما
اختاره ابن ابي ليلى لحصول فليسة الظان انتهى * وفي مناقب الكردري في باب ابي يوسف رح
اهلم ان تحليف المدعي والشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام * وقد ذكر في فتاوى
القاعدي وخزانة المفتين ان السلطان اذا امر قضاة بتحليف الشهود يجب على العلماء ان ينصحو
السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاةك امرا ان اطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصواك يلزم منه

سقطت إلى آخر ما فيها * لا يصح رجوع القاضي عن قضاائه فلو نال رجعت من قضائي أو رجعت في
 تلخيص الشهود وأبطلت حكمي لم يصح * والقضاء ماض ككسفي الخانية * وفيه في الخلاصة بما
 إذا كان مع شرائط الصحة * وفي الكسفي بما إذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مسابقة انتهت
 إلا في مسائل * الأولى إذا كان القضاء جعليه فله الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استنبط
 من تفسير الخلاصة بالبينة * الثانية إذا ظهر له خطأ أو وجب عليه نقضه بخلاف ما إذا تبين رأي
 المجتهد * الثالثة إذا قضى في مجتهد فيه مخالف لما فيه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة *
 أمر القاضي بحكم كقول له سلم المحمود إلى المدعي * وألا مردف الدين * وألا مردف نفسه إلا في مسألة
 في العمدية والبرازية * وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضي أن يصرف ثمنه
 من الوقف إليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه إلى فقير آخر صح * فعل القاضي حكم
 منه ليس له أن يزوج القيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا ممن لا تقبل شهادته له *
 وأما إذا اشترى مال اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصي أقامه فمذكورة في جامع الفصولين
 من أصل تصريف المال * والقاضي في مال اليتيم * فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا
 بعثه * وأما ما اشترى من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز وأوصيا من جهة القاضي
 انتهى * وأما لو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر للميت
 لم يبطل البيع ويشترى بالثمن أرصا وتوقف بخلاف الوارث إذا باع الثلثين منه مدمم إلا جازة
 فانه لا يشترى بقيمة الثلثين أرصا وتوقف * لأن فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من
 الوقف إلا في مسألة ما إذا أطلق فقيرا من وثيق الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطي غيره
 كما في جامع الفصولين * وفيما إذا كان الوالي القاضي في تزويج الصغير فزوجها القاضي كان
 صحيحا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقد * إلى مخالف كان له نقضه كذا في القاسمية * فالماضي
 مسئلتانهم * وقوله هم أن فعله حكم يدل على أن المدعى إنما هي شرط للحكم القواني دون الفعلي
 تلبيته له * وقد ذكرنا في الشرح * إذا قال المقر لمسمع إقراره لا تشهد علي وسعه أن يشهد
 عليه كما في الخلاصة إلا إذا قال له المقر لا تشهد علي بما أقر به لا يسعه كما في حيل التنازع خاتمة
 من حيل الإلزاميات * ثم قال رأينا ما إذا أقر به المقر له وقال إنما تشهد عليك بعد ذلك لا تشهد

الشهاده تقبل يشهد وقيل لا يشهد * يحلف القاضي بحريم المأثرت بان الدين وسما لك على المأثرت وما
برأ منه منه ولو كان ثابتاً بقرار المأثرت في مرض موته كذا في التاتار خانية من كتاب الجليل وانها
تجوز اقامة البيعة على المستغنى اذا لم يعلم القاضي باله مسجور * وان علم به فلا * اثبات التوكيل
بغير القاضي بلا خصم جائز ان كان القاضي عرف الموكيل باسمه ونسبه * لا ينزل القاضي بالردة
والفسق * ولا ينزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يدين في الثاني * واختلف المشايخ رخص في القاضي
الا ان يكون في المشور اذا اتاك كتابي فقل عزالتك فلا ينزل الا به * طلب من القاضي كتابه
جبهة الا براء في جبهة خصمه لم يكتب له هذا ابي يوسف رخص خلافا لمحمد رخص * واجمعوا على انه
يكتب له حجة الا استيفاء ولها حجة الطلاق * قال القاضي قضيت بكنا عليك ببيعة اقرار يقبل *
يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى واليهين * لا يمين على الصبي في الدعاوي * ولو كان محجورا
لا يحضر القاضي لسماعها * ويحلف العبد ولو محجورا ويقتضى منكوله ويواخذ به بعد العتق *
الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل * لا يقبل قول امين القاضي انه يحلف
المخدرة الا بشاهدين * القضاء يتخصص بالزمان والمكان * فلو ولا قاضيا بكان كذا الا يكون ارضيا
في غير * وفي الملتقط قضاء القاضي في غير مكان ولا يته لا يصح * واختلفوا فيما اذا كان العقار لا
في ولا يته * فاختلفوا في الكنز عدم صحته قضائه * وصح في الخلاصة * واقتصر قاضيان
عليه * والخلاف انما هو في العقار لا في العين والدين كما في البرازية * وفي القنية قضى في ولا يته
ثم اشهد على قضائه في غير ولا يته لا يصح الا شاهد انتهى * ولا تقبل شهادة من قال لا ادري مؤمن
اذا لا للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولاو الجية * تقبل الشهادة بحسبة بلا
* موث في طلاق المرأة * وصتق الامة * والوقف * وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر * والاضحى *
والحجود * الا حد القذف والسرقه * واختلفوا في قبولها بلاد موث في النسب كما في الظهيرية
من النسب * وحزم بالقبول ابن وهبان * وفي تدبير الامة * وحرمة المصاهن * والخلع * والايلاء *
والظهار * ولا تقبل في حلق العبد بين يد موث * هناك خلافا لهما * واختلفوا على قبوله في الحرية
الاصلية والمعتد لا * والنكاح يشبه بدون الدعوى كالطلاق * لان حل الفرج والحرمة في غير
حق الله تعالى فيجاء بثبوته من غير دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح * المشهود عليه

شيئا ان كان حاضرا يكتب ان شاء الله وان كان غائبا فلا بد من تعريضه باسمه واسم ابيه وبه
 ولا تكفى النسبة الى الفخذ ولا الى الحرفة * ولا يكفى الاختصار على الاسم الا ان يكون مشهورا *
 ولا تكفى النسبة الى الزوج * لان المقصود بالاعلام * ولا بد من بيان حليتها * ويكفى في البند اسمه
 ومولاه واب مولاه * ولا بد من النظر الى وجهه في التعريف * والفتوى على قولهما ان لا يشتري
 في الحبر للشاهد باسمه ونسبه اكثر من عدلين * لانه ايسر * والقاضي هو الذي ينظر الى وجه
 المرأة ويكتب حلالا لا الشاهد * الكل من البرازية * لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا قام
 واراد ان يكتب القاضي الى آخره يكتف به في البرازية * ذكر في الفتية من باب ما يبطل
 دعوى المدعي قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان
 الرجل يقر على نفسه بمال في ملكه ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا
 عليه * نحن نفتي انه ان اقام على ذلك بيعة تقبل وان كان منافضا لا ناعام انه مضطر الى هذا الاقرار
 انتهى * وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب
 الردي من زمانا الدينار خمسة دنانق ثم نغبه فاستحل منهم فابروا عما بقي لهم عليه حال كونه
 مستهلكا فكيف اننا غيري انه يبرأ * وكتب ركن الدين الزنجاني الابرأ لا يعمل في الربوا
 لان رد الحق الشرع وتلويحه اجاب نجم الدين الحكمي معللا بهذا التعليل * وقال فكيف سمعت
 عن ظهير الدين المارغيناني * قال رضي الله عنه فقرب من ظني ان الجواب بذلك مع تردد فكنت
 اطلب الفتوى لا نحو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الاثمة الحمادي فاجاب انه يبرأ
 ان كان الابرأ بعد الهلاك ومضرب من جواب غير انه لا يبرأ فازداد ظني بصحة جوابي ولم اجه *
 وبديل على صحته ما ذكرنا البزدوي في مناه الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية
 يملك العوض فيها بالقبض فاذا استهلك على ملكه ضمن مثله فاوام يصح الابرأ لرد مثله فيكون
 ذلك رد ضمان ما استهلك لا رد عين ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل
 يتقرر مفيد للملك في فصل الربوا فلو لم يكن في رد فائدة نقض عقد الربوا لا يجب ذلك حقا
 للشرع * وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربوا ان كان قائما لا رد ضمانه انتهى * وقد افتيت اخذا
 من الاولى ان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعل مواداة حيلة تقبل * لا يجوز

إطلاق المحبوس إلا برضا خصمه إلا إذا ثبت اعتباره أو حضر الدين القاضي في غيبة خصمه *
 في القضاة * وما يدل عليه أنه لو عزل ابن الواقف من النظر لمشر وطاله وولى غيره فلا حياة
 أم يصح حكمه في فصول العمادي من الوقف وجامع الفصولين من القضاء * ولو عين الناظر معلوما
 وعزل نظر الثاني أن كان ما عهد له بقدر أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه ولا جعل له أجر
 المثل وحط الزيادة كما في القيمة وغيرها * ومنها حرمة احتياث تقرب بر فرش المسجد بغير شرط
 الرأف كما في الذخير وغيرها * وقد ذكرنا في القامع الخامسة أن من اعتد على امر القاضي
 الذي ليس بشري أم يخرج عن العهدة * ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الرواحية ولا يعارضه ما
 في القيمة * طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام فابى فامر القاضي به فأقرضه
 ثم مات الإمام ما سالا يضمن القيمة انتهى * لأنه لا يشترط لأمر القاضي أن لا يقرض من مال
 الأقرض من مال المسجد * وفي الثاني من الشهادات الأصح أن القاضي إذا علم أن المحضر مسخر
 لا يجوز إقامة البينة عليه * ولا يجوز إثبات الوكالة أو الوصاية بلا ختم حاضر * لا تقبل شهادة
 المغفل وبقبل إقراره كما في الرواحية * شهدا على أنه مات وهي امرأته بخران أنه طلقها فالأول
 أولي * تنازعا في ولا رجل بعد موته فبرهن كل أنه اعتقه وهو ملكة فالمرات بينهما * كما
 لو برهننا على نسب ولد كان بينهما * وأي بيعة سبقت وقضى بها لم تقبل الأخرى * مثل الشهود
 بالبيع عن الثمن فقاوا لا تعلم لم تقبل * وبالنكاح من المهر فقاوا لا تعلم تقبل كما في الصيرفة *
 الأصح أنه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المنقبة * واجمعوا على أنه لا يتحملها من وراء جدار
 كذا في المجتبى * وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا تدري كان في صحة أو مرض فهو
 على المرض * ولو قال الوارث كان يهني بصدق حتى يشهد وأنه صحيح العقل * وفي الخزانة
 قال هو زوج الكبير لكن لا تدري الكبير تكلفه إقامة البينة أن الكبير في هي * شهدا أنها
 زوجت نفسها ولا تعلم هل هي في الحال أم لا * أو شهدا أنه باع منه هذا العبد ولا تدري
 هل هو في ملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح رالمال في الحال بالاستصحاب * والشاهد في العقد
 شاهد في الحال انتهى * وفي البرازية فمن يدا إلى الجامع الشاهد عاين دابة تتبع ذواته وضع

أن يشهد بالملك والنجاة انتهى * لا يحلف المدعى إذا حلف المدعى عليه إلا في مسئلة ذكرناها
 في الدعوى من الشرح من المحيط * وقال فيه أنها من خواص هذا الكتاب وفرائده فيستحق حفظها
 اللعب بالشطرنج لا يستطاع العداة إلا بأحد من خمسة * القمار عليه * وكثر الحلف عليه * وأخرج
 الضائق من وقتها بسببه * واللعب به على الطريق * وذكر شيعي من الفسق عليه كما ينبغي شرح
 الكفر * الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع إلا في دعوى الغصب في المقتول * وأما في الدور
 وإقرار فلا فرق كما في البيهقي * شهادة الزوج على زوجته مقبولة إلا بزناها وقد قلنا فيها كما في
 حد القذف * وفيما إذا شهد على أقرارها بانها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج
 أعطاها المهر والمدة فيقول إذا ثبت لها في الكاح كما في شهادات الخانية * تقبل شهادة الذي على
 مثله إلا في مسائل * فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قتل مسلم حياً كان أو ميتاً فلا يصلى عليه
 بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان ميتاً وكان له ولي مسلم يدعيه فإنها تقبل
 للأوث وبصلى عليه بقول وإيه كما في الخانية * وفيما إذا شهد على نصراني ميت يدين وهو
 من أيون مسلم * وفيما إذا شهد أنبائه بعين أو شتر نه من مسلم * وفيما إذا شهد أربعة نصاري على
 نصراني أنه زنى بمسلمة إلا إذا ما راوا شهودها فيك الرجل وحده كما في الخانية * وفيما إذا شهد
 مسلم عبداً في يد كافر فشهد كافر أن له عبداً قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدائع * لا تقبل
 شهادة إلا لثمان أنفسه إلا في مسئلة * القاتل إذا شهد بعفو وولي المقتول * ونصرتهم في شهادات
 الخانية ثلاثة * قتلوا رجلاً هذا ثم شهدوا بعفوه التوبة أن الولي قد عفا عنها * قال الحسن لا تقبل
 شهادتهم إلا أن يقول اثنان منهم عفا عنها وهذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رح تقبل في
 حق الواحد * وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى * كتبنا في قاضية البيهقي لا يزول بالشك أنه
 من تلف لحم إنسان وأدعى أنه ميتة فليشهدوا أن يشهدوا أنه ذكوة بحكم الحال كما في البرازية
 وعلى هذا أقرعت أوراً وأشخصا ليس عليه آثار مرض أقر بشيئ لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
 وكذا عكسه أوراً وفي فراش أو به مرض ظاهر فله أن يشهدوا أنه كان مريضاً عملاً بالحال
 لكن لو قال لهم أنا صحيح هل يشهدوا بصحته أو يكفوا قوله فإن ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا
 بها ولا يحكموا قوله * وينبغي أن يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فإن أخبروا به

لم يعمل بأخباره والله صريح والأفضل ينزهه عن خادثة الفتوى * وفي جنائيات البرازية شهيد وأعلى
 رتبة من رتبة وألم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وإن لم يشهد وأنه مات من جراحتة *
 لأنهم لا يملك إسمهم به * وكذلك لا يشترط في الحائط المائل أن يقولوا مات من سقوطه * ولأن إضافة
 الأسماء إلى السبب الظاهر لا يزم إلى سبب يقوهم * ألا ترى أنه لا يجب القسامة في ميتة محلة
 على رقبته حية ملقوبة انتهى * تقبل شهادة العقيق باعتقاده لا في مسئلة ما إذا شهد بالثمن عند
 اعتدافهما كما في الخلاصة * وتقبل عليه لا في مسئلة ذكرناها في الشرح * قال في بسط الأنوار
 للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ربح إذا لم يكن
 القاضي له شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بالغ في الإنكار
 انتهى * وأما هذا الصوابان فليكن في الحاشية ذكر العشر للمتولي في مسئلة الطاحونة *
 لا يناف مع البرهان الآتي ثلث ذكرناها في الشرح * دعوى دين على ميت * وفي استحقاق
 المبيع * ودعوى الأبق * لا تخلف بلا طلب المدعي الآتي أربع على قول أبي يوسف مذكورة
 في الخلاصة * تقبل الشهادة بحسبة بلا دعوى في إمامة مواضع مذكورة في منظومة الحسبة وهاهنا
 في الوقف * وطلاق الزوجة * وتعليق طلاقها * وحرية الأمة * وتدابيرها * والمخلع * وهما ههنا
 رمضان * والنسب * وزدت خمسة من كلامهم أيضا * حد الزنا * وحد الشرب * والابلاء * والظهار
 وحرمة الأصهار * والمراد بالوقف الشهادة بأصله * وأما من بعده فلا * وعلى هذا لا تسمع الدعوى
 من غير من أنه الحق فلا جواب لها * قال دعوى حسبة لا تجوز * والشهادة بحسبة بلا دعوى جائز في
 هذا الموضع للمنفعة * ثم زدت سادسة من القنية نصارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على
 دعوى من لا نسب * ولم أر صريحاً للشاهد بحسبة من غير * قال القاضي * وأعلم أن شاهد
 بحسبة إذا حضر شهادته بلا مدعى يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الشارح وطلاق الزوجة
 بحق الأمة * وظاهر منافي القنية أنه في الأصل وهي في الظهيرة واليتيمة * وقد أبت فيهما سائلة
 أن شاهد بحسبة وأيسر أن شاهد في حسبة الآتي من الموقوف عليه أصل الوقف فإنها تسمع من يتيمة
 لبعض * والفتوى على أنها لا تسمع الدعوى إلا من المتولي كذا في البرازية من الوقف * فإذا كان
 الموقوف عليه لا تسمع دعوى فلا يجزي بالاولى * وظاهر مستحالة مهم أنها لا تسمع من غير الموقوف

ما فيه انقضاء * وهل يقبل حجر بيع الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى * لا يحال بين المولى
 وبينه قبل قبوت معتقه الا في تلك مسائل مذكورة في منية المفتي * ولا يحال بين الموقوف والمكتسب
 عليه به الا في موضعين منها ايضا * لا يلزم المالك عي به ان السعيب وتصح بدونه الا في المسائل *
 ودعوى المرأة بين علي تركته زوجها * والثانية في جامع الفصولين * والا ولى في الشرح من
 الدعوى * الشهاد بخرية العبد بدون دعوته لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين * الاولى اذا
 شهد بالحرية الاصلية واداه حبة تقبل لا بعد موتها * الثانية شهدوا بانه اوصى له باعتاقه تقبل
 وان لم يدع العبد وماله في آخر العمدية * والا ولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح * واشترط
 دعوته في العارية الاصلية كماند مناه * ولا نسمع دعوى الا متاق من غير العبد الا في مسألة
 من باب التسليم من المهيمن * باع عبد اثم ادعى على المشتري الشراء والا متاق وكان في يد البائع
 تسمع فيهما * وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط * ولا يشترط صحة دعوى الحرية الاصلية
 ذكر اسم امه ولا اسم ابي امه لجواز ان يكون حر الاصل وامه رقيقة صرح به في آخر العمدية
 وجامع الفصولين * وكذا في الشهادة بخرية الاصل كماند في دعوى القنية * القضاء بعد مدوره
 صحيح لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر المقتضي له ببطلانه فانه يبطل الا في المقتضي بخرية * وفيما اذا
 سئل الشهود عبيدا او محمدين في نذف بالجهنم فانه يبطل القضاء لكن لكونه غير صحيح * يختلف
 المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح الكون * اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي
 اليد استحقاق ما في يده فاقترلا حدهما وانكر الآخر لم يستحق المنكر منهما الا في تلك * دعوى
 القصب * والا يداع * والادارة * فانه يستحق للمدكر بعد اقراره لا حدهما كماند في الجانية
 موصلا في الخلافة * في كل موضع لواقربه بلزمه فاذا انكره يستحق الا في تلك وذكرها * والصواب
 الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح * يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاء وكذا كتابه
 الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخلافة فقضاء الاخير لا يجوز كذا في المتن * وقد ائتمنت
 بان تولية باشا مصر قاضي المحكم في اتصيته بمصر مع وجود قاضيها المولى من السلطان باطلة * لانه
 اتم يهوض اليه * ذكر الصلوات الشريفة في شرح ادب القضاء ان المولى لا يكون قاضيا بل وصوله الى
 بحال ولا يته فمقتضاها جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استاينته بارسال نائب له في

جعل تضائه وهمل القضاء الآن على أن سأل نائب حين التوايه في بلد السلطان * والظاهر أنه باذن
 السلطان وح لا كلام فيه * حادثة ادعى أنه غرس اثلا في أرض محمد ودية يكفد أمن مائة ثمانية
 عشر سنة على أن الأرض أن ظهر لها مال لك دفع اجرتها وان المالك على عليه يتعريضه بشهر حق وطالبه
 بذلك فاجابه المالك على عليه بان الاثلا المالك كور غرسه مستاجر الوقف له فاحضر المالك في شاهد بين
 شهدا بانه غرسه من المالك كورة وزاد احدهما بانه واضح اليد عليه فحكم القاضي بالمالك
 الممنوع ولم يطالب البينة من المالك على عليه * فسئل من الحكم * فاجبت بانه غير صحيح * لان
 المالك في لم يبين فيها انه خارج او ذو يد وعلى كل لا موافقة بين الدعوى والشهادة * والحاصل أن
 القاضي يستأ نف الدعوى فان ذكر المالك في أن المالك على عليه واضح اليد وانه خارج وصلة
 المالك على عليه على وضع اليد او برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب
 من الناظر ابرهان فان برهن على المالك على قدم برهان الخارج * لان الغرس مما يتكرر فليس
 كالتحاج * وان ذكر المالك في انه واضح اليد وان الناظر المالك على عليه يعارضه ويزن برهن الناظر
 على غراس المستاجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا * وهل الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت
 الغرس بحق والاولى تثبته خصبا * قلت لا ترجيح بذلك * ثم سئل لو ارضى الغرس * فاجبت بانه
 بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد فيقدم * لان الغرس مما يتكرر * وقال الزبلي انه بمقتضى
 الملك المطلق وهذا حكمه * ثم رأيت في خصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسجلة كانت
 سجيلا انتهى * فمقتضاها ان يكون الاثلا وقتها اذا كانت الأرض وقفها على ابناء السبيل * وظاهر
 ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا لوقفه * وذكر في خزنة المفتين من
 الوقف حكم ما اذا غصب ارضا وبني فيها او غرس * لا تحالف اذا اختلفا في الاجل الا في جعل السلم *
 دعوى دفع التعرض مسموعة على المقتضى به كما في دعوى البرازية * ودعوى قطع النزاع لا كما في
 فتاوى قارى الهداية * اختلاف الشاهدين ما نفع الا في احدى وثلاثين مسألة فكررناها في الشرح *
 اذا اخبر القاضي بشي حال قضائه قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل محلد وتما منه في شرح ادب
 القضاء المصدر * لا تسمع الدعوى بين علي الميتم الا على وارثا ووصي او وصي له فلا تسمع
 على غريم له كما في جامع القصولين الا اذا اوجب جميع ما له لا جهدي وسلمه له فانها تسمع عليه

لكونه ذا يد كما في خزنة المفتين * المدعى عليه اذا دفع حوى المدعى المالك من فلان فلان
 اورد عاياته ان ثبت المدعى بلا بيعة الا في مسئلتين * الاولى اذا ادعى الارث منه فان بالالتفات
 بخلاف دعوى الشراء منه * الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال امرني بالقبض منك ام تدفع * والفرق
 في فروع التكرار بيني * دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية الماضي لا تصح الا في مسئلتين *
 الاولى الشهادة بالوقف اي بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بصحته صحته * الثانية الشهادة بالارث
 اي بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحته وهما في الخزنة * ودعوى الفعل من غير بيان
 الفاعل لا تسمع الا في اربع * مسئلتين القضاء * والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صفقة
 رابعة وان لم يسموه * الرابعة الشهادة بان وتبيله باعه من غير بيان * والكل في خزنة المفتين * الخامسة
 نسبة فعل الى متولي وقف من غير بيان من نصبه على التعيين * السادسة نسبة فعل الى وصي يتيم
 كذلك * ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى * القضاء بالحريية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعنق من
 ملك مورخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله
 كما ذكره ملا خسر وفي شرح الدرر والقرر القول لمكر الاجل الا في السلم فلمدعيه * الشراء يمنع
 دعوى الملك وكذا الاستيداع الا للضرورة كما اذا خالف من الغاصب تلف العين فاشتراها او اخذها
 سودبعة ذكره العمادي في الفصول * وفي جامع الفصولين بصيغة لكن بعدني * الجهالة في المنكوحات
 تمنع الصحة * وفي المهر ان كانت فاحشة فمهرامثل والا فالوسط كعبد * وفي البيع وفي المبيع والتمن
 تمنع الصحة الا اذا ادعى حقاني دار فادعى الاخر عليه حقاني دار اخرى فتمبايعا الحقين المجهولين
 فانه بائنه * وفي الاجارة تمنع الصحة في العين او في الاجرة كهذا او هذا * وفي الدعوى تمنع الصحة
 الاشياء الغصب والسرقة * وفي الشهادة كذلك الا فيهما * وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في
 بسبب * هذه الثلاثة * ودعوى خيانة مبهمة على المودع * وتخليف الوصي من اتهام القاضي له * وكذا
 التبراي * وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسألة ذكرناها في بابها * وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى
 الوصي او وارثه * وفي المنتقى لو قال اعطوا فلانا شيئا او جزء من مالي اعطوا ما شاؤوا * وفي الوكالة
 فان في الموكل فيه وتفا حقت منعته والا فلا * وفي الوكيل تمنع حكمة الوكيل لا * وفي
 الاقرار والعناق لا وعليه البيان * وفي الحد وقد تمنع كنه ان او هذا * لا يجوز للمدعي ان

مسائل ذكرناها في الشرح من باب التحالف * القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل
كل ذي حجة على حجة اذا كانت له * وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على
حجته * النسب * والحكم بشهادة القابلة * وفسخ النكاح بالعنة * وفسخ البيع بالاباق * وتفسير
الشاهد * كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات *

* كتاب الوكالة *

الاصل ان الموكل اذا قيم على وكيله فان كان مقيدا اعتبر مطلقا والا * وان كان ناعما من وجه
ضارا من وجه فان اكده بالدقي اعتبر والا * وعليه فروع * منها بيعه بخيار فباعه بغيره
لم ينفذ * لانه مقيد * بغيره من فلان فباعه من غير * كذلك * وهما في المحيط * ومن هذا النوع بيعه
بكفيل * بغيره برهن * وبعده بنسبة فباعه نقدا بخلاف بيعه بنسبة له بغيره نقدا * ولا تبع الا بنسبة له بغيره
نقدا * بغيره في سوق كذا انباعه في غير * نفذ * لا تبعه الا في سوق كذا الا * ونظير بغيره بشهود *
لا تبعه الا بشهود فلا مخالفة مع النهي الا في قوله لا تبع الا بالنسبة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض
الثلثين كما في الصخرى فله المخالفة بخلاف لا تبع حتى تقبض * لان التسليم من الحقوق وهي راجعة
الى الوكيل فلا يملك النهي * الوكيل يملك الموقوف كالمأفد ولا ينهيها وتامه في نكاح
الجماع * الوكيل معتدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه الفاق امره ان يشتري بها عبدا
وبزيد من مائة الى خمس مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذا به الامر فلو يقسم الثلثين اثلاثا
لك حذر بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتامه في الجماع * لا يضح منزل الوكيل نفسه الا بتعلم
الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير مئدة او ببيع ماله ذكره في وصايا الهداية * قلت وكذا الوكيل
بالنكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل بشراء معين والخصومة * لا يجبر الوكيل اذا انتفع
من فعل ما وكل فيه اكونه بغير ما الا في مسائل * اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب
عليه الحمل اليه * والمضروب والامانة سواء * وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه
او بعد * وفيما اذا كان وكيل بالخصومة يطلب المئدة في غاب المئدة على عاينهم * ومن فروع
الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والشك بره والكتابة والهمة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة
ونقضاء ديون فلان اذا غاب المرئى * ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الشمن وانما يجبر الوكيل

ولا يحبس الوكيل بالدين موكله وأركانته وكاملته عامة إلا أن ضمن * لا يوكل الوكيل إلا بأذن
أو تفويض أو قبض الدين له أن يوكل من في ماله يدونهما فيبرأ المدينون بالدفع
إليه * وأوكل بالبيع الزكوة إذا وكل غيره ثم وشم فدفع الآخر جاز ولا يتوقف كما في أصح
الحائبة * الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا دفع
وصدقه أو وكل وكذا بتبائع فلا رجوع كما في كفاية الحائبة * وكيل الأب في مال ابنه كالأب
الآفي مسئلتين من بيع الوكيل الحائبة * إذا باع وكيل الأب من ابنه لم يجوز بخلاف الأب إذا باع
من ابنه * وفيما إذا باع مال أحد الأبنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله * المأمور بالشراء إذا
خالف في الجنس فسد عليه الآفي مسئلة من بيع الوكيل الحائبة * الأسير أسير في دار الحرب إذا
أمر أن يباين يشتري بالف درهم فباع في الجنس فإنه يرجع عليه بالالف * الوكيل إذا أسمى له
أو وكل الثمن فاشترى بأكثر نفذ على الوكيل إلا أو وكيل بشراء الأسير فإنه إذا اشتراه بأكثر
أزم الأمر أسمى كما في الواقيات * الوكيل لا تقتصر على المجلس بخلاف الممليك * إذا قال
أرجل طلقها لا يقتصر وطلقي نفسك يقتصر إلا إذا قال أن شئت فيقتصر وكذا طلقها إن شاءت
كما في الحائبة * الوكيل ما مل غيره فمتى كان مأمولاً لنفسه بطلب * وإذا قال في الكفر بطل
أو وكيل الكهل بمال الآفي مسئلة ما إذا وكل المدين ببراءة نفسه فإنه صحيح وإذا لا يتقيد
بالمجلس ويصح من له وإن كان مأمولاً لنفسه * بخلاف ما إذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده
لم يصح كما في البرازية * الوكيل إذا أمسك مال الموكل وفعل بماله نفسه بانه يكون متعدياً فلو
أمسك ديناراً أو كل وباع ديناراً لم يصح كما في الخلاصة الآفي مسائل * الأولى الوكيل بالاتفاق
على أهله وهي مسئلة الكدر * الثانية الوكيل بالاتفاق على بدء داره كما في الخلاصة * الثالثة
الوكيل بالشراء إذا أمسك المدفوع ونفذ من ماله نفسه * الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذا
وهما في الخلاصة أيضاً * وقيد الثالثة فيهما إذا كان المال قائماً ولم يضاف الشراء إلى نفسه *
الخامسة الوكيل بإعطاء الزكوة إذا أمسكه وتصدق بماله أو بالرجوع أجزاء كما في الغنية *
السادسة * أبرأ الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه رهبتة
صحيح عند أبي حنيفة ربح * وأما حط الكل عنه فغير صحيح عند أهل خلا بآل أحمد ربح كما في

حيل الثمان خائفة * ومما خرج من قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعتقد الوكيل لنفسه الوصي
 فان له ان يشتري مال اليتيم لنفسه والبيع ظاهر * ولا يجوز ان يكون وكيل في شراؤه للغير كما
 سمي بدوع البرازية * الا مراد اقيس الفعل بزمانه كبيع هذا اشد او اعتقه هذا ففعله المأمور به
 هذا جاز كذا في حيل الخائفة * من ملك التصرف في شيء ملكه في بعضه فلو وكله في بيعه ببيع
 نصفه صح عند الامام * وتوقف عندهما * او في شراء غندين معينين وام يسم ثمنهما فاشترى احدهما
 صح * او في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص طلي ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية *
 واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتتر الباقي كما في الكنز * الوكيل اذا وكل
 بغير اذن وتسميم واجاز ما فعله وكله نفذا لا الطلاق والعتاق * التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا
 وكله ان يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور وهو على امره *
 ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فروق الكرايسسي * الوكيل اذا كانت وكالة مطلقة ملك
 كل شيء الا طلاق الزوجة وعتق العبد وتوقف البيت * وقد كتبت في هار سالة * المأمور بالدفن
 الى فلان اذا دفنه وكذا به فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان خاصا او مديونا كما في
 منظومة ابن وهبان * بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه *
 وان كان رسول المدين هلك عليه * وقول الدائن بعث بهامع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك ملك
 على المدين بخلاف قوله ادفنها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن * وبينا في شرح
 المنظومة * لا يصح تركيل مجهول الا لا تقاطع م الرضاء بالتوكيل كما بينا في مسائل شتى من
 كتاب القضاء من شرح الكنز * ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا او
 بن اخي ليبيعك او قال لك كذا او كذا فادفع ما لي عليك اليه لم يصح * لانه توكل مجهول فلا يبرأ
 بالدفع اليه كما في القنية * الوكيل يقبل قوله به مديون فيمدا يد عليه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى
 بعد موته الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بالبيعة كما في الواحدة
 من الموكالات * وقد ذكرنا في الامانات * والافهما اذ ادعى بعد موته الموكل انه اشترى لنفسه وكان
 الشئ منقودا * وفيما اذا قال بعد عزله بعتك امس وكذا به الموكل * وفيما اذا قال بعد موته الموكل
 بعتك من فلان بالدرهم وقبضتها وملكك وكذا بته الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع

ثالثا بغيره بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الوالدية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع
الموكل * وفي جامع الفصولين كما ذكرنا * وفي الاوّل قال فلوقال كنت قبضتي في حين الموكل
ودفعته اليه لم يصدق الا اذا اخبر بهما لا يملك انشاءه وكان متبعا * وقد بحث بانه ينبغي ان يكون
الوكيل بقبض الوكيل كذا لك ولم يشبه به الفرق به الوالدي بهما بان الوكيل بقبض الدين
يريد ان يحاط بالضممان على المالك اذا لم يكون تقضي دائما له اختلاف الوكيل بقبض الغير * لا بد من
بقي الضمان من نفسه انتهى * وكتبنا في شرح الكنز في باب الوكيل بالخصوصة والقبض مسألة
لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض * وفي الواقعات الحسابية الوكيل بقبض القرض اذا ائتم
قبضته وصدقه المقرض وكذا به الموكل فالقول للموكل * اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في
التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع البرازية * اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
الا في الصرف كما في منية المفتي * الوكيل اذا جاز فعل الفصولي او وكل بلا اذن وتعميم ومضطر
فانه ينفذ على الموكل * لان المقصود حصول رأيه الا في الوكيل بالطلاق والعتاق * لان المقصود
مبارته * والخلع والكتابة كالببيع كما في منية المفتي * الشبي المفوض الى الغير لا يملك احدهما
كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكميين والمودعين والمشرطين والما الاستبداد
والادخال والاخراج الا في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبداد مع فلان فان الواقف
الافراد دون فلان كما في الحانية من الوقف * الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا
في مسألة * علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل بالبائع بكونه وكيل كما في البرازية * وفي
مسألة ما اذا امر المودع بالودع بدفعها الى فلان فلا دفعها له ولم يعلم بكونه وكيل او في الحانية *
بخلاف ما اذا وكل رجلا بدفعها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فلا دفعها له قايما المالك
في تشديد ايها شاء اذا ملكت وهي في الحانية ايضا *

كتاب الاقرار

المقر له اذا كتب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحربة والنسب ولاء العتاقة كما في شرح
المجمع معللا بانها لا تشمل النقص * ويزاد الوقف فان المقر له اذا رد ثم صدقه صح كما في
الاسماء والطلاق والنسب والرق كما في البرازية * الاقرار لا يجتمع البينة * لانها لا تنضم

ألا على متكرراً في أربع * في الوكالة * والرعاية * وفي إثبات دين على الميت * وفي استحقاق
 العين من المشتري كما في وكالة الخائفة * لاقرار للمجهول باطل إلا في مسألة ما اذا رد المشتري
 المبيع بعيب فبر من الراجع على اقراره أنه باع من رجل ولم يعينه قبل و سقط حق الرد كذا في
 يوع الخين * الاستحجار اقرار بعدم الملك له على احد القوانين الا اذا استاجر المولى عبده من
 نفسه لم يكن اقراراً بحريته كما في القنية * اذا قر بشيء ثم ادعى الخطأ لم تقبل كما في الخائفة الا
 اذا قر بالطلاق بداء على ما يقتضي به المقتضى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين
 والقنية * اقرار المكر باطل الا اذا قر السارق بسكره فقد اثنى بعض المتأخرين بصحته كما في
 سرقة الظهيرية * الاقرار بخبار لا انشاء فلا يلزم له لو كان كاذباً الا في مسائل فانشاء * يرد
 بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكة * ولو اقر ثم انكر بحال على أنه ما اقر به انشاء
 ملك اكن الصحيح لحليفه على اصل المال * من يملك الانشاء يملك الاخبار كما في الرعي والمواشي والمزاجع
 والوكيل بالبيع ومن له الخيار * وتشاريعه في ايمان الجامع * فله في التاريخ الا في مسألة
 استئانة الوحي على العتيم فانه يملك انشاء ما دون الاخبار بها * المقر انه اذا رد الاقرار ثم
 هو ان التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الامعاء من باب الاقرار بالوقف * الاختلاف
 في المقر به يمنع الصحة وفي سببه لا * اقراره بعين ودعة ومضاربة او سائمة فقال ليس لي ودعة لكن
 لي ملك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر * ولو قال ارضيتك
 فله اخذها لا تغاها على ملكه الا اذا صدقته بخلافه لا بي يوسف رح * ولو اقر انها ذهب فله من اهلها
 للرد في حق العين كذا في الجاهج الكبير * المقر اذا صار مكنها بطل اقراره ولو ادعى المشتري
 الشراء بالف والبائع بالفين وقام البينة فان الشفع يأخذها بالفين * لان القاضي كذا في المشتري
 في اقراره * وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء له
 الرجوع بالثمن على بائعه وان اقراره البائع كذا في قضاء الخلاصة * ومنه ما في الجامع ادعى
 عليه كفالة معينة فانكر فبر من المدعي وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدعيون اذا كان
 بامره * وخرجت من هذا الاصل مسألتان في قضاء الخلاصة بينهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب
 الحال لا يكون تكذيباً له * الاول ان اقرار المشتري ان البائع اعطى العبد قبل البيع فكذلك به البائع

فَقَضَى بِالْحَمَنِ عَلَى الْمُشْتَرِي أَمْ يُبَالِ إِنْ أَرَادَ بِالْعَتَقِ حَتَّى يَتَقَيَّ بِمِلْكِهِ * الثَّانِيَةُ إِذَا أَدْعَى الدَّيُونُ
 الْإِبْرَاءَ أَوْ الْإِبْرَاءَ عَلَى رَبِّ الدِّينِ فَحُكْمٌ وَحَلْفٌ وَقَضَى لَهُ بِالْأَبْنِ أَمْ بِصِرَافِهِ أَمْ بِمُكْنًى بِأَحْتِي أَوْ وَجَدَتْ
 بَيْعَةً تَقْبَلُ * وَزِدَتْ مَسَائِلُ * الْأُولَى إِنْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي بِالْمَلِكِ لِلْبَائِعِ صِرَافَهُ أَمْ يَتَقَيَّ بِبَيْعَتِهِ وَرَجَعَ
 بِالْحَمَنِ أَمْ يَبْطُلُ أَتْرَادَ فَلَوْ هَادَ إِلَيْهِ بَوْمَانِ الدَّهْرِ فَانْهُ يَوْمَ يَأْتِي السَّيْمُ إِلَيْهِ * الثَّانِيَةُ وَلَدَتْ
 وَزَوْجَهَا غَائِبٌ وَفُطِمَ بَعْدَ الْمَلِكِ وَفَرَضَ الْقَاضِي لَهُ الدَّفْعَةَ وَلَهَا بَيْعَةٌ ثُمَّ حَضَرَ الْأَبُ وَكُنَّا لَا حَمَنَ وَقَطَعَ
 النَّسَبُ * أَمَّا اخْتِلَافُ فِي تَلْخِيصِ الْجَمَاعِ مِنَ الشَّهَادَةِ * وَعَلَى هَذَا الْوَأْتِ بِجَرِّهَا ثُمَّ اشْتَرَا حَتَّى عَلَيْهِ
 وَلَا يَرْجِعُ بِالْحَمَنِ أَوْ بِوَدْعَةٍ دَارَ نَمِ اشْتَرَا هَا كَمَا لَا يَتَقَيَّ * وَمَسْئَلَةُ الْوَقْفِ مَنْ كَوْنُهُ فِي الْأَسْعَافِ *
 قَالَ الْوَأْتِ بِأَرْضٍ فِي يَدٍ غَيْرَةٍ أَنْهَا وَقَفَتْ ثُمَّ اشْتَرَاهَا وَوَرَّثَهَا صَارَتْ وَفُتِمَا وَخَذَتْ لَهُ بَزْعُمَةً أَنْتَهَى *
 وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْجَزَائِرَةِ مِنَ الْوَكَالَةِ طَرَفًا مِنْ مَسَائِلِ الْمُقَرَّادِ صَارَ مَكْنًى بِأَشْرَاهَا * وَذَكَرْتُ فِي خَزَانَةِ
 الْأَكْمَلِ مَسْئَلَةً فِي الْوَصِيَّةِ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى وَهِيَ رَجُلٌ مَاتَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَهْمَدٍ وَلَهُ ابْنٌ فَقَطَّاعٌ هِيَ الرَّجُلُ
 أَنْ أَمَاتَ أَوْ صِي لَهُ بَعْدَ يَقَالُ لَهُ سَأَلْتُ فَاذْكُرْ الْإِبْنَ وَأَقْرَأْ لَهُ أَوْ صِي لَهُ بَعِيدٌ يَقَالُ لَهُ بَزْعُ فَيُجِبُ مِنَ الْمَلِكِ هِيَ
 قَضَى لَهُ بِسَائِمٍ وَلَا يَبْطُلُ أَتْرَادَ الْوَارِثُ بِبَزْعٍ فَلَوْ اشْتَرَاهُ الْوَارِثُ بِبَزْعٍ صَحَّ وَغَرَمَ تَبَعُهُ لِلْمَوْتِ هِيَ * نَمِ
 ذَكَرْتُ مِنْهَا مَسْئَلَةً فَنَالَهَا فَلْتَرَجَعَ قَبْلَ قَوْلِهِ وَلَكِ * الْأَوَّلُ رَجْعَةٌ نَاصِنٌ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَا تَعْدَى إِلَى شَيْءٍ فَلَوْ
 أَقْرَأَ الْوَارِثُ الدَّارَ لَعَبْرَهُ لَا تَنْفُسُ إِلَّا جَارَةً لَا فِي مَسَائِلِ * وَأَمَرْتُ الزَّوْجَةَ بِدِ بْنِ فَلَمَّا أَثْنَتْ حَبْسَهَا
 وَأَنْ تَضُرَّ الزَّوْجَ * وَلَوْ أَقْرَأَ لَوْ جَرِيدُ بِنِ لَا وَفَاءَ لَهُ إِلَّا مِنْ ثَمَنِ الْعَيْنِ فَلَهُ بِبَيْعِهَا الْقَضَاءُ وَأَنْ تَضُرَّ
 أَمَّا تَجَرُّ * وَأَوَّاقَرْتُ بِجَهْوَةِ النَّسَبِ بِأَنْهَا بِنْتُ أَبِ زَوْجِهَا وَصَدَّقَهَا الْأَبُ أَنْفُسُ الْبِكَاحِ بِبَيْعِهَا
 بِخِلَافِ مَا إِذَا اقْتَرَتْ بِالْأَرْقِ * وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَمَّ بَيْنَ بَعْدَ الْأَقْرَارِ بِالْأَرْقِ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ * وَإِذَا أَدْعَى
 وَلَدًا مَتَّهِ الْمَبِيعَةُ وَهِيَ أَخُ ثَبِتَ نَسَبُهُ وَتَعْدَى إِلَى حُرْمَانِ الْإِخْ مِنْ الْمِيرَاثِ لَكُونُهُ لِلْإِبْنِ * وَكَذَلِكَ كَانَتْ تَبِ
 إِذَا أَدْعَى نَسَبٌ وَلَدٌ حَرَمٌ فِي حَيَاتِهِ صَحَّتْ وَمِيرَاثُهُ لَوْلَا * دُونَ أَخِيهِ كَمَا فِي الْجَمَاعِ * بَاعَ الْمَبِيعُ
 ثُمَّ إِنْ أَلْبِيعَ كَانَ عَلَى التَّلْجِيَةِ وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي فَلَهُ الرَّقْدُ عَلَى بَائِعِهِ بِأَلْبِيعَ كَمَا فِي الْجَمَاعِ * الْأَقْرَارُ
 بِشَيْءٍ بِحَالٍ بِأَطْلَ كَمَا أَوْقَرَهُ بَارِئُ يَدِهِ الَّتِي تَطْلُقُهَا خَمْسُ مِائَةِ دَرَاهِمٍ وَبَدَأَ صَحِيحَتَانِ أَمْ بِلِزْمِهِ
 شَيْءٍ كَمَا فِي التَّائِيَّةِ مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ * وَعَلَى هَذَا الْفَتْيْمَةُ بِبَطْلَانِ أَقْرَارِ نَسَانٍ بِقَدَرِ السَّهَامِ
 الْوَارِثِ وَهُوَ زَيْدٌ مِنَ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَكْرَفَهُ عَالًا شَرًّا مِثْلًا لَوَمَاتِ مِنْ ابْنِ وَبِنْتِ فَأَقْرَأَ الْإِبْنَ

ان الشركة بينهما بصفان بالسوية فالقرار بطل لما ذكرنا وان كان لا بد من كونه محالا من كل وجه
 والا فقد ذكر في التاتارخانية من كتاب الحيل انه لو اقران هذا الصغير علي الف درهم قرض
 اقرضه او من ثمن مبيع باعديه صح الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان
 يملكه امكن ان يصح باعتباره ان هذا المقر محل اثبوت الدية للصغير عليه في الجملة انتهى * وانظر
 الى قولهم ان الاقرار للعمل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث والوصية * وان بين ثالا يصح كالبيع
 والقرض بطل لكونه محالا * يملك الاقرار من لا يملك الا تشاء فلو اراد احد الدائنين تاجيل
 حصته في الدين المشترك وابي الاخر لم يجز * ولو اقرانه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره * ولا
 يملك الاقضيون العفو عن القاذف * واما قال المقنف كتب مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل
 التاتارخانية من حيل المدائنات * وقرعت علي هذا الواقر المشر وطاله الربع انه يستحقه فلان دون
 فلان صح * ولو جعله اغيره لم يصح وكذا المشر وطاله النظر * وعلي هذا الوقال المريض في مرض الموت
 لاحق اي علي فلان الوارث لم تسمع الذي عوي عليه من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض
 وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابراءه فانه يتوقف كما في حيل الحاروي القدسي * وعلي
 هذا الواقر المريض بذلك لا جفتي لم تسمع الذي عوي عليه بشيء من الوارث فكذا اذا اقر ابيض
 ورثته كما في البرازية * وعلي هذا يقع كثير ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك
 ابنيها لا حق لها فيها * وقبل اجهت فيها مراهرا بالصحة * ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستندا بما في
 التاتارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العيون * ادعى علي رجل مالا واثبتته وبراءة لا تجوز
 براءة ابنه ان عليه دين * وكذا الوا برأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا * ولو انه قال
 لم يكن اي علي هذا المأثور بشيء ثم مات جازا قراره في القضاء انتهى * وفي البرازية معزيا الى
 حيل الحاروي قال في فيه ليس لي علي زوجي مهرا وقال فيه لم يكن لي علي فلان شيء يجرأ عندنا
 خلافا للشافعي راج انتهى * وفيها قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه * قال فيه لم يكن لي عليه شيء
 ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء * وفي الدبانية لا يجوز هذا الاقرار * وفي الجامع اقرار
 الابن فيه انه ليس له علي والده شيء من تركته امه صح بخلاف ما لو ابراءه او وهبه * وكذا الوارث
 يقبض ماله منه انتهى * فهذا اصرح فيما قلنا * ولا ينافيه ما في البرازية معزيا الى الدخيل *

وتوالت عليه لامهراني عليه او لا شيء لي عليه او لم يكن لي عليه مهر قيل لا يصح * وقيل يصح *
 والصحيح انه لا يصح انتهى * لان هذا من خصوص المهر يظهر انه عليه عالة وكلاهما في غير
 المهر * ولا ينافيه ما ذكره في البرازية ايضا بعدك * ادعي عليه ما لا وديعة فصالح مع
 الطالب على شيء يسير سرا وقرأ الطالب في العلية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان
 ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه * فان لم يكن له كان
 ماورثنا عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرمنا لا نسمع * وان كان المدعي عليه وارث المدعي
 وجري ما ذكرنا فهو من بقيمة الورثة على ان ابانا تصد حرمنا بهذا الاقرار وكان عليه اموال
 تسمع انتهى * لكونه متهمافي هذا الاقرار لتقدم الدوى عليه والصالح معه على يسير * والكلام
 عند عدم قرينة على التهمة * ولا ينافيه ايضا ما في البرازية اقر فيه بجعل لا مرأته ثم اعتقه فان
 صدق الوارث فيه فالعق بطل * وان كذب فالعق من الثلث انتهى * لان كلاهما اذا اذنا
 من اصله بقوله لم يكن لي او لاحق لي * اما مجرد الاقرار للوارث فموقوف على الاجابة سواء
 كان بعين او دين او قبض ذين منه او ابراء الا في ثلث * لو اقر بالتلاف ودعيته المأخوذة * ان اقر
 بقبض ما كان عتلة وديعة * او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدبونه كذا في بعض النسخ الجامع *
 وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة والعارية * والمعنى في الكل انه
 ليس فيه اشارة لبعض فاضتتتم هذا التحرير فانه من مفردات هذا الكتاب * وقد ظن كثير ممن
 لا خبر له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته * وقد ظهر
 لي ان الاقرار منها بان الشيء القلاني ملك ابي اوامي وانه عند ي حارية بمنزلة قولها لاحق لي
 فيه فيصح ان ليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث * لانه فيما اذا قال هذا القلان فليتأمل ويراجع
 المقول * في جنائيات البرازية ذكر بكرا شهد المجرورح ان فلانا لم يجرحه ومات المجرورح منه
 ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد * وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس
 يصح اشهاد ولا احتمال الصدق فان رهن الوارث في هذه الصور ان نلنا كان جرحه ومات منه *
 لا يقبل * لان القصاص حق الميت الى آخره * ثم نال ونظيره ما اذا قال المقتوف لم يقتلني فلان
 ان لم يكن قتلا فلان معروفا يسمع اقراره الا لا انتهى * الفعل في الارض احطارة من الفعل في الصحة

الآتي مسئلة اسناد المناظر النظر لغيره بلا شرط فله في مرض الموت صحبة لافي الصحة كما في اليتيمة
 وغيرهما * وفي كفاي الحاكم من باب الإقرار في المضاربة لو أقر المضارب بربح الف درهم في المال
 ثم قال غلطت انما خمس مائة لم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى * اختلفا في كون الإقرار للوارث
 في الصحة وفي المرض فالقول لمن اذعن انه في المرض * اقر في كونه في الصغير والبلوغ فالقول لمن اذعن
 الصغير كذا في الإقرار بالزانية * وكذا الوطئ او اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له * وان اسند الى
 حال الجنون فان كان معهودا قبل والافلا * مات المقر له فبرهن وارثه على الإقرار ولم يشهدوا
 ان المقر له صدق المقر وكذا به يقبل كما في القضية * اقر في مرض موته بشيئ وقال كنت فعلته في
 الصحة كان بمنزلة الإقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة * قال في الخلاصة لو اقر في المرض
 الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن واذعن ذلك المشتري فانه يصدق
 في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث * وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا
 ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى * وتماه في شرح ابن وهبان * مجهول النسب اذا اقر
 بالرق لا نسيان وصدقه المقر له صحيح وسار صيد وان كان قبل نكاحه حر يته بالقضاء * اما بعد قضاء
 القاضي عليه بغير حاكم او بالقضاء في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك * واذا صح اقراره
 بالرق فاحكامه بعد في الجناسيات والحدود احكام العبد * وتماه في شرح المنظومة * وفي
 المنتقى يصدق في الآتي خمسة * زوجته ومكاتبه ومدبره وام ولدته ومولاه معتقه * اقر بالرق ثم
 اذعن الحرية لا تقبل الا بجره ان كذا في البرازية * وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه
 مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل * لان القضاء بالملك يقبل انقض العدم تعد به كما
 في البرازية * بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى احد فيه لغير المتكوم له ولا برهانه
 كما في البرازية لما قد معنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى * فعلى هذا لو اقر عبد مجهول انه ابنه
 وصدقه ومشاهير ان مثله وحكم به بطريقة لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر *
 وهي تصلح شهادة المدفع دعوى النسب * وشرطي التهنيت تصديق المولى * وفي اليتيمة من
 المدعى سئل اي ابن احمد من رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى
 ان هذا الميراث كان لي راى تحت النسب عند القاضي بالشهود * وان اباه اقرانه ابده وقضى القاضي

أنه يشترط التسمية فيقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات بك أمك هل يكون هذا
 بعد فقال إن قضى القاضي بشعور نسبه ثبت نسبه ونحوه ولا حاجة إلى الزيادة انتهى * جهالة
 المقر تمنع صحة الأقرار إلا في مسألة ما إذا قال لك علي أحمدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبد
 إلا في مسألة بين فلا يضح أن يكون العبد مدبونا أو مكابها كذا في المانقط * الأقرار بالجهول
 صحيح إلا إذا قال علي عبد أو دار فانه غير صحيح كما في البرازية * ثم قال علي من شاة إلى بقره
 لا يلزمه شيء سواء كان عبده أو لا انتهى * إذا أقر بمجهول لزمه بيانه إلا إذا قال لا أدري له
 علي سندس أو ربع فانه يلزمه الأقل كما في البرازية * إذا تعدد الأقرار بمهر فحين لزمه الشهران
 إلا في الأقرار بالقتل لو قال قتلته ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنان * وكان في العبد * وكان
 في التزويج * وكان الأقرار بالجرادة فهي ثلث كوافي أقرار منية المفتي * إذا أنكر بالدين بعد الإبراء
 منه لم يلزمه كما في التاتار خانية إلا إذا أقر أزوجه بمهر بعد هبتها له المهر علي ما هو المتيقن
 عند القضاة * ويجعل زيادة أن قبلت والاشبهه خلافه لعدم قصد ما كما في مهر البرازية * وإذا
 أقر بان في ذمتها كسوة ما شئت ففي فتاوى قارى الهداية أنها تلزمه ولا يمكن بشي للقاضي أن
 يستفسرها إذا دعت فان ادعت بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها للسقوط والاشبهها ولا يستفسر ما أقر
 انتهى * يعني فإذا أقر بانها في ذمتها حمل علي أنها بقضاء أو رضا فتلزمه اللهم إلا إذا صدقت
 المرأة أنها بغير قضاء ورضا بعد أقرار المطلق فينبغي أن لا تلزمه

كتاب الصلح

الصلح من أقرار بيع الألفي * المشتري في المستصلي * الأولى ما إذا خالف من الدين علي عبد وقبضه
 ليس له أن يبيعه مراجعة بلا بيان * الثانية لو تصادق علي بن لادن بطل الصلح * وفي الشراء بالدين
 لا انتهى * ويزاد ما في المجمع أو ما لعله من شاة علي صوفها يجوز بهيزه ابن يوسف ح * ومنه
 ممنوع ح * والمنع رواية * وعلي صوف غير هال يجوز اتفانها كما في الشرح مع أن بيع الصوف
 علي ظهر الغنم لا يجوز * الحق إذا جله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلث مسائل * في شفة
 الولو الحية أجل الشنيع المشتري بعد الطلبين للاخذ صح وله الرجوع * أجلت امرأة العتق زوجها
 بعد الحول ضح ولها الرجوع * استعمل المدعي عليه فامهله المدعي صح وله الرجوع * الصلح مقيد

يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع * ويصح بعد حلف المدة على عليه دعوى
 النزاع باقامة البيعة * ولو برهن المدعي بعد على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم
 على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البيعة فانه يقبل * ولو بلغ الصبي فانما يقبل * ولو طلب
 بهيمة لا يحلف كمانى القبيصة * الثانية ادعى ديناً فادعى الادعاء او لا يبراء فانكر فصالحه
 ثم برهن عليه يقبل * لان الصلح هنا ليس لاقتداء اليمن كذا في العمادية من العاشر * ولو برهن
 المدعي عليه على اقرار المدعي انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان
 بعد يقبل * ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كمانى العمادية *
 الصلح على انكار بعد دعوى فاسد فاسد كمانى القبيصة * ولكن في الهداية في مسائل شتى من
 القضاء ان الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ * ويحمل على فساد ما بسبب مناقضة
 المدعي لا ترك شرط الدعوى كما ذكر في القبيصة * وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا
 والله سبحانه اعلم * صلح الوارث مع الموصل له بالمنفعة صحيح لا بيعه * و صلح الوارث مع الموصل له
 يمين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه * وبها في حيل التنازع خاتمة * طلب الصلح والابراء
 عن الدعوى لا يكون اقرارا * وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا * الصلح على انكار على
 شيء انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبي الا اذا قال صاحبه على كذا او برأئك عن الجاني * الصلح
 اذا امكن من مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعي الا اذا صالحه على فله
 او فله الدار فانه غير جائز كضمن النخيل كمانى الخلاصة * اذا استحق المصالح عليه رجع الى
 البعوى الا اذا امكن مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقرنته كالتقصص والعقود والكساح والخلع كما
 في الجامع الكبير * الصلح جائز من دعوى المنافع الا دعوى اجارة كمانى المستصفي * لا يصح الصلح
 من الحد ولا بسقطه الا حد القذف اذا امكن قبل المرافعة كمانى الخاتمة * اذا صالح المجهوس ثم
 ادعى انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان في حبس الوالي * لان الغالب حبسه ظمما كمانى
 البرازية * الصلح يقبل الاقالة والنقض الا اذا صالح من العشرة على خمسة كمانى الغنية * ادعى
 فانكر فصالحه ثم ظهر بعد ان لا شيء عليه بطل الصلح كمانى العمادية من العاشر

✽ كتاب البضاربة ✽

إذا فسدت مكان للمضارب أمر مثله أن يعمل الآ في الوصي يأخذ مال المضمين مضاربة فاسدة فلا شيء له
 إذا عمل كذا في أحكام الصغار * إذا أدى المضارب فساد ما فالقول أن رب المال أو ماله
 فلم يضارب فالقول له على الصحة إلا إذا قال رب المال شرطت لك الثالث وزيادة عشر وقال
 المضارب الثالث فالقول للمضارب كما في التأخير من البيوع * للمضارب الشراء إلا إذا أخذ
 بالشفعة فلا يملكه إلا بالنص كما في البرازية * وللمضارب البيع بالنسيئة إلا أني أجل لا يبيع
 إليه النجار ويملك البيع الفاسد لا الباطل * لا يتجاوز المضارب ما مدينه له رب المال إلا إذا قيد
 عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد * والأذا قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا تقييد بهم بخلاف
 المدين منهم * المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيئه تصرف أو كما في الهداية * يصح نهي
 رب المال مضاربة إلا إذا صار المال عروضا * إذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك
 صح نهيه إلا إذا كان بعد العمل * أطلقها ثم نهاه من السفر عمل نهيه إلا إذا كان بعد الشراء *

❦ كتاب الهبة ❦

هبة المشغول لا يجوز إلا في مسئلة ما إذا وهب الأب لولده الصغير كما في الذخير * قبول الصبي
 الماقل الهبة صحيح إلا إذا وهب له أمي لا نفع له وتلقه مؤنته فان قبوله باطل ويرد إلى الواهب
 كما في الذخير * تملك الدين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا سلطه على قبضه * ومنه لو وهبت
 من ابدها ما على أبيه لها فالمعتمد الصحة للتسليط * ويتفرع على هذا الأصل لو قضى دين غيره على
 أن يكون الدين له لم يجز ولو كان وكلاهما لبيع كما في جامع الفصولين * وليس منه ما إذا قر
 الدائن أن الدين أنلان وإن اسمه عارية فيه فهو صحيح كونه * كخيار لا تملكها ويكون للمقر
 ولاية قبضه كما في البرازية * الهبة تكون مجازا من الأقالمة في البيع والإجارة كما في اجارة
 الأولوية * لا جبر على الصلوات الآ في مسائل * منها نفقة الزوجة * والثانية العين الموصى بها
 يجب على الوارث دفعها إلى الموصى له بعد موت الموصي مع انها صالحة * الثالثة الشفعة يجب على
 المشتري تسليم العقار إلى الشفيع من انها صالحة شرعية * وكذا الرمات الشفيع بطلب الشفعة كذا في
 شرح أدب القضاء للصمد الشافعي من الصفقات * قالت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه
 الموقوف عليه مع أنه صالحة خضعة الزا لم يكن في مبالغة ممل ولا دفعه شافعيها ❦

* كتاب الهمم اثبات *

وفيه مسائل البراءة من الدين * اذا قال الطالب مطلقا به لا تعلق لي عليك كان ابراءه عاما كقوله
لا سق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ
الاصيل وهو المختار كما في القنية * البراءة يرتد بالرد الا في مسائل * الاولى اذا ابرأ المختار
المختار عليه فرد ولم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز * الثانية اذا قال المدينون ابرأني فابراه فرد *
لا يرتد كما في البرازية * الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرد * لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة *
وقيل يرتد * الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكرناه الزيلعي في مسائل شتى من القضاء * البراءة
لا يتوقف على القبول الا في البراءة في بدل الصرف والسلام كما في البدائع * البراءة بعد قضاء
الدين صحيح * لان الساقط بالقضاء المطالبة لاصل الدين فيرجع المدينون بما آذاه اذا ابرأه براءة
اسقاط * راد ابراءه براءة استيفاء فلا رجوع * واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من
اليوم * وصرح به ابن رهبان في شرح المنظومة من الهبة * وعلى هذا لو علق طلاقها ببراءتها
من المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابرأه براءة اسقاط وقع ورجع عليها * وحكى في المجموع
بخلافه في صحة ابراء المختار المحيل بعد الحوالة فابطله ابو يوسف رجع بناء على انها نقل الدين *
وصححه محمد بن حبان بناء على انها نقل المطالبة فقط * وفي هذا ايدان القنية تبرع بقضاء دين من انسان
ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم يبرع ان يرجع عليه بما تبرع به انتهى * وتفرع
على ان المدينون تقضي بامثالها مسائل * منها ان ملك الرهن بعد ابراءه من الدين فانه يكون مضمونا
بغيره فلا يملكه بعد الايقاع ذكره الزيلعي * ومنها الوكيل يقبض الدين اذا دعي بعد موت الموكل
انه كان قبضه في حيوة تبعد فعه له فانه لا يقبل قوله الا ببينة * لانه يرتد انجاب الضمان على الميت
بخلاف الوكيل يقبض العين كذا في وكالة الوالدية * هبة الدين كما لا يبرأ منه الا في مسائل *
منها لو وهب المختار الدين من المختار عليه رجع به على المحيل * ولو ابرأه لم يرجع * ومنها
في الكفالة كذا لك * ومنها ترقفها على القول على قول بخلاف ابراء * ومنها لو شهد احد هما
بالبراءة والاخر بالهبة ففيه قولان * قيل لا تقبل * وبينا في العشر من من جامع الفصولين * البراءة
عن الدين فيه معنى العمليان * يعني الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط الاول نحو ان ادعى الي

هذا كذا ما ثبت بري من الباتي * واذا ومتى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط الثاني نحو قوله الباتي
 بري من كذا على ان تودي الي هذا كذا * وتام تفريعه في كتاب الصالح من باب الصالح من الدين
 والاول يرتد بالرد * والثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابرأ عن المجهول للثاني * واوقال
 الدائن مد يديه ابرأت احد كما لم يصح للثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب * ولو ابرأ
 الوارث مد يون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فبا انظر الى انه اسقاط يصح * وكذا بالمدفون الى
 كونه تملككا * لان الوارث لو باع ميتا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كذا صرحوا به
 فهنا بالطريق الاولى * ولو وكل المديون بابراء نفسه قالوا صح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط
 ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكاله بان يبيع من نفسه * واستشكل بانه ما يل منه لنفسه
 وهو براء لنفسه والتوكيل من يعمل لغيره * واجبه عندنا في شرح الكفر من باب تفويض المطلق *
 كل قرض جر نفعا حرام فكره للمرتدين سكنى المهر ونه باذن الراهن كما في الظهيرية * وما روي عن
 الامام انه كان لا يقف في ظل جد ار مد يونه فذلك لم يشرك كذا في كراهتها * القول للمالك في
 جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفعت شيئا فالتعيين للذائع الا اذا كان من جنسين
 لم يصح تعيينه من خلاف جنسه * ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه بان كان التعيين
 مقيدا بان كان احدهما حالا او به رهن او كفيل والاخر لا صح ولا فلا * ولو ادعى المشتري ان
 المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري * ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر
 ونالت هدية فالقول له الا في المهيأ للاكل كذا في جامع الفصولين * كل دين اجله صاحبه فانه
 يلزمه تأجيله الا في سبعة * الاولى القرض * الثانية الثمن عند الاقالة * الثالثة الثمن بعد الاقالة
 وهما في القنية * الرابعة اذ مات المديون المستقرض فاجل الدائن الوارث * الخامسة الشفعة اذا
 اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري * السادسة بدل الصرف * السابعة رأس
 مال السلم * آخر الدينين قضاء للاول * عليه الف قرض فباع من مقرضه شيئا بائع موجهة ثم
 حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوق الغرماء كذا في الجامع * القرض لا يلزم
 تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربوا * وفيما اذا كان مجزوا فانه يلزم تأجيله كما في
 صرف الظهيرية * وفيما اذا حكم ما لكي يلزمه بعد ثبوت أصل الدين عنده * وفيما اذا حال

المقرض به على الإنسان فاجله المستقرض كذا في مداينات القنية * الوكيل بالابراء اذا اراد
 ولم يرضع الى موكله لم يصح كذا في خزائنة الفتاوى * الابراء العام بمنع الد عوى بحق قضاء لا بدارة
 اذا كان يجهل او علم بماله من الحق لم يبرأ كما في شفعة الولوالجية * لكن في خزائنة الفتاوى الفتوى
 على انه يبرأ قضاء ود يات وان لم يعلم به * وفي مداينات القنية احالت انسانا على المزوج على ان
 يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل التمتع لا تصح * قال استاذنا وله ثلث حمل * احد هما
 شراعي ملفوف من زوجهما بالمهر قبل الهبة * والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيئ ملفوف
 قبل الهبة * والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى * وفي الاخيرة نظير ذلك في
 احكام الدين من الجمع والفرق * الدين المؤجل اذا انضاء قبل حلول الاجل يجبر الطالب * لان
 الاجل حق المدين فلا بد ان يسقطه هكذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي اضافة الحاقبة والنهاية *
 وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقية الد اثن بالاصعيد وطلب تسليمه فيه
 بسقطا منه مؤقته الحمل الى بولاق فمقتضى مسئلة الدين ان يجبر على تسليمه بالاصعيد لكن نقل
 في القنية قولين في السلم * وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المدين بملك البلاء *
 وقد اقيمت به في الحادثة المذكورة * لا بد وان اسقط عنه مؤقته الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له
 بر بالاصعيد * اذا اقر بان دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيلاً عنه ولهذا كان حق القبض
 للمقر ويبرأ المدينون بالدفع الى ايتهما كما في الخلاصة والبرزازية الا في مسئلة هي ما اذا قالت المرأة
 المهر الذي لي على زوجي لفلان او والدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية وهو ظاهر
 لعدم امكان حملها على انها وكيل في سبب المهر كما لا يخفى * والحيطة في ان المقر لا يصح قبضه ولا
 اقراره به بعد اقراره بكونه في فن الحمل منه * وفي وكالة البرزازية للزوج عليه دين وطلبت
 الدفقة لا تقع المقاصة بين الدفقة بل ارضا الزوج بخلاف سائر الديون * لان دين الدفقة اضعف فصار
 كاختلاف الجنس فشابه ما اذا كان احد الحقين جديداً او آخر ديا لا يقع التقاض بلا تراخي *
 عند رجل وديعة والمودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرفا بالدين حتى يجتمعا وبعد
 الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه تبضاوان في يده يكفي الاجتماع بلا قبل يد قبض تقع
 المقاصة * وحكم المغصوب عند تيمانه في يد رب الدين كالمودعة انتهى * اذ اتعارضت بهيمة.

الدين وبينة البراءة ولم يعلم الناريخ قد تمت بينة البراءة * والذات عارضت بينة البيع وبينة البراءة
قد تمت بينة البيع كذا في المحيطين بالبحر هوى الرجلين *

* كتاب الأجارات *

في ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا توقف على الاجارة فان اجازها
المالك قبل استيفاء الموقوف عليه فالاجارة * وان كان بعد فلا * وان كان بعد قبض البعض فالكمل
المالك عند ابي يوسف ربح * وقال محمد ربح الماضي للغاصب والمستقبل للمالك انتهى * الغاصب
يسقط الاجارة عن المستأجر الا اذا سكن اخراج الغاصب بشفاعة او بحماية كما في التناثر خانية
والقنية * التمكن من الانتفاع يوجب الاجارة لا في مسائل * الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة
فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادي * وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب
اجارته في الفاسدة بالتمكن * الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرف فبمسئله عند * فلا اجرة
له كما في الخانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف فبمسئله عند * ولم يركبها * الثالثة
اذا استأجر ثوبا كل يوم بدائي فامسكه سبعين من غير ائس لم يجب اجارته عند الملك التي لو ائسه
لشترق كما في الخلاصة * وتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عند * بضمها * لانه
مالم يجب الاجر لم يكن ما ذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف هلكت
بعد امساكها صبح كما في فروق الكرابيسي * الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان يزيد
عليه احد فان بعد مضي المدة لم تصح * الخط والزيادة في المدة جائز * وان زيد على المستأجر
فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه * وان كانت العين وقفا
فان كانت الاجارة فاسدة * آجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له اى الاصل وقدره
صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى اهل البصر والامانة فان
اخباروا انها باجرة كذلك فسخها * والواحد يكفي عندهما خلافا لمحمد ربح كما في وصايا الخانية
وانفع الوسائل * وتقبل الزيادة ولو شهودا وقت العقد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا
فان كان اضرارا وتعنتا لم تقبل * وان كانت الزيادة اجرة المثل فامتنع قبولها في نسخها المتولي
وبعضه القاضي * وان امتنع المتولي بنسخها المتولي فامتنع قبولها في انفع الوسائل * ثم يجرها

من زاد فان كانت ذرا او حانوتها على المستاجر فان قبلها فهو لاحق وكان عليه الزيادة
 من وقت قبولها الا من اول المدة * وان انكسر من اجرة المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان
 عليه * وان لم يقبلها آجرها المتولي * وان كانت ارضان كانت فارغة من الزرع فكالدار *
 وان مشغولة لم تنزع اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستاجر * واما
 الزيادة على المستاجر بعد ما بنى او غرس فان كان استاجرها مشاهير فانه يؤجر لغيره اذ فرغ
 الشهر ان لم يقبلها والبناء يتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع الموقوف او يصبر حتى يتخلص بهاؤه
 فان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره * وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع * واما اذا
 زاد اجرا لمثل في نفسه من غير ان يزيد احد فللمتولي فسخها وعليه الفتوى * وما لم يفسخ كان على
 المستاجر المسمى كما في الصغيرى * هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام مشايخنا ح * اذا
 فسخ العقد بعد تعجيل البذل صح كان العقد او فاسدا فللمعجل حبس المبدل حتى يستوفى البذل
 ذكره الزيلعي في البيع الفاسد وهو ما بان للمستاجر حبس العين حتى يستوفى ما عجله * ولا
 يخالفه ما في اخراج ارات الولاوية * لانه فيما اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره الزيلعي
 انه هو فيما اذا كانت في يد المستاجر * وصرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين * الاجارة
 عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالا ستكتاب فلصاحب الورق فسخها
 بلا عذر * واصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل * من اعذارها المجوزة لفسخها الدين
 على المورج ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة العتلة تستغرق
 قيمتها * لا يصح الاستيجار من تعين عليه الفعل كغسل الميت وحمله ودفنه والا جاز * صح استيجار
 قلم بهيئة الاجر والمدة * آجر الغاصب ثم ملك نفدت * استاجر ارضه لوضع شبكة الصيد جاز *
 وكذا الاستيجار طريق للمرور بين المدة * استاجر مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط * آجرها
 للمستاجر من المورج لم يصح * استاجر نصراني مسلما للخدمة لم يجز ولغيرها جاز كالاستيجار
 لكتابة الغناء او لبناء بيعة او كنيسة * استاجر ليصيدها له او ليطبخ بها جازان وقت * استاجرت
 زرعها لغمر زجلها لم يجز * استاجر شاة لارضاع ولها ان يجد به لم يجز * استاجر الى ما بقي
 سنة لم يجز * اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة * دفع حارة الى آخرها لا اجرة عليه فهي

مارية * المستاجر فاسد اذا اجر صحته جازت * وقيل لا * المستاجر ذراهم ليعمل فيها كل شهر يكنها
 فهي فاسدة ولا اجر ويضمنها ولو ليزن بها جازت ان يوزن * ولا يجوز اجارة الشجر وتكريم باجر
 على ان يكون الثمر له وكنه البان الغنم وصوفها * ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواجه زاد * انما
 ان يقول بالجواز ويصرف الى هذا الثياب عليها والداية * بعينه * لان المنفعة المقصودة منها
 الثمرة * دفعه * لا الى حائل لينسجه له بالنصف فسدت كاستيجار الكتاب للقرآن متعلقا بفساد
 الشر كما اشتراط طعام العبد وملح الدابة وتطيين الدار ومزمتها وتقليم الباب راد خال جند
 وفي سقفها على المستاجر * لا يجوز الاستيجار لا ستيفاء الحدود والقصاص * استعان برجل في السير
 لبيع شاة * فطلب منه اجرا فاعبره لعمادتهم وكذا لو دخل رجلا في حانوته ليعمل له * استاجر
 شيئا لينتفع به خارج المصرف فانتفع به في المصرف ان كان ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا * ساقها
 ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها * الا جهر الكائن اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ
 في كل ورقة خير ان شاء اخذ * واعطاه اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان
 كان في البعض فقط اعطاه بحسابه من المسمى * استعمله بعد جند ما وجب الاجر وقيمته
 او ملك * حمل احدا لا جهرين فقط فان كافا شر يمين وجب لهما كله والا فلهما النصف *
 قصر الثوب المجبود فان قبله فله الاجر والا فلا * وكذا الصباغ والنساج * لا يستحق الخياط اجر
 التقطيل بلا خياطة * العير في باجرا اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه *
 دفع المجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لصفاة ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا *
 اجرت دارها من زوجها ثم سكن فيها فلا اجر * من دلتني على كذا فله كذا افله كذا فهو باطل ولا اجر
 لمن دله * ان دلتني على كذا فله كذا افله كذا فله اجر المثل للمشي لاجله * وفي السير الصغير قال
 امير السرية من دلتنا على مريض كذا فله كذا * يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية * وظاهر وجوب المسمى * والظاهر وجوب اجر المثل اذا لا عقدا اجارة شاة * وهذا
 يخص مسألة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع * اجارة المنيادي والسمنار والحمام وغوها
 جائزة للمعاجة * السكوت في الاجارة رضى وقبول * قال الراعي لا رضى بالمسمى وانما ارضى
 بكنه افسد كماله فركى لزمته * وكذا لو قال للساكن اسكن بكنه او الا فانتقل فساكن لزمه

ما سمي * الأجرة للارض كما يخرج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب
 منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده * لا يلزم المالكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما
 يلزم الاجير بتخليتها * استأجر حفرة حوض لحش في عشرة وبين العمق فحفر خمسة في خمسة
 كان له ربح الأجر * لان العشرة في العشرة مائة * والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان له ربح
 العمل * استأجر حفرة قبر فحفره فدفن فيه غير ميت المستأجر فلا أجر له * بعمله يكفل اولئك كذا
 في اجلها جر المثل * متى وجب اجر المثل وجب الوسيط منه * اكثرواها بمثل ما يتكاري الناس ان
 متفاو نالهم تصحح والاصحح * داري لك هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة * اجرتك بغير شيء
 فاسك لا عارية * اجير القصار امين لا يضمن الا بالتعدي * والقصار على الاختلاف في المشترك
 وعمله عند عدم اشتراط الضمان عليه اما معه فيضمن اتفاقا * المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن فان لم يكن
 فله رفعه وان يترا بها فلا * لا ضمان على الحماي والثياي الا بما يضمن به المودع * تفسد اجارة
 الحمال لطعام معين ببيان المالك وكذا بشرط الورق على الكاتب * شرط الحماي ان اجره من التعطيل
 يخطوط عنه صحيح * لا ان يخط كذا * وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على المستأجر وباشتراط
 خراجها او عشرها على المستأجر وبردها مكرورة * اجرة حمال حنطة القرض على من استأجره
 الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض * امتنع الاجير من العمل في اليوم الثاني اجبر * نزح
 بيت الحالا لا يجب على المودع ولكن يجبر الساكن للبيت * وكذا اصلاح الميزاب وتطيين السطوح
 ونحوهما * لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكفاسته وزماده
 لا تفرغ البالوعة * رد المستأجر على المودع واجب في مكان الاجارة * الصحيح ان الاجارة
 الاولى اذا انفسخت انفسخت الثانية * الاجارة من المستأجر او مستأجره للمودع لا تصح ولا
 تنقض الاولى * النقصان من اجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جائز * آجر هائم آجر هائم
 غير فائدية موقوفة على اجارة الاول فان ردّها بطلت وان اجازها فلا جر له * استأجره لعمل
 سنة فمضى نصفها بلا عمل فله الفسخ * تفسخ اجارة يموت المودع العاقد لنفسه الا لضرورة كهوته
 في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع المالك القاضي ليقول الاصلاح
 للميت والورثة فيؤجرها له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن المستأجر على تبعض الاجرة

لا يابى عليه حصة من الثمن وتقبل البيعة منها بلا خصم ولا يريده الاخذ لمن ثمن ما في يده *
 واذا اعتق الاجير في اثناء املكه بخير فان فسحها فلمولى اجر ماضى * وان اجازها فلا اجر كله
 للمولى * ولو بلغ اليتيم في اثناءها لم يكن له فسح اجارة الوصي الا اذا اجر اليتيم فله فسحها *
 آجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق نفدت وما عمل في رقه فلمولا * وفي عتقه له * ولو مات في
 خدمته قيل عتقه ضمه * مرض العبد وابقه وسرقته مذر للمستاجر في فسحها * وكذا اذا ساق
 حمله فاسد الاصل م حذفته * اذ هي نازل الحان وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الفسحة
 لم يصدق والاجر واجب * اختلاف صاحب الطعام والملاح في معتبر * فالقول لصاحبه وياخذ
 الا اجر حسابه الا ان يكون الا اجر مسلما له * اختلاف في كونهما مشغولتا وفارغة بحكم الحال * اذا
 اختلفا في صحته وفسادهما فالقول لك على الصفة * قال القاضي رح الا اذا ادعى الماوجر بانها
 كانت مشغولة بالزن عواد هي المستاجرانها كانت فارغة فالقول للموحر كفا في اخراج اجارة
 البرازية * آجرها المستاجر باكثر مما استاجر لا تطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مسددين *
 ان يؤجرها بخلاف جنس ما استاجروا ان يعمل بها عملا كبناء كفا في البرازية * اختلاف في
 الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب النار الا في اللبن المروض والباب والاجر والجص
 والجندع الموضوع فانه للمستاجر والله اعلم *

* كتاب الامانات من الودعة والعاربعة وغيرهما *

الامانات تعقب مضمونة بالموت من جهل الا في ثلاث * الناظر اذ مات جهلا غلات الوقف *
 والقاضي اذ مات جهلا اموال اليتامى عند من اودعها * والسلطان اذ اودع بعض القيمة عند
 الغازي ثم مات ولم يبين عند من اودعها هكذا في فتاوى قاضين من الوقف وفي الخلاصة من
 الودعة وذكرها الوالوي * وذكر من الفلثة عند المتفاوضين اذ مات ولم يبين حال المال
 الذي في يده ولم يذكر للقاضي فصار المستثنى بالتلفيق اربعة * وزدت عليها مسائل في الاول
 الوصي اذ مات جهلا لما وضعه ما لم يكن فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين * الثانية الاب اذا
 مات جهلا مال ابنه ذكره فيها ايضا * الثالثة اذ مات الراتب جهلا ما اودع عند مورثه * الرابعة
 اذ مات جهلا ما ائتمه الريع في بيته * الخامسة اذ مات جهلا لما وضعه ما لعه في بيته بغير علمه *

السادسة اذا مات الضبي مجهلا ما اودع عند محجورا * وهذا الثالث في تلخيص الجامع الصغير
 المختلط في فصار الاستثنى عشر * وقيد بالتجهيل الفلحة * لان الناظر اذا مات مجهلا لمال البديل فانه
 يضمه بكمافي الثانية * ومعنى موكلا مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها
 فان يجهل هو مال في حيوته رددتها فلا تجهيل ان يرهن الوارث على مقالة والا لم يقبل قوله *
 وانما ان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل * اذا قال في البرازية والمودع انما يضم بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الودعة * اما اذا عرف الوارث الودعة والمودع يعلم انه يعلم ومات وام يبين
 لم يضم * واو قال الوارث انما لم يعلمها فانكر الطالب ان يفسرها وقال هي كذا او كذا او ملكك صدق
 انتهى * ومعنى ضمانها صيرورتها في تركه * وكذا الوارث على الطالب التجهيل وادعى الوارث
 انها تامة فادعى يوم مائة * وتثبت دعوى وفقة ثم ملكك فالقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية *
 تلزم العارية فيما اذا استجار جدا غيره * اوضع جذوعه ووضعها ثم باع المبيع الجدار فان المشتري
 لا يضمن من رفعا * وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية * اذا تعدى الامين
 ثم ازاله لا يزول الضمان كما لم يستعير والمسنن اجر الا في الوكيل بالبيع * او بالحفظ * او بالاجارة *
 او بالاشتجار * والمضارب * والمستبضع * والشريك عنانا ومفادضة * والمودع * والمستعير الرهن
 وهي في الفصول الا الاخير فهي في المبسوط * الودعة لا تؤدى ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن *
 والمستأجر يؤجر ولا يرهن * والعارية تعار ولا تؤجر * قيل يودع المستأجر والهارية
 اذا تصح اعارتها وهي اقوى من الايداع * وقيل لا * لان الامين لا يسلمها الى غيره هيائه * وانما
 جازت الاجارة لاذن المعتبر والمؤجر للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع * فان قيل اذا
 اعارت المودع * قلنا ضمني لا قصدي * والرهن كالمودعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر * واما الوصي
 فملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة * وكذا المنولي على الوقف والوكيل
 بقبض الدين بعد مودع فلا يملك الثلثة كما في جامع الفصولين * العامل لغير امانة لا اجر له
 الا الوصي والمناظر فيستحقان بقدر اجر المثل اذا عملا الا ان شرط الوانف المناظر شيئا ولا يستحقان
 الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا اجر للمناظر كما في الثانية * ومن منا يعلم
 انه لا اجر للمناظر في المسقف اذا جهل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط * وفي جامع الفصولين

الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى له الجار الياتي بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استرجاعه
الا اذا اؤتمنت له وقتها وفي البرازية لوجعل المكفيل الجار لم يصح * وذكرة الزيلعي ان الوديعة باجر
مضمونة * وفي الصيرفية من احكام الوديعة اذا استأجر المودع صبح بخلاف الرهن اذا استأجر
الرهن * كل امين اذا عي ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كما مودع اذا ادعى الرد والوكيل
والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم * وسواء كان في حقه مستحقها او بعد موته الا
في الرد فيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حيوته لم تقبل الا ان
بخلاف الوكيل بقبض العين * والفرق في الولو الحية * القول الامين مع اليمين الا اذا كذب
الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائلة خالفها الظاهر وكذا المتولي * الامين اذا خلط بعض
اموال الناس ببعض او الامانة بماله فانه ضامن فالمودع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها *
واوافق بعضها فرد وخلطها بها ضمنها * انما لم اذا سأل الفقراء شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها
لا ربا بها ولا تجزئهم من الزكاة الا ان يأمره الفقراء او لا بالاخت * والمتولي اذا خلط اموال اوقاف
مختلفة بضمن الا اذا كان باذن القاضي * والسمسار اذا خلط اموال الناس وايمان ما باعه ضمن الا
في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط * والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا في مسائل * لا يضمن
الامين بالخلط * القاضي اذا خلط ماله بمال غيره او مال رجل بمال آخر * والمتولي اذا خلط مال
الوقف بمال نفسه * وقيل يضمن * ولو اتلف المتولي مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ * وحيلة
براءته انفاقه في التعمير وان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرد عليه *
الامين اذا هلكت الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء فلهيها فلهيها كذا في الولو الحية
والبرازية * الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه وهلك عند المودع ناله يضمنه
لكونه مال المولى مع ان للعبث يد معتبر حتى لو رده شيئا وغاب فليس للمولى اخذه * الماذون له
في شيء كذا امانة وضمانا ورجوعا وصد م رجوع * وخرجت عنه مسئلتان * المودع اذا اذن
انسانا في دفع الوديعة الى المودع فله رفعها له ثم استحققت ببينة بعد اهلاك فلا ضمان على المودع
وللمستحق تضمين الدافع كما في جامع الفصولين * الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد
منهما حصته لرجل ثم اذن احدهما مستأجره بالعمارة فعمه لا رجوع للمستأجر على الشريك

الميا كتي * ولو عمرا أحد الشريكين الحمام بلاذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في
 اعمارة الوالوجية * لا يجوز للمودع منع أحد التلب الآفي مسائل * لو كانت سيفاطلته ليضرب
 به ظلما لو كانت كتابا فيه اقرار بمال معين لم يقبض كفا في الحايية * المودع اذا ازال التعدي
 * نال الضمان الا اذا كان الايداع موقتا فتعدي بعد * ثم ازاله ام بزل الضمان كفا في جامع الفصولين *
 المودع اذا اخذ جملتها ضموها الا اذا اهلك قبل النقل كفا في الاجناس * الرد بعد امانة الا اذا
 * كانت باجر فمضمونة ذكره الزيلعي وتقدمت * للمعيران يسترد العارية متى شاء الآفي مسائل *
 او استغار امانة لارضاع ولده وصار لا يأخذ الا ثلث بها له الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى الفطام * ولو
 رجع في فرس الفلزي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراء فله اجر المثل وهمافي الحايية *
 وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولو لم يوقت وتترك باجر *
 مؤنة رد العارية على المبتعبر الآفي عارية الرهن كفا في المبسوط * تحليف الامين عند دعوى
 الرد والهلاك * قيل لنفي التهمة * وقيل لانكار الضمان * ولا يشهد الرد بيمينه حتى او ادعى
 الرد على الوصي وحلف ان يضمن الوصي كذا في ودعة المبسوط * لو رد الدفعة الى عبدين بها
 لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح * واختلف الا فتاء فيما اذا ردها الى بيت مالها
 او الى من في ماله * ولو دفعها للمودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغربة بالدين
 ولم يكن مؤتمنا لا فلا الا اذا دفع لغيرهم * ولو قضى المودع بهاد بين المودع ضمن على الصحيح *
 ولا يبرأ مديون الميث بدفع الدين الى الوارث وعلى الميث دين * ادعى المودع دفعها الى ما دون
 مالها وكذا باءه فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان عليه * اما الذين له بالدفع اذا دهاه
 وكذا باءه فان كانت امانة فالقول له * وان كان مضمونا كما لغصب والدين لا كفا في فتاوى قارى
 الهداية * ومن الثاني ما اذا اذن المودع المستاجر بالعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في
 احكام اعمارة من العمارة * استاجر بعير الى مكة فهو على الذهاب دون المجيء * ولو استعار
 بعير فهو عليه ما كذا في اجارة الوالوجية وفي وكالة البرازية * المستبضع لا يملك الا بضاع
 والايداع * والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال اشتر لي به ثوبا
 صح كما اذا نال اشتر لي به اي ثوب شئت * وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا

صح * والبضاعة كما مضى ربة إلا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا إلا اذا كان في قسمة ما يعلم ان
 تصد لا ستر باح او نص على ذلك انتهى * الامار كالا جارة تنفس بموت اخلاهما كما في المغيرة *
 القول المودع في دهرى الرد والهلاك إلا اذا قال المودع في دهرى فلان فلا فعتها اليه كذا به
 ربهاني الامر بالقول لربها * والمودع ضامن عند اصحابنا ربح خلا فلا بين ابى لملى كذا في آخر
 الودعة من الاصل لمحمد بن ج * المودع اذا قال لا ادري ايكمما استرد عني واخذ بضار جازل
 وابى ان يحلف لاحدهما ولا بينة يعطيها لهما نصفين ويضمن مثلها بينهما * لانه اطلب ما استودع
 جهله * مات رجل وعليه دين ومعه دية تغير عينها فبصر ما تركه بين الغرماء وصاحب
 الودعة بالحصص كذا في الاصل ايضا *

كتاب الحجر والمادنون *

الحجور عليه بالسقة على تولهما المفتى به كما اصغر في جميع احكامه إلا في النكاح * والطلاق *
 والعاق * والاستيلاء * والتدبير * وجوب الزكوة والحج والعبادات * وزوال ولاية ابية
 وجده * وفي صحة اقراره بالعقوبات * وفي الانفاق * وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو
 كالبائع في هذه * وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يقرأ لا بالصوم حتى لو اعتق من كفارة ظهاره
 صح * ولا تجزئه عنها ويصوم لها وتمامه في شرح ابن وهبان * واما اقراره في التنازل خاتمة انه
 صحيح عند ابى حنيفة ربح لا عند هما انتهى * يعني بناء على الحجر بالسقة * الـ حجور عليه
 مواخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاتقه إلا في مسائل * ارا تلب ما اتلفه
 وما اودع عنده بلا اذن واهيه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن * ويستثنى من ايداه ما اذا اودع
 صبي حجور مثله وهي ملك غيرهما فللمالك تضمين الدافع او لاخذ * قال في جامع الفصولين
 وهي من مشكلات ابداع الصبي * قلت لا اشكال * لانه انما لم يضمها الصبي للتسلط من مالها
 ومما لم يوجد كمالا ينفق * الاذن في الاجارة اذن في التجارة ويحكمه كذا في السراجية *
 لا يصح الاذن الا بقب والمعضوب الحجور ولا بينة ولا يصح حجورا بهما على الصحيح * اذن اعير
 ولم يعلم لا يكون اذا قال بايعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم
 بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني * اذا قال له اجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان

كان اذا بنا بالتجارة كما في الخاتمة * والا من بالشراء كذا كما في الواو الجية * فلو قال اشترى ثوبا
 بواحد يقر من فلان ولا للبس كان اذا بنا وهي حادثة الفتوى فليحفظ * الاذن بالتجارة لا يقبل
 التخصيص الا اذا كان الاذن مضار بما في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون ما ذونا
 من ذلك النوع خاصة * وقال السير خسي رح الاصح عندى التعميم كما في الظهيرية * اذا رأى
 المولى قبله يبيع ويشترى فسكت ذان ما ذونا الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية * السفهية
 اذا زوجت نفسها من كفو وضع فان قصرت عن مهر مثلها كان المولى الافتراض * واواختلف من
 زوجها على مال وقع ولا يلزمها * ولا يصح انقار السفهية ولا الا شهادته عليه * ولو دال العوصي المال
 الى اليتيم بعد ابرارعه سقيها ضمنه ولو لم يحجر عليه * ولو حجر القاضي على سفيه فاطلقة آخر
 جاز اطلاقه * لان الحجر ليس بقضاء * ولا يجوز للثالث تنفيذ الحجر الاول خلافا للمخصاف *
 ووقف الحجر عاياه بالسفه باطل * واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي نصحه البلخي وابطله
 ابو القاسم * ولا يصير السفهية محجورا عليه بالسفه عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا يرتفع
 منه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لمحمد ح فيهما ولا تشتط حضرته لصحة الحجر
 عليه كما في خزائن المفتين * ووقعت حادثة حجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشاد على
 خفيته بقاءه على السفه وبرهنا فلم ار فيها نقلا صريحا ينبغي تقديم بيئته البقاء على السفه ما في
 المحيط من الحجر * الظاهر زوال السفه * لان عقله يمتعه عنه ذكره في دليل ابي يوسف رح على
 ان السفه لا ينحجر الا بحجر القاضي * وقال الزبلي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان
 في المهر قضى بان برهن فان برهنا فمن شهد له مهر مثل لم تقبل بيئته * لانها للاثبات فكل بيئته
 شهد لها الظاهر لم تقبل * ومنها بيئته زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل * اما ذونا اذا حكمه
 دين يتعلق بكسبه ورفته الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتي * العبد
 اما ذونا اذا اوصى به سيد دارجل ثم مات ولم يحجز الغريم كان ملكا للموصي له اذا كان
 يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته * ولو وهبه في حيوته للغريم ابطالها
 ويبيعه القاضي فما فضل من ثمنه فلولوا هب كذا في خزائن المفتين من الرضايا * اما ذونا لا يكون ما ذونا
 قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد

* كتاب الشفعة *

هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرر للجبر فان استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع
 للمشتري على الشفيع كما هو ب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع فرويقه المشتري
 ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالا ل و يرد ما على البائع لا تسلم للمشتري * ودل
 المسئلة على الفسخ دون التحول * قال الاسهبجا بي والتحول اصح والابطال به * المعام لا يفسخ
 للموهم * فلو قطع يميني رجلين فحضر احد هما انتقض له وللآخر نصيب الدية * ولو حضر احد
 الشفيعين قضي له بكتلها كذا في جنابات شرح المجمع * باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان
 اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان رد ما كذا في الوالحيية * الاب اذا اشترى
 دار لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها * والرصي كالأب * اذا كانت دار الشفيع
 ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازمه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة * والفتوى على جواز
 بيع دور مكة وجوب الشفعة فيها * يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم المكي هو كانه
 فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار * والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا * سمع بالبيع في طريق
 مكة يطلب المولى ثمة ثم يشهد ان قدروا لا وكل او كتب كتابا باراسله والابطال * تسليم الجار
 مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار * سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار *
 الابراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها * اذا صبح المكي البناء
 نجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه ما زاد الصبيح وان شاء ترك كذا في الوالحيية * وفيه نظر *
 اخرا الشفيع الجار اطلب اكون القاضي لا يراه فمعه ر * ممكنه المولى طلب من القاضي احضاره
 فامتنع فآخر * اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلت لم يكن عنده * تعليق ابطالها بالشرط
 جائز * انكر المشتري طلب الشفيع حين علم فالقول له مع يمينه ذلي في العلم * ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتال لا بطلها بخلاف فان نكل فله الشفعة * وفي معظومة ابن وهبان خلافه *
 اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للأب لا يمين * هبة بعض
 الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا اشكنا بعد القبض * حظ الوكيل بالبيع لا يستحق فلا يظهر في حق
 الشفيع * له دعوى في رتبة الدار وشفعته فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فان وصلت

التي والا فإنا على شئعتي فيها * استولى الشفيع عليها بلا قضاء فان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما
والا كان ظالما وفي جنابات الملتقط ومن أبي حنيفة روح اشياء على عدد الرؤس * العقل *
والمنفعة * واجزء القسام * والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى *

* كتاب القسمة *

الموت اذا كانت الحفظ الملاك فالقسمة على قدر الملك * وان كانت الحفظ النفس فهي على
عدد الرؤس * وفرع عليها الواو الجي في القسمة ما اذا اهرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على
منا او هي في كفالة التانار خانية * وفي فعاوي فاري الهداية اذا خيف الفرق فاتفقوا على
القاسم على الامانة فالتوا فالغرم بعد الرؤس * لانها الحفظ النفس انتهى * القسمة الفاسدة
لانها لا تملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة * يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان
واسعا لا يضر وكذا اهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في محلتهم وفي ذورهم ان لم يضر *
وتنه بناء فلاة في هواه طريق ان لم يضر لكن ان اوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم * المشرقة
اذا اهدم فابى احد هما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم اجبره ليرجع * بنى
احد هما بغير اذن الآخر فطلب رفع بعائه تسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهدم * له التصرف
في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تنورا ومما ولا يضمن ما تلف به *
تنتقض القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين وتلف الوصية * ولا بد من رضا
الموصي له بالثالث * وهذا اذا كان كالمهر بالشرطي * ما بقضاء القاضي لا تنتقض بظهور وارث *
وسطا اختلفوا في ظهور الموصي له *

* كتاب الاكراه *

بيع المكره بغير الفاسد في اربع * يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد * وينتقض تصرف المشتري
منه * وتظهر القيمة وتبين الامتاق دون القبض * والضمن امانة في يد المكره مضمون في هبة كذا
في الاجتهاد * امر السلطان اكراه وان لم يتوعد وامره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه او ام يمتثل
امر يقتله او يقطع يده او يضر به ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه كما في منية المفتي * اجري
الكفر على لسانه بوجهه حبس او قيد ككفر وبانت امره * اكراه بالقتل على القاتل ام يسهه *

أكره المجرم على قتل ضيق فاني حتى قتل كان مأجورا * أكره على العفو عن ذم العمل أم يضمن
المكره * أكره على الاغتصاب فله تضمن المكره الا اذا أكره على فراه من يشترط عليه باليمين
او بالقراية * اذا تصرف المشرى من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الا ان يدبر
والاستيلاء والاغتصاب * أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فكل * أكره
الزواج بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشيء انتهى

كتاب الغصب

المقصود منه تحيير بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المضمون اذا
غصب وقيمة اكثر وكان الثاني املا من الاول فان المتولي انما يضمن الثاني كذا في وقف الخاتبة *
اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فما تمت وادعى انه كان باذنها ونكر الوارث فالقول للزوج كذا في القيمة * من هدم حائط غيره
فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بعمارته الا في حائط المسجد كما في كراهية الخاتبة * الا جارة لا تلتحق
الا تلاف فلوان تلف مال غيره تعدد يا فقال المالك اجرت او رخصت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى
البرازية * الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة * الاولى اذا كان الامر سلطانا * الثانية اذا كان موليا
للمأمور * الثالثة اذا كان المأمور عبدا لغيره كأمير عبدا لغيره بالابقا او بقتل نفسه فان الامر يضمن
الا اذا امره بتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان الذي يفرمه
المولى يرجع به على سيده * الرابعة اذا كان المأمور ضيفا كما اذا امر ضيفا بتلاف مال الغير فالتلف
ضمن الصبي ويرجع به على الامر * الخامسة اذا امره بتفريق في حائط الغير فالتلف فالضمان على الخافز
ويرجع به على الامر وتماه في جامع الفصولين * لا يجوز التشرع في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية
الا في مسألة في السراجية يجوز للولد والولد الشراء من مال الميراث ما يحتاج اليه بغير اذنه *
الثانية اذا نفق المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي
لم يضمن استئسانا * الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعلمته وجزوا به ثم رزوا
البقية الى الورثة * او اغمي عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئسانا * رابعة اصحاب
شمار حذرك الزاعي في آخر الفتاوى * ومن هذا النوع ما اذا ائتمن شخص بغير اذنه

* فبيع الشخصية غير بلا اذ نه في اياها مال يضمن * اطلقت في الاصل وقيد بعضهم بما اذا
 * اضيقها المالك * وكذا لو وقع قدر اعلبي كان فيه حكم ووضع الخطب فاقول غير * وطالبه * وكذا
 * ولو طعن به * جعله في ثور رقيق وربط الحمار فساقه * وكذا لو حمل حملة الساقط في الطريق فتلف *
 * حماره او اعماره * وفي رفع الحجر فانكسرت * وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها حين شد ها صاحبها *
 * الفواكه احرام رقيقه لا غمائه * وسقي ارضه بعد بذر المزارع * وايس منها سلخ الشاة بعد تعليمها
 * التفافات * والكل من كتاب المراضى من جامع الفصولين * المباشريان وان لم يعتمد * والمتسبب
 * الا ان كان متعمدا فلور من سهما من ملكه فاصاب انسانا ضمنه * ولو حفر بئرا في ملكه فوقع
 * فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه * ولو ارضعت الكبيبة الصغينة لم تضمن نصف مهر
 * الصغينة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارضاع مفسدا الى وان يكون لغير حاجة
 * ولجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في ارضاع الهداية * العتار لا يضمن الا في مسائل * اذا
 * كذب * المودع * واذا اباعه الغاصب وسلمه * واذا ارجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع
 * الفصولين * منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث * مال اليتيم * ومال الوقف * والمعد الا استغلال *
 * منافع المعد الا استغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشر بكن في
 * الملك * اما الوقف اذا سكنه احد هما بالغاية بدون اذن الاخر لمواء كان موقوفا للمسكنين او
 * للاستغلال فانه يجب الا جر * ويترتب من مال اليتيم مسألتان * سكنت امه مع زوجها في داره
 * بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كقول ابي حنيفة * لا تصير الدار معة له باجارها انما
 * تصير معة اذا بناها اليك او اشترها له * وباعه اذ البائع لا يصير معة في حق المشتري * الغاصب
 * اذا اجر ما منفعه مضمونة من مال وقني او يتيم او معد للاستغلال فعلى المستاجر المسمى لا اجر المثل *
 * ولا يلزم الغاصب اجر المثل اما يرد ما قبضه من المستاجر * السكنى بتاويل عقد كسكنى المارتين *
 * لو استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها سنتين ودفع اجرتهما ليس له الا ستر داد * والتشريع
 * على الاصول يقتضي ان له ذلك ان لم تكن معة لكونه دفع ما ليس بها حسب فيستردده الا اذا دفع ما
 * وجه الهبة فاستجمل به المجر * اجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الا اجر خرج المستاجر عن الهبة
 * اذا كان دارا اجراما مثل ويرد الى الواقف * اجرها الغاصب يرد اجرته الى المالك تعليمه له * لا يرد

اخذ الاجرة اجازة * اللحم قيمي * قال للغاصب ضح بها فان ملكك قبل التضحية ضمنها والعبد لا
 الاجر قيمي وكذا الحكم * امرة ان ينظر الى خابطة فنظر فسأل الدم فيها من الله ضمن من يشاء الخ
 الخشب اذا كسره الغاصب فاحشا لا يملكه * ولو كسره الموهوب له لم يباع بالرجوع * مشرفي رزق
 انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه بغير ضرورة * الا امر لا ضمان عليه بالا مولا في يده
 فما اذا كان الامر سلطانا * او مولى المأمور * او كان المأمور عبدا للهيرة باثلا فسأل غير المأمور
 كان الضمان على العبد ويرجع به على امره كما في جماع القسولين * وزدت رابعا * ما اذا امر
 الاب ابنه كما في القهية * لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الفز وكما في منية الهني
 وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخافه لولا علمه اخذ * كما في الودبعة * كمن قبرا فدان في آخر
 ميتا فهو على ثلاثة اوجه * فان كان في ارض مملوكة المحافر فللمالك المباش عليه واخر اجرة له
 التسوية والزرع فوقها * وان كان في ارض مباحة ضمن الحافر قيمة حفرة ممن دفن فيه * وان
 كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سبعة * لان الحافر لا يذري باي ارض يموت هكنا
 ذكر الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامة من الوقف * وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح
 فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكرته عن الضمان في صورة الوقف عليه نهى صورتان في ارض مملوكة

فلما لم يخيار * وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر
 كتاب الصيد والذبائح والاحكام الجائز لا ربه
 الصيد مباح الا للقهية او حرفة كذا في الجرافية * وعلى هذا فانما حرفة كصياد السمك
 حرام * واسبابها المملك ثلاثة * مشيت للملك من الصيد وهو الاستيلاء على المباح * وناقل بالبيع
 والهبة وشوهما * وخلافة كملك الوارث * فالأول شرطه خلوا العمل عن الملك فلمواستواني على
 حطب جمعه غير من المقازاة لم يملكه * ولا يحمل للمقلش ما يجيد لا تعريف * واورسل انسان
 ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه اخذ * بعد * هتلى تشور الرمال الملقاة في
 الطريق لكن المختار انه يملك تشورا ارمان * ولوا لقي بهيمة ميتة فجماع رسل ولسنها واخذ
 جلد ما فلما اكها اخذ فلود بقدر له ما زاد الد باع ان كان بماله قيمة * والاستيلاء تسدان
 حقيقي وحكمي * فالاول بوضع اليد * والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشجرة للصيد ملك ما تعقل

من لا يصح له ان يبيع ما لا يملكه الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يحرر الجارية معاشرته
 نفقات الطهرية * الخلف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القول بعد ان
 فلم يات به * يائمه * ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفاية الجارية * وفي بيع الارض
 كما ذكره الزيلعي * استخدام اليتيم بلا اجرة حرام واولا خيرة معلمه الا لا * وفي
 ارسله المعلم لا حضار شر بكمه كما في القنية * لبس الحرير الخالص حرام على الرضا الا ليدفع من
 او حكة كما في الحداد من غاية البيان * ولا يجوز الخالص في الحرب عند * ما حرم علي السباح
 فعله حرم عليه فعله لولد الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمرا * ولا ان يلبسه حريرا * وان يغضب
 يده يحناء او رجله * ولا اجلاس الصغير لغيره * ولا مستند برا * الخلق بالا جنسية حرام
 الا لملأزمة مندوبة هربند و دخلت خربة * وفيما المملوك كانت يجوز اهو ماء * وفيما اذا كان
 بينهما حائل في بيع * الخلو بالمعمر مباحة الا لاخت من الرضاعة والصهر والشابة * من مات
 على الكفر ابيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان الله تعالى احياهما له حيا
 اسماءه كذا في مناقب الكردري * استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن وهبان *

* كتاب الرهن *

ما قبل البيع قبل الرهن الا في ربة * بيع المشاع جائز لا رهنه * بيع المتصل جائز لا رهنه * بيع
 المتصل بغيره جائز لا رهنه * بيع المخلوق بغيره بشرط قبل وجوده في غير المملوك جائز لا رهنه * كذا
 في شرح الاقطع * لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا اجرة الميرتهن لا يطبق * الا لاجرة الميرتهن
 الراهن للميرتهن في الاجارة فاجرة خرج عن الميرتهن ولا يعود * الا جرة دار من العين عند
 المستاجر على دين له صح وانفسخت * اباح الراهن للميرتهن الثمار فكلها لهم بضمن * يباع
 الرهن من زيد ثم يامه من الميرتهن انفسخ الاول * يكره للميرتهن الانتفاع بالرهن باذن الراهن *
 واذا اذن له في النكح فلا رجوع له بالاجرة * رهنه على دين مؤدد فله البيع وامتنع
 لا جبر * لا يبيع القاضي الرهن بغيره الراهن * المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار ليس
 بضمون في الاصح * الاجل في الرهن يفسد * الوارث اذا عرف الرهن لا يراه ولا يكره
 لقلة بل يفضله الى ظهور ما لك * القول بغيره مع اليمين * وفي تعيين الرهن * وفي مقدار

* اختلف الراهن والمرتهن فيما اذا باع به العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق
 العدل الراهن صح ولو اختلف في قيمة الرهن بعد هلاكه * ولو مات في يد العدل فالقول للراهن *
 ولو كان زهنا بمثل الدين فباعه العدل وادى المرتهن انه باعه باقل من قيمته وانجذ به الراهن
صحيح للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل * ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك
 المقصود * يجوز الكفالة بدون الرهن * ويجوز الكفالة بما هو على الكفيل دون الرهن * وفي
 الكفالة المعلقة يجوز اخذ الكفيل كان فيم يكون الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرماني *
 * كتبت الجنايات *

العاقلة لا تعقل العمل الا في سعة اذا مضى بعض الاصل او صالح فان نصيب الباقيين يتقلب ما لا
 ويتعلمه العاقلة كما في شرح المجمع * يصلح الا ولاء وعقودهم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص
 والدية لا حق المقتول كذا في المنة الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان
 او سري قطع القاضي الى النفس * وكذا اذا مات المعز * وكذا اذا سري القصد الى النفس
 ولم يجاوز المعتاد او جوبه بالعقد * ولو قطع المقطوع يده بدنا طاعه فسرت ضمن الدية * لانه مباح
 فيقتل * وهن لو عزز زوجته فماتت * ومنه المارور في الطريق مقيد بها * ومنه ضرب الاب
 لبيه او الام او الوصي تدبيرا ومن الاول ضرب الاب ابنة الام او الوصي او المعلم باذن الاب تعليمها
 فمات لا ضمان ضرب التاديب مقيد لكونه مباحا * وضرب التعليم لا لكونه واجبا * وعنه
 في الضرب المعتاد * اما غير * فموجب للضمان حتى الكل * وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ
 زوجته فاضاها او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكونه لو طئ اخذ موجه وهو المهر
 فلم يجب به آخر * وتعلمه في التعزير من الزيلعي * الجنايتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها
 لا تتعدا خلان الا اذا كانا خطأ ولم يتخللها برز فتجب دية واحدة ذكره الزيلعي * القصاص يجب
 للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلو قتل العبد مولا له وله ابنان فعفا احد هما سقط القصاص ولا
 شيء لغير العاقل عند الامام * وصح عقو المجروح وتقصي دية منه لو انقلب مالا وهو مورت
 على فراشه الله تعالى فيرثه الزوجان كالا موال * الاعتبار في ضمان النفس بعقد الجناية
 لا لعقد الجنايات وعليه فرع الواوحي في الاجارة * لأمره ان يضرب عبده هشة اسواط فضره

أحد عشر المشرق في هذه ما تقتضيه العشرة وضمن ما يقتضيه الأربعة عشر من بابها
 ونصف فمشرق في هذه القبل خطأ أو شبه عمد على العاقلة إلا إذا ثبت باقرار أو كان القتل في دار
 الحرب أو السلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية * هبة القصاص
 ليس القاتل لا يجوز * لأنه لا يجري فيه التملك كما في الجارة التي لا يوجب على المالك
 المكره على القتل إذا قتلها الآخر فاعلم من نفسه * نكل واحد التعرض على من شرع جناية
 الطريق * ولا ياثمون بالسكوت عنه * يضمن المباشرون إن متهموا بأحد من الجناد إذا طرقت
 الحدود وفقاً ههنا * والقصاص إذا دق في حانوته فانه لا يملك حانوته * لا اعتبار برضاة أهل
 المحلة بالسكوت النافذة * حفر يعرف في بركة في شجر من الناس لم يضمن ما فتح فيها * قطع الشجر من حمان
 ههنا وتنان غير حادث فعميت فعليه نصف الدية * من هب الاصوليين ان الامام شرط الاستيفاء
 القصاص كالحديد * ومن هب الفقهاء الفرق * القصاص كالحديد والاني خمس ذكرنا ههنا في
 قاضية ان الحد وذكروا بالشبهات * ههنا الوالي من القاتل افضل من القصاص وكذا عفو المجرور *
 وعفو الوالي يوجب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ من قتله كما لو ارث اذا ارث المديون بر * ولا يبرأ
 من ظلم المورث ومطله * اذا نال المجرور قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يبرأ
 الوارث ان فلان آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرأ من القتل
 تقبل كما في شرح المظومة * يصح عفو المجرور والوارث قبل موته لا لنعاد * سبب اهمالهما كما
 في البرازية * الحدود تدرأ بالشبهات ولا يكتفى بهما الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود
 مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القصاص

كتاب الوصايا

لا يجوز الوصي بيع عقار اليتيم عند المقتدرين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلث كما ذكره
 الزيلعي * اذا بيع بضع قيمته * وفيما اذا احتاج اليتيم الى الدفقة ولا مال له سواء * وفيما اذا كان
 على الميت دين لا وفاء له الا منه * وزد ثار بعة فصار المستثنى سبعة * ثلثة من الفدية * وفيما
 اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نقاذ لها الا منه * وفيما اذا كانت غلاته لا تنبأ على مؤنثه *
 وفيما اذا كان حانوتا او دارا يششى عليه القصاص انتهى * والرابعة من بيع الخائنة فيما اذا كان

العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى * وفي المجمع ويضم القاضي إلى العاخر من
 يعينه فان شكى إليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استبدل به * وان شكى إليه الورثة
 لا يعزله حتى تظهر له خيالة انتهى * وفيه وبيع الوصي من اليتيم او شراؤه لنفسه * وفيه دفع
 حوائج اليتيم * واذا دعوا في تقبيل النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف
 القيمة * وقيل ذكرهما في البقرة نقصان وزيادة * ونماه في وصايا الخاوية * وقسمه الوصي مالا
 مشترا بيبته وبين الصغير تجوز ان كان فيهما نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد رح كذا في قسمه
 القنية * وفي جامع الفصولين قضى وصية ذينا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر ذينا على ابنته
 ضمن وصية ما دفعه لو لم يكن بينه وبينه * اذا اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غريم
 اخر يفرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول بيعة على الدين
 يضمن الوصي كل ما دفعه او قومه بغير حجة * وصي ادنى دينانا نكرت الورثة تقبل بيعة واولا بيعة
 فله حصة الورثة انتهى * فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان
 المتزوج له اليتيم بعد بلوذه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بيعة كما في
 خزانة المفتين * وقسمه في جامع الفصولين على قول بال مؤجل عرفا * وفي بيوع القنية ولوباع
 القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بشمن لا ينفذ * لانه محذور به * والوصي لا يملك الشراء
 لنفسه * ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه من الميت جاز انتهى * وفي الملتقط انفق الوصي
 على الوصي في حيوته وهو معتقل المملوك يضمن * ولو انفق الوكيل لا يضمن * ولو ادعى الوصي
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عنده فبأنفق ثمنه يملك ان كان مالكا والا فلا كذا في دعوى خزانة
 الاكمل * ويقبل قول الوصي فيما يدعيه متى انفاق بلا بيعة الا في ثلث * في واحدة اتفاقا وهي
 فيما افترض القاضي نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفعة كذا في شرح المجمع
 معللا بان هذا ليس من حوائج اليتيم * وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائجه انتهى * فيمنعني
 ان لا تكون نفقة زوجته كذلك * لانها من حوائجه * ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه
 من الصرف على المستحقين بلا بيعة * لان هذا من جملة عمله في الوقف * وفي ثنتين اختلاف * لو قال
 اديت خراج ارضه او جعل عبدا لابق قال ابريو سفارح لا بيان عليه * وقال محمد رح بالبيان

كماله في الجمع * والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يثبت عليه الا في مسائل * الاولى اذ هي قضاء دين
 الميت * الثانية اذ هي ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه * الثالثة اذ هي ان المولى جعل
 عبدا * الا في من غير اجازة * الرابعة اذ هي ان المولى خراج ارضه في وقت لا تصلح للزراعة *
 الخامسة اذ هي الاتفاق على محرم اليتيم * السادسة اذ هي ان المولى اذن لليتيم في التجار وان كان
 ديون فقط ضامنه * السابعة اذ هي الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع
 الثامنة اذ هي الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا * التاسعة ان يورث ثم له على انه كان مضارباً *
 العاشرة اذ هي فداء عبدا * الحادية عشر اذ هي قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة
 قبل قبض ثمنها * الثانية عشر اذ هي ان الزوج النكح امرأته مع مهرها من ماله وهي ميتة *
 الكل في فتاوى العتباتي من الوصايا * وذكر ضابط هو ان كل شيء كان مسلطاً عليه فانه
 يصدق فيه وبه الا فلا * وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل * الاولى ان وصي الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند ابي حنيفة ر. ح. خلافاً لهما * وانما
 وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقاً * لانه كما لو كمل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح الجمع من
 الوصايا * الثانية اذا خصه القاضي بخص من خلاف وصي الميت * الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته
 له لم يصح بخلاف وصي الميت ومافى الخلاصة * وذكر في تخصيص الجمع استواءهما في رتبة
 في الاولى * الرابعة لو وصي الميت المهر بالاجر الصغير بتباطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي
 القاضي كذا في الفتية * الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي
 القاضي كما في الفتية خلافاً لمافى الهمهمة * السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ
 من القاضي بعد الايصاء بخلاف وصي الميت * كذا في الخلاصة من المحلض والسجلات * السابعة
 يعمل بهي القاضي من بعض التصرفات ولا يعمل بهي الميت كما في الكبرانية وهي راجعة الى قبول
 التخصيص وعدمه * الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصياً عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف
 وصي الميت كذا في الفتية * وفي الكبرانية وصي وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة
 انتهى * وفيه يستعمل التوفيق * تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة
 الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفخاري * وظاهر مافى

تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بخالفه وصورها الزيلعي في كتاب الغضب بان المرئى امار
 بن اجنبي والمصوص عليه انه اذا اجر بائل من اجرا مثل فانه ينفذ من الجميع * وقال الطرسوسي
 انها لمقت الفواخذ وائس كما قال فان الامارة والاجارة تبطلان بموته فلا اضرار على الورثة
 بموته وموته بالانفساخ وفي خيوته لا ملك لهم فافهم * اذا ابرأ الوصي من مال اليتيم ولم يصب بعقابه
 اثم يرضح والاصح وضمن الافي مسئلة * لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابرأه من البذل لم يرضح كما
 في الخاتمة * المتولي على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين * الاشارة من الساطق باطلا
 في وصية وغيرها الافي الافتاء * ولا قرار بالنسب * والاسلام * والكفر * كذا في التلخيص *
 واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في المجمع * والفتوى على صحتها ان دام العقل الى الموت والا
 بطلت * ليس للقاضي عزل الوصي العدل النكافي فان عزله كان جائرا ائما كما في المحيط *
 واختلفوا في صحة عزله * ولا كثير على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحته
 كما في جامع الفصولين * واما عزل الخائن فواجب * واما العاجز فيضم اليه آخر كما في معناه *
 والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه * والحيلة فيه شيخان * احدهما ان يجعله المير وصيا على
 ان يعزل نفسه متى شاء * الثاني ان يدعي دينه على المير فيتهمه القاضي فيخرجه كذا في الولاية
 وفي الخاتمة القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرجه على قول ابي حنيفة رح واما يضم اليه آخره وقال
 ابو يوسف رح يخرجه وعليه الفتوى * المعنى في مرض الموت كما كاتب في زمن سعيته *
 فلوا عتق عبد فيه فقتل مولا خطأ فعليه تدينان يسعى فيهما * واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
 ولا وصية للقاتل * واخرى وهي الاصل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كما كاتب اذا جنى
 خطأ * ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كما في شهادات الصربي * والملا بر بعد موت مولا *
 كما عتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعيته خطأ فكان عليه الاصل * وعندهما الدية على
 ما قلناه هي من جبايات المجمع * وصرح ايضا في الكافي قبل القسامة بان الملا بر في زمن سعيته
 كما كاتب عند * وحرمة يون عندهما * وكذا الومايت وترك الملا مال له فغيره فقتل هذا
 الملا بر رجلا خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لولي القتل عند * كما كاتب * وعندهما عليه الدية
 انتهى * وعلى هذا ليس للملحمة ان تزوج نفسها من سعيته * لان المكاتبة لا تزوج

نفسها * وعند هذا ذلك لا بها حرة وقد اقتصرت به * القاضي لا يعزل وصي الميثة الا في ثلاث *
 فيما اذا ظهرت خيانتها * او تصرف ما لا يجوز عالمًا بخيارها * او ادعى حريتها على الميثة وحبس من
 اثباته * ولكن في هذه يقول له اما ان تبرئ الميثة او من لك * ولا بدصحب وصيا غير * مع وجود *
 الا اذا غاب غيبة منقطعة * او اقر ملك على الدين كما في الخزانة * لا يملك الوصي بيع شيء باقل
 من ثمن المثل الا في مشكلة ما اذا وصى ببيع عبد * من فلان فلم يرص الموصى له بشئ المثل فله الخطأ *
 الوارث اذا تصدق بالملك الموصى به للفقراء وهناك وصي لم يجوز يأخذ الوصي الثلث مرة
 اخرى ويتصدق به كما في القنية * الوصي يملك الايصاء سواء كان وصي القاضي او الميثة منها
 كما في الخانية * * الوصي اذا خلف مال الصغير بماله لم يضمن منها ايضا * للوصي اطلاق فريم
 اليتيم من الحبس ان كان معسر الا ان كان موسرا * لا يملك الموصى التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في يروع القنية * لا يضمن الوصي ما انفق عليه وليمة ختان
 اليتيم اذا كان متعارفا لا سرف فيه * ومنهم من شر ما اذن القاضي * وقبل يضمن مطلقا كذا في
 فصب اليتيم * القاضي اذا اقام فيما يعجز الوصي لا يعزل الوصي * وان اقامه مقامه الا اول يعزل
 كذا في قسمة الوالدية * اذا مات احد الوصيين اقام القاضي الحي وصيا او ضم اليه آخر * ولا
 تبطل الا اذا وصى لهما بالتصدق بالثلث فيضعها له حيث شاء كذا في الخزانة * وفي الثاني خلاف *
 الرصي اذا ابرأهما وجب بعقد وصح ويضمن الا اذا ابرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل
 والاب كما في الخانية * الغلام اذا لم يكن ابوه حاكما فليس له ان هو في حجره تعليمه الحياتة * لانه
 يعير بها * والام ولاية اجارة ابنتها ولو كان في حجره ممتته فقال القاضي جعلتك وكيل في تركة
 فلان دان وكيل بالحقة فلا خير * ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيل فيهما * ولو قال جعلتك وصيا في
 تركة فلان كان وصيا في الكل * اذا مات الموصي مخرج الموصى به من ملكه ولم يدخل في ملك احد
 حتى يقبل الموصى له فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب * الوصي الي
 رجل ثم الى آخر فلهما شر كان في كليهما كذا في التهذيب * تنفى الوصي الدين ثم ظهر آخر يضمن له حقه
 الا اذا قضى بامر القاضي * انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل اليتيم *
 * كتاب الفهر النض *

في الميراث لا يملك بعد المات الميراث الا اذا انصبب شبكة للصبي ثم ماتت فتعمل الصبي في ميراث المات فانه يملكه
 في ميراثه ثم يترك ميراثه اذا كان في الميراث من المات كتاب * اعطاء لا يورث كذا في صلح البرازية * ذكر
 الزيلعي من آخر كتاب الرلاء ان بنت المات تترك المات في زمانها * وكذا ما فضل بعد فرض
 احد الزوجين يرث ماله * وكذا المال يكون للمات عارضا عارضا الى النهاية بناء على انه ليس
 في زمانها بنت مال * لانهم لا يضعونه موضعه * كل انسان يرث ويورث الا ثلثة * الانبياء
 عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون * وما قيل انه عليه السلام ورث خديجة لم يصح * وانما وهبت
 ما اياه عليه السلام في هبتها * والمراد لا يرث وترثه ورثته المسلمون * والجنين يرث ولا يورث
 كذا في آخر اليتيمة * وفي الثالث نظر يعلم مداقها في البيوع * واختلفوا في وقت الارث *
 فقال مشايخ العراق رح في آخر جزء من اجزاء حيوة المورث * وقال مشايخ بلخ رح عند الموت *
 وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثه ان ماتت مولاك فانت حين فعلى الاول تعتق
 مالا على الثاني كذا في اليتيمة * الارث يجري في الاميان * واما الحقوق فمنها ما لا يجري فيه كحق
 الشفعة * وخيار انشرط * وحك القذف * والذكاح لا يورث * وحبس المبيع والرهن يورث *
 والوكالات والعواري والودائع لا تورث * واختلفوا في خيار العيب * فمنهم من قال يورث *
 ومنهم من اثبت له للوارث ابتداء * والدية تورث اتفاقا * واختلفوا في القصاص * فذكر في
 الاصل انه يورث * ومنهم من جعله للمورثة ابتداء * ويجوز ان يقال لا يورث عند خلافهما
 اخذنا من مسألة مالورهن احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادة ميراث القصاص
 اذا حضر واحد * خلافا لهما كذا في آخر اليتيمة * واما خيار التعيين فانفقوا انه يشبه للوارث
 ابتداء * الجحد كالاب الا في احدى عشرة مسألة * خمس في الفرائض * رسمت في غيرها * اما
 الخمس فلا ولي الجحد ام الاب لا ارث لهما مع الاب ولا تشجب بالجحد * الثانية الا حق لا يورث الاب
 يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجحد على قولهما * ويسقطون به كذا على قول الامام وهاب
 القنوي * فالخالف على قولهما خلاصة * الثالثة الام ثلث ما بقي مع احد الزوجين والاب * ولو كان
 مكان الاب بعد فلام ثلث جميع المال عند ابى حنيفة ومحمد رح خلافا لابي يوسف رح * الرابعة
 لو مات المعتق عن اب معتقه وابن معتقه فلا لب السادس والباقي لابن في رواية * ولو كان مكان

الاب جد فالك للابن في الروايات كلها على قول الامام * الخامسة لو ترك جده معتقه واخاه قال
 ابو حنيفة رحمه الله يختص الجد باولاد * وقال الاولاد بينهما * ولو كان مكان الجد اب فالميراث بينهما
 اتفاقا * واما المسائل الست فاربعة في الكتب المشهورة * لو اوصى لقرباء فلان لا يدخل الاب
 ويدخل الجد في ظاهر الرواية * وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون الجدة *
 ولو اعتق الاب جرو ولا ولد الى مواليه دون الجد * ويصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون
 جد * الخامسة لو مات وترك اولاد اصغار او مالا لنا لولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد *
 السادسة سقط في ولاية الانكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول ابي يوسف رحمه الله يشتركان * وعلى
 قول الامام رحمه الله يختص الجد * ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا * ثم زدت اخرى وهو انه اذا مات
 ابوه صار يتيم ما ولا يقوم الجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه * فهي اثنتا عشر مسألة * ثم رأيت اخرى
 في نفقات الخاتمة لو مات وترك اولاد اصغارا ولا مال له ولهم ام وجد اب الاب فالنفقة عليهم
 اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى * ولو كان الاب كاتب كلها عليه * ولا تشاركه
 الام في نفقتهم فهي ثلثة عشر * الجدة الفاسدة من ذوى الارحام وليس كاتب الاب فلا يلى النكاح
 مع العصبات * ولا يملك التصرف في مال الصغير * ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت
 بلا تصديق * وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل به
 كاتب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي من الجدييات * وصي الميت كالأب الا في مسائل * الاولى
 لا يجوز اقراضه اتفاقا * ويجوز اقراض الاب في رواية * الثانية يبيع ويشترى لنفسه بشرط الخيرية
 اليتيم * وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر * الثالثة للاب ان يقضي دينه من مال ولد بخلاف الوصي *
 الرابعة للاب الاكل من مال ولد عند الحاجة وللوصي بقدر عمله * الخامسة للاب ان يرهن مال
 ولده على دينه بخلاف الوصي * السادسة لا تقوم عبارته مقام غيارتين فاذا باع او اشترى لنفسه
 بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب * السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب *
 الثامنة لا يهنه بخلاف الاب * التاسعة لا يؤدى من ماله صدقة فطر بخلاف الاب * العاشرة
 لا يستشهد به بخلاف الاب * الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الاب * الميت لا يرث الا في مسألة
 ما اذا ضرب بطن امرأة فالتقت ميتا فان الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جدييات المبسوط *

في لوقا ١٢ في مسجدة ذكرنا في الصيد * ولا يضر
 ثم مات في موضع فيها انسان بعد موته فكانت الد يتعلمي عاقلته * ولو حفر عبد بشر تعد بافاعته مؤلا
 ثم مات لعبد فوقع انسان فيها فالد ية كتي عاقلته المولى كما في الجامع * لو مات المستأمن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقف مؤاذا قد مؤا فلا يلد من بيته ولو اهل ذمة *
 ولا بد ان يقولوا لا تعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه
 كتابه كذا في مستأمن فتح القدير * قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهمز في احمد قال
 الجرجاني في الخزانة * قال ابو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشائخي مخرج في رجل جعل لاحد
 يديه دارا ينصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جازي * وافتي به الفقيه ابو جعفر محمد بن
 اليماني احدا اصحاب محمد بن شجاع البلخي * وحكي ذلك

اصحاب احمد بن ابي الحارث وابو عمرو

الطبري انتهى * والله سبحانه

وتعا الى اعلى *



ثم الفن الثاني من الاشباه والمظاهر ويليها الفن

الثالث من الاشباه والمظاهر وهو فن الجمع والفرق *



الحمد لله على ما انعم والهم * وفتح من دقائق الحقائق وفهم * وصلى الله على رسوله محمد وآله
 وصحبه وسلم * وبعد فهذه احوال الفن الثالث من الاشباه والمظاهر وهو فن الجمع والفرق ونهت فيه
 على احكام يكثر دورها * ويقبح بالفتية جهلها * هي احكام الناسي والجاهل والمكره * واحكام

الصبيان والعبيد والسكران والاعمى * واحكام الحمل والكن بمتاهات في الفرائد من ~~نحو~~ ^{نحو} ~~راخاء~~ ^{راخاء} قال
 والاحكام الاربعة * الاقتصار * والاسناد * والتبيين * ~~وتنظيم~~ ^{وتنظيم} ~~نقل~~ ^{نقل} ~~بدر~~ ^{بدر} ~~وحكم~~ ^{وحكم} ~~الشرع~~ ^{الشرع} ~~بما~~ ^{بما} ~~يستلزم~~ ^{يستلزم}
 وما لا يتعين * وبين ان احدهما مكان الآخر * ~~ويستلزم~~ ^{ويستلزم} ~~حكم~~ ^{حكم} ~~الساقط~~ ^{الساقط} ~~هل~~ ^{هل} ~~يعود~~ ^{يعود} ~~ام لا~~ ^{ام لا} ~~ويفرع~~ ^{ويفرع} ~~على~~ ^{على}
 ذلك * وبين ان النائب يملك ما لا يملكه الاصيل * وبين ما يقبل الاستناط من الحقوق وما
 لا يقبله * وبين ان الزيف كالجهاد في بعض دونه بعض * واحكام النائم * واحكام المجنون
 والمعتوه * وبين ما يبرر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه * واحكام الانثى * واحكام الجن * واحكام
 الذمي * واحكام المحارم * واحكام هيوبة الخشفة * واحكام العقود * واحكام الفسوخ ~~من~~
 والقول في ~~الملك~~ ^{الملك} * والقول في الدين واحكامه * والقول في ثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل
 والقول في الشرط والتعليق * والقول في السر * وفي احكام المسجد * وفي الحرم * وفي الجمعة *
 احكام النسيان * ~~وحكم~~ ^{وحكم} ~~النسيان~~ ^{النسيان} ~~في~~ ^{في} ~~التحرير~~ ^{التحرير} ~~بانه~~ ^{بانه} ~~هلم~~ ^{هلم} ~~تذكر~~ ^{تذكر} ~~الشيء~~ ^{الشيء} ~~وقت~~ ^{وقت} ~~حاجته~~ ^{حاجته} ~~اليه~~ ^{اليه} * واختلوا
 في الفرق بين السهو والنسيان * واعتمد انهما مترادفان * رافق العلماء على انه مستقط للائتمار
 مطلقا للتمييز الحسن ان الله تعالى وضع ~~عن~~ ^{عن} ~~الشيء~~ ^{الشيء} ~~اختلوا~~ ^{اختلوا} ~~وكان~~ ^{وكان} ~~الشيء~~ ^{الشيء} ~~مذكرا~~ ^{مذكرا} ~~هو~~ ^{هو} ~~عليه~~ ^{عليه} * قال
 الاصوليون انهم باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام * لان عين الخيال في حقيقته غير مرفوعة *
 فالمراد حكمه او هو نومان * اخروي وهو المأثم * ودينوي وهو الفساد * والحكمان مختلفان
 فصار الاثم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم * اما عندنا لان المشترك لا عموم له * واما عند الشافعي
 راجح فلان المجاز لا عموم له * فاذا ثبت الاخروي اجماعا لم يثبت الاخر كما في التنقيح * ~~ونحو~~ ^{ونحو}
 في هرجما على المأثر * واما الحكم الدينوي فان وقع في ترك ما مورا لم يستطاع تجنب تداركه ولا يحصل
 الثواب المترتب عليه او فعل منه في نفسه فان اوجب عقوبة حكمه كان شهيد في اسقاطها من نسيان الصلوة
 او صوما او حج او زكاة او كفارة او غيره او جوب عليه قضاء ذلك خلافا * وكذا الوقت بشر
 مرفعة على ما يجب القضاء اتفاقا * ومنها من صلى بنجاسة ما نسيها * او نسي ركنا من اركان
 الصلوة * او نسي الخصال في الاضحية في الماء والشرب في وقت الصلوة والصوم * نحو نسي اية الصوم
 او نسي حكم في الصلوة ناسيا * ومما يسهل حكمه في النسيان او اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع
 لم يبال * او اكل ناسيا في الصلوة بطل * ولو سلم ناسيا في الصلوة الرابعة على راس الركعتين * والناسي

في النوع الثاني من الفرائد في الطلاق * والحجر من زوجتي طالق ناسيا ان الزوج * وكذا في
 الطلاق * وكذا في محاورات الاخيرة من جعل لها صلافي التحرير فقال ان كان معه مذكر
 ولاد انهي له كمال المصلي لم يسقط التعريف بخلاف سلامه في القعدة * او لا معه مع داع كمال الصائم
 سقط * او لا ولا يؤولي كترك الذاب التسمية انتهى * ومن مسائل الفسيان او نسي المديون
 الدين حتى مات فكم كان ثمن مبيع او قرط لم يواخذ به * وان كان غصب او اخذ به كذا في
 الخاتمة ومنها لو علم الوصي بان الموصي اوصى بوصا بالكنه نسي مقبلا رها وحكمه في وصايا خزانة
 المقتنين * واما الجهل فحقيقته عدم العلم مما من شأنه ان يعلم فان كان احتقاد البقيض فهو مركب
 وهو ان اراد بالشعور بالشبهة على خلاف ما هو به ولا فيسقط وهو ان اراد بعدم الشعور * وانما على
 ما ذكره الاصوليون كما في المنار اربعة * جهل باطل لا يصلح عذرا في الاخر كجهل الكافر بصفات
 الله تعالى واحكام الدين * وجهل صاحب الهوى * وجهل الباغي حتى يضمن مال العدل اذا
 اتلفه وهو جهل من خالف في ^{باب} الكتاب والسنة والجماع كالفتوى ببيع امهات الاولاد *
 والثاني ^{باب} جهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالمحتجم اذا
 افطر على ظن انها فطرته * وكمن زنى بمارية والده او زوجته على ظن انها محل له * والثالث الجهل
 في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع * وجهل الامة بالاعتناق *
 وجهل البكر بنكاح الولي * وجهل الزكيل را ما ذون بالاطلاق وضده انتهى * ومما فرقوا فيه
 العلم والجهل لو قال ان لم اقل فلانا فكذابا وهو ميت ان علم به حشك والا لا كذا في الكبير *
 وقالوا ان لم تعلم الا انه بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوتها * وان لم تعلم الصغيرة خيار البلوغ
 بطلان * وقالوا استام جارية مستقبة او ثوبا ملغوا فافظها رانه ملكه بعد الكشف قيل يعذر اذا دعه
 الجهل في موضع الخفاء * وقيل لا * والمعتمد الاول * وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض
 للجهل * وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثالث قبله تسمع * فاذا برعت استردت البذل للجهل
 في محله * ولو قبل الكتابة وادى البذل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن * وقالوا
 اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش وقال لم اعلم يقبل * وقالوا في باب الرضاع
 ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما ان خصناه في البحر من باب المتفرقات ان الجهل

ويعتبر عندنا الدفع الفاسد فلا ضمان على الكسب عام الحمول والكنون بمقتضى ما في الفرائد من ضرورة إخراج المال
وفى الخلاصة إذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا * قال بعضهم * ومنهم على أنه يكفى في الدعوى لا يعدل في الدعوى
وفي آخر اليتيمة ظن جهله أن ما فعله من المحظورات من البيع كان مما يعلم من دين النبي صلى
الله عليه وسلم ضرورة كفره والألا * وقالوا في باب خي رار وية أو اشترى ما كان رار أو لم يشتر
فلا خيار له إلا إذا كان لا يعلم أنه مرثيه لعدم الرضاء به كذا في الهداية * وقالوا في كتاب الغصب
أن الجهل بكوبه مال الغير يدفع الأثم لا الضمان * وفي اقتران اليتيمة فيحل على ابن أحمد من أجل
اقران عليه لفلان حيث طهره وسلم مائة بينهما مائة أنه بعد ذلك قال * قالت الفقهاء من العقد فقاوا
هو فاسد فلا يجب على شيىء والمكسر مع وفاء بالمال بما خلت أقران فقال لا يستطاعه الحق بدعوى
الجهل انتهى * وقال قبله إذا اقتربا إطلاق الثالث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه
بافتاء الأهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم * ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة أم يجوز البيع *
ولو باع الوصي قبل العلم بالأبضاء جاز * ولو باع ملكا أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز * وكذا
لو باع الجند مال أبيه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير * ومقتضى بيع الوارث الموروث عليه
ثم إن ما علم * ولو باعه على أنه أبق فبان راجعا ينبغي أن ينفذ * ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل
ما في وكالة الخاتمة الوكيل بقضاء الدين إذا دفعه إلى الطالب بعد ما وهب الدين من المدين
قالوا إن علم الوكيل بالهبة ضمن والألا * ولو دفع إلى الطالب بعد ردته قالوا إن علم الوكيل
بطريق الفقه أن الدفع إلى الطالب بعد ردته لا يجوز ضمن مادفعه والألا * ولو دفع بعد ما علم
الموكل فعن أبي يوسف الفرق بين العلم والجهل * والمذاهب الضمان مطلقا كما المتفاوتين إذا
أذن كل منهما لصاحبه بإداء الزكوة فادعى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادعى الثاني من نفسه
وعن صاحبه فإنه يضمن مطلقا * والمأمور بقضاء الدين إذا ادعى الأمر بنفسه ثم قضى الأمر فإنه
لا يضمن إذا لم يعلم بقضاء الموكل * فلو أهداهما على قولهما * أما على قوله فيضمن على كل حال
انتهى * ولو أجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما وصى به أم تصح إجازتهم كذا في وصايا
الخاتمة * وفي وكالة الأمانة أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالقدرة ولم يعلم
الموكل بما باعه فقال المأمور بعث الغلام فقبضه فجاءه بالقدرة ثم قال * وأن

في النوع الثاني من الفوائد في الدلاق * والحجر مائة الواو الجية اذا عفا بعض الورثة عن الغافل
 بما لا يملكه الباقي ان يعلم ان عفرع الثاني من القصاص اقتض منه والا * لان هذا مما يشغل
 على الدان انتهى * وفي جامع الفصول في كنهه بقض * منه نقبضه بعد ابراء الطالب وام يعلم
 في ذلك في يده لم يضمن والذ افع تضمن الموكل * ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم
 ونقض الثمن وملك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى * واما احكام الاكرار فمذكورة
 في آخر الكتاب وهي شهيرة في الفروع تركناها قصد ا * احكام الصبيان * هو جنين مادام في
 بطن امه فاذا انفصل ذكره فصبي ويسمى رجلا كما في آية الموارث الى البلوغ * فغلام الى تسع
 سنين * فشاب الى اربع وثلاثين * فكهلا الى احدى وخمسين * فشيوخ الى آخر عمره فمكذ الى
 اللثة * وفي الشرع يسمى غلاما الى البلوغ وبعد * شابا وفتى الى ثلاثين * فكهلا الى خمسين فشيوخ *
 وتماه في ايمان البراءة في الاكليف عليه بشي من العبادات حتى الزكوة عندنا * ولا بشي من
 الشهادة عليه ارفعل * ان لا تصاص عليه وحمد خطأ * واما الايمان بالله تعالى ففي
 الشريعة لا يشترط في الاسلام من العبادات الا ايمان فان ثبت اصل وجوبه في الصبي العاقل بسببية
 حدوث العلم لا الاداء فاذا سلم ما فلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغنا كتعجيل الزكوة بعد
 السبب * ونفاه شمس الاثمة لعدم حكمه ولو اداه وقع فرضا * لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه
 فاذا وجب وجب * والاول اوجه انتهى * واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية * والمعتمد
 في وجوبها الولي وينبغيها ولا يتصدق بشي من لحمها فيطعمه منه ويتناع له بالباقي ما تبقى
 منه * اتفقوا على وجوب العشر والخراج في ارضه * وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرانه
 في البائع * وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسد ما من نسو كلام في الصلوة * واكل وشرب في الصوم *
 وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لادم عليه في فعل مخطو را حرامه ولا يقتض طهارته بالقهقهة
 لم صلواته وان بطلت الصلوة * وتصح عباداته وان لم تجب عليه * واختلفوا في ثوابها * والمعتمد
 نه لا * وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته * ولا تصح امامته * واختلفوا في صحتها في
 لتراويح * والمعتمد عدمها * وتجت سبعة التلاوة على سائرهم من صبي * وقيل لا بد من عقلاء *
 في فضل فضيلة الجماعة بمساوئته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلثة هو منهم * ز ليس هو من اهل

الولايات فلا يلى الا نكاح ولا القضاء ولا العلم الحمل ولكن يمتاها في الفرائد من غيرها قال
بخار * وتصح سلطنته ظاهرا * قال في البرازية ما مذهب * ^{في وقت الرعية على سلطة اجنبي}
ينبغي ان يفوض امور التقليد على وال ويعتد هذا الذي نفسه تبغالا بل السلطان لشير فهو السلطان
في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والخدمة ممن لا ولاية له انتهى *
ويصلح وصيا وناظرا ويقوم القاضي مكانه بالغا التي تلوه كما في منظر ^{ابن او شيان من الوصايا} *
وفي الاسعاف والملةقط ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون ما ذكرنا في الخصومة * وهو كالبالغ
في نواقض الوضوء الا القهقهة * ويصح اذانه مع الذكر اهة كما في المجمع لكن في السراج الوهاج
انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل * وعلى هذا يصح تفرجه
في وظيفة الاذان * واما قيامه في صلوة الفريضة فظاهر كلاله مهم انه لا بد منه للمحكم بصحتها وان
كانت اركانها وشراؤها لا توصف بالوجوب في حقه * واما في جوارحه كناية فهل يسقط بفعله
فقالوا * ^{وتقبل روايته} وتصح الاجازة له ^{ان يقول قوله في اليد بغيره} *
ويمتع من مس المصحف * وتمنع الصبية المطلقة او المتوفى عنها زوجها من التزوج ^{الى ان ينفك العدة} *
ولا نقول بوجوبها عليها هل المعتمد * ويصح امانه * ولا يد او ي الا باذن وليه * وثقب اذن البنت
المطل مكره * قياسا ولا بأس به استحسانا كما في الملةقط * واذا اهدى للصبي شيء وهام انه له
فليس للوالدين الاكل منه بشر حاجة كما في الملةقط * ويصح توكيله اذا كان يعقل العقول وقصد
ولو محجورا * ولا ترجع الحقوق اليه في هروبع بل او دكله * وكذا في دفع الزن * ^{منه} ^{سورة} ^{الاحزاب}
لعنة الموكل ويعمل بقول ابيه في المعاملات كعهدة وغروها * وفي الملةقط ولا تصح الخصومة من
الصبي الا ان يكون ما ذكرنا انتهى * ويحصل بوطئه التحليل للمطلقة ^{لأنه اذا كان مراها} ^{مقتات} ^{مرك}
آله ويشهيه النساء * ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ ^{في النقاط} ^{تالقات} ^{بالبالغ} *
ويجب رد سلامه * ويصح اسلامه وردته * ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا ^{وتجعا} ^{وتجلا}
في حقه بشرطان يعقل التسمية ويضبطها بان يعلم ان الحل لا يشمل الا بها كذا في الكافي * ويؤكل
الصيد برميها اذا سمي * وليس كالبالغ في النظر الى الاجنبية ^{والخلف} ^{في افجور} ^{له الدخول} ^{على}
النساء الى خمس مشن * ^{نه} ^{كما في الملةقط} * ولا يقع طلاقه ولا مته الا ^{كما في} ^{في مسائل} ^{ذكرنا}

في النوع الثاني من الفوائد في الدلائل * والحجر عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيضمن ما
 مما لا يفي مسائل ذكرنا في النوع الثاني من الفوائد في الحجر * وتثبت حرمة المصالح من بوطه
 ان كان معن يشتهي النساء والافلا * وتثبت ايضا بوطى الصبية المشتبهات وهي بنت تسع على المختار *
 ولا يدخل الصبي في انفسامة والعاقلة جوان وجد قتل في داره فالدقة على عاقلة كما في
 الصغرى * ولا يخرجه عليه * ولا يدخل في التوقيعات السلطانية كما في قسمة الواو الحجة * ولا
 يؤخذ ضحيان اهل الدية بالتميز عن صبيان المسلمين كما في * ولا يشي
 على صبيان بني تغلب * ولا يقتل ولد الحربي اذا لم يقتل واو قتلته مجاهد بعد قول الامام من
 قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه
 فاذا قتل الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزبلي يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سلبا او ربحا
 انتهى * وفي الكنز ان الصبي ممن يرضع له اذا قاتل * ولو نال السلطان الصبي اذا ادر كسب فصل
 من الناس الجمعة جاز * وفي البرازية السلطان او والي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جد يد
 ما انتهى * ولا يفتا بيمينه * ولو كان ما ذرنا فباع فوجعا لمشتري به مهيلا لا يملكه حتى يترك كما
 في التهمة * واود على صبي مجبور ولا يمين له لا يحضر الى باب القاضي * لانه لو حلف ففعل
 لا يقتضي عليه كفا في العمة * ويقام التعزير عليه تاديبا * وتوقف عقود المارة فدية بين الذم
 والضرر على اجازة وليه * ويصح قبضه للهبة * ولا يتوقف من اقواله ما تمحض ضررا * ومنه اقراضه
 واستراضه او مجورا لا لو كان ما ذرنا * وكفالة باطلة ولو من ابيه * وصحته له وعنده مطلقا *
 وقد جمع العمادي في فصوله احكام الصبيان فمن اراد الاطلاع على كثرة فروعها وحسن تقريرها
 واستيعابها وعلى ما نعم الله تعالى عليه بما فيها مقصد من جمع المتفرق فليبحث ما ذكره العمادي * وقد
 ذكر العمادي ما يكون به بالغ وما يتعلق به تركه قصد التصريحهم به في كتاب الحجر وكتابنا
 هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات الملتقطات * والصبي التي لا تشتهي يجوز السفر بها بغير محرم *
 ولا يضمن الصبي بالانصب فلو نصب صبيا فمات عند لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة او مكان
 الوباء او الحمى * وقد سئل من اخذ ابن انسان صغيرا واخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى
 ابيه * فاجبت بما في الحانية رجل نصب صبيا حرا فغاب الصبي عن يد ثمان الفاصب به من حتى

نجيب بالصبي او يعلم انه مات انتهى * و او خلع منه حتى انشبه بوضعا لم يفهم مماس في الخانية * لان
 ما غلبه لانه اخذ قهرا * وفي الملتقط من النكاح وعن محمد بن ح فبين خلع بنسب من اجل الامران
 واخرجهما من منزله قال احبسه ابد احتل ياتي بها او يعلم موتهما انتهى * وما وقع طوف صبي
 لم يعلم صحته ففيه حكومة مدل لادية * و اودع سكرها الى صبي فقتل نفسه ام يضمن الدافع *
 وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون الى الدافع * وكذا الوامر صبي بقتل انسان
 فقتله * و اوامر صبي بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية * و اوارسله في حلة فخطب ضمه * وكذا
 او امره بصعود شجرة ليقض ثمارها فوقع * وكذا الوامر بكسر الخطب كذا في الخانية * وفيها
 ايضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لاشبه على الوالدين * لانه ممن
 يحفظ نفسه * وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالدين ان على من كان الصبي
 في حجر الكفارة لترك الحفظ * وقال بعضهم ليس على الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح
 الا ان يستلزم يد في تعليم الكفارة * ولو حمل صبي على دابة وقال امسكها لي وهي واقفة فسقطت
 ومات حكا على عاقلة الذي حمله الدابة مطلقا * وان سيرا صبي الدابة فاحلت انسانا فقتله
 نال دية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهدر * ولو كان الرجل راكبا
 فحمل صبي معه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك بالدابة على عاقلة الرجل فقط والا
 فعلى عاقلة الصبي كوزا من حوض ثم صبه فيه ام يحل لاحد ان يشرب منه *
 ولا يجوز للوالي الباسه الحرير والذهب * ولا ان يسقيه خمرا * ولا ان يجلسه للبول والغائط مستقبلا
 او مستديرا * ولا ان يضرب يده او رجله بالحذاء * وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذ هبت ولا تدري
 لا يجبر زوجها على الطيب انتهى * احكام السكران * هو مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون * فان كان السكران مجرم فالسكران منه هو المكلف *
 وان كان من مباح فلا فهو كما فعل عليه لا يقع طلاقه * واختلاف التصحيح فيه اذا سكر مكرها او
 مضطرا فطلق * وقد منافي القوائد انه من حرم كالصاحي الا في ثلث الردة والطلاق بالحدود
 الخاصة * راي شهاد على شهاد نفسه * وزد شهادي الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
 نكاح او باكثر منه فانه لا ينفذ * الثانية الركيل بالطلاق صاحبها اذا سكره الذي لم يقع * الثالثة الوكيل

يا ابيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله * الرأبعة خصب من صاح ورده عليه وهو سكران رمي
 في قبول العمامة في فهو كالصاحب لا في سبع فيواخذ باقواله وانعاله * واختلف التصحيح فيما اذا
 سكر من لا يشرب الا شربا من الحبوب او العسل * والفتوى على انه ان سكر من حرم فيقع طلاقه
 ومكافئه ولو زال عقله بالبنج لم يقع * وعن الامام انه ان كان يعلم انه بنج حين شربه يقع والافلا
 وصرحوا بكراهة اذان السكران واستحباب اهادته * وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون * واما
 ضومته في رمضان فلا اشكال انه ان صح قبل خروج وقت النية انه يصح منه اذ ابوى * لا بالاشتراط
 التبيين فيها * واذا اخرج وقتها قبل صحوة اثم وقضى * ولا يبطل الا عتكاف بسكرة * ويصح
 وقوفه بجرفات كالمغمى عليه لعدم اشتراط النية فيه * واختلف في حد السكران فقليل من لا يعرف
 الارض من السماء * والرجل من المرأة * وبه قال الامام الاعظم رح * وقيل من في كلامه
 اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه اخذ كثير من المشايخ * والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرية ما
 يقال له احتياط في المحرمات * والخلل في الحد * والفتوى على قولهما في التقاض الطهارة به وفي
 يمينه ان لا ينكرهما بيما في شرح الكنز * تنبيه * قولهم ان السكر من مباح كالاغذية يستثنى
 منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة * لانه بصره كذا في المحيط *
 احكام العبيد * لا جمعة عليه ولا عيد ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة *
 وعورتها كالرجل ويزاد البطن والظهر * ويحرم نظره غير المحرم الى عورتها فقط وما عداها ان
 اشبهى * ولا يجوز كونه شاهدا * ولا مزكيا لانية * ولا عاشرا * ولا قاسما * ولا مقوما * ولا
 كاتب حكم * ولا امينا لحكم * ولا اماما اعظم * ولا قاضيا * ولا وليا في نكاح او قود * ولا
 يلي امراها ما لا نيابة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان * ولو حكم بنفسه
 لم يصح * ولو اذن لعبد بالقضاء فتضى بعد حقه جاز بلا تعديد اذن * ولا وصيا الا اذا كان عبد
 الموصي والورثة صغار عند الامام الاعظم * ولا يملك وان ملكه سيده * ولا زكوة عليه * ولا
 فطرة وانما هي على مولا * ان كان المخدمة * ولا اضية * ولا هدي عليه * ولا يكفر الا بالصوم *
 ولا يصوم ضمير فرض الا باذن السيد * ولا فرضا وجب بايجابه * وكذا الا عتكاف والحج والعمرة *
 ولا ينفذ اقراه بمال مافرونا ومكاتبنا الا باذن مولا * الا اذا اقرا بالاذن بما في يده ولو بعد

حجر * وكذا اقراره بجناية موجبة للدفن او الفداء غير صحيح فلا فيه يحد او قود * ولا ينفرد
بتزويج نفسه * ويعتبر عليه * ويجعل صداقا * ويكون نذرا * ورشما * ولا يورث *
ولا تصح مكفالاته حاله الا باذن سيد * ولادة في قتله * وقيمتة قائمة مقام مهر كلا * ولا
تبلغها * ولا هائلة له * ولا هو منهم * وحده النصف * ولا احصان له * وجنابته متعلقة بقتله
ككفالة * ولا سهم له من الغنيمة وانما يرزخ ان قاتل * ويباع في دينه * ويدفع في جنابته ان
لم يقد سيد * ويكف اثنتي * ولا تسري له مطلقا * وطلاتها اثنتان * وحدثها حبستان ونصف
المقدر * ولا لعان بقذفها * ولا تنكح على حر * ويصح متقه من الكفارات * ولا يحد قاذفه
وانما يعزر * وقسمها على النصف من قسم الحر * ومهرها اغيرها * ولا يلحق ولدها مولاها الا
بدعوتيه ولو اقر بوطئها * وايلام الامه المذكوحة شهران * ولا خاد م لها او جميلة * ولا تجب
نفقتها الا بالتبوية * ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحر * ولا حصر لعدد السراري * ويجوز
جمعهم في مسكن واحد بدون الرضاء * ولاظهار * ولا ايلام من امته * ولا مطالبة لها اذا كان
مولاها معتقا * ولا حضنة لا قارب بل لسيد * ولا قصاص بيده وبين الحرفي الا طرف بخلاف
النس * وتجب الحكومة بخلق كفته * ودواؤه مريضاً على مولا * بخلاف الحر ووزوجة * واذا
لم يقد ر على الوضوء الا بمعين فعلى السيد ان يوضيه بخلاف الحر * ولا يتزوج الا باذن مولا *
ومهره متعلق بقتله كالدين * ويباع في نفقة زوجته * ولا تجب عليه نفقة ولد * ولا تسمع
الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيد * ولا يحبس في دين * ويملكه الكفار بالا ست *
ولا يصح نصادق العبد والامة على النكاح الا في المسيئين قبل القسمة بخلاف الحرين كما في
التاتارخانية * واعتاقه باطل او معلقا بما يملكه بعد متقه وكذا ارصيته وهبته وصكفته
وتبرعه الا اهداء اليسير من الماذون والمسايل اليسير منه * والاذن في العزل الي مولاها وهو
المطالب لزوجها العنين والمحبوب بالتفريق * وليس مصرفا للصقات الراجعة الا اذا كان مولا
فقيرا او كان مكاتباً * ولا يتحمل عنه مولا ذمونة الا دم احصار عن احرام ما ذون فيه * ولا يرجع
الحقوق اليه ارن كلا محجورا * ولا جزية عليه * ولا يدخل في القسامة * ووطئ احدي الامتين
بيان للعق المجهوم بخلاف وطئ احدي المراتين لا يكون بياناً في الطلاق المجهوم * وامر عبد

يا تلاف تقيين موجب اضمائه * و امر بهما الغير باتلاف مال غير مولا * موجب للضمان على الامر
 مطلقا بخلاف الحر لا اذا كان مسلما * و يضمن بالعصب بخلاف الحر ولو صغيرا * ولا يصح وقفه *
 و عقدته موقوف على اجازة مولا * و يخرج الامة في العتق * و يحل سفرها بغير محرم * ولا حق له
 في بيت المال * ولا يؤخذ بالتميز منها لو كان عبدا ذميا * ولا يصح الوقف على عبده نفسه او امته
 عند محمد زج الا المثل ثم الوالد * و لم ار حكما التقاطه واستيلائه على المباح * و ينبغي في
 الثاني ان يملكه مولا * اخذ من قولهم لورد آتيا فجعل مولا * و يعززه مولا على الصحيح *
 ولا يحد عندنا * و من نعم الله على عبده تيسير جمعه من عائلته و امه و امره و جمعة * ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من رحمتك و الهما ارشدنا * ~~اصح~~ اصحكم الا همى * هو
 كالبصير الا في مسائل * منها لا جهاد عليه * ولا جمعة * ولا حجة وان وجد قائدا *
 ولا يصالح للشهادة مطلقا على المعتد * والقضاء * و الامامة العظمى * و لا دية في عيده و اما الواجب
 الحكومة * و تكبره امامته الا ان يكون اعلم القوم * ولا يصح عتقه عن كفارة * و لم ار حكما ذممه
 و سيده و حنينا منه * و رويته ما اشعره بالوصف * و ينبغي ان يكره ذممه * و اما احسانه فان
 امكنته حقا المعضون كان اهلا و اقلا * و يصلح ناظرا * او وصيا * و الثانية في نظرومة ابن
 و قبلى * و الا و ان في اوقاف هلال كما في الاسعاف * ~~اصح~~ اصحكم الاربعة * قال في المستصحب
 الاحكام تشبه بطريق اربعة * الاقتصار كما اذا نشأ الطلاق او العتاق وله نظائر جمعة * و الاطلاق
 و هو انقلاب ما ليس بعلة هامة كما اذا علق الطلاق او العتاق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما
 ليس بعلة هامة * و الاستحسان هو ان يشبه في الحال ثم يستند الى وقت وجوده * و كطهارة المستعانة و المتيمم تستفيض
 عند خروج الوقت و روية الماء مستند الى وقت الحدث * ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما * و التبيين
 و هو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في الصوم ان كان زيد في الدار فان
 طلق و تبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم و يعتبر ابتداء العلة منه * و كما اذا مال
 لا مرأته اذا حضت فان طلق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمسه ثلثة ايام فاذا تم ثلثة

أيام حكمها بوقوع الطلاق من حين نفاذها * والفرق بين التبيين والاستناد أن في التبيين يمكن أن يتطلع عليه العباد * وفي الاستناد لا يمكن * وفي الحيض يمكن الأطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم * وكذا انشترط المحل في الاستناد دون التبيين * وكذا الاستناد يظهر أثره في القائم دون المتلاشي * وأثر التبيين يظهر فيهما * فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر أم تطلق حتى بموت فلان بعد اليومين بشهر فإن مات لتمام الشهر طلقت مستنداً إلى أول الشهر فتعتبر العلة من أوله * ولو طلقها في الشهر صار مراجعاً لو كان الطلاق رجعياً * وحرّم العقر لو كان بائناً * ويرد الزوج بدل الخلع إليها لو خالفها في خلا له ثم مات فلان * ولو مات فلان بعد العلة بان كانت بالوضع أو لم تجب العلة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل * وبهذا تبين أنه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح * ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتضراً على القدر المستند انتهى * والفرق بينهما في المستصفي * وقد فرغ الكرايسي في الفروق على الاستناد تسع مسائل فليراجع فيها * أحكام النكاح وما يتعين فيه وما لا يتعين * لا يتعين في المعاشاوات * وفي تعينه في العقد الفاسد روايتان * ورجح بعضهم تفصيلاً بأن ما فسد من أصله يتعين فيه لا فيما انتقض بعده صحته * والصحيح تعينه في الصرف بعد فساد * وبعد هلاك المبيع * وفي الدين المشترك فيؤثر مرد نصف ما قبض على شريكه * وفيما إذا تبين بطلان القضاء فلو أدى على آخر ما لا واخذ ثم أقر أنه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض ما دام قائماً * ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل نصفه * ولد الزمهاز كونه لو نصاباً جواً لهما * ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم * وأما بعد فالعامة كذلك * ويتعين في الأمانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب * وتامة في فصول العمادي * وكتبت في بيوع الشرح جريان الدراهم مجرى الدينار في ثمانية * وفي وكالة النهاية أعلم أن عدم تعيين الدراهم هو الدينار في حق الاستحقاق لا غير فإنهما يتعيان جنساً وقد راووصفاً بالاتفاق وبه صرح الإمام العتاسي في شرح الجامع الصغير * ما يقبل إلا قاطعاً من الحقوق وما لا يقبله ويبيان أن المسألة لا يعبر * لو قال الراث تركت حقي أم يبطل حقه أذا الملك لا يبطل بالترك * والحق يبطل به حتى لو أن أحد الغانمين قال قبل القسمة تركت حقي بطل حقه * وكذا لو قال المرتهن تركت حقي في حبس

الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وفصول العمادي * وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
 ايضا ظاهر ما في الحاشية من الشرح واللفظها رجل له مسيل ماء في دار غيره لباع صاحب الدار داره
 مع المسيل ~~بغير رضاه~~ صاحب المسيل كان اصاحبا لمسيل ان يضرب يده في الثمن * وان كان له
 حق اجراء الماء دون الرقبة لا شيء له من الثمن * ولا سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى
 لرجل بسكنى داره فمات الموصي وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل
 سكنا * ولو اتم بيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقي في المسيل فان
 كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى * وان كان له رقبة المسيل
 لا يبطل ذلك بالابطال * وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثالث ماله ومات الموصي فصالح
 الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصالح * وذكر الشيخ الامام المعروف بنو اهرزاده
 ان حق الموصى له وحق الوارث قبل التسمية غير متأكد يستعمل السقوط بالاسقاط انتهى * فقد علم
 ان حق الغانم قبل التسمية على قول خواهرزاده يسقط بالاسقاط * وصرحوا بان حق التسمية
 يسقط بالاسقاط * وتلوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة الجزارية * واما الحق في
 الوقف فقال فاضيلان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا
 من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف مستحقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حقي
 كان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى * وقد كتبنا في شرح الكفر من الشهادات ما فهمه
 الطرسوسي من عبارة فاضيلان ومارد عليه ابن وهبان وما حررناه فيها * وقد بقي حقوق *
 منها خيار الشرط قالوا يسقط به * ومنها خيار الروبة قالوا بطله قبل الروبة بالقول لم يبطل *
 وبالفعل يبطل * وبعد ما يبطل بهما * ومنها خيار العيب يبطل به * ومنها الذين يسقط بالبراء *
 ومنها حق القصاص يسقط بالعفو * ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان لها الرجوع
 في المستقبل * واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد * قالوا وعفا المقتدوف ثم عاد وطلب
 حله لئلا يقام بعد حقه لفقد الطلب * واما ما ليس بلزوم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالكالة
 والعارية وقبول الوديعة * واما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة * وقد وقع الاشتباه في
 مسائل وكثير النوال عنها ولم ارف فيها صريحا بعد التفتيش * منها ان بعض الذرية المشروط لهم اربع

اذا سقط حقه لغيره من استحقاقه * ومنها المشر وطاله النظر اذا سقط لغيره بان فرع له عنده الا ان
 في الية وفي غير ما ان المشر وطاله النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العبر
 صح تفويضه والا فان كان في صحة لم يجوز * وان كان عند موته جاز بناء على ان المشر وطاله
 الى غيره انتهى * وفي القية اذا عزل الناظر المشر وطاله النظر نفسه لا يعزل الا ان يخرج الوافق
 او التلوي انتهى * ومنه ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في اصل الوقف كشرط الادخال
 والاخراج والزيادة والتقصان والاستبعاد فاسقط حقه من هذا الشرط * وينبغي ان يقال بالسقوط
 في الكل * لانه الاصل في سقوط حقه كما علم سابقا من كلام جامع الفوائد ان الا اذا سقط المشر وط
 له الريح حقه لا احد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا سقط حقه لغيره * وفيما اذا
 اسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه او لغيره * فان قلت اذا اقر المشر وطاله الريح ان بعضه انه لا حق
 له فيه وانه يستحقه فلا ن فكل يسقط حقه * قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه ماذا كره
 الخصاف في باب مستقبل * واما حق المطالبة برفع جند وع الغير الموضوعة على حافظه عند يافلا
 يسقطها لانه لا باصلح ولا بالعقود ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل
 الاستغلاف فاعتد به هذا التفسير فانه من مبررات هذا التلوي ان شاء الله تعالى * ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم * وفي ايضاح الكرمانى من السلم لو قال رب السلام اسقطت حقي في
 التسليم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتهى * وقد وقعت حادثة سملت عنها * شرط الوقف
 له شروط من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشر وناحاكم عندني ثم رجع
 الوقف مما شرطه لنفسه من الشرط * فاجبت بعد صحة رجوعه * لان الوقف بعد الحكم لازم
 كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشر وطاله من كل وجه كما صرح به الطرسوسي فيمن
 اسقط حقه فيما شرطه من الريح لا احد فانه قال بعدم السقوط * وعلمته ان الا شرطا له صار لازما
 كما زعم الوقف كما ان المشر وطاله لا يملك اسقاطا بشرطه انه فكذا الشرط * وبطل عليه ايضا ما
 نقلناه من ايضاح الكرمانى من اسقاط رب السلم حقه مما شرطه من تسليم المسلم فيه في مكان معين
 فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط ببيان ان الساقط لا يعود *
 فلا يعود الترتيب بعد سقرطه بقلة الفوائت بخلاف ما اذا اسقط بالانهيان فانه يعود بالتكرار لان

التسميان كان مانعا لا يمسك طائفة من باب زوال المانع * ولا تعود النيابة بعد الحكم بزوالها فلا يرد
 الجليل بالشمس ونحوه * وفرق النوب من المني * وجفت الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود
 النيابة في الاصح * وكذا البعراذ اثارها ثم عاد * ومنه عدم صحة الاقالة في
 السلم * لانه دين سقط فلا يعود * واما عود الفتنة بعد سقوطها بالمشور بالرجوع فهو من باب زوال
 المانع لا من باب عود الساقط * وعلى هذا اختلاف المشائخ في بعض مسائل في الجوارات من اليهود *
 فهم من قال يعود الخيار نظر الى انه مانع زال فعمل المقتضي * ومنهم من قال لا يعود نظر الى
 انه ساقط لا يعود * وقد ذكرنا في الشرح * والاصل ان المقتضي للحكم ان كان موجودا والحكم
 معدوم فهو من باب المانع وان عدم المقتضي فهو من باب الساقط * وقد وقعت حادثة الفتوى ابراه
 عامائم اثر بها بالمال الجبرأ منه فهل يعود بعد سقوط كلفه * فاجبت بانه لا يعود بل في جامع الفصولين
 بر من انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقراني بالمال بعد ابرأني فلما قال المدعي
 عليه ابرأني وقبلت الابرأ او قال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار * لو لم يقبله
 يصح الدفع لا حتمات الحارذ * والابرأ يرتد بالدفع في المال عليه انتهى * وفي التاتارخانية من
 بكتاب الاقرار لو قال لا حق لي عليك فاشهد اني عليك بالف درهم * فقال نعم لا حق لك علي ثم
 اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسعون ذلك كله فهذا باطل ولا يلزم شيء * ولا يصح
 الشهود ان يشهدوا عليه انتهى * وفرعت على تراهم الساقط لا يعود ذكر أهم اذا حكم القاضي
 برّد شهادة الشاهد مع وجود الالهية لفسق او تهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة
 بيان ان الدراهم الزيوف كالجياذ في مسائل ذكرتها في شرح التكمين من البيوع * * * * *
 بيان ان الغائم كالمستيقظ في بعض المسائل * قال الوالوجي في آخر فتاواه الدائم كالمستيقظ في
 خمس وعشرين مسألة * الاولى انام الصائم على القفاء وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر
 في فيه فسد صومه * وكذا الراترا حذقطن من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه * الثانية اذا ساءها
 زوجها وهي نائمة يفسد صومها * الثالثة لو كانت عرصة فجامعها زوجها وهي نائمة نعليها الكفارة
 الرابعة المحرم اذا نام فجاء رجل فحلق راسه وجب الجزاء عليه * الخامسة المحرم ان نام فانه قلب على
 صيد فقتله وجب عليه الجزاء * السادسة اذا نام المحرم على عير و دخل في هرات فقد ادرك الحج *

السابعة الصيد المرمي اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فمات من تلك الزميمة يكون حراما كما اذا وقع
 عند اليقظان وهو قادر على ذكره * الثامنة اذا انقلب النائم لميل متاع وكسرة وجب الضمان *
 التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سقاه وهو نائم فمات الاب يجوز من الميراث
 على قول البعض وهو الصحيح * العاشرة من رفع النائم ووضعته تحت جدار فاستبقا عليه الجدار
 ومات لا يلزمه الضمان * الحادية عشر رجل خلا بامرأته وثمة ابنه في نائم لا تصح الخاق * الثانية
 عشر رجل نام في بيت فجاءت امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة * الثالثة عشر لو كانت امرأة
 نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة * الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
 رضيع فارتفع من ثديها فتبثت جرمة الرضاع * الخامسة عشر المتيمم اذا مررت دابته على ماء يمكن
 استعماله وهو عليها نائم انتقض تيممه * السادسة عشر المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم نفسه
 صلواته * السابعة عشر المصلي اذا نام وقرا في حالة نومه تعتبر تلك القراءة في رواية * الثامنة عشر اذا
 تلا آية السجدة في نومه فسمعها رجل تلازمه السجدة كما لو سمع من اليقظان * التاسعة عشر اذا استيقظ
 هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الائمة يفتي بانه لا تجب عليه سجدة التلاوة * وتجب في
 بعض الاقوال * وعلى هذا لو قرأ رجل عند نائم فانتبه فاخبره فهو على هذا * العشرون رجل خلف
 ان لا يكلم فلا نافع جاء الخلف الى المخلوف عليه وهو نائم وقال له تم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم
 لا يجنب * والاصح انه يجنب * الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعا فجاءه الرجل
 ومعه ابنته وهي نائمة صار مراجعا * الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته
 بشهوة يصير مراجعا عند ابني يوسف ح خلا فالحمد ر ح * الثالثة والعشرون الرجل اذا نام
 وجاءت امرأة وادخلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعلها ثمرت حرمة المصاهرة * الرابعة
 والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وانفقا على ذلك ان كان بشهوة ثبتت حرمة
 المصاهرة * الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلواته واحتلم بجنب الغسل ولا يملكه البناء *
 وكذا لك اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين وليلتين صارت الصلوة دينا في ذمته انتهى *
 احكام المشقة * احكامه احكام الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب * وقيل هو كالمجنون *
 وقيل هو كالبالغ العاقل * وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكنز * احكام المجنون * ذكرها

لا صوابون في حيث اعوارض هينظرها من رايها * بيان ان الاعتبار للمعنى او اللفظ * ذكرناه في
 كتاب البيوع من النوع الثاني * احكام الخيش المشكل * ذكر النسي في الكفر حقيقته وذكر
 احكامه * وقوله في الصف وحكم ميراثه وخيانه * وذكر مولا ناصب مدح احكامه في الاصل
 من كتاب المغتوب * وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار * يتيم اذ مات * يستحي قبره * ولا يدفنه
 الا محرم * ويكفن كفن المرأة * ولا يلبس حريرا وحليها في حياته * واذا قبله رجل بشهوة حرم
 عليه اذواه وفروعه * فان زوجه ابوه رجلا فوصل اليه جازوا ولا فلا هلم لي بذلك * او امرأة
 فبلغ فوصل اليها جازوا لا اجل كما لعين * ويلبس لباس المرأة في الاحرام * ولا يصلي الا بقناع *
 ويقوم امام النساء خلف الرجال * وان وقف في صف النساء اعادها * وان في صف الرجال
 لا يعيد لها * ويعيد لها من يمينه ويساره وخلفه ما ذيا له * ويوضع في الجنائز خلف الرجال *
 وامرأة خلفه * ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفن بالضرورة مع جاز بينهما من الصعيك * ولا حد
 على قاذفه * ولا عليه بقذفه بمنزلة المحبوب * وتقطع يده للسرقة * ويقطع سارق ماله * ويقعد
 في صلوته كالمراة * ولا قصاص على قاطع يده او عمدا ولو كان القاطع امرأة * ولا تقطع يده اذا
 قطع يده غير عمدا * وعلى ما تلته ارشها * ولا يخلو به رجل ولا امرأة * ولا يخلو به رجل ولا امرأة *
 ولا يباشر ثلثة ايام الا محرم * واذا اوصى رجل ملافي بطن امرأة بالان كان غلاما وبخمس مائة
 ان كان ابنتي فواحد خيشي مشكلا فالوصية موقوفة في الخمس مائة الزاثة الى ان يستبين امره *
 وان قال لامرأته ان كان اول ولد تلمي يده غلاما فاني طالق او قال كذلك لامته فاني حر فقلت
 خيشي مشكلا لم تطلق ولا تعتق * ولا سهم له مع الممتا ثلثة وانما يرصه له * ولا يقتل او سيرا او مرتدا
 بعد الاسلام * ولا يخرج على راسه او كان ذميا * ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر * او كل
 امه لي * الا اذا ناله ما يعتق * ولو قال الزوج اني ملكك عبد فاني طالق فاشترى خيشي لم تطلق *
 وكذا لو قال ان ملكك امه * او ناله ما عا طلق * ولو قال المشكك انا ذكرا او ابنتي لم يقبل
 قوله * واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة * ويوقف الباقي الى التبيين * وكذا في ما دون النفس *
 ويصح اعتاقه عن الكفارة * ولو تزوج مشكلا مثله لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان بالمولود *
 ولو شهد شهوا انه ذكر وشهودا انه ابنتي فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد انه غلام

رأيت الأخرى * وإن كان رجل يدعي أنه امرأته قضيت بشهادته أنثى وأبطلت الأخرى *
 فإن كانت امرأة تدعي أنه زوجها وقفت الأخرى أن يستبين فإن لم يطلب الخشعة
 ولا يطلب منه شيء لا تقبل وأحلتا منهن حتى يستبين * وأما ميراثه وأبهرت منه فماتت ~~بأن ماتت~~ ^{بأن ماتت} ~~بأن ماتت~~
 فإنه ميراث أنثى منه وتما منه فيه * وحاصله أنه كالأنثى في جميع الأحكام إلا في مسائل * لا يلبس
 حرير ولا ذهب ولا فضة * ولا يتزوج من رجل * ولا يقف في صف النساء * ولا حد بنفسه *
 ولا يخلو بامرأة * ولا يقع حلق وطلاق مطلقا على ولادته أنثى به * ولا يدخل تحت قوله كل
 أمة * أحكام الأنثى * تعالف الرجل في أن السنة في هاتين العتف * ولا يسكن حثانها وإنما
 هو مكرمة * ويسكن حلق حثانها أو بعت * وتمنع من حلق رأسها * ومنه لا يطهر بالفرج على
 قول * تزيد في أسباب البلوغ بالحيض والحمل * ويكره إذا لها واقعتها * وبدنها كاله عورة الأ
 وجهها وكفيها وتكفيها على المعتمد * وذراعها على المرحوح * وصوتها عورة في قول * ويكره
 لها دخول الحمام في قول * وقيل بكرة * إلا أن تكون مريضة أو نفساء * والمعتد لا كرامة مطلقة
 ولا ترفع يديها هذا إذا نيتها * ولا تجهر بقراءتها * وتضم في ركوعها وشيئا مما أصابعها *
 ولا تفرج في الركوع * وإذا نابتها شيء في صلاتها سقطت ولا تسجد * وتكره جماعة من * ويقف
 الإمام وسطهم * ولا تصلي أمام الرجال * ويكره حضورها الجماعة * وصلواتها في بيتها أفضل *
 وتضع يديها على شمالك تحت يديها * وتضع يدها في التشهد تباع راس أصابعها وكفيها
 وتوترك * ولا جمعة عليها الجن تعلق بها * ولا عين * ولا تكبير شريك * ولا تسافر إلا بزواج
 أو حرم * ولا تجيب الحج عليها إلا بأحد هما * ولا تلبي جهرا * ولا تزعزع ألباسها * ولا تكشف
 رأسها * ولا تسعي بين الميادين الأخضرين * ولا تطلق وإنما تقصر * ولا ترمي * والتمها مني ماؤها
 عن البيت أفضل * ولا تطيب مطلقا * وتقف في صلاة الأوقاف لا عند الصغيرات * وتبين قاهقه
 وهو راكع * وتلبس في أحرامها الخشن * وتركت ما واف الصدراع والحيض * وتغترطواف
 الزيارة عند الحيض * وتكفرون في خمسة أثواب * ولا تؤمن في الجنائز * ولو فعلت سقطت الفرض
 بصلواتها * ولا تحمل الجنائز وإن كان الميت أنثى * ويكفيها ثوب القبة في العمارات * ولا سهم لها وإنما
 يرفع لها أن قاتلت * ولا تقبل الماركة والشرقة * ولا تقبل شهادتها في الحد ولا في القصاص *

وتعتد كسوف في بيتهما * ويباح لها خضيب يديها ورجليها بخلاف الرجل الا لضرورة * والتضييق
 بالذكور افضل منها * وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا ونفقة
 القريب * ولا ينبغي ان تولي القضاء وان يصح منها في غير الحدود والقصاص * وبضعها مقابل بالماهر
 دون الرجل * وتجبر الامة على النكاح دون العبد في رواية * والمعتمد عدم الفرق بينهما في
 الجبر * وتجبر الامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا وابنها محرما في الرضاع دونها *
 وتقدم على طهر حال في الحضنة والنفقة على الولد الصغير * وفي النفر من مزدلفة الى منى * وفي
 الانصراف من الصلوة * وتؤخر في جماعة الرجال والموتف * وفي اجتماع الجنائز عند الامام
 فتقبل عند القبلة * والرجل عند الامام * وكذا في اللحد * وتجب الدية بقطع ثديها او حلمته
 بخلافه من الرجل فان فيه الحكومة * ولا تصاص بقطع طرفها بخلافه * ولا نسامة عليها * ولا تدخل
 مع العاقلة فلا شيعي عليها من الدية او قتلها خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم * ويحشر لها في
 الرجم ان ثبت زناها بابينة * ومجلد جالسة والرجل قائما * ولا تدفن سياسة وينفى هو عاما بعد
 الجلد سياسة لاحدا * ولا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت محذرة ولا لليمين بل يحضر اليها
 القاضي او تبعث اليها نائبة يحلفها بحضور شاهدين * ويقبل توكيلها بلارضا الخصم اذا كانت
 محذرة اثنا * ولا تبد الشابة بسلام وتعزية * ولا نجاب * ولا تشمت * وتحرم الخلق بالاجنبية ويكره
 الكلام معها * واختلفوا في جواز كونها نبيية * واختار في المسايير جواز كونها نبيية لارسالة لان
 الرسالة مبنية على الاشتهار ومبنى حاله على الاسترخاء بخلاف النبين والتمام فيها * ولا تدخل النساء
 في الغرامات السلطانية ككفاني الوالوجية من القسمة * احكام الذمي * حكمه حكم المسلمين
 الا انه لا يؤمر بالعبادات * ولا تصح منه * ولا يصح تيممه * ويصح وضوءه وغسله فلو اسلم جازت
 صلواته به * ولا يأنم على ترك العبادات على قول * ويأنم على ترك اعتقادها اجماعا * ولا يمنع
 من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم * ولا يتوقف جوازه دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان
 المسجد اجماعا * ولا يصح نذره * ولا سهم له من النسيئة * ويرضخ له ان قاتل او دل على الطريق *
 ولا يسد بشرب الخمر * ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غضبت منه * وبضمن متلفها له الا ان يتأخر
 بينهما بين المسلمين فلا ضمان في اراقتهما او بكون المتلف اما يري ذلك بخلاف اطلاق ضمن الامام

فانه لا يوجب الذمان ولو كان المتلف ذميا * ويجب ان يكون الظاهر ان اراءها كافها ان يسموها
وام اية الآن * ولا يمنع من ايس الخنزير والذميب * ولا يتعرض لهم لو نزلوا كتبوا فاسدا او تباعوا
كذا لك ثم اسلموا * وفي الكفر يقبل قول الكافر في الحلل والحرمة * ونعتبهما الزبلي بانه
سهو * ولا يقبل قوله فيهما * وجوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملات لا تقتصر او هو مراد * كما
افصح به في الكافي * ويؤخذ ان الذي بالتميز عناني امر كعب والملابس فيركبون كالاكف *
ولا يلبسون الطبايسة والاردية * ولا ثياب اهل العلم والشرف * وتجعل على ديوهم علامة *
ولا يُصلِّون بجمعة ولا يكفون في مصر * واختلفت الرواية في سكتهاهم بين المسلمين في مصر *
واباح عند الجوان في حلة خاصة * واختلفت المشايخ راجع كل يلزم تميزهم بجمع العلامات او تكفي
واحدا * والمعتد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمام * وان ركب الحمار ضرر وانزل
في الجامع * ويضيق عليه في المرور * ولا يبرجم وانما تجلد * والحاصل انه تقام الحدود كلها عليه
الاخذ شرب الخمر * ولا يئذي الذي يسلام الحاجة * ولا يزد في الجواب على وعليك * وتكره
مصافحته * واخرم تعظيمه * ويكره المسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر العجبة * وفي الملتقط
كل شيء منع منه المسلم منع منه الذي لا الخمر والخنزير * ولا تكرة عيادة جارية الذمي ولا ضيافته *
ولا تعتبر الكفاءة بين اهل الذمة الا اذا كانت بين ملك حذرها حائك او كفا في فرق لشكر
الذمة كذا في البرازية * تنبيه * الاسلام يتبى ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمة
كالقصاص وضمان الاموال الا في مسائل * لو اوجب الكافر ثم اسلم لم تسقط * ومنها الزنى ثم
اسلم وكان زنا ثابتة ببيضة مسلمة ام يسقط الحد باسلامه والا سقط * تنبيه اخر * اشترك اليهود
والنصارى في وضع الجزية * وحل المداكنة * والذبايح * وفي الدية * وشاركهم المجوس في
الجزية والدية دون الاخرين واحتوى اهل الذمة في ما ذكر * وقتل المسلم بالذمي * ودقة التناقض
والاسلم سراء * ولا يقتل المسلم والذمي بمسأ من * تنبيه اخر * لا توارث بين المسلمين والكفار *
وتجرى الارث بين اليهود والنصارى والمجوس * والكفر كله عند نامة واحدة بشرط الاداء الدار *
والكفار يتقاتلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم * وفخرج الامر انه يرث كسب املاعه ورثته
اسلمون مع هذا لا اتحاد * احسن امام الجني * قل من تعرض لهما * وقد ألف فيها من اسرارها الاخيرة

عن الصادق عليه السلام في حجة الوداع : **أحكام الجاهل** لکنی لم اطلع علیه الا ان * و ما نقلت
 عنه فاني ما هو بواحدة نقل الله في طي الرح * ولا خلاف في انهم مكلفون مؤمنون في الجنة وكانوا فيهم
 النار في الجنة **انما اختلفوا في ثواب الطائعين** * ففي البرزخية مؤمن بالاحسان من الامام ليس
 اليه ثواب * وفي التفسير توقف الامام في ثوابه اليه * لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم
 واما انهم لا تستأمن الاثبات * لانه ستر * و مع هذا المفسر للبهضة والاثبات بالاولى **قالت الحنفية**
او جذا لاهم في حجة الوداع * ويستحق الثواب صالحهم * قال الله تعالى واما القاسطون فكنانوا
 لجهنم ساجدا * قلنا الثواب نزل من الله تعالى لا بالاشكافي * وقيل قوله تعالى في اي الا ربكم
 تكذب بآية بعد عنهم الجنة خطا بالاشكافي بر د ما ذكر * قلنا ف كروا ان المراد بالتوقف
 التوقف في الماكل والمشرب والملاذ لا الدخول فيه كدخول الملازمة للسلام والزيارة
 والجلوس * راي الاثبات يدخلون عليهم من ككل باب سلام الآية انتهى * فمنها الاحتجاج * قال في
 التبرج لا يفرق ما كانت بين بني آدم والجن وانسان الماء لاختلاف الجنس انتهى * وتبعه في مكية
 المفتي والمفتي * وفي القصة سئل الحسن البصري رض من التزويج بجمعة فقال يجوز بلا شهود *
 ثم رقم آخر فقال لا يجوز * ثم رقم آخر بضع السائل لما قاله انتهى * وفي بيمية الدهر في فتاوى
 القصة سئل علي ابن احمد عن التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا انصرفت ام بغير
 الجواز بالاشكافي * فقال بضع هذا السائل لما قاله وجه له * قلت وهذا لا يدل على حصة
 السائل وان كان لا يتصور * الا ترى ان ابا الليث راجح ذكر في فتاواه هل تربي ان الكفار تنزوا ببني
 من الانبياء هل يرمى فقال يسأل ذاك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسوله صلى الله عليه وسلم * ولكن
 اجماعنا على تقديراته ان هذا * وسئل عنها ابو حنيفة راجح فقال لا يجوز انتهى * وهذا استدلال
 بعضهم على حرمة نكاح الجاهلات بقوله تعالى في سورة النحل والله جعل لکم من انفسکم افرأجا
 اي من انفسکم ونوعکم على خلقکم كما قال الله تعالى اتقوا الله كما قال من انفسکم اي من
 الانفس انتهى * وبعضهم يماروا * عن عبد الرحمن بن عوف بن عبد الله بن احمد واسحق * قال عبد الله بن
 محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن احمد بن محمد بن يوسف بن يزيد بن الزهري قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من نكاح الجن وهو وان كان من سلافة امة فقالوا انما

ثروي المدح عن الحسن البصري وقتادة والحاكم بن قتيبة واسحق بن راهويج وعقبة بن الاصحم رضي
 فاذا نقر بالمدح من نكاح الانسي الجنية فالمدح من نكاح الجنى الا نسيته لمن باب اولي * ويدل عليه
 قوله في السراجية لا تجوز المداكحة وهو شامل لهما * لكن روى ابو عثمان بن سعيد بن العباس
 الرازي في كتابه الا لهام والوسوسة فقال حدثنا قتاتل من سعيد بن داود الزبيلي قال كتب
 شخص من اهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هذا رجلا من الجن يخاطبنا
 جارية بزعم انه يريد الخلال * فقال ما ارى بك باعافى الدين ولكن كثر اذا وجد امرأة
 هاهنا قيل له من زوجك قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى * ومنها لوطي
 الجنى انسيته فهل يجنب عليها الغسل * قال قاضيخان في فتاواه امرأة قالت معي جنى ياتي في النوم
 مرارا واحدا في نفسي ما احدا او جاء معي زوجي لا غسل عليها انتهى * وقيد الكمال بما اذا
 لم تدل * اما اذا انزلت وجب كما انه احتلام * ومنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره الاسيوطي من
 صاحب آكام المارجان من اصحابنا مستند احمد بن محمد بن مسعود في قصة الجن * وفيه
 تلما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله اننا
 نريد ان نؤسفا في صلواتنا قال فصنعهما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف * ونظير ذلك ما ذكره السبكي
 ان الجماعة تحصل بالملائكة * وفرع على ذلك لو صلى في قضاء باذان وانامة منفردا ثم
 انه صلى بها جماعة لم يثبت * ومنها صحة الصلوة خلف الجنى ذكره في آكام المارجان * ومنها اذا
 بر الجنى بين يدي المصلي يقاتل كما يقاتل الانسي * ومنها لا يجوز قتل الجنى بغير حق كالانسي * قال
 ابن بلعي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية * لانها من الجنان لقوله عليه السلام
 اقتلوا ذالطفتين ولا بتروا باكم والحية البيضاء فانها من الجن * وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل *
 لانه صلى الله عليه وسلم ما هبدا الجن ان لا يخلوا بيوت امتهم ولا يظهروا انفسهم * فاذا خالفوا
 فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم * والا واني هو الا نذار والا نذار فيقال لها ارجعي باذن الله تعالى
 لا وخطي طريق المسلمين فان ابنت قتلها * والا نذار انما يكون خارج الصلوة انتهى * وقد روى عن
 ابن ابي الدنيا ان هاشم رضي الله عنه ارأت في بيتها حية فامرت بقتلها فقتلت فاتي في تلك الليلة
 قيل لها انها من الغفرا الذين يستمعون الوحي من النبي صلى الله عليه وسلم فان سارت الى اليمن فاستمع

سألها ان يقرن را ما فاعتقدهم * ورواه ابن ابي شيبة في مشخفه * وفيه فلما اصبحت امرت باثنا
 عشر الف درهم فخرت على المساكين * ومنها قبول رواية الجني ذكره صاحب آكام المرحان *
 في ذكر الانبياء انه لا شك في حوازي روايتهم من الانس ما سمعوه سواء علم الانبياء بهم اولا *
 واذنا من ازال الفخ من حضر دخل الجن كما في نظيره من الانس * واما رواية الانس منهم فالظاهر
 منعهما العلم حصول الثقة بعد التهم * ومنها لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجن وهو العلم كما ثبت على
 الخديجة * ومنها من غلبته لاهل * فقال في الملتقط عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه نهى عن ذبائح الجن انتهى * وقد ذكر الامام الكندي في مناقبه في فصل قراءة الامام شيخان
 احكام الجن واو لا للشيطان * وبيان القول والكلام على جماعتهم واكلمهم * فرائد * الاولى
 الجمهور على انه لم يكن من الجن نبي * واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس اني انزلكم رسلا منكم
 فتلاوه على انهم رسل من الرسل سمعوا كلامهم فانذروا قومهم لا هن الله تعالى * وذهب الضحاك
 وابن حزم على انه كان منهم نبي كما بينت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبحث الى قومه
 خاصة قال وليس الجن من قومه * ولا شك انهم انذروا فصيح انهم جاءهم انبياء منهم * الثانية قال
 البغوي في تفسير الاحقاق وفيه دليل على انه عليه السلام كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا * قال
 مقاتل رجع ام يبحث قبله نبي الى الانس والجن * واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن فقال قوم
 لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب ابو حنيفة رجع * وعن الليث ثوابهم ان يجاروا من النار
 ثم يقال لهم كنوا ترابا كالبهائم * وعن ابن الزيات ذلك * وقال آخرون يثابون كما يثابون *
 وبه قال مالك وابن ابي ليلى رجع * وعن الضحاك انهم يلهمون التسبيح والذكر فيصيبون من
 لئله ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة * وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمن الجن حول الجنة في
 ربضها وانسوا فيها انتهى * الثالثة ذهب الحارث المحاسبى ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون
 يوم القيمة نراهم ولا يزونا معهم ما كانوا عليه في الدنيا * الرابعة صرح ابن عبد السلام بان
 الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى * قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار * وقد استثنى من
 مؤمنى البشر فبقى على قومه في الملائكة قال في آكام المرحان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه *
 لان الآية باقية على العموم فيهم ايضا انتهى * ولم يثبت بها لا سيوطي رجع * وفي الاستدلال

على عدم روية الملائكة والجن بالآية نظر * لانها لا تدل على عدم روية المؤمنين اصلا فلا يستلزم
 قال القاضي الجيضاوي لا تدركه لاحتياطه * واستدلنا المعتزلة على امتناع الروية وهو ضيق
 اذ ليس الاذن مطلق الروية * ولا النفي في الآية عام في الاوقات فلو كانت في بعض
 الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوله اكل بصر لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع
 أحكام المحارم * المحرم منها ما من حرم نكاحه على التابيد بنسب * او مضامع * او رضاع
 ولو بطي حرام * فخرج بالاول ولد العمومة والحوالة * وبالثاني اخوة الزوج * وعمتها *
 وخالتها * وشمل ام المربي بها وببنتها * وابا الزاني * وابنه * وأحكامه هريم النكاح وجواز النظر
 والخلق والمسافرة الا التحريم من الرضاع فان الخلق بهام كروية وكذا ابا الصهر الشابة * وحرمة
 النكاح على التابيد لا مشاركة للمحرم فيها فان الملائمة تحل اذا كذب نفسه او خرج عنها ابلية
 الشهادة * والجوسية تحل بالاسلام * او بتهودها * او تنصروها * والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني
 وانقضاء عدته * ومعدكوحة الغير بطلانها وانقضاء عدتها * ومعدكة الغير بانقضائها * وكذلك
 لا مشاركة للمحرم في جواز النظر والخلق والسفر * واما عبد ما فكا لا جنسي على التام كمن الزوج
 شارك المحرم في هذه الثلاثة * والنساء الثقات لا يقعن مقام الزوج والمحرم في الشهر * واختص
 المحرم النسبي باحكام * منها حقه على قريبه لملكه ولا يختص بالاصل والفرع * ومنها حرمة
 نفقة الفقير عاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه رعا محرم من جهة القرابة فابن العم والاخ من
 الرضاع لا يفتق ولا يجب نفقته ويغسل المحرم قريبته * ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير وشعره
 وجمعة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكعز * فان فرق صح البيع * ومنها ان المحرمية مانعة
 من الزجوع في الهبة * وتقتضى الاصول والفروع من بين سائر المحارم باحكام * ومنها انه لا يتطام
 احد مما يشرقه مال الاخر * ومنها لا يقتضي ولا يشهد احد هما للاخر * ومنها ان يتزويج موطوءة كل
 منهما على الاخر وارزنا * ومنها ان يتزويج موطوءة كل منهما على الاخر بمجردهما * ومنها
 لا بد خلون في الوهبة الا نارب * وتقتضى الاصول باحكام * ومنها لا يجوز له قتل اصله المربي الا
 دفاعا عن نفسه * وان خاف رجوعه فسيق عليه والجأ اليقتله غيره * وله قتل فرعه الحربي كغيره *
 ومنها لا يقتل الاصل بفرعه * ويقتل الفرع باصله * ومنها لا يحل الاصل يقتل فرعه * ويقتل الفرع

ببذلها أصله * ومنها لا تجوز مباداة الفرع إلا بإذن أصله دون مكسبه * ومنها الوادعي الأصل وإن
سماوية أبنته ثبتت نسبته * والجد الأب الأب كالأب عند مدته و أوحكاما بعدم الاهلية بخلاف الفرع
إذا ادعى أن له جارية أصله لم يصح إلا بتصديق الأصل * ومنها لا يجوز الجهاد إلا بإذن نهم بخلاف
الأصول لا يتوقف جهادهم على إذن الفرع * ومنها لا تجوز المسافرة إلا بإذن نهم إن كان الطريق بخوفا
والأمان لم يكن ملتجيا فكذا لك والأفلا * ومنها إذا دعاه أحد أبويه في الصلوة وجبت إجابته إلا أن يحسن
عالمًا بكونه فيها * ونتم أحكام الأجداد والجدات وينبغي إلحاق * ومنها كراهة حمله بدون
إذن من كرهه من أبويه إن احتاج إلى خدمته * ومنها جواز تاذيب الأصل فرعه * والظاهر
عدم الاختصاص بالأب فالأم والأجداد والجدات كذلك * ولم أره إلا * ومنها تبعية الفرع
للأصل في الإسلام * وكتبنا مسائل الجهاد وما يقوم مقام الأب فيه في فن الفرائد * ومنها لا يتجسسون
بدين الفرع * والأجداد والجدات كذلك * واختص الأصول المذكور بوجوب الانفاق * واختص
الأب والجد بالسكام * منها ولاية المال فلا ولاية للأم في مال الصغير إلا الحفظ وشراء ما لا يملك منه للصغير *
ومنها تولي طرقي العقد فلو باع الأب ما له من ابنته أو اشترى وليس فيه عيب فاحش أن عقد بكلام
واحد * ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والجد فقط * وأما ولاية الكساح فلا تختص بهما
فثبت لكل ولي سواء كان مصيبة أو من ذوى الأرحام * وكذا الصلوة في الجنائز لا تختص بهما *
وفي الملتقط من الكساح أو ضرب المأثم الواجب بإذن الأب فهلك لم يشرم إلا أن يضرب ضربا لا يضرب
مثله * وأو ضرب بإذن الأم غرم الدية إذا هلك * والجد كالأب عند فقد الأم في اثنا عشر سنة
ذكرنا ما في الفوائد من كتاب الفرائض * وذكرنا ما خالف فيه الجهد الصحيح الناس في فائده *
يترتب على التسبب اثنا عشر حكما * توريث المال * والولاية * وعدم صحة الوصية عند المرحمة *
وتلحق بهما الأقرار بالدين في مرض موته * وتحمل الدية * وولاية التزويج * وولاية غسل
الليث * والصلوة عليه * وولاية المال * وولاية المضانة * وطلب الجسد * وسقوط التقصاص * *
أحكام غير مبررة الخلفه * يترتب عليها أحكام * وجوب الغسل * وتحريم الصلوة والسجود * والخداثة *
والطواف * وقرأنا القرآن * وحمل المصحف ومعه وكتابه * ودخول المسجد * وكراهة
الأكل والشرب قبل الغسل * وجوب نزاع الحقب * والكفارة وجوبها وإن بداني أول الخيض

بد بيان * وفي آخره بنصف دينار * وفساد الصوم وجوب قضائه هو الاميز والكفارة * وهذا م
 انعقاد * اذا طلع الفجر نخلطا * وقطع الشايح المشروط فيه وفي الامتناع * ونسداد الامتناع
 والحج قبل الوقوف * والعمرة قبل طواف الاكبر * وجوب الماضي في فساد حلقه فيها نهما
 وجوب الدم * وبطلان خيار الشرطين له * وبقية طواف الرديف اذا فعله المشتري بعد الاطلاق
 عليه * ان كانت بكرا او نقصها * وجوب مهر المثل بالرطى بمهنة او بنكاح فاسد * وثبوت
 الرجعة به * ربيع العبد في مهرها اذا نكح باذن سيد * ونحر يم الربية * ونحر يم اصل الموطوعة
 ونحرها عليه * ونحر يم اصله ونحره عليها * وحلها للزوج الاول * واسيد ما الذي طلقها للثاني
 قبل ملكها * ونحر يم وطى اختها اذا كانت امه * وزوال النفقة * وابال خيار الحينة * وبطلان
 خيار البواغ اذا كانت بكرا * وكمال المسمى * وجوب مهر المثل للمفوضة * واسقاط حبسها
 نفسها لاستيفاء مهر معجل من مهرها على قواهما * ووقوع الطلاق المعلق به * وثبوت السنته
 والبند منه في طلاقها * وكونه تعينا في الطلاق المجهوم * وثبوت الفهي في الايلاء * وجوب كفارة
 اليمين لو كان بالله تعالى * وجوب العتق * ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد رح
 الملقى بها * وجوب النفقة والسكنى المطلقة بعد * وجوب الحد لو كان زنا او اوطاة على
 قولهما * وذبح البهيمة المفعول بها ثم حرقتها * وجوب التعزير ان كان في ميتة * او مشيكة
 او مرضى بمنقها * او محرم مملوكه * او اوطاة بزوجه * وثبوت الاحصان * وثبوت
 النسيب * ووقوع العتق المعلق به * واستحقاق العزل عن القضاء * والولاية * والوصاية * ورد
 الشهادة لو كان زنا والله اسلم * فوائده * الاولى لا فرق في الايلاء بين ان يكون بائنا
 او لا يمكن بشرط ان تصل الحرارة معه هكذا ذكر وفي التحليل فتجري في سائر الابواب *
 الثانية ما ثبت للحنيفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدر ما * وان لم يبق منه قدرها
 لم يساق به شي من الاحكام * ويحتاج الى نقل لكونها كلية واماره * الثالثة الوطى في
 الدبر كالوطى في القبل فيجب به الغسل * ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبل * وفساد الصوم
 به اتفاقا * واختلافوا في وجوب الكفارة * والاصح وجوبها * وفساد الحج به قبل الوقوف على
 قوله * واختلفت الرواية على قوله * والاصح فساد به كما في فتح القدير * وفسادها الامتناع *

وتثبت به الرجعة على المقتضى به كمنافى التبيين الآتي مسائل * لا تثبت به حرمة المصاهرة *
 ولا يجب التحلل به عند الامام الا اذا تكررت قتل على المقتضى به * ولا تثبت به الاحصان * ولا التحليل
 للزوج الاول * ولا في المولي * ولا يخرج به من العنة * ولا يخرج به عن كونها بكرانية كفتى
 ينكونها * ولا يحل بحال * والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع * ويصح
 ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم يسقطه بالتقبيل والى بشهوة فهذا اولى للى لا انه مكى
 الرضا * وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعلة انتهى * فعلى
 هذا الوطى في المدة لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح * ولا يجب العدة لوطئها بعد من غير
 سفوف * الرابعة الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الآتي مسائل * الاولى وجوب مهر المثل
 ولا يزاد على المسمى * وفي الصحيح يجب المسمى * الثانية الحرمة * الثالثة عدم الحل الاول *
 الرابعة عدم الاحصان به * الخامسة للوطى بملك اليمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فهو يجب
 تحريمها على اصوله وفروعه * وتحريم اصولها وفروعها عليه * وجوب الاستبراء * وحرمة
 عدم اختنها اليها * ويخالف الرطى بالنكاح في مسائل * لا تثبت به التحليل * ولا الاحصان *
 السادسة كل حكم تعلق بالوطى لا يعتبر فيه الا نزال لكونه تبعا * السابعة لا يخار الوطى بغير مالك
 اليمين من مهر واحد الآتي مسائل * الاولى الذممة اذا تكلمت بغير مهر مثلاثم اسما وكابوا
 يدعون ان لا مهر فلا يهر * الثانية كصح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
 ولا مهر * الثالثة زوج امته من عبد فلا يصح ان لا مهر * الرابعة ووطى العبد سيدته يشبهه فلا مهر
 اخذ من قواهم في الثالثة ان البراء لا يستوجب على عبد * دينا * الخامسة لوطى حرة فلا مهر لها
 واماره الان * السادسة الموقوف عليه اذا ووطى الموقوفة ينبغي ان لا مهر ولم اراه الان * السابعة
 البائع او وطي الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفتي منقولة كملك * الثامنة اذن
 الراهن للمرته في الوطى فوطئها قبل الحل ينبغي ان لا مهر ولم اراه الان * التاسعة الذي يسرم على
 الرجل ووطى زوجته مع بقاء النكاح الحيض * والنفاس * والصوم الواجب * وضيق وقت الصلاة *
 والاحتكاف * والاعزام * والابلا * والظهار قبل التكفير * ومدة وطى الشبهة * واذا صار مقتضا
 الاحتياط قبلها ودبرها فانه لا يحل له ان ياتيا حتى يتحقق وقوعه في قبلها * وفيما اذا كانت لا تملكه

لصغر او مرض او سجنه * وهذا امتناعها للقبض معجل مهرها لم يتحل كبرها * وفي بعض كتب
 الشافعية انه يحرم وطئ من وجب عليها قصاص وليس بها حيل فلا ضرر الا بعد ثبوت حمل يمنع من
 استيفاء ما وجب عليها * التاسعة اذا حرم الوطئ حرمت دواحيه الا في الحيض والنفاس والصوم
 ما لم ينقض حرمة في الاغتصاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء * العاشرة اذا اختلف الزوجان
 في قول فاقول لها فيه الا في مسائل * الا ولى ادعى العنين الا صابة وانكرت وقتل ثيب
 بالقول له مع يمينه لا انكاره بكرا * ولا يفرق في ذلك بين ان يكون قبل التاجيل او بعده *
 الثانية الاولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي املته قبل قوله بيمينه لا بعد مضيها * الثالثة
 لو قالت طلقني بعد الدخول ولى كمال المهر وقال قبله ولى نصفه فاقول لها لو جرت العدة
 ما بها * وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة * وفي حل بيتها * واربع سواها * واختها للحال
 ولو جاءت بولد لم ينقض نفقة ثبوت نسبه * ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لا من يدينه عدنا
 الى تصديقته يمكن ائتمته من كلامهم واماره الآن صريحا * الرابعة ادعت المملوكة ثلثا ان الثاني
 دخل بها فاقول لها حلها للمطلق لا اكمال المهر * الخامسة لو دأبه بعد طهره اليوم فادعت
 منه ما وادعاه فاقول له لا نكاح * وجود الشرط * قال في الكنز وان اختلفا في وجود الشرط
 فاقول له * احكام العقود * هي اقسام * لازم من الجانبين * البيع * والصرف * والسلم *
 والتولية * والمرابحة * والرخصة * والتشريك * والصالح * والحوالات الا في مستلزمين ذكرناهما
 في الفوائد منها * والا جارة الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد منها * والهيبة بعد القبض وجود
 مانع من اموال السبعة * والصداق * والخلع بعوض * والنكاح الخيالي من الخيار بين خيار البلوغ
 والعنق * والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل الحرام مرة كذا لك * وجائز من ايجازهم * الشرعية
 والوقالة * والظهار به * والوصية والعارية * والابداع * والقرض * والقضاء * وسائر الولايات
 الاسماء العظمى * وجائز من ايجازهم فقط * الرهن من جانب الرهن * ولازم من جانب
 الراهن بعد القبض * والصك بقر جائزة من جانب العبد * لازمة من جانب السيد * والصك بالهبة
 جائزة من الطالب * لازمة من جانب المكفول * وهذا الايمان جائز من قبل الجريبي * لازم من
 جانب المسلم * منه * من الجائز من الجائز تراعى انفسا فلا خلاف ان طرعا او بلا جملة حكما

في الخلاصة * وله عزل نفسه * وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فإن كان وصي الميت فيهي
 لازم من بعد موته الوصي فلا يملك القاضي عزله إلا بدليل أو محض ظاهر * ومن جانب الوصي
 لا يملك الوصي عزل نفسه إلا في مسقطين قد ذكرناهما في وصايا الفوائد * وإن كان وصي
 القاضي فلا * لأن للقاضي عزله كما في الحقيقة * وله عزل نفسه بحضرة القاضي * وقد ذكرنا التولية
 على الأثر في وقف الفوائد * تقسيم في العقود * البيع نافذ * وموقوف * ولازم * وغير
 لازم * وناسخ * وباطل * وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر * وزدت عليها ثمانية *
 تحصيل * الباطل والناسخ عند تافى العبادات مترادفان * وفي النكاح كذلك * لكن قالوا نكاح
 المحارم فاسد عند أبي حنيفة رخص فلا حد * وباطل عندهما رخص * وفي جامع الفصولين
 نكاح المحارم قبل باطل وسقط الحد له به الاشتباه * وقبل فاسد وسقط الحد به شبهة العقد انتهى * وأما
 في البيع فمتباينان * فباطله ما لا يكون مشروعاً باطله ووصفه * وفاسده ما كان مشروعاً باطله دون
 وصفه * وحكم الأول أنه لا يملك بالقبض * وحكم الثاني أنه يملك به * وأما في الأجر فمتباينان *
 قالوا لا يجزى الأجر في الباطلة كما إذا استأجر أحد الشرى يكون شرى كله لمل طعام مشترك * ويجزى أجر
 المثل في الفاسدة * وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسد يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق
 به الضمان بالاجماع * ويملك الحبس للمدين في فاسد دون باطله * ومن الباطل لو رهن شيئاً بأجر
 نائحة أو مغبية * وأما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح على إنكار بعد دعوى فاسدة * والصلح الباطل
 الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق وتسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ ففيها يبطل الصلح *
 ويرجع المدافع بما دفعه كل في جامع الفصولين * وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين إذا
 أدى بحكم كفالة فاسدة رجع بما أدى قال الكفالة بالامانات باطلة انتهى * ولم يتضح الفرق بين الفاسد
 والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليراجع إلى الكتب المطولة * وأما الكتابة ففرقوا فيها بين
 الفاسد والباطل فاعتقوا بادهاء العين في فاسدها كالكسابة على خمر أو خنزير * ولا يعتق في باطلها
 كالكسابة على ميتة أو دم كما ذكره الزياي * وأما الشركة فقالوا كل سهم المرق بينهم ما لا شركة في
 المباح باطله وفي غيرهم إذا فقد شرطاً سكة * فائسة * الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان إلا في
 الكتابة والخلع والعتاق والشركة والترض * وفي العبادات تافى ذكره لا فهو على راجح *

احكام الفسخ * وحقيقته هل ارتباط العقد * اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه فسخ الا باحد اشياء *
 خيار الشرط * وخيار المدة * وخيار العيب * وخيار الروية * وخيار العيب * وخيار الاستحقاق *
 وخيار الغبن * وخيار الكمية * وخيار كشف الحال * وخيار فوات الوصف المخصوص فيه *
 وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض * وبالامانة * والتعالف * وهلاك المبيع قبل القبض * وخيار
 التغير الفعلي كالتمسك به على احدى الروايتين * وخيار الحيانة في المراجعة * والتراخي * وظهور
 المبيع مستأجرا او موهونا * فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد الا التعالف فانه لا يفسخ
 به * ولا يفسخه القاضي * وكلها تحتاج الى الفسخ * ولا يفسخ فيها بنفسه * وقد عفا عن الفسخ
 في قسم الفوائد * فماتمة * وجود ما عدا الاستحقاق فسخ له اذا ساعد صاحبه عليه * واختلقوا
 في حدود الموصية الفسخ هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل * قال شيخ الاسلام انه
 يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى * وفائدته مذكورة في احكام شروع الهداية *
 وذكرها الزبلي ايضا في خيار العيب * احكام الكتابة * يصح البيع بها * قال في الهداية
 والكتاب كالحطاب * وكذا الارسال حتى اعتبر بهاس بلوغ الكتاب واتداء الرسالة
 انتهى * وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب اما بعد فقد بعثت بهدي منك بكذا فلما بلغه
 وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس * وما في المبسوط من تصويره بقوله يعني بكذا انقال بعته يتم
 فليس مراده الا الفرق بين البيع والكتاب في شرط الشهود * وقيل يشترط بين الحاضر والغائب
 فيعني من الحاضر استبام ومن الغائب انجاب انتهى * ويصح الكتاب بها * قال في فتح القدير
 وصورة ان يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب حضر به المشهود وقرأته عليهم وتالت في حصة
 نفسي منه * او تقول ان فلانا كتب الي يشطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه * اما ان لم تقل
 بحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد * لان سماع الشارحين شرط وباسمائهم الكتاب
 او التعبير عنه منها قد سمعوا الشارحين بخلاف ما اذا انقيا * ومعنى الكتاب باختياره ان يكتب
 زوجتي نفسي فبعت فيك ونحوه * راجع الزوج بالكتاب الى الشهود حتى يوافق هذا
 كتابي الى فلانة فاشهدوا علي بذلك لم يجزني قول ابي حنيفة زوجتني نفسي * وبوجه
 ابو يوسف زوجتني من غير شرط اعلام الشهر وبما فيه * واصله كتاب القاضي الى القاضي * قال في

أما يستصفي هذا إذا كان يلفظ الزوج أما إذا كان يلفظ الأمر كقول زوجي نفسي فتبي لا يشترط
إعلامها بالشهود بها في الكتاب * لأنها تنوّل في طرق العقد بحكم الوكالة * ونقله من الكامل قال وفائدة
الخلافاً فيها إذا جحد الزوج الكتاب بعد ما شهد هم عليه من غير قراءة عليهم وإعلامهم بها فيه وقد
قرأ المکتوب إليه الكتاب عليهم وقبل العقد يحضرهم فشهدوا أن هذا كتابه وأما يشهد وأما فيه لا تقبل
هذه الشهادة عندهما ولا يقضي بالتمكاح * وعندنا تقبل ويقضي به * أما الكتاب فصحيح بلا إشكال
وهذا الأشهداء هنا وسواء انتم كنتم المأثمة من إثبات الكتاب عند جحد الزوج الكتاب انتهى * وأما
وقوع الطلاق والعنق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والآخرس على ثلثة أوجه * أن كتبت
على وجه الرسالة مضدّاً معنوناً وثبت ذلك بأقراره أو بالبيّنة فكما لخطاب * وإن قال لم أذره
الخطاب لم يصدّق قضاء ودانته * وفي المذهب أنه يدين * ولو كتبت على شيء تستعين عليه امرأته أو
عبد كذا أن ترى صحه والأفلا * ولو كتبت على الهواء أو الماء لم يقع شيء وإن نوى * وإن كتبت امرأته
طالق فهي طالق بعث إليها أو لا * وإن كان المکتوب إذا وصل إليك فابتعدت كما لم يصل لا تطلق *
وإن ندم وحشي من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث إليها فهي طالق إذا وصل * وخوة الطلاق
كجرحه من التعليق * وإنما يقع إذا بقي ما يسمى كتابة أو رسالة فإن لم يبق هذا القدر لا يقع *
وإن حشي الخطوط كلها وبعث إليها البياض لا تطلق * لأن ما وصل إليها ليس بكتاب * ولو جحد
الزوج الكتاب وأقامت البيّنة عليه أنه كتبه بين يدي فرق بينهما في القضاء انتهى * وذكر الزبلي
من مسائل شتّى في الكتابة لا على الرسم أن الأشهداء عليه أو الأملأ على الغير يقوم مقام البيّنة *
وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجي أقرأ علي فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطابها انتهى *
وقد سئل من رجل كتباً بما نائم قال لا خرافة ما نقرأ ما نهل تلزمه * فأجبت أنها لا تلزمه إن
كانت بطلاق حيث لم يقصد * وإن كانت بالله تعالى فقالوا العاسي والمخطي والذاهل كالعامة *
وأما الأقرار بها فهي أقرار البرازية كتبت كتاباً فيه أقرار بين يدي الشهود فهدأ على أقسام *
الأول أن يكتب ولا يقول شيئاً ولا يكون أقراراً فلا تحل الشهادة به أقراره قال القاضي النسفي
أن كتبت مضدّاً برسم ما علم الشاهد حل له الشهادة على أقراره كما لو أقر كذا وإن لم يقل
أشهد عني به فعلى هذا إذا كتبت للغائب على وجه الرسالة * أتابع ذلك على كذا يكون أقراره *

لأن الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون مثلهما * والعامة علي خلافه * لأن الكتاب قد يكون
 المتجزئة * وفي حق الآخر من يشترط أن يكون معدوا مصدا را وان لم يكن إلى الغائب * الثاني كتب
 وقرأ عند الشهود ذلهم أن يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا علي * الثالث ان يقرأ هذا عند رستم وغيره *
 فيقول الكاتب اشهدوا علي به * الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا علي بما فيه ان تلتوا ما
 فيه كان اقرارا ولا فلا * وذكر القاضي ادعى عليه مالا واخرج خطأ وقال انه خطا المذ على عليه بهذا
 المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة في المحل على انهما خطا كاتب
 واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح * لانه لا يزيل على ان يقول هذا خطي وانا حررتنه لكن ليس
 علي هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في يادكار العامة والصراف والسهمسار انتهى * وكتبنا في
 القضاء من القوائد انه يعمل بد فترا البياع والسهمسار والصراف فالخط فيه حجة * وفي كتاب مالك
 الكفار بالاسم من حتى لو وجد حربي في دارنا وقال ابارك لك لم يصدق الا اذا كان معه
 كتابة كما في سهر الخانية فيعمل بها * واما اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه
 والقاضي على ملامته عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام * وجوز ابو يوسف وسفرح للراوي
 والقاضي دون الشاهد * وجوز محمد بن حنبل الكل ان يقرن به وان لم يتذكر تو سعة على الناس *
 وفي الخلاصة قال شمس الائمة الحلواني رح ببغية ان يفتي بقول محمد رح وهو كذا في الاجناس
 انتهى * وفي اجارات البزازية امر الصكك بكتابة الاجارة واشهدوا لم يجز العقد لا يصدق
 بخلاف ملك الاقرار والمهر انتهى * واختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلانها تقبل يقع وهو
 اقرار به * وقيل هو نوكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القبية * وفيها
 بعد وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق * وفي المفتي بالمعجزة من رأى خطه وعرفه وسعه
 ان يشهد اذا كان في حرز به نأخذ انتهى * ونجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة * قال في
 فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهدين احد امرين اما ان يكون له سند فيه اليه
 او يأخذ من كتاب معروف نأخذ اولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن رح ونحوها من التصانيف
 المشهورة انتهى * ونقل الا سيوطي عن ابي اسحق الاسفرائي الاجماع على جواز النقل من الكتب
 المعتمدة * ولا يشترط اتصال السند الي مصنفها انتهى * ونجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من

قولهم يجوز الاعتماد على إشارته فالكتابة أولى * وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في
يد فقال في الجارية ولو ادعى من الكتاب تسمع دموه * لأنه متى لا يقدر على الدعوى لكن
لا بد من الإشارة في موضعها * وفي اليمين سئل عن وكيل من جماعة بالدعوى لأشياء من نسخة
يقرأها بعض الموكلين هل يسمعها القاضي قال إذا تلقاها الوكيل من إسان الموكل صح دموه ولا
لا انتهى * وفي شهادات البزازية شهدا أحدهما عن النسخة وقرأ بالساعة وقرأ غير الشاهد الثاني
منهما وقرأ الشاهد أيضا معه مقارنا لقرائه لا يصح * لأنه لا يتبين القاري من الشاهد * وذكر القاضي
أدعى المدعي من الكتاب تسمع إذا أشار إلى موضعها انتهى * وفي الصيرفة شهد أبا الكتابة
فطلب القاضي أن يشهد أبا للسان لا يجب * وهذا اصطلاح القضاة * وفي اليمين سئل علي ابن
أحمد عن الشاهد إذا كان يصف حدود المدعى به حين ينظر في الصك وإذا لم ينظر فيه لا يقدر هل
تقبل شهادته فقال إذا كان ينظره يثقله ويحفظه من النظر فلا تقبل * فأما إذا كان يستعين به بوع
استعانته كقارئ القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى * وأما الجواراة بالكتاب فذكر ما في كتابه
الراعات الحسامية في فصل السفينة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجعها * وأما الوصية
بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكا بخط يد أترار بمال أو وصية ثم قال لا يقرأ شهد علي
من غير أن يقرأ له وسعه أن يشهد انتهى * وفي الجارية من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال
للشهود أشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم * قال علماؤنا لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه *
وقال بعضهم يسمعهم أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسمعهم وإنما جعل لهم أن يشهدوا بأحدى معان ثلاث *
أما أن يقرأ الكتاب عليهم * أو يكتب الكتاب غير أن يقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم
أشهدوا علي بما فيه * أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو أشهدوا علي
بما فيه وتماه فيها * أحكام الإشارة * الإشارة من الأخرى معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء
من بيع * وأجارة * وهبة * ورهن * ونكاح * وطلاق * وعتاق * وأبراء * وأقرار * وقصاص
الأبى الحدود وأوحد تلف وهذا مما خالف فيه القصاص الحدود * وفي رواية أن القصاص
كالحود وهذا فلا يثبت بالإشارة وتماه في الهداية * وقد انتصر في الهداية وغيرها على استثناء
الحدود * وتزاد عليها الشهاد فلا تقبل شهادته كما في التهذيب * وأما يمينه في الدعوى ففي

ايمان خزانة الفتاوى * وتحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا
 فيشير به نعم * ولو حلف بالله كانت اشارة اقرارا بالله تعالى * وظاهر اقتضائهما المشايخ على
 استثناء الجود فقط صحة اسلامه بالاشارة وامر الان فيها بنقل صريح كتابه الاخرس
 كما اشارته * واختلفو في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة او لا والمعمول
 وكذا ذكره في الكبير باو * ولا بد في اشارة الاخرس من ان تكون معهودة ولا لا تعتبر *
 وفي فتح القدير من الطلاق ولا ينهي ان اراد بالاشارة التي يقع بها الاشارة المقرونة
 بتصويته * لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما اجماعه الاخرس انتهى * واما اشارة غير
 الاخرس فان كان معتقل اللسان فتميمه اختلاف * والفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت
 الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه * ومنهم من قدر الامتناع بسنة وهو ضعيف * وان
 لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الا في اربع * الكفر * الاسلام * والنسب * والافتاء
 كذا في تلخيص المحنوبي * ويزاد اخذ من مسئلة الاشياء بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث *
 واما ان الكافر اخذ من النسب * لانه يحتاج فيه لحسن الدم ولذا اثبت بكتاب الانعام حكمه من مباد
 او اخذ من الكتاب * والطلاق اذا كان تفسيراً لمبهم كما لو قال اني بالان يمكن او اشار بثلاث
 وقعت بخلاف ما اذا قال اني طالق واشار بثلاث لم تقع الا راجحة كما علم في الطلاق * ولم ار لان
 حكم اني ممكن امشيرا باصابعه ولم يقل طالق * وتزاد ايضا اشارة من المحرم الى حبيد فقتله
 يجب الجزاء على المشير * ومما فروع لم ارها الا ان الاول اشارة الاخرس بالقرأة وهو يجب
 ينبغي ان تحرم عليه اخذ من قولهم ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه فيقول التحريك قرأة *
 الثاني علق الطلاق بمشيئة اخرس فاشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجوده بشرط * الشرط ان يعلق
 بمشيئة رجل ناطق فخرس فاشار بالمشيئة ينبغي الوثوق والله اعلم * قاعدتك * فيما اذا اجتمعت
 الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهنداية من باب
 المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه * لان المسمى هو وجود
 في المشار اليه ذاتا والوصف يتبعه * وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى * لان المسمى مثل
 المشار اليه وليس يتابع له * والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف بالماهية * والاشارة

تعرف الذات * ألا ترى أن من اشترى فصا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج لا يعقد العقد لا اختلاف
 الجنس * ولو اشترى على أنه ياقوت أحمر فاذا هو أخضر انعقد لا تهاد الجنس انتهى * قال الشارحون
 أن هذا الأصل متفق عليه في النكاح والبيع والأجارة وسائر العقود * ولكن أبو حنيفة رخص
 جعل الخمر والخل جنسا واحدا والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشارة فيه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها
 على هذا البدن من الخل وأشار إلى خمر * أو على هذا العبد وأشار إلى حر * ولو سمي حرا ما أشار إلى
 حلال فلها الحلال في الأصح * ولو سمي في البيع شيئا وأشار إلى خلافه فإن كان من خلاف جنسه
 بطل البيع كما إذا سمي ياقوتا وأشار إلى زجاج لكونه بيع المعلوم * ولو سمي ثوبا هرويا وأشار إلى
 مروى اختلفوا في بطلانه أو فساده * هكذا في الخاتمة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب بدون
 الفص * ونظير الفص الذكر والانشئ من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله
 الخيار إذا كان الجنس متحد أو القائمتان الوصف * وفي باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء
 بالامام زيد فبان مهره وأم يصح الاقتداء * ولو نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب على ظن أنه
 زيد فبان أنه مهره ويصح * ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء * ولو بهذا
 الشيخ فاذا هو شاب يصح * لأن الشاب يدعى شيئا علمه * وقياس الأول أنه لو صلى على جنازة
 على أنه رجل فبان أنه امرأة لم يصح * واستنبط من مسئلة الاقتداء شيخ الإسلام العيني في شرح
 البخاري عند الكلام على الحديث صاوق في مسجد ذي هذا الفضل من ألف صلوة فيما سواه أن الاعتبار
 بالتسمية عند أصحابنا رخص فلا يختص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما ناله *
 وأمّا النكاح فقال في الخاتمة رجل له بنت وحل أسماها عايشة فقال الأب وقت العقد زوجت
 مدي بنتي فاطمة لا يعقد النكاح * ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب زوجتك بنتي فاطمة هذا
 وأشار إلى عايشة وخطأ في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى * ومقتضاؤه أنه لو قال فرجك هذا
 الغلام وأشار إلى بنته الصبية نعوذ بالله من الإشارة * وكذا لو قال زوجتك هذه العروبة فكانت
 أعجمية * أو هذه العجوز فكانت شابة * أو هذه البيضاء فكانت سوداء * أو عكسه * وكذا
 المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو واليزول * وأمّا في باب الإيمان فقالوا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب فكلمة بعد ما شاخ حدث * ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل

فأكل بعد ما صار ككباش خضعت * لان في الاول وصف الصبا وان كان داعيا الى اليه من اكله منه
 منه فرما * وفي الثاني وصف الصغر ليس يداع اليها فان الامتناع منه اكثر امتناعا من لحم الكباش *
 ولو حلف لا يتكلم مبدئيا لان هذا امر آتة منه او صدقته هذا امر آتة الاضافة فكلمته ثم يحلف في
 العبد وحده في امره والصديق * وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فبانه ثم كلمه حلف *
 الحقول في الملك * قال في فتح القدير الملك تدري يثبتها الشارع على التصرف في حق
 الوكيل انتهى * ويعني ان يقال الامان كالتجوير عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف *
 والمبيع المفقول مما ورك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه * وعرفه في الحاوي القيسي
 بانه الاختصاص الحاضر وانه حكم الاستيلاء * لانه به ثبت لا غير اذا املوك لا يملك كما اكسور
 لا يملك * لان اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المملوك الذي ثبت الملك فيه
 خاليا عن الملك والخالي عن الملك هو المباح * والثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الى
 آخره * وفيه مسائل * الاولى اسباب الملك * المعاوضات المالية * والامهارة * والمخلع *
 والميراث * والهبات * والصدقات * والوصايا * والوقف * والهدية * والاستيلاء على المباح *
 والاحياء * وتملك اللقطة بشرطه * ودية القتل يملكها ولا تملك الورثة * ومنها الغرة
 يملكها الجدين فتورث عنه * والغاصب اذا فعل بالمغصوب شيئا ازال به اسمه وعظم منفعته ملكه *
 واذا خلط المثل بمثلي بحيث لا يتميز ملكه * الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره
 الا الارث اتفاقا * وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله *
 قال الزيلعي وكذا اذا وصى للجدين يدخل في ملكه من غير قبول استحقاقا لعدم من يلي عليه
 حتى يقبل عنه انتهى * وزدت ما وهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد بلا اختياره *
 ودالة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل * ونصف الصداق باطلاق قبل الدخول لكن يستحقه
 الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعد لا يملكه الا بقضاء او رضاء كما في فتح القدير * والمهيب
 اذا رد على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا * وان كان بعد فلا بد من القضاء
 او الرضاء كما هو ب اذ ارجع الواهب فيه * وارش الجنائيات * والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل
 الثمن في ملك المأخوذ منه جبراً كما يبيع اذا تملك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري *

وكذا انما ملكه من الولد والثمار والماء النابيع في ملكه * وما كان من ازال الارض الا الكلاء
 والحشيش والصيد الذي باض في ارضه * الثالثة المبيع بملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا
 كان فيه خيار شرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا * وان كان للمشتري فكذلك عند الامام
 كالا للمسلم * وفي التحقيق الا امر موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه *
 وان فسخ فهو للبائع فالزوائد له * وبقر بملك المرته فانه يزول عنه زوال المراهي فان اسلم
 تبين انه لم يزول * وان مات او قتل بان انه زال من وقتها * الرابعة الموصى له يملك الموصى به
 بالقبول الا في مسألة قد منها فلا يحتاج اليها فلها شبهان * شبه بالهبة فلا بد من القبول * وشبه
 بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض * واذا وقع الياس من القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على
 القبول * واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسهم ملكه والا لم يجز واكفاى الوارثية *
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصي بدليل ما في الوارثية * رجل اوصى بعبد لانياس
 واماوصى له غائب فنفقته في مال الموصي فان حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
 بامر القاضي * وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى * الخامسة لا يملك المورث الا جرة بنفسه والعقد وانما
 يملكها بالاكتفاء او بالتمكين منه او بالتعجيل او بشرطه ولو كانت عبدا فاعنته المورث قبل وجود
 واحد مما ذكرناه لم ينفذ عتقه لعدم الملك * وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها
 محدث شيئا فشيئا وبهذا فارقنا البيع فان المبيع عين موجود فمما لم تحدث فهو على ملك المورث
 وان قلنا ان الماسا جرة لا تصح اجارته من المورث * السادسة اختلافوا في القرض هل يملكه المستقرض
 بالقبض او بالانصرف * وفائدة ما في البرازية باع المقرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد
 المستقرض قبل الاستهلاك يجوز * لانه صار ملكا للمستقرض * وعند الثاني لا يجوز * لانه لا يملك
 المستقرض قبل الاستهلاك * ويبيع المستقرض يجوز ان يباع فيه دابة على انه يملك بنفسه القرض *
 وان كان مما لا يتعين كالفقدين يجوز بيع ما في الدابة وان كان قائما في يد المستقرض *
 ويجوز للمقرض انصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى * وليتأمل في
 مناسبة التعليل للمحكم * السابعة دية القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر
 اماله فتقتضى من ماله وبنوه وتغفو وصاياه * ولواوصى بثلاث ماله دخلت * وعندنا القصاص

بدل عنها ميراث كسائر أمواله ولهذا الواجب ما لا تنقض به ديونه وتنفق وصاياه ذكره الزياحي
 في باب القصاص فيما دون النفس * وفيه ثبت على ذلك ولم أر من فرعه أو قال يقتلني فقتله
 وقتلنا لا قصاص باتفاق الروايات من الإمام فلا دية أيضا * لأنها تثبت للمقتول وقد اثنى في قتله
 وهي إحدى الروايتين * ويعبني ترجمتها لما ذكرنا * ثم رأيت في البرازية أن الأصح عدم وجوبها
 فظهر ما رجسته بخلافها لثقلها والحمد لله * ولو جنى المرحوم على وارث السيد قتلا أم إرثه
 الآن * ومقتضى ثبوتها للمجهني عليه ابتداء أن يكون الجكم مخالفا لما إذا جنى على الراهن *
 الثامنة في رتبة الوثف الصحيح عندنا أن الملك يزول من المالك لا إلى مالك وأنه لا يدخل في ملك
 الموقوف عايه ولو كان معينا * التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من أجزاء
 حيوة المورث * وقيل بموته وقد ذكرنا مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد * والدين
 المستغرق للتركة يمدح ملك الوارث * قال في جامع القصارين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
 دين لا يملكها يارث إلا إذا أبرأ المييت غريمه وأداة وارثه بشرط التبرع وقت الأداء * أما إذا
 من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع أو الرجوع يجب له دين على المييت فتصير مشغولة بدين فلا يملكها
 ولو ترك أباه وقفا ود يده مستغرق فاداء وارثه ثم اذن المقتن في التجارة أو كاتبه أم يصح إذا لم يملكه
 ولا ينفذ بيع الوارث للتركة المستغرقة بالدين وإنما يبيعه القاضي * والدين المستغرق يمنع جواز
 الصلح والقسمة فإن لم يستغرق لا ينبغي أن يصالحوا ما لم يقضوا د يده * ولو فعلوا جاز * ولو اتسموا
 ثم ظهر دين محيط أو لاردت القسمة والموارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا * وهذا
 مسألة أو كان الدين للوارث والمال منحصر فيه فهل يسقط الدين وما يأخذ ميراث أولا وما يأخذ
 د يده * قال في آخر البرازية استغرق التركة بدين الوارث إذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع
 الارث انتهى * ثم أعلم أن ملك الوارث بطريق الخلافة عن المييت فهو قائم مقامه كإلحاحي فيرد
 الجميع بعيب * ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها المييت * ويصح اثبات دين المييت
 عليه * ويتصرف وصي المييت بالبيع في التركة مع وجوده * وأما ملك الموصي له فليس خلافة
 منه بل يعتقد بملك ابتداء فانعكست الأحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد رح
 في شرح أدب القضاء للخصاف * وذكر في التلخيص ما ذكرناه * وزاد عليه أنه يصح شراؤه

ما يباع المبيع بأقل مما يباع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث * العاشر بملك الصداق بالعقد فالزوائد
 إليها قبل القبض وإنما الكلام في تخفيف الزيادة مع الأصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيها
 في شرح الكنز * وقد بينا أن النصف يعود إلى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقاً
 ويصح له بقضاء أو رضاء * وفائده في الزوائد * الحادية عشر في استقرار ملكه يستقر في البيع
 الحالي من الخيار بالقبض * ويستقر الصداق بالدخول أو الخلوة أو الموت أو وجوب العدة ما يهمل منه
 قبل النكاح حكماً أو ضماً وفي الشرح * والآخر من زيادتي أخذ من كلامهم * وأما إذا من
 الاستقرار في البيع الآمن من انفساخه بالهلاك * وفي الصداق الآمن من تشهيره بالطلاق
 وسقوطه بالردة * وتقبل ابن الزوج قبل الدخول * ولا يتوقف استقراره على القبض * لأنه
 لو هلك لم يفسخ النكاح * ولا فرق بين الدين والعين * وجميع الديون بعد ازومها مستقرة إلا
 دين السلم لقبوله المبيع بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فإنه لا يقبله إلا بالانقطاع لجواز الاعتراض منه *
 وأما الملك في المصوب والمستند عندنا إلى وقت الغصب والاستهلاك فإذا عيب المصوب
 وضمن قيمته ملكه عندنا مستند إلى وقت الغصب * ونائده تملك الاكتساب * وجوب الكفن *
 ونفوذ الجيع * ولا يكون الولد له * والتحقيق عندنا أن الملك يثبت للغاصب شرطاً للتضامن بالقيمة
 لا حكماً ثابتاً بالنصب مقصوداً والولد لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب
 النهي * وفي الهداية من النفقة أو نفق المودع على أبي المودع بلا أدنى واذن القاضي ضمنها
 ثم إذا ضمن لم يرجع عليهما * لأنه لما ضمن ملكه بالضمان فظهر أنه كان متبرعاً * وذكرنا في بيعي
 أنه بالضمان استند ملكه إلى وقت التعدي فتبين أنه تبرع بملكه فصار كما إذا قضى دين المودع
 بها انتهى * وفي شرح الزوائد لقاضيخان من أول كتاب الغصب الأصل الأول أن زوال
 المصوب من ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند إلى وقت الغصب في حق المالك والغاصب *
 وفي حق غيرهما يقتصر على التضمن إلا إذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من أن يجعل الزوال
 مقصوداً على الحال في مستند في حق الكل * لأن الزوال في حق المالك والغاصب استند لا يكون
 الغصب سبباً للمالك وضما حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت التخصيص
 فلا يظهر ذلك في حق غيرهما إلا إذا اتصل بالاستناد حكم شرعي * لأن الحكم الشرعي يظهر

في حق الكل فيظهر لا استفاد في حق الكل * ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الأصل * ومنها الغاصب
 اذا اودع العين ثم ملكها عند اودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا يرجع له على المودع * لانه
 ملكها بالاضمان فصار مودعا مال نفسه * وفيه اذا غصب جارية فاودعها فابتعت فضمن المالك
 قيمتها ملكها الغاصب فلما عتقها الغاصب صح * ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز * ولو كانت متبرعة
 من الغاصب صحت عليه لا على المودع اذا ضمنها * لان قرار الضمان على الغاصب * لان المودع
 وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل
 الشراء * واذا اختار المودع بعد تضمينه اخذ ما بعد هود هار لا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك *
 وان ملكه في يده بعد العود من الاباق كانت امانته وله الرجوع على الغاصب بما ضمن * وتبنا
 اذا ذهبت دينه * ولامودع حبسها من الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان ملكه بعد
 الحبس ملكه بالقيمة * وان ذهبت عيها بعد الحبس لم يضمنها كما لو كفل بالشراء * لان الفاني
 وصفه هو لا يقابله شيء وان كان يتخير الغاصب ان شاء اخذ ما وادى جميع القيمة وان شاء ترك
 كما في الوكيل بالشراء * ولو كان الغاصب آجرها او رهنها فهو والديعة براءة * وان ائتمرها
 او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له * وان ضمن المستعير او اياه هو له كان المالك لهما * لانهما
 لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما * وان كان مكانهما
 مشترطين سلمت الجارية له * وكذلك اغاصب الغاصب اذا ضمن ملكها * لانه لا يرجع على
 الاول فتعتق عليه لو كانت محرمة منه * وان ضمن الاول ملكها فتعتق عليه لو كانت محرمة * ولو
 كانت اجنبية فللأول الرجوع بما ضمن على الثاني * لانه ملكها فيصير الثاني صاحبا ملك الاهل *
 وتكون الراية المالك بعد التضمن او وهبها فكان له الرجوع على الثاني * واذا ضمن المالك الاول
 ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للأول * فان قال انما اسلمها الثاني وارجع
 عليه لم يكن له ذلك * لان الثاني قد رجع على رد العين فلا * وز تضمينه * وان رجع الاول على الثاني
 ثم ظهرت كانت للثاني * وتمام التفريعات فيه * الثانية عشر المالك اما العين والمنفعة معا وهو
 الغالب * ان العين فقط * او المنفعة فقط كما عبيد الموصي بمنفعة عبد ابن ارقمته الموارث وليس له شيء
 من مناعته ومنفعته للموصي له فاذا مات الموصي له ما دبت المنفعة الى المالك * والاولى المنة والكسب

للمالك * وليس للموصي له إلا حارة ولا إخراجه من بلد الموصي إلا أن يكون أهله في غيرها *
 ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استئجاره إلا في وطنه وعند أهله * ويصح الصلح مع الموصي له
 على شيء * وتبطل الوصية * وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصي له * وأوجب العبد لأهله على
 المشي * وم فإن مات رجوع ورثته بأهله على صاحب الرقبة فإن أبى بيع العبد * وإن أبى المخبوم
 أهله أهله المالك أو دفعه وبطلت الوصية * وأرش الجناية عليه للمالك كالموعدوب له
 وكسبه أن لم تنقص الخدمة فإن نفعها اشترى بالارش خادماً أن بلغ ولا يبيع الأول وضم إلى
 الارش واشترى به خادم * ولا قصاص على قاتله عمداً ما لم يجتمع ما على قتله فإن اختلفا ضمن
 القاتل قيمته يشترى بها آخر * وأرأى عتقه المالك نقد وضمن قيمته يشترى بها خادم هكذا في
 وصايا المحيط * وأما نفقته فإن كان صغيراً لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك * وإن بلغها فعلى الموصي له
 إلا أن يمرض مرضاً يمنعه من الخدمة فهي على المالك * فإن تطاول المرض باعه القاضي إن رأى
 ذلك واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط * وأما صدقة فطره فعلى المالك كما في
 الظهيرية * وأما ما في الزيلعي من أنه لا تجب صدقة فطره فسبق قلنا كما في فتح القدير * ويمكن
 حمله على أن المراد لا تجب على الموصي له بخلاف نفقته * وأما بيعه من غير الموصي له فلا يجوز إلا
 برضاه فإن بيع برضاه أم يستقل حقه إلى الثمن إلا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنايات
 بخلاف ما إذا قتل خطأ راخذت قيمته يشترى بها عبد ويستقل حقه فيه من غير تجديد كالوقوف
 إذا استبدل انتقال الوقف إلى يد له ذكره قاضيان من الوقف * وكالمسألة إذا قتل خطأ يشترى
 بقيمته عبد ويكون به مال برأى غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنايات ولم أر حكماً كسابقة
 من المالك * وينبغي أن تكون كاحتماله لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتناقه عن الكفارة *
 وينبغي أن لا يجوز * لأنه عادم المنفعة للمالك ولم أر حكماً وطى المالك * وينبغي أن يحل له
 لأنه تابع لملك الرقبة * وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تحبل ولا فلا * الثالثة عشر تملك الهبة
 والصدقة بالقبض * ويستقر المالك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في النفقة *
 وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل المالك * الرابعة عشر يملك العقار للشفع بالاختصاص
 أو قضاء القاضي فقبلهما لا مال له فلا تورث هذه أو مات وتبطل إذا باع ما يشفع به * تنبيهه *

قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاجارة * واما المستاجر فيؤجر
 ويغير مالا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤجر ويغير * والشافعية جعلوا
 ذلك أصلاً وهو ان ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة * ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة
 لا الاجارة * ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكاً للانتفاع فقط * وهذا يخرج مملوك
 مولد الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لا تملكها والمانع من ذلك ان له انتفاع به
 هو من فني كالاجارة تملكها المنافع وانما لا يملك المستعير الاعارة لانه ملك المنفعة بغير عوض
 فلا يملك ان يملكها بعوض * ولانه لو ملك الاجارة لملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض
 فيمكنه ان يظهر ما ملك * ولانه لو ملكها للزم احد الامرين الغير الجائزين ازوم الاعارة او عدم ازوم
 الاجارة * وهذا ان التعليل ان الموقوف عليه والمستعير هما سواء على الرجوع فيملك
 الموقوف عليه السكنى بالمنفعة كالمستعير * وقيل انما ابيح له الانتفاع وهو ضعيف بان له الاعارة
 وتماه في فتح القدر من الوقف * واما اجارة المقطع ما قطعته الا امام فافتى العلامة قاسم بن قطلوبغا
 بسميتها * قال ولا اثر لجواز اخراج الامام له في اثناء الملك كما لا اثر لجواز موته او جرفي اثباتها *
 ولا اكونه ملك منفعة لا في مقابلة مال فهو نظير المستاجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد
 ما اهدى له لا نظير المستعير لما قلنا * واذا مات المورث او اخرج الامام الارض من المقطع تنفسخ
 الاجارة لا تنقل الملك الى غير المورث كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستاجر * واجارة العبد الذي صواح على خذ منه ما معاومة * واجارة الموقوف
 عليه الثلثة * واجارة العبد المأذون * وما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة * والاجارة
 ام الولد انتهى * وقد اختلفت رسائل في الاقطاعات واخرى سميتها التبعة المرفوعة في الاراضي
 المصرية * وفيها اشترى به اعلامة قاسم النصر بن الامام ان يخرج الاقطاع من المقطع متى شاء وهو
 معمول على ما اذا قطعه أرضاً عامرة من بيت المال * اما اذا قطعه من بيت المال فاحيها ماليس
 له اخراجه منه لانه من مال الكفاية كما ذكر ابو يوسف في كتاب الخراج * القول في الدين
 وعرفه في الحامى القاسمي بانه عارة من مال حكومي لحدوث في الدفعة ببيع او اشتراك او غيرهما
 * انما في ذواتهم عارة لا يكون الا بغير ايقاعه عند ابي حنيفة ر ج * مثله اذا اشترى ثوباً بعشرة

فإِذَا هُم صَارُوا لِرَبِّهِمْ مِلْكًا لَمْ يَجِدْ بِهِنَّ بِالشَّرَاءِ فِي ذَمِّهِ عَشْرُونَ رَا هُم مِلْكًا لِلْبَائِعِ فَإِذَا دَفَعَ الْمُشْتَرِي
 عَشْرًا إِلَى الْبَائِعِ وَجِبَ مِثْلُهَا فِي ذَمِّ مِثْلِ الْبَائِعِ دِينًا * وَقَدْ وَجِبَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي عَشْرَةٌ بَدَلًا لِمَنْ
 الْبَائِعُ وَجِبَ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ مِثْلُهَا بَدَلًا لِمَنْ الْمُدْفُوعَةُ إِلَيْهِ نَالَتْ بِهَا قِصَاصًا شَهِي * وَتَفَرَّعَ
 عَلَى أَتَى طَرِيقَ إِيْفَائِهِ أَمَّا هُوَ الْمُقَاصَّةُ أَنَّهُ لَوْ بَرَأَ جَنَّهُ بِعَسْكَ قَضَائِهِ صَحَّ وَرَجَعَ الْمُدْيُونُ عَلَى الدَّائِنِ
 بِمَا دَفَعَهُ وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الْمَدَائِنَاتِ مَنْ تَسَمَّى الْفَوَائِدُ * وَأَخْتَصَّ الدِّينَ بِأَحْكَامٍ * مِنْهَا جَوَازُ
 الْكِفَالَةِ بِهِ إِذَا كَانَ دِينًا صَحِيحًا وَهُوَ مَالًا يَسْقُطُ إِلَّا بِالدَّاءِ أَوْ لَا بَرَاءَةً فَلَا يَجُوزُ بَدَلُ الْكِتَابَةِ *
 لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بَدَلُ نَهْمَا بِالتَّعْجِيزِ * وَمِنْهَا جَوَازُ الرِّهْنِ بِهِ فَلَا تَجُوزُ الْكِفَالَةُ وَالرِّهْنُ بِالْأَمَانَةِ
 وَالْمُضْمُونَةُ تَجْزِيئًا كَالْمَبِيعِ * وَأَمَّا الْمُضْمُونَةُ بِذَنْفِهَا كَالْمُضْمُونِ * وَبَدَلُ الْخَلْعِ * وَالْمَهْرُ * وَبَدَلُ
 الصِّلَاحِ مِنْ دَمِ الْعَمْدِ * وَالْمَبِيعِ فَاسِدًا * وَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ فَتَصَحُّ الْكِفَالَةُ وَالرِّهْنُ بِهَا *
 لَا نَهْمًا لِحَقِّهِ بِالْأَدْيُونِ * قَالَ الْأَسْهُو طَيَّرَ حَمَزًا إِلَى السُّبْكِيِّ فِي تَكْمِلَةِ شَرْحِ الْمَهْدَبِ * فَرَعَ *
 حَدَّثَنَا فِي الْأَمْثَارِ الْقَرِيبَةِ وَقَدْ كُتِبَ اشْتَرَا الْوَاقِفَ أَنْ لَا تَعْسَارَ إِلَّا بِرِهْنٍ * أَوْ لَا تَخْرُجَ مِنْ
 مَكَانٍ يُحِبُّهَا إِلَّا بِرِهْنٍ * أَوْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا * وَالَّذِي أَقُولُ فِي هَذَا أَنَّ الرِّهْنَ لَا يَصِحُّ بِهَا * لِأَنَّهُ غَيْرُ
 مَضْمُونَةٍ فِي يَدِ الْمُؤَقِفِ عَلَيْهِ * وَلَا يَقَالُ لَهَا هَارِيَّةٌ أَيْضًا بَلْ أَخَذَ لَهَا أَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَاقِفِ
 اسْتَحَقَّ الْأَنْتِفَاعَ وَيَدْرِي عَلَيْهَا يَدُ أَمَانَةٍ فَشَرَطَ أَخَذَ الرِّهْنَ عَلَيْهَا فَاسْتَدَانَ وَأَعْطَاهُ كَانَ رَهْنًا فَاسِدًا *
 وَيَكُونُ فِي يَدِ خَازِنِ الْكِتَابِ أَمَانَةً * لِأَنَّ نَاسِدَ الْعُقُودِ فِي الضَّمَانِ كَصَحْبِهَا بِالرِّهْنِ أَمَانَةً هَذَا إِذَا
 أَرَادَ الرِّهْنَ الشَّرْعِي * وَإِنْ أَرَادَ مَدْلُولَهُ لُغَةً وَإِنْ يَكُونُ تَذَكُّرًا فَهِيَ الشَّرْطُ * لِأَنَّهُ غَرَضُ
 صَحِيحٍ * وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَرَادَ الْوَاقِفِ فَتَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ بِالْإِبْطَالِ فِي الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى
 الشَّرْعِي * وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ بِالصَّحَّةِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ تَصَحُّبًا لِلْكَلَامِ مَا مَكَانَ
 سَوَاحٍ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا بِدُونِهِ * وَإِنْ قُلْنَا بِإِبْطَالِهِ لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُهَا بِهِ لِمَعْنَاهُ وَلَا بِدُونِهِ * أَمَّا لِأَنَّهُ
 خِلَافُ الشَّرْطِ الرَّاقِفِ * وَأَمَّا لِفُسَادِ الْأَسْتِثْنَاءِ فَكَانَ قَالَ لَا تَخْرُجُ مَطْلَقًا * وَأَوْ قَالَ ذَلِكَ صَحَّ * لِأَنَّهُ
 شَرَطَ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ * لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا مَطْلَبَةٌ ضِيَاعُهَا بَلْ يَجِبُ عَلَى نَظَرِ الْوَاقِفِ أَنْ يُمْكِنَ كُلُّ مَنْ
 يَتَصَدَّقُ الْأَنْتِفَاعَ بِتِلْكَ الْكِتَابَةِ فِي مَكَانِهَا * وَفِي بَعْضِ الْأَوْقَافِ يَقُولُ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِرِهْنٍ فَهِيَ هَذَا
 لَا يَأْسُ بِهِ وَلَا وَجْهٌ لِإِبْطَالِهِ وَهُوَ كَمَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ قَوْلَهُ لَا بِرِهْنٍ فِي الْمَدْلُولِ اللَّغَوِيَّةِ فَهِيَ وَكَانَ

المقصود أن نجوز الواقف لا نتفاغ بأن يخرج به مشروع في خزانة الوقف ما يتبدد كرهويه
 أمادة الموتوف ويتنكر الخازن به مطالبته فيبغى أن يصح هذا * ومتى أخذه على غير هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يمنع * ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنه بل إن يأخذها فإذا أخذها مطالب
 الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرد * أيضا بغير طالب * ولا يبعد أن يعمل قول الواقف الرضا
 على هذه المعنى حتى يصح إذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن وجوزنا خراجة
 بالشرط المذكور ويمنع بقوة لكن لا تثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب
 الموتوف إذا تلف بغير تفریط * ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يضمن ذلك المزهون لو فائه ولا يمنع
 على صاحبه التصرف فيه انتهى * رقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموتوفة *
 والرهن بالامانات باطل فإذا ملك لا يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فإنه مضمون كما الصحيح *
 وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد * ومنها صفة الإبراء فلا يصح
 الإبراء من الأعيان والإبراء من دعواها صحيح فلو قال أبرأتك من دعوى هذه العين صح الإبراء
 فلا تسمع دعواه بها بعده * وأما قوله برئت من هذه الدار أو من دعوى هذه أم تسمع دعواه
 ويختم * وأما قوله أبرأتك منها أو من خصومتها فهي باطل لأنه ان يشأ صرنا أبرأه من ضمانه
 كذا أفى النهاية من الصلح * وفي كتابي الحاكم من الإقرار لا حق لي قبله يبرأ من العين والدين
 والكفالة والجار والجار والقصص انتهى * وبه علم أنه يبرأ من الأعيان في الإبراء العام لكن
 في ملك أبنات القعدة افترق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه من جميع الدعاوى وكان
 للزوج بند في أرضها وأعيان قائمة بالحصاد والأعيان القائمة لا تدخل في الإبراء من جميع
 الدعاوى انتهى * وقد دخل في الإبراء العام الشفعة فهو مستقط لها فضاء لا ديانة أم يقصد ما حكاه
 في الرواجية * وفي الخزانة الإبراء من العين الموصولة أبرأه من ضمانها وتصير مائة في يد الغاصب
 ونال زفر ربح لا يصح الإبراء وتبقى مضمونة * وأما أبنات العين مستهلكة صح الإبراء ويرعى من
 قيمتها انتهى * فقوله أبرأه من الأعيان باطل معناه أنها لا تكون ملكا له بالأبراء والأفلا أبرأه
 منها لسقوط الضمان صحيح أو يعمل على الأمانة * الثالث قبول الأجل فلا يصح تأجيل الأعيان *
 لأن الأجل شرع وفقا للشخصيل والعين حاصلة * فرائد * الأولى ليس في الشرع دين لا يكون

إلا حلالاً إلا في الدين الإسلامي. وهذا الصنف. والقرض * والثمن بعد الأقالة * ودين الميت *
 وما أخذ به الشيع العقار كما يثبت في شرح الكنت من قوله وصح تأجيل كل دين إلا القرض *
 وليس فيه دين لا يحكم إلا في الأموال الدنية والمسلم فيه * وأما بدل الكتابة فهو صحه عندنا حلالاً
 وموقوفاً * الثانية ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض وهذا لو كان له مصاديق بسبب واحد فقبض
 أحدهما يصحبه فإن اشرى به أن يشاركه ويصح تفرقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته * الثالثة
 الأجل لا يقبل قبل وقته إلا بموت المدين ولو حكم بالحق مقررته بعد الحرب * ولا يعمل
 بموت الدائن * وأما الحربي إذا استرقه دله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقاً بسقوط الأجل
 فنطرح كما قال الشافعي رحمه * وأما الجنون فظاهر كلاً منهم أنه لا يوجب الحل لا مكان التخصيل
 هو إليه * الرابعة الحال يقبل التأجيل إلا ما يملكه من المال في الزوم تأجيل القرض شيئان * حكم
 المالكي يلزمه بعد ما ثبت عند أصل الدين * وإن تأجيل المستقرض صاحب المال على رجل
 إلى سنة أو سنتين يصح ويكون المال على المدين عليه إلى ذلك الوقت * وعند الشافعية الحال
 لا يلزمه بعد الزوم إلا إذا كان لا يملكه إلا بعد شهر أو ضئيل * وشرط التأجيل القبول
 والأجل يصح * وأما حال وثيقه أيضاً أن لا يكون مجهولاً جهالة متناهية فلا يصح التأجيل إلى
 مهيب الريح ونحوه المطر * ويصح إلى الحصاد والدياس وإن كان البيع لا يجوز ثمن مؤجل اليهما كذا في
 القنية * تنبيهه * قال الدائن للمدينون اذهبوا عطني كل شهر كذا فليس بتأجيل * لأنه أمر بالاعطاء
 الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه إلا إذا سلطه على قبضه فيكون ركبلاً أيضاً لكل ثم نفسه *
 ومنهضاه صحة مزله على التسليط قبل القبض * وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك
 فلان فله على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها دنا بغير جاز * لأنه صار الحق للموئوب له فملك
 الاستبداد انتهى * وهو مقتضى لعدم صحة الزرع من التسليط * وفي مدية المفتي من الزكوة أو تصدق
 بالدين الذي على فلان على زيد بدية الزكوة وأمره لقبضه فقبضه اجزاء ومن هبة البرازية وهبت له
 دينا على رجل وأمره بقبضه جازاً استحساناً * وإن لم يأمره لا ويبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدينون
 أو وهبه جازاً * وأما بنت لو وهبت مهرها من ابنتها أو ابنتها الطغير من هذا المزوج أن أمرت
 بالقبض صحت والألا * لأنه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى * وفي مدايعات القنية

تضي ذين غير لا يكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم الأخر بـ ١٢٠٠ و ١٢٠٠ على الزكـ
بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كالمقضاء على ذلك فإذا
ورجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى * ثم قال فيها
لو قالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز أن قراره به انتهى * وخارج عن تملكك الدين
لغير من هو عليه الجواب أنها كذا لك مع صحة كما أشار إليه الزيلعي منها * وخارج أيضا
الوصية به لغير من هو عليه فإنها جائزة كما في وصايا البرازية فالمستثنى ثلث * وقرع الامام
الاعظم ر ح على عدم صحة تملكه من غير من عليه أنه لو وكله بشراء عبد بما عليه ولم يبين
المبيع والمبلغ لم يصح التوكيل * وصح أن يمين أحدهما * وأجمعوا على أنه لو وكل من غيره بال
يتصدق بما عليه فإنه يضح مطلقا * ولو وكل المستأجر بأن يهر العيين من الأجرة صح * وقد أوصيته
في وكالة البحر * الخامس لا تجب الزكاة فيه إذا كان المديون جائدا وأوله بينة عليه فلو كان
على مقر وجبت إلا إذا كان مقلسا فإذا قبض أربعين مما أصله بدل تجارة وجب عليه درهم
وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح الكنز * أنواع الديون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع
الأول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزيلعي في أخبار باب التيمم * والمراد بالثمن
الفاضل عن حاجته * الثاني السقم كذا فيما ينبغي ولم أره * الثالث الزكاة والمراد به فيها ما لا
مطالبة من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات * ودين الزكاة يمنع * الرابع الكفارة واختلف
في منع وجوبها * والصحيح أنه يمنعها بالمال كما في شرحنا على المنار من بحث الأمر * الخامس
صدقة الفطر ونفقوا على منعه وجوبها * تنبيهه * دين العبد لا يمنع وجوب صدقة نظره ويمنع
وجوب زكوته لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المجل * السادس الحج بمنعه اتفاقنا * السابع
نفقة القريب وينبغي أن يمنعها * لأن الفتوى على منعه وجوبها لا يملك لصاحب حرمان الصدقة *
الثامن ضمان سرية الاعتاق ولا يمنعها * لأن الدين لا يمنع ديناً آخر التاسع الدية لا تمنع وجوبها *
العاشر الضحية تمنعها كصدقة الفطر * تنمة * قلنا أنها لا تمنع ملك الوارث للتركة أن لم يكن
مستغرقا أو يمنعها أن كان مستغرقا * ويمنع لها ذل الوصية والتبرع من المرض وبيع لأخذ الزكاة *
والدفع إلى المديون أفضل * ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت * إذا هلك المال في الزكاة بعد

فلو لم يكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما في الاستهلاكه * وصلة
 ما إذا كان معسرا وقت الوجوب ثم
 يسر بعد ذلك * وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزء
 تقيد وفدية الحلق والناس والطيب لعذر * وكفارة اليمين وما يؤول في الصوم مشروطا بعبادة
 تكفارة الفار في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل بخدم التمتع والقران فيفريق فيه بينهما
 الا في سائر وقت تكفيره بالصوم * وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاني كذا وجوب على الفقير
 فاذا اليسر لا يلزمه الاخراج * ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه * اما حقوق الله تعالى كما ان كون
 وصلة لا تقطع فتسقط بالموثوق وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا كلام والا
 قدم المتعلقة بالعين على ما يتعلق بالذمة * واذا وصى بمقوق الله تعالى قد مات الفرائض * وان اخرها
 كالحج والزكوة والكفارات وان تساورت في القوة بدأ بما بدأ به * واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم
 البعض على البعض الا العتق والمعاينة ولا معتبر بالقديم والتاخير ما لم ينص عليه * وتامه في
 وصايا الزبلي * تلخيص * فيما يقدم بعد الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السفر * جنب وحائض
 وميت وثمة ماء يكفي لاحد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو اولي به * وان كان لهم جميعا
 لا يفرق في احد هم ويجوز التيمم للكل * وان كان الماء مباحا كان الجنب اولي به * لان غسله
 فريضة (غسل الميت سنة * والرجل يصلح امبا للامراة فيغتسل الجنب تنبيه المرأة ويتيمم المني
 ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولي به * لان له حق تملك مال الابن * واو وهب اليهم
 فلا يفرق في لاحد هم ~~فان كان الرجل اولي به~~ * لان الميت ليس من اهل قبول الهبة * وامراة لا تصاح
 لامنة الرجل * قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يستعمل
 القسمة لا تقبل الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيان * ومراد من قوله ان غسل
 الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه في القرآن * وينبغي ان يلحق بها اذا كان مجامعا
 بها اذا وصى به لا جوج الناس ولا يفتني الا لاحد هم * وانما من به نجاسة وهو محدث ووجد ماء
 في احد هما لانه يجنب من نجاسة كما في فتح القدير من الانجاس * وعلى هذا لو كان
 مع الثلاثة ذون نجاسة ولم يفرق بينهم ولم يفرق * اجتمعت جنازة وسنة وتبية قد مات الجفارة * واما اذا

اجتمع كسوف وجمعة وفرض لاقت الأمان * وينبغي تقديم الفرض إن ضاق الوقت على التكبير
 لأنه يغشى قوته بالانجلاء * وأما اجتماع عيد وكسوف وجعل التكبير قبل يوم الجمعة *
 أو اجتماع مع جمعة وفرض وأمر بغتة خروج وقتيه * وينبغي أيضا تقديم التكبير على الأذان
 والتراويح * وأما الحد ودان الاجتماع ففي المحيط إذا اجتمع حدان أو أكثر على دار الحد فلهما
 دري * وإن كان من المماس مختلفة فإن اجتمع حد الزنا * والسرقة * والشرب * والحد فلهما
 بدل بالفقاه إذا برئ حد القذف فإذا برئ إن شاء بدأ بالقطع وإن شاء بدأ بحد الزنا ثم حد الشرب
 آخرها لثبوته بالاجتهاد من الصحابة رض * وإن كان محصنا يبدأ بالفقاه ثم بحد القذف ثم بالرجم
 ويلغي غيرها انتهى * وأما اجتماع التعزير والحد ودقمة التعزير على الحد ودقمة الاستيفاء فلهما
 حقا للمعبد كذا في الظهيرية * ولم أر الآن ما إذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا * وينبغي
 تقديم القصاص قاعدا على العبد * وما إذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم * لأن به
 يحصل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الردة فإنه يفوت الرجم * وإذا قدم قتل القصاص وهو
 القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وإن فات الرجم * فرج * تقرب من هذه المسائل
 مسائل اجتماع الفضيلة والنقيصة فمنها الصلوة أول الوقت بالتيه من الحوزة أو غيره فلهما
 التأخير إن كان طامع في وجود الماء آخره * والآخر الأفضل * ولم أر لصحابنا راجح الله في
 آخره * نصلي فإذا صلى آخره تروضا وصلي ثانيا * ولا يبعد القول بافضليته * وقال المشايخ
 أنه النهاية في تحصيل الفضيلة * ومنها لو صلى مفردا صلى في الوقت المستحب * وإن أخر عنه صلى
 مع الجماعة فالأفضل التأخير * ومنها لو كان بحيث لو سبغ الوضوء تفوت الجماعة لم يضره شيء من
 أدراكه فلهما تفصيل الاقتصار لأدراكها * ومنها غسل الرجلين أفضل من الممسح على الخفين
 لأن يرى جوارحه والأفضل وكذا بحضرة من لا يراه * ومنها التوضي من الحوض أفضل من النهر
 بحضرة من لا يراه والألا * ومنها لو خاف فوت الركعة أو مشى إلى الصف فبني إلى جهة الأفضل
 أدراكه في الزكوة * وقرل بالدووي في شرح المهدى لم أر فيه لصحابنا لا لغيرهم شيئا
 فمقتور * ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما أو جالسا لم يضره شيء من
 الخلافة لشرح إلى المسجد ويصلي قاعدا * ومنها لو صلى قاعدا أو جالسا لم يضره شيء من الصلاة
 الصلاة إلى المسجد ويصلي قاعدا * ومنها لو صلى قاعدا أو جالسا لم يضره شيء من الصلاة

اجتمع كسوف وجهه تراه فرض العصبه اتفاقا * ومنها المقترب المقترب انما انما * لا يغيره
 لا يغيره قوته بالانجلاء * واولا * نصف رجب يوم العصب * وثلث رجب يوم الاثني عشر
 الملتف بلا عصب تعتبر قيمته يوم التلث ولا خلاف فيه * ومنها المقترب بعقرب يوم القيمة يوم
 الرقب * لا يغيره دخل في سماءه * واول رجب يوم القيمة يوم القيمة يوم القيمة يوم القيمة
 ذكره الزيلعي في البيهقي الفاسد * ومنها العبد المجتبي عليه تعتبر قيمته يوم القيمة يوم القيمة
 انما جاز فاعتقه السيد غير عالم بها وقلنا يرضى من الاقل من قيمته ومن ارشه هل يعتبر يوم القيمة
 او قيمته يوم اعتاقه * ومنها الرهن اذا هلك بالابل من قيمته ومن الدين فاعتبر قيمته يوم الهلاك
 اقوالهم ان يده يد امانة فيده حتى كانت نفقته على الراهن في حيرته وكفنه عليه اذا كانت كفا
 ذكره الزيلعي * ومنها الواخذ من الارض والعبد وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينار امثلا
 لينفق عليه ثم اخضعه بعد ذلك في قيمة الما ذو ذهل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة * قال
 في القيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو ام يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه
 ثمن ما يجمع منه * قال يعتبر وقت الاخذ * لانه يوم حرم ذكر الثمن انتهى * ومنها ضمان مدين
 العبد المقترب اذا اعتقه احد هما وكان مو سارا اختار الساكنة * فاعتبر قيمته يوم
 الاثني عشر كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي * ومنها القيمة والدا المدين
 لا يعتبر يوم القيمة يوم الخصومة * واقتصر عليه وحكامه في النهاية * ثم حكى عن الامام جابي
 انه يعتبر يوم القضاء * والظاهر ان لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة * ومن اعتبر يوم القضاء فانما
 اعتبر به سواء ما لي ان القضاء لا يتراخى منها وانما ذكر الزيلعي ان القيمة يوم الخصومة *
 وثانيا اعتبار يوم القضاء * وامر من اعتبر يوم رضعه * ومنها ضمان جنتين الامة قال الوكان ذكر
 وجوب على الشارب نصف مشرقه لو كان حيا * وعشر قيمته لو كان انشأ في الكفر وفي الثانية
 وهو في القدر سواء * وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الرضع * ومنها قيمة الصيد الملتف في الحرم
 والا حرام ففي الكفر في الثاني يتقوى به لئلا يفتل في مقتله ان اقرب موضع منه ولم يتركه انما
 الظاهر فيها يوم قتله كما في الملتف * ومنها قيمة اللقطة اذا اتى في انفسه انتفع بها بعد التعزيت
 ام يبر ما لكها فاعتبر قيمتها يوم التصديق لقواهم ان سبب الضمان يتصرف في مال غير بشير

وجيب اجر المثل ~~في مكان~~ هذا كالمسمى في عقد فاعداً فان كان معلوماً لا ينحصر في ذلك ~~فان كان مجهولاً~~
وان كان مجهولاً وجيب بالاعمال ~~في مكان~~ اثبات يجب اجر المثل ~~في مكان~~ من الدار ~~في مكان~~ فاشد ان
الرابع اذا وجب اجر المثل ~~في مكان~~ متساوياً ~~في مكان~~ منهم من يستقصي ~~في مكان~~ ويتساهل ~~في مكان~~
الا جر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم ~~في مكان~~ وعند بعض عشرة ~~في مكان~~ وعند
البعض اربعة عشر ~~في مكان~~ وجب ~~في مكان~~ عشر بخلاف التقويم لاختلاف المقومون في مستهلك فشهد اثنان
ان قيمته عشرة ~~في مكان~~ اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الا نطع في السبب العشرة ~~في مكان~~
الخامس اجر المثل في الاجارة ~~في مكان~~ الفاسدة يطيب وان كان السبب حراماً والكل من القنية ~~في مكان~~ وقد من احكم
زيادة اجر المثل في الفوائد ~~في مكان~~ الكلام في مهر المثل ~~في مكان~~ الاصل في اعتبار حديق بروق ~~في مكان~~ وشعر ~~في مكان~~
وبينافي شرح الكنز ما هو ~~في مكان~~ ومن يعتبر وانما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح
الصحيح عند عدم التسمية او تسمية ما لا يصلح مهراً كالخمر ~~في مكان~~ والخنزير ~~في مكان~~ والحمر ~~في مكان~~ والقرآن ~~في مكان~~ وخدمة
زوج حر ~~في مكان~~ ونكاح احرى وهو نكاح الشغار ~~في مكان~~ ومجهول الجنس ~~في مكان~~ والتسمية التي على خطر ~~في مكان~~ وفوليت
ما شرطه له ثمانين المنافع بشرط الدخول في الكل او الموت ~~في مكان~~ واما اذا طلقها قبله فالمصلحة ولا يتصل ~~في مكان~~
وفي النكاح الفاسد بعد الدخول ~~في مكان~~ وفي الوطى بشبهة ان لم يقدر الملك سابقاً كما في امة ابنه اذا
احبلها فلا مهر عليه ~~في مكان~~ بيان ما يتعد فيه المهر يتعد الوطى وما لا يتعد ~~في مكان~~ اما في النكاح الفاسد ~~في مكان~~
فقبله ابو حنيفة ~~في مكان~~ ح مائة مائة على عد الوطى ~~في مكان~~ فلا يتعد ~~في مكان~~ كما لا يتعد د بوطى الاب
جارية ابنة ابيه ~~في مكان~~ وكذا بوطى السيد مكانبته ~~في مكان~~ وفي النكاح الفاسد ~~في مكان~~ ويتعد د بوطى
الابن جارية ابيه ~~في مكان~~ والزوج جارية امرأته ~~في مكان~~ وافتي والد السيد ~~في مكان~~ يتعد د في الجارية
المشركة وتماه في شرحنا على الكنز ~~في مكان~~ تنبيه ~~في مكان~~ بجيب مهران فيما اذا زني بامرأته ~~في مكان~~
وهو مخالفها ~~في مكان~~ مهر المثل بالاول ~~في مكان~~ والمسمى بالعقد ~~في مكان~~ ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتني
فانني طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ~~في مكان~~ واو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه
خمس مهور ونصف ~~في مكان~~ وبيناه في فتاوى ناضحان ~~في مكان~~ القول في الشرط والتعليق ~~في مكان~~ التعليق
ربما يحصل مضمون جملة يحصل مضمون اخرى وفسرنا شرط في التعليق ~~في مكان~~ بانه تعليق يحصل
مضمون جملة يحصل مضمون جملة انتهى ~~في مكان~~ وشرط صحة التعليق ~~في مكان~~ كون الشرط معدوماً على

وبسبب كونه تنجيزاً * وبما يستحيل باطل * ووجود رابطته كان الجزاء
 من شرطه * فلو كان كذلك * لكان الشرط والجزاء * وركنه أداة شرطية * وجزء صالح
 من شرطه * لا بد من أن لا يتعلق * وأما لفوا في تنجيزه * أو قدمه * أو الفتيوى على بطلانه كما بيناه
 في مخرج الكبير * وقيل في التعليق * وما لا يقبله * * تعليق التعليلات والتقييدات بالشرط باطل
 كالبيع * والبراء * والجارى * والاستيجار * والهبة * والصدقة * والبيع الكاح * والاقرار *
 والابراء * وهزل الوكيل * وحجوا ما ذون * والرجعة * والتعجيل * والشفقة * والكفالة بغير
 الملازم * والوقف في رواية * والهبة بغير المتعارف * وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد
 كالبائع * والعق * وحوالة * وكفالة * ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن * والناقة بالشرط الفاسد *
 وتعلق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى ابي ووثقه كخيار الشرط * وبكلمة على
 صحيح ان كان مما يقتضيه العقد * أو ملائمه * أو جرى العرف به * أو ورد الشرع به * أو كان
 نفعه فيه لا حدهما * وقد ذكرنا في مد ايمان الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق البراء
 بالشرط * وفي البيوع ثلثين مسئلة يجوز تعليقه فيها * وجملتها ما لا يصح تعليقه ويبطل بقا سة * ثلاثة
 عشر * والبيع * القسرة * والجارى * والرجعة * والصلح عن مال * والبراء * والحجر * وهزل
 الوكيل في رواية * واجاب الاحتكاف * والمزارعة * والمعاملة * والاقرار * والوقف في رواية *
 وما لا يبطل بالشرط الفاسد * الطلاق * والعتاق * والخلع * والرهن * والقرض * والهبة * والصدقة
 والوصاية * والوصية * والشركة * والمضاربة * والقضاء * والامارة * والكفالة * والحوالة *
 والامانة * والغصب * والكتابة * وامان القن * ودموة الوالد * والصلح عن القصاص * وجباية
 المظنة * وقد ذمة * ووجه بقاء * وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة * وتعلق
 الرد بغيره او بغير شرط * وهزل قاض * والتحكيم عند محمد ر ح * وتماه في جامع الفصولين
 والبرازمية * فائدة * من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز ولا يملك
 التعليق * ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق الا اذا ايمانه بالملك او سببه * الثانية العبد
 والمكاتب او قال كل يملو ايمانه فله حري بعد عتقي صحى بخلاف الصبي * وتماه في الجامع للصدر
 الشهد سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب * القول في احكام السفر * رخصة القصر

والفطار والمسح ثلاثين مرة على اليدين وأما الشغل على الصلاة فيحكم بمكان يجتنب فيه السجود
الجمعة والعيد والاحتياج وتكبير الشرب * وأما صحة الحج فالحج واجب على كل بالغ عاقل حر مسلم
السفر حرمة على المراهقين أو عجز أو حرمان أو كان أو حيا ومن ثم كان في الحج بعد الشغل
لوجوب الحج عليها * واختلافوا في وجوب نفقة عليها إذا امتنع المحرم عنها والفقهاء اختلفوا في وجوب
عليها بناء على أنه واجب الإداء * ويستثنى من حرمة خروجها إلا بناء على ما هجرته
من دار الحرب إلى دار الإسلام * ومن أحكامه منع الولد منه الأبرياء أبويه إلا في الحج إذا
استغنيا عنه * وتحرمة على المديون إلا إذا كان مؤجلا * ويختص ركوب
البحر بأحكام * منها سقوط الحج إذا غلبه الهلاك * وتحريم السفر فيه * وضمان أمواله على من
يهافي البحر * وكذا الوصي * ويستويان في بقية الأحكام * منها فيما إذا غزى في البحر ومعه
فرسانه يستحق سهم الفارس كما في الثانية * القول في أحكام الحرم * لا يدخله أحد إلا
بغير ما * وتكره المجاورة به * ولا يقتل ولا يقطع من نخل خارجه والتجابه * ويحرم التعرض
لصيد * وتجب الجزاء بقتله * ويحرم قطع شجرة وهي خشبته إلا إذا خسر * ومنشئ الفيل له حوله *
وتضاعف فيه الصلوة * وحسناته كسيئاته * ويؤخذ فيه بالهم * ولا يسكن فيه كافر وله الدخول
فيه * ولا تمتع ولا قران ملكي * وتشتت الهدايا به * ويكره إخراج حجارته وترا به * وهي حجارة
طرية * عندنا في القطة والديعة على القاتل فيه خطأ * ولا حرم للمد يد عندنا فلا نثبت هذه
الأحكام إلا استبان القتل لدخولها وكراهة المجاورة بها والله سبحانه وتعالى أعلم ***
القول في أحكام المسجد * هي كثيرة جدا وقد ذكرنا في كتاب الصلاة في كتاب الصلاة في
باب على حدة * فمنها تحريم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور * وقال
لجاسة فيه يخاف منها التلويث * ومنع ادخال الميت فيه * والصحيح أن المدح لصلوة الجنائز وإن
لم يكن الميت فيه إلا بعد رمطرا ونحوه * واختلافوا في صلته فمنهم من حلل يشوف التلويث *
ومنهم بأنه لم يثبت لها * وصلها الأولى هي تحريمية * وعلى الثاني هي تزكية * ورجح الأولى
العلامة قاسم ر ح * وأم يعلله أحد من المجتاهدين الميت لا جماهم على طهارته بالقتل حيث كان
مسلمًا * ومنها صحة الامتسكاف فيه * ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب

* ومنها منع القاء القملة بعد قتلها فيه * ومنها تحريم البوارق فيه ولو في اثناء
 الصلاة * ومنها منع اخذ شي من الجزاء * قالوا في تراجمه
 ان كان جثمة جازلا اخذ منه ومسح بالرجل عليه والا لا * ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النخامة
 فوقه * ومنها تحريم ان يضع يده على راسه * وان اضطر اليه ذنبه * وتكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون
 ثمة موضع امدد الله يوصل فيه او في اثناء * ويكره مسح الرجل من الطين على عمود * والبزاق
 على حيطانه * ولا يحفر فيه بخرماء * وتترك القديمة * ويكره ضرب الا شجار * الا بالمقعدة ليقول
 الدر * ولا يجوز ان يمشى فيه للمروءة العذر * وتكره الصداقة فيه من خطاطة وكتابة باجر
 وتعليم صبي باجر لا بغيره * الا حفظ المسجد في رواية * ويكره الجلوس فيه للمصيبة * وتستحب
 المسحبة لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم * ويستحب عقد الدكاك فيه *
 وجلوس القاضي فيه * ويحرم الوضوء فيه وفوقه كالتخاي * ويكره دخوله لمن اكل ذريع
 كبريته * ويمنع منه * وكذا اكل موفيه واوبلسائه * ومن البيع * والاشراء * وكل عقد اشير
 امكنه بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة * واشاد الضالة والاشعار * والاكل واليوم الغير *
 ومعتكف * والكلام المباح * وفي فتح القدير انه يأكل الحسبات كما تأكل النار الحطب * ورفع الصوت
 بالذكاء * واللمعة * واخراج الربح فيه من الدبر * والخصومة * ويسن كسبه وتخليقه وتطعيمه
 ونشره * واجفاده * وتقليم الهمئي على اليسرى * وكره دخوله * وعكسه عند خروجه * ومن اعتاد
 امارور فيه يأثم ويقسى * ويكره تخصيص مكان فيه اصلوته * ولا يتعمد بالمال * ولا يرمي
 غيره * سيقه اليه * ولاهل المجلل المسجد الواحد مسجدين * والاولى ان يكون لكل
 طائفة مسجد * ولهم جعل المسجد بين واحد * ولا يجوز اداة ادواته مسجد آخره ولا يشغل
 المسجد بالمتاع الا للخوف في الفتنة العامة * مخافة * اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام * ثم مسجدا
 المدينة * ثم مسجد بيت المقدس * ثم الجوامع * ثم مساجد المحال * ثم مساجد الشوارع * ثم
 مساجد البيوت * القول في احكام يوم الجمعة * اختص بالاحكام * لزوم صلوات الجمعة * واشترار
 الجماعة لها * وكونها ثلثة سوى الامام * والخطبة لها * وكونها قبلها شرطا * وقراءة السورة
 المنصوصة لها * وتحريم السفر قبلها * واشترط * واستئذان الغسل لها والايدي * ولبس الاحسن

وتعلم الاطفال وهو خلق الشعر واسكن بعض ما فضل * والشعر في التسمية
 والاشتغال بالعبادة التي خروج الخطيب * ولا يسن الا براد يلبس يوم تزار القبور * وان
 ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه * ونقي كراهة العافلة وقت الاستواء على قول ابن يوسف ربح
 المصحح المعتمد * وهو غير ايام الا سبوع * ويوم عيد * وفيه سامة اجابة * واجتمع فيها الا
 وتزار فيه القبور * ويؤمن المميت فيه من عذاب القبر * ومن مات فيه اوفي ليلته نزل من فتنة القبر
 وهذا به * ولا تسجد فيه جهنم * وفيه خلق آدم * وفيه اخرج من الجنة * وفيه يوم السامة *
 وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى * وهذا آخر ما وردنا من فن الجمع والفرق مما
 يكثر دونه ويقبح بالفقيه جهله والله الحمد والمنة * رله الحول والقوة ثم انشأ في شرحه بحول
 الله تعالى وقوته في الفرق * ما افترق فيه الوضوء والغسل * يسن تجد يد الوضوء * هذا اختلافا
 الجالس ويكره تجد يد الغسل مطلقا * يمسح فيسه الخف ويتزع الغسل * يسن فيه الترتيب
 بخلاف الغسل * تسن المضضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل * ففريضة يمسح الراس فيه بخلاف
 الغسل على قول * ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل * يتأقت المسح دونه * ورأيت في بعض
 كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغصوبة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المغصوب * وصورة الرجل
 المغصوبة ان يستحق قطع رجليه فلا يمكن * منها يسن تشليط الغسل دون المسح * يحب تعميم الرجل
 دون الخف * لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح * هو افضل من المسح لمن رآه * ما افترق فيه تشليط الراس
 والخف * ليس استيعاب الراس دون الخف * لو ثلث مسح الراس ام بكرة وان لم يمسح ويكره
 تشليط مسح الخف * ما افترق فيه الوضوء والتميم * كونه في الوجه واليد فقط * ولا يجوز الا
 لعذر * ولا يمسح فيه الخف * ويفتقر الى اليقة * ولا يسن تجد يد * ولا تشليط * ويسن تشليط
 ويستوي فيه الحدث الا صغر ولا كبير * ما افترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف * لا يشترط شدة
 على وضوء * ويشترط لبسه على كمال الطهارة * وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف * ويجب
 تعميمها واكثرها بخلاف الخف * وتخرج الصلابة عنه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على
 الخف ان لم يغسلهما * ولا يقدر بمكة بخلافه * ولا يفتقن اذا سقطت من غير بر * فلا تجب اعادة
 بخلاف الخف اذا سقط * لا تمنع للجنابة بخلاف الخف * واذا كان على عضو بهر تان فسقطت

* ما افترق فيه الحيض والنفاس * ما افترق فيه الحيض والنفاس *
 * واكثره مشقة واكثر النفاثين اربعون * ويتوقف به
 * اليلوع والاستبراء دون النفاس * والحيض لا يقطع التسابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس *
 * ويتضمن التمسك دون النفاس * ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والمنة بخلاف النفاس
 * فهي سبعة * فالحائض النهاية من الانتراق باربعة قصور * ما افترق فيه الاذان والاقامة * يجوز
 * تراخي الصلوة عن الاذان دون الاقامة * يسن التمهل فيه والاسراع فيها * تكره اقامة المحدث
 * لا اذانه * ويكره التكرار فيها لانيه * ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة * هو شهادتان وهي
 * واجبة * وهي آخر صلواته بعد السلام وهي فيها * هو لا يتكرر بخلافها * لا يقوم له و يقوم
 * لها * يشهد له ويسلم بخلافها * التكرار مشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه * ما افترق
 * فيه سجود التلاوة والشكر * سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها * والتفوق على وجوب سجدة
 * التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند ابي حنيفة رح لا واجبة وهو معنى ما روي عنه
 * انها ليست مشروعة اي وجوبا * ما افترق فيه الامام والمأموم * نية الاتمام واجبة على المأموم
 * دون الامام الا لصحة صلوة النساء خلفه او لحصول الفضيلة * ولا تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة
 * المأموم بخلاف حكمه * اذا عين الامام وخطأ لم يصح اقتدائه بخلاف الامام اذا عين المأموم وخطأ *
 * ما افترق فيه الجمعة والعيد * الجمعة فرض والعيد واجب * وقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس
 * الى زوالها * وشرطها الخطبة وكونها قباها بخلافه فيها * وان لا تعدد في مصر على قول من يجوز
 * بتعدد * ويستحب في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلي بخلافها * ما افترق فيه غسل الميت
 * والحية * يستحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف الحية فانه يجب غسل يديه * ولا يمضض ولا
 * يستمشق بخلاف الحية * ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحية ان كان في مستنقع الماء * ولا يمسح
 * راسه في وضوء الغسل بخلاف الحية في رواية * ما افترق فيه الزكوة وصدقة الفطر * يشترط في تصاعب
 * الزكوة التمر ولو تقدر بخلاف تصاعبها * ولا يجوز تمزيقها المني بخلافها * ولا وقت لها واحد فتنه
 * الفطر وقت محدّد وذات ثمانية عشر عن اليوم الاول * ولا يجوز تعجيلها قبل ما مضى التصاعب بخلافها بعد
 * وجرد الراس * ما افترق فيه التمتع والقرآن * يتعطل من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدي

اشتاق البائع بقبض المشتري بتكرير لفظ العن بخلافه في الصحيح * ولو أبرأ المشتري بالقبض
 عنه ففعل مطلق على البائع بخلافه في الصحيح * ولو أبرأ المشتري بطن الحنطة ففعل كان للبائع
 بخلافه في الصحيح * ولو أبرأ من بيع الشيء ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح * ولو أبرأه من القيمة
 بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه * ولا شقة فيه بخلاف الصحيح
 ما اختلف فيه إلا مائة العظمى والقضاء * يشترط في الامام ان يكون قوياً بخلاف القاضي *
 ولا يجوز تعدد في مصر واحد وجان تعدد القاضي ولو في مصر واحد * ولا يجوز عزل الامام بالفسق
 بخلاف القاضي على قول * ما اختلف فيه القضاء والحسبة * للقاضي سماع الدعوى ومعرفة المصالح
 في ايقاعها بخمس او تفتيق او غش * ولا يسمع البيعة ولا بحلف * ما اختلف فيه الشهادة
 والرواية * يشترط في ائمة فيهادون الرواية * لا تشترط الذكر في الرواية مطلقاً وتشترط
 في الشهادة بالحدود والخصاص * تشترط الحرية فيهادون الرواية * لا تقبل الشهادة لاصله وفرضه
 وزوجته بخلاف الرواية * الامام الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقاً بخلاف القضاء
 بعلمه ففيه اختلاف الاصح قبول الجرح المجهول من العالم بخلافه في الشهادة * لا تقبل الشهادة
 على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية * اذا روى شيئاً ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف
 الرجوع عن الشهادة عند الحكم * لا تقبل شهادة المحدث في قذف بعد التوبة وتقبل روايته *
 ما اختلف فيه حبس الرهن والبيع * اركان المبيع ما لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً والرهن
 اذا كان غائباً عن المصرو تعلق بالرهن بوقت في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين *
 وان يكون اذا عار الرهن من المالك لم يبطل حقه في الحبس فله رد * بخلاف البائع اذا عار
 المبيع او اودعه من المشتري سداً عنه فلا يملك رده * وما في بيع المراج الوماج * والبائع
 اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيوا او بهرجة ورد له المبيع له استرداد
 المبيع وفي الرهن يسترد ما * ولو بعه المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع
 او هبة ثم وجد للبائع بعد نقد الثمن زيوا ليس له ابطال تصرفه * المشتري بخلاف الرهن ذكره
 الا في جباية في البيوع * وقاضيان في الرهن * ما اختلف فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض
 الدين * صح ابراء الاول من الثمن بطله وضمن ولا يبيع من الثاني * صح من الاول قبول الحوالة

لا من الثاني * وصح من الاول اخذ الرهن لا من الثاني * وصح معها اخذ الكفيل * وصح ضمان
 الوكيل بالقبض المليون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في المبيع المشتري في الثمن * وتقبل شهادة
 الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالمبيع به * وللمشتري مطالبة الوكيل بمقتضاه اذا سلمه
 للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن * ولا يصح نهي الموكل المشرى عن
 الدفع الى الوكيل بالمبيع بخلاف الوكيل بالقبض * ما افترق فيه النكاح والزينة * لا يصح
 الا بشهود بخلافها * لا بد فيه من رضاها بخلافها * لا مهر فيها بخلافه * لا تصح الا للزينة بخلافه *
 ما افترق فيه الوكيل والوصي * يملك الوكيل منزل نفسه لا الوصي بعد القبول * لا يشترط
 القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية * ويتقيد الوكيل بما تيد * الموكل ولا يتقيد الوصي *
 ولا يستحق الوكيل اجر على عمله بخلاف الوصي * ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح *
 وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة * ويشترط في الوصي الاسلام والحرية
 والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل * واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصبت القاضي
 غيره بخلاف موت الوكيل لا يعصب غيره الا عن مفقود للحفظ * وفي ان القاضي يعزل وصي الميت
 لجهالة او تهمة بخلاف الوكيل * وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه
 معيب ولا ينفقه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في الغيبة *
 ولو وصى لفقراء اهل بلخ فالفضل للوصي ان لا يجاوز بلخ فان اعطى في كورة اخرى جاز على
 الاصح * ولو وصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء * ولو خص
 فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزائن المفتين * وفي الخاتبة لو قال الله تعالى بسمي
 ان اتصدق على جنس فتصدق على غيره او فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل
 المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى * فهنا اما خالف فيه الوصي الوكيل * ولو استأجر مال وصي الوصي
 لتعريف الوصية كانت وصيته له بشرط العمل وهي في الخاتبة * ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان
 دلي عمل معاوم صحت والا * ويجتمعان في ان كلا منهما ادين مقبول التراجع مع اليمين ويصح
 ابراءهما معا ويجب بعهدهما وضمان * وكيف يصح بعهدهما ولا يبرأهما * ولا يصح ذلك منهما
 فيما لم يجهز بعهدهما * ما افترق في الوصي والوارث * اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في

الاختلاف من الميت في التصرف والوارث أقوى للأمة العيين فلما وصى بعق عبد معين فلكل منهما
 اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه ^{تبعه} زوا وتعليقا وتدبيراً وكتابة ولا يملك الوصي إلا التبني
 وهي في التبني ^{ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتعقيد الوصية وأوفي غيبته}
 الوصي ^{الاجام} القاضي وهي في الخاتبة ^{وصي القاضي كوصي الميت} * ويفترقان في احكام ذكرناهما
 في وصايا الفوائد * ^{امين القاضي كوصية} * ويفترقان في ان الامين لا تلحقه بهمة كالقاضي
 ووصيه تلحقه كوصي الميت * الحمد لله رب العالمين * ولستخم هذا الفن بقوا عدستى من ابواب
 مشرفة وفوائد لم تدكر فيها سبق * ^{قامت} * اذ انني بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 ام لا * قال اصحاب مدارج لو قرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا * واطال الركوع والسجود
 فيها وقع فرضا * واختلفوا فيما اذا مسح جميع زوا سه فقل يقع الكل فرضا * والمعتمد وقوع الربع
 فرضا والمانى سنة * واختلفوا في تكرار الغسل فقل يقع الكل فرضا * والمعتمد ان الاو اولى فرض
 والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة * ولم ار الا ان ما اذا خرج بعيرا من خمس من الابل هل يقع فرضا
 او خمسة * وما اذا قدر ذبح شاة فذبح ذبلة * راعى فائدتها في الذبلة هل ينوي في الكل الوجوب
 او لا * وفي ابواب هل يشاب على الكل ثراب الواجب او ثراب القتل فيما زاد * وفي مسئلة
 الركوع او استحق الاسترداد من النامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل * ثم رأيتهم فالوا في
 الضحية كما ذكره ابن وهبان بعزبا الى الخلاصة * ^{النهي} اذا استعمل بشانين وقعب واحدة
 منهما فرضا والاخرى تطوعا * وقيل الاخرى لحم انتهى * ولم ار حكم ما اذا وقف بعرفات ازيد
 من التذر الواجب * او زاد على حالي في نفقة الزوجة * او كشف عورتها في الخلا زائد
 على القدر المحتاج اليه هل يأتى على الجميع او لا * فائدتك * تعلم العلم بكون فرضهين وهو
 بقدر ما يحتاج اليه لدينه * وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره * ومنه وباهو التبر
 في الفقه * ^و حراما وهو صام الفاسقة والشعبة والتنجيم والرمل وعلم الطبائعين
 والسكر * ودخل في الفلسفة المنطق * ومن هذا القسم علم الحرف والموهبي * ومكرها وهو
 اذ عار ما ولد بين من الغزل والبطالة * وسبعا كما عارهم النبي لا يخف فيها * وكان الذكاح قد حله
 الاحكام الخمسة كما بيده في شرح الكون منه * وكان الطلاق قد حله وكنه القتل * فائدتك

ذكر البراري في المصنف عن الامام البخاري الرسل لا يغير عندنا كتابا الا ان يكتب اربع مع
 اربع حاربع مع اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع اربع * وهذه الرسل
 لا تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع واثني اربع فاذا صبرا كرمه
 الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع * اما الاولي فابحار الرسل صلى الله عليه وسلم
 وشرايعه * واخبار الصحابة ومفاديرهم * والناجيين والموالين * وشاغل العامة وتوابعهم * مع
 اربع * اسماء رجالهم * وكنياهم * وامكنيتهم * وانبياءهم * كتابهم * التسميات مع الخطاب * والاسماء
 مع الرسل * والتسمية مع السورة * والتكبير مع الدورات * مع اربع * المسندات * والرسالات *
 والوقوفات * والمفادير * في اربع * في صفة * في ادراكه * في شهابه * في قدره * في
 اربع * عند شمله * عند فراغه * عند فقره * عند غناه * باربع * بالجهال * بالبراري *
 بالبلدان * على اربع * على البحار * على الاخران * على الجلود * على الاكتاف الى الوقت
 الذي يمشون ثقلها الى الاوراق * من اربع * من موثقه * وروثه * ووثقه * وغير كتابته
 انبه اذ اهلهم انه خطه * لاربع * لوجه الله تعالى ورعا * والعمل بدان * وافق كتاب الله تعالى *
 زلفه هاهن واليهما * ولا حياء ذكر * بعد موثقه * ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربع * من
 كسب السبب وهو معرفة الحق بقاء * واللغة * والصرف * والنحو * مع اربع * من عطاء الله تعالى
 الصحة * والقدرة * والجرح * والحفظ * فاذا تمت له هذه الاشياء هانت عليه اربع * الامل *
 والولد * والمال * والوطن * واثني اربع * بشماتة الاعداء * وعلامة الاصدقاء * ولعن الجهال *
 وحسن الدنيا * فاذا صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا باربع * بعد التسمية * وبيعة النفس *
 ولذة العليم * وحسن الايد * واثابه في الآخرة باربع * بالشفاعة الى ارحم الراحمين * وبطل
 العرش حيث لا ذل الا ذله * والشرب من النور * وجوار النجيين في اعلى عليين * فان لم يطق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفتن الذي يسهل له وهو في بيته فار ساكن لا يحتاج الى بعد
 اسفار * ووطى ديار * ورضي بدار * وهو من النجيين في بيت * وليس ثواب الفتن * هذه
 اقل من ثواب المحنت وحسن النجى * فان لم يطق هذا فليكن من النجيين في بيت * فان لم يطق
 هذا فليكن من النجيين في بيت * فان لم يطق هذا فليكن من النجيين في بيت * فان لم يطق هذا فليكن من النجيين في بيت

يُحْتَمَلُ الصَّوَابُ * لَا نَكَ أَوْ قَطَعْتَ الْقَوْلَ مَا صَحَّ قَوْلُنَا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ * وَإِذَا سَأَلْنَا عَنْ
مُعْتَقِدِنَا وَمُعْتَقِدِي خُصْمِنَا فِي الْعُقَائِدِ بِحَسَبِ مَا لِينَا إِنْ نَقُولُ الْحَقَّ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ * وَالْبَاطِلُ مَا عَلَيْهِ
خُصْمُنَا * هَكَذَا نَقُولُ عَنِ الْمُنَافِقِ نَزَّاحٍ أَنْتَهَى * قَاعَةٌ * الْمَقْرَدُ الْمَضَافُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعُمُومِ ضَرْحًا بِهِ
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوَجُوبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَنْذِرِ الَّذِينَ يَخَافُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَيُّ كُلِّ أَمْرٍ اللَّهُ
تَعَالَى * وَمِنْ فُرُوعِهِ الْفَقْهِيَّةُ لِأَوَّلِي لَوْلَا زَيْدٌ أَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ وَكَانَ لَهُ أَوْلَادٌ ذَكَرُوا
وَأَنَّهُ كَانَ الْكُلُّ ذَكَرَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِّ بِرَمْنِ الْوَقْفِ * وَقَدْ فَرَعْتُهُ عَلَى الْقَاعَةِ * وَمِنْ فُرُوعِهَا لَوْ قَالَ
لَا مَرَأَتَهُ إِنْ كَانَ جَمَلُكَ ذَكَرًا فَانْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ إِنْ كَانَ اثْنَيْنِ فَتَمْتِنِ فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَانْثَى
فَلَاوَ لَا تَطْلُقُ * لِأَنَّ الْحَمْلَ اسْمُ الْكُلِّ فَمَا لَمْ يَكُنِ الْكُلُّ غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً لَمْ يَوْجَدْ الشَّرْطَ ذَكَرَهُ الَّذِي يَلْعَبُ
مِنْ بَابِ التَّعْلِيْقِ وَهُوَ مُوَافِقُ الْقَاعَةِ * فَمَرَعْتُ عَلَيْهِمَا أَوْ تَلَمَّ بِعَدَمِ الْعُمُومِ لِلزُّومِ وَقَوْعُ الثَّلَاثِ *
وَيُخْرِجُ مِنَ الْقَاعَةِ أَوْ قَالَ زَوْجَتِي طَالِقٌ أَوْ عَهْدِي حَرَّ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً وَهَتَّقَ وَاحِدَةً وَالتَّعْيِينَ إِلَيْهِ *
وَمُقْتَضَاهَا طَلَاقٌ لِلْكَلِّ وَهَتَّقَ الْجَمِيعِ * وَفِي الْبَزَارِيَّةِ مِنَ الْإِيمَانِ إِنْ فَعَلْتُمْ كُنْتُمْ أَمْرًا طَالِقٌ
وَكُلُّهُ أَمْرًا ثَانٍ فَأَكْثَرُ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً وَالْبَيَانُ إِلَيْهِ أَنْتَهَى * وَكَانَهُ إِنَّمَا خَرَجَ هَذَا الْفَرْعُ مِنْ الْأَصْلِ
لَا كَوْنَهُ مِنْ بَابِ الْإِيمَانِ الْمُبْنِيَّةِ عَلَى الْعَرَفِ كَمَا لَا يُخْفَى * فَائِدَةٌ * تَالِ بَعْضُ الْمَشَائِخِ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ * عِلْمُ
نَضِجٍ وَمَا احْتَرَقَ وَهُوَ عِلْمُ النَّجْوِ وَعِلْمُ الْأَصُولِ * وَعِلْمٌ لَا نَضِجَ وَلَا احْتَرَقَ وَهُوَ عِلْمُ الْبَيَانِ وَالْتَفْسِيرِ *
وَعِلْمٌ نَضِجٌ وَاحْتَرَقَ وَهُوَ عِلْمُ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ * فَائِدَةٌ * مِنَ الْجَوْهَرَةِ قَالَ بِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الدُّنْيَا
اسْتَقْرَأَ الْخَبْرَ * وَالْجُلُوسُ عَلَى بَابِ الْحَمَامِ * وَالْفَرْقُ فِي مَرَاةِ الْحَبَامِ * فَائِدَةٌ * مِنَ الْمُهْتَبِطِ لَيْسَ
مِنْ الْخَيْوَانِ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْأَخْضَرَةَ * كُلُّ أَصْحَابِ الْكَهْفِ * وَكَبْشِ اسْمَعِيلَ * وَنَادِيَّةُ
صَالِحَ * وَحُمَارِ مَزِيرَ * وَبَرَأَقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * فَائِدَةٌ * مِنْهُ الْمُؤَسَّسُ يَقْطَعُهُ خَمْسَةٌ * ظَلَمَةُ
الْعُقْلَةِ * وَغَيْمُ الشَّكِّ * وَرَيْحُ الْفِتْنَةِ * وَدُخَانُ الْحَرَامِ * وَنَارُ الْهَوَى * فَائِدَةٌ فِي الدُّعَاءِ بِرَفْعِ
الطَّاعَتُونَ * سَعَلْتُ عَنْهُ فِي طَاهُونَ سِتَّةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَتِسْعَ مِائَةٍ بِالْقَاهِرَةِ * فَاجِبَتْ بَأَنِّي لَمْ أَرَهُ
مَرَّ يَحَاوِلُ كُنْ صَحَّحَ فِي الْغَايَةِ وَهَذَا الشَّمْسِيُّ إِلَيْهَا بَاتَهُ إِذَا نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ بَارِئَةً تَقَاتَلَتْ الْأَمَامُ فِي
صَادِقِ الشَّجَرِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَاحْمَدُ * وَقَالَ جَمْهُورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقُدُوتُ عِنْدَ التَّوَارِثِ مَشْرُوعٌ
فِي الصَّاحِقِ كُلِّهَا أَنْتَهَى * وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ الْقُدُوتِ لِلْغَايَةِ مَشْهُورٌ لَمْ يَنْسَخْ * وَبِهِ قَالَ

جماعة من أهل الحديث وخمّلوا عليه حديث أبي جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وسلم يثبت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل * وما ذكرنا من أخبار الخلفاء يثبت بقرره
 الفعل ذلك بعد صلى الله عليه وآله وسلم * وقد ثبت السابق من رضى في محاربة الصنابة رضى
 مسيلة * وعند محاربة أهل الكتاب * وكذلك ثبت من رضى في محاربة
 معاوية * وثبت معاوية في محاربتها انتهى * فالقبول عند نافي النازلة ثابت وهو ألد ما برفعها
 ولا شك أن الطامعون من أشد النوازل * قال في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى *
 وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى * وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدمار تنزل
 بالناس انتهى * وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يثبت في الفجر عندنا من غير رواية فإن
 وقعت ليلة فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه ثبت شهرانيه هو على رمل
 وذكر أن وبني حيان ثم تركه كذا في الملتقط انتهى * فإن قلت هل له صلوة * قلت هو كالحسوف
 ما في مدينة المفتي قبيل الزكوة * وفي الحسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع
 وهووم المرض يصلي وهذا أنا انتهى * ولا شك أن الطامعون من قبيل وهووم المرض فتسبب له ركعتان
 فزادى * وذكر الزباعي في خسوف القمر أنه يتضرع كل واحد لنفسه * وكذلك في الظلمة الهائلة
 بالنهار والريح الشديدة * والزلازل * والصوامق * وانتشار الكواكب * والضوء الهائل
 بالليل * والثلج * والأمطار الدائمة * وهووم الأمراض * والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك
 من الافزاع والاهوال * لأن كل ذلك من الآيات المخوفة انتهى * فإن قلت هل يشرع الاجتماع
 الدماء برفعه كما يفعله الناس بالماهرة بالجبل * قلت هو كخسوف القمر * وقد قال في خزانة
 المفتين والصلوة في خسوف القمر تودى فرادى * وكذلك في الظلمة والريح والافزاع لا بأس بأن يصلوا
 فرادى * ويدهون ويتضرعون إلى أن يزول ذلك انتهى * فظاهر أنه يهتم بجمعهم إلى ما
 والتضرع * لأنه أقرب إلى الاجابة وإن كانت الصلوة فرادى * وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل
 الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى * وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في
 خسوف القمر * وكذلك في غير الخسوف من الافزاع كالريح الشديدة * والظلمة الهائلة من العداوة
 والأمطار الدائمة * والافزاع الغالبة * وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز * وحاصل

أن العبد ينبغي له أن يفرغ إلى الصلوة عند كل حادثة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا حزبه
 أمر جلى انتهى * وذكر شيخ الإسلام العيني رح في شرح الهداية الربيع الشديك * والظلمة الهائلة
 باليهار * والشاح * ولا مطارا * الدائمة * والصراخ * والزلازل * وانتشار الكواكب * والضوء
 بالليل * بالليل * وعموم الأمراض وغير ذلك من التوازل والاهوال والأفراح إذا وقعت صلوا
 وحداوا وسألوا وتضرعوا * وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى * وقد صرحوا بالاجتماع
 والدعاء بعموم الأمراض * وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاهون كابن حجر
 بأن الوباء اسم لكل مرض عام * وأن كل طاهون وباء وأيس كل وباء طاهون انتهى * فيصريح أصحابنا
 بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء * وقد علمت أنه يشمل الطاهون وبه علم جواز الاجتماع
 للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاهون * وصرح ابن حجر بأن الاجتماع
 للدعاء برفعه بدعة وإطال الكلام فيه * وقد ذكر شيخ الإسلام العيني رح في شرح البخاري
 سبعة وحكم من مات به ومن أقام في بلد صابرا محتسبا * ومن خرج من بلد هو فيها * ومن دخلها *
 وبعد ذلك علم أن الاحتياط لا يباح لم يهملوا الكلام على الطاهون * وقد أوسع الكلام فيه الإمام الشافعي رح
 قاضي القضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الإسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببطل الطاهون في فوائد
 فصل الطاهون * وقد طالعته في تلك السنة من أوله إلى آخره وقد ذكر فيه أن المرجح عند متأخري
 الشافعية أن الطاهون إذا ظهر في بلد أن خوف إلى أن يزول عنها فتعتبر تصرفاته من الثلاث
 كما مريض * وعند المالكية روايتان * والمرجح منهما عندهم أن حكمه حكم الصحيح * وأما
 الحنفية فلم ينصوا على بخوض المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي أن يكون الحكم كما هو المصحيح
 عند المالكية وهكذا قال أي جماعة من علماءهم انتهى * قلت أما كما سبقوا عدنا أنه في حكم
 الصحيح * لأنهم قالوا في باب طلاق المريض أو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون
 في حكم المريض فلا ميراث لزوجه * لأن الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم ليقتل
 بقوه أو رجم فأنفس في حكم المريض * لأن الغالب الهلاك انتهى * وغاية الأمر في الطاهون
 أن يكون من نزل ببلد هم كما أوقفين في صف القتال فلذلك قال جماعة من علماءنا ابن حجر
 أن قواعدهم تقتضي أن يكون كما الصحيح يعني قبل نزوله بواحد * أما إذا طعن واحد فهو مريض

حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون * وقد ذكر شيخنا
 الاسلام ابن حجر ر ح في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستعبط من اجد الا وجهه في النهي عن
 الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاء ومن كان له ان يتركه فليتركه بشرعية الدواعي
 التحريز في ايام الزيادة من امورا وصلى بها حذاق الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفظيطة * وتقليل
 الغذاء * وترك الرياضة * والاكث في الحمام * وملازمة السكون والدعة * وان لا يكثرون
 استنشاق الهواء الذي هو عن * وصرح الرئيس ابو علي ابن سينا بان اول شيء يلى ابيه في علاج
 الطاعون الشرطة ان امكن فليسيل ما فيه * ولا يترك حتى يجمد فتزداد سميته فان احتيج الى
 مصه بالمخجمة فليعمل بلطف * وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وباسفنجية مع موصلة في خل
 وماء اود من ورداود من تفاح اود من آس * ويعالج بالا ستقراغ بالقصد بما يستعمله الوقت
 او يوجر ما يخرج الخاطم يقبل على القلب بالحفا والتقوية بالمجردات والمطرات ويجعل على
 القلب من اذوية اصحاب الخفقان الجائر * قلت وقد اغفل الاطباء في عصرنا وابقبله هذا التدبير
 فوقع التفرق بها الشد يله من تواطئهم على عدم التعرض اصحاب الطاعون باخراج الدم حتى شلح
 ذلك فيهم وذاع جهيت صار ما متهم تعتقد ثم ذلك * وهذا القتل عن رئيسهم يشالف ما اهتمده
 والعقل يوافقه كما تقدم ان الطعن يضر الدم الكائن فيهم فيج في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل اثر
 ضرره الى القلب فيقتل * والله لك قال ابن سينا اذ كر العلاج بالشرطة او الفصد انه واجب انتهى
 كلام شيخ الاسلام ر ح * وفي البرازية اذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى
 الصبراء لقوله تعالى وَلَا تَلْسُوا بآيَاتِ رَبِّكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ * وفيه قيل الفرار بما لا يطاق من سنن الارسلين
 انتهى * وهو يشهد جواز الفرار من الطاعون اذ انزل ببلدة * والحديث في الصمتين مثله *
 وروى العلامة في فصاراه انه صلى الله عليه وسلم مر به فمائل فاستخرج الاشياء فتقلد انفر من قضاء
 الله تعالى فقال عليه الصلوة والسلام فرار الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى * فائسة * نقل الامام
 السبكي ر ح الاجتماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز جامعها انها كما ذكره
 الاسيو ولي في حسن الحاضن في اخبار القاهرة عند ذكر الامراء * قلت يستعبط من ذلك انها
 اذا دلت لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصر نابا لقاهرة في كنيسة تبارة زويلة قلها

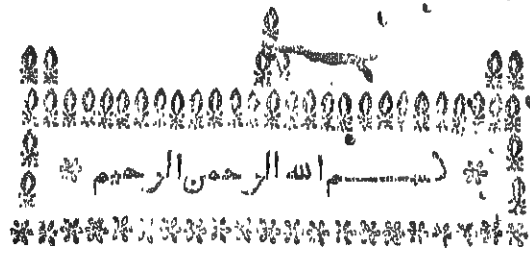
من الغفيل وهو الذي لا فطنة له انتهى * وفي المصباح الغفلة هيبة الشبه من بال الانسان واعلم
 تذكر له انتهى * والظاهر ان الغفل في الحجر غير في الشهادة وهو الذي لا يهتم الى
 التصرف الرابع * وفي الشهادة من لا يتذكر ما راى او سمعه فلا تارة له على ضبط المشهود به * فائدة *
 لا تذكره الصلح على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يتذكر انفراد
 على الدكان * لا يهمل بالتحبيه باهل الكتاب وهو مفقود هنا * والاصل مدام الكراهة فيه
 الفهم * فائدة * ذكر الابي من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين
 الاخص والاعم ففقه القضاء اعم * لا نه العلم بالاحكام الكلية * وعلم القضاء الفقه بالاحكام
 الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة * ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان
 اميرافريقية استفتى اسد ابن فرات في دخوله الحمام مع جواربه دون سائرله ولهن * فافتاه بالجواز
 لانهن ملكه * واجاب ابو حنيفة بمنع ذلك * وقال له ان جاز للملك النظر اليهن وجاز لهن النظر اليه
 لم يجز لهن نظر بعضهن لبعض فاهمل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبر ما لهن
 فيما بينهن * واعتبر ما ابو حنيفة * والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم الفقه او فقه الفتيا
 وفقه الفقه هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل *
 وما واي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب ر ح قضاء القير وان يحل تصيله في الفقه واصوله
 شهير فلما اجلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقات له زوجته ما شاك فقال لها
 هسر علي علم القضاء فقال له رايت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كمتفتحين سالاك قال
 فاعتبرت ذلك فسهل علي انتهى * فائدة * ذكر الامي ان شروطا لا ملحة المتفق عليها ثمانية *
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بامرا حرو وبتدبير الجيوش * وان يكون له
 قن بحيث لا تهوله اتمام الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم * وان يكون من لا ورعا
 بالشاذ كراحمرا لافدا الحكم مطاعا نادرا على من خرج من طاعته * واما المختلف فيها فكونه قريبا
 وهاشميا ومعصوما * وافضل اهل زمانه ذكره الابي من كتاب التخرجات * فائدة * كل انسان
 غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه * لان ارادته غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته
 تعالى بهم بشير الصادق الامين بقوله صلى الله عليه وسلم فمن يرد الله تعالى به خيرا يفقهه في

الذين فكند في أول شرح النجعة للعراقي * فائدة * إذ أولى السلطان مدرسا ليس بأهل أم تصير
 توليته لما قد مضى من أن فعله مقيد بالمعصية ولا مصلحة في توليته غير الأهل خصوصا إذا علم من
 سلطان زمانها أنه إنما يولي المدرس على اعتقاد الأهلية فكانها كالمشروطة * وقد قالوا في
 كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا لم لا ينسحق انعزل * لأنه لما اعتمد على الله صارت كتابها
 مشروطة وقت التولية * قال ابن الكمال وعليه الفتوى * فكند لك يقال إن السلطان اعتمد
 أهليته فإذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا إن كان المقرر من مدرس أهل فإن
 الأهل لم ينعزل * وصرح البنزاري في الصلح أن السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم
 مرتين * بمنع المستحق * وأعطاه غير المستحق * وقد قد منسبا من رسالة أبي يوسف راجع إلى
 هارون الرشيد راجع أن الإمام ليس له أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف * ومن
 فتنوا في قاضيه أن أمرا السلطان إنما ينفذ إذا وافق الشرع والآن فلا ينفذ * وفي مقيد النعم
 ومبيد النعم المدرس إذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم * ولا يستحق الفقهاء
 المنزلة على ما * لأن مدرستهم شاغرة من مدرسين انتهى * وهذا كله مع قطع النظر عن شرط
 الواقف في المدرس * أما إذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفا به لم يصح تقريره وإن كان أهلا
 للتدريس لوجوب اتباع شرطه * والأهلية للتدريس لا يخفى على من له بصيرة * والذي يظهر
 أنها بمعرفة مدقوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم * وإن يكون له سابقة اشتغال على
 المشايخ راجح بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقرر على أخذ المسائل من الكتب * وإن يكون
 له قدرة على أن يسأل ويجيب إذا سئل * ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف
 بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول إلى غير ذلك وإذا قرأ لا يلحن وإذا لحن قار بحضرته رد عليه
 * فائدة * ثلث لا يستجاب دعاؤهم * رجل له امرأة سيئة الخلق فلا يطلبها * ورجل أعطى مالا
 سقيها * ورجل دائن ولم يشهد كند في حجر المحيط * فائدة * كل شيء يسأل عنه العبد يوم
 القيمة إلا العلم فإن الله تعالى لا يسأل عنه * لأنه طلب من نبيه أن يطلب الزيادة منه * قال الله
 تعالى وفل رب زدني علما فكيف يسأل عنه ذكره في الفصوص * فائدة * سئلت عن مدرستها
 صفة لا يصلي فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها المحكم فهل له وضع الخزانة فيها الخزانة

المحاضر والسجلات المنفع العام لا . فاجبت بالجزاز اخذ امن قولهم لو ضاق الطريق على الناس
والمسجد واسع فلمهم ان يوسعوا الطريق من المسجد . ومن قولهم لو وضع ثايت بيته ومثاعه في المسجد
للخوف في القيمة العامة جاز ولو كان الجيوب . ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى . وقالوا
المذاكر ان يوسعوا . المتبحر ايتهم رايه مصلحة المسجد . وله وضع السرير بالاجازة في فائقة .
ولا شك ان هذا الصفة من الفناء . وهذا السجلات من المنفع العام فهو جواز جعل بعض المسجد
لغيره لضع الضرر العام . وجوزوا اشتغالها بالحبوب والاثاث والمنازع دنع الضرر الخاص . وجوزوا
وضع الدل على رده . وصرحوا بان القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته . وصرحوا بان القاضي
يضع قسطه من يمينه اذا جلس فيه للقضاء . وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق يجوز الاشتغال
بها ما اذا اشترت وتعد رحماها تلزم من يمين القاضي التي الجامع دعت الضرورة الى اشتغال
وه . فائقة . معنى قولهم الا شبه انه شبه بالمنصوص رواية . والراجح رواية . فيكون القبول عليه
كذا في قضاء البرازية . فائقة . اذا بطل الشيء بال مافي ضمه . وهو يعني قولهم اذا بطل المقتضى
بالكسر بطل المقتضى بالفتح . قالوا ابراه او قوله ضمن عقد ناسد فسد الا براء . كما في البرازية .
وقالوا التعاطي ضمن عقد ناسد أي باطل لا يعتد به البيع ككفا في الخلاصة . وقالوا لو قال بعثك
دمي بالفسق ففاه . وجب القصاص بكمه افي خزانة المقتدين . ولا يعتبر مافي ضمه من الاذن بقتله
فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لاجل انه باطل مافي ضمه . وقالوا ككفا في الخزانة لو اجر
الموقوف عليه ولم يكن ثابرا حتى لم تصح . وان اذن للمستاجر في السارة فافق لم يرجع على
احد وكان متلوها . نقلت لان الاجازة ما المقتضى . مافي ضمه . وقالوا الوجه في الدكاح
ما يكتو حته بهر لم يلزمه . نقلت لان الدكاح الثاني لم يصح فلم يلزم مافي ضمه من المهر . وقد
استثنى في القصة مسئلتين يلزم فيهما الوجه في الزيادة لا الاحتياط . وقالوا ان ابراهيم
فالي اميرك مهر اجدك افا برانه فبعد دل افي هذا والدورة . وتحت جهاد ثمة اشترى بجلد عامع ارفاهه
ووتنه وضمه الى وقت اشترى ذلك شر و لا . فافقت به بالذين شرطوا لباطل المقتضى . وشرع الجامع
ورقته فبال مافي ضمه . وقالوا لو اشترى بيمه بمال لم يبرز ثابرا ان يستعلمه انتهى . فقلت لان
الشراء فبال مافي ضمه من ان مالا ابراهيم . ثم قلت بممكن ان يبرع عليه او باع وظيفته فم

الوقوف أم يصح ولا يسقط حقه منها تشر بجاهل على هذه * وخرج منها ما ذكره في البيوع أو بامه
 الشمار وأجره إلا يشترط أن لا يشترط له تشر بجاهل مع بطلان الأجرة فمقتضى القاعدة أن لا يطيب الشبوت
 إلاذن في ضمن الأجرة * وما ذكره في المكناب أو برأه المولى من بدل الكتابة فلم يقبل حتى
 يبقى التبدل مع أن الأبراء متضمن للعقد وقد بطل المتضمن بالرد و أم يبطل ما في ضمنه من العقد *
 وما ذكره في الشفعة أو صولح الشفيع بمال أم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع أن المتضمن للاسقاط
 صاحبه وقد بطل و أم يبطل ما في ضمنه * وقالوا الوبا ع شفعته بمال أم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن
 ولم يبطل المتضمن * وقالوا وقال العيين لا ميراثه أو المخير للمخير * اختصاري ترك الفسخ بالف
 فاختارت أم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه * وقالوا الكفالة بالنفس
 بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يشترط المال وتسقط * فائدة * يقر بها من هذه القاعدة تولهم المبنى
 على الفاسد فاسد * ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدهوى الفاسد * صحيح على المختار *
 وقيل لا * لأن البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدهوى * وينتفي في الشرح فائدة صحته
 بعد تساددها في المسئلة المضممة * فائدة * إذا اجتمع الحقان فندم من العبد لا احتياجه على حق الله
 تعالى لغناؤه بأذنه إلا فيما إذا حرم وفي ملكه صيد وجميأر سأل الله تعالى * ونههم من يقول
 أن من باب الجمع بينهم سالا الترجيح ولد أبر سله على روجه لا يضيع والله سبحانه وتعالى أعلم *
 ثم الفن الثالث من الاشياء والنظائر ويليها الفن الرابع وهذا آخر ما رأينا *

* الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالفاز *



الحمد لله أولاً وآخره والصلاة والسلام على من كملت نعمته بأطوار ظاهراً * وبعد فهذا هو
 الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالفاز جمع ألف * قال في الصراح الغزني كلامه إذا عني
 مراده والاسم للغز والجمع الالفاز مثل رطب ورا طاب * واسم الفخر حبر البيوع بين القاصعاء

لأنها فقاه صغير مستقيما إلى أسفل ثم يعمل من يمينه وشماله عروضا يعرضها فيمضي مكانه بتلك
الألغاز انتهى * وقد طالعت قد يما حيرة الفقهاء والعلماء قرايتي ما لا أعلم علي كثير من ذلك ثم
رأيت قريبا للدخائل الشريفة في الألغاز العلمية للشيخ الإسلام عبد البر بن شاذان فالتفتت بينهما لعمري
يا مختصرا تاركا ما فرغ على قول ضعيف ارتكان ظاهرا *

كتاب الطهارة

الفضل المباد * فقل ما نبع من إصابته صلى الله عليه وآله وسلم * أي حوض صغيرة يستحب بوقوع
النجاسة فيه * فقل حوض الحمام إذا حكان الشرف مستدارا * أي حيوان إذا خرج من البحر حيا
نزع الجوع وإن مات لا * فقل القارة إن كانت هاربة من الهرة ينزح كله ولا لا * أي بشر يجب
نزع دلو واحد منها * فقل بشر ضب فيها الدلو الأخير من بشر تنجست بموت خوفا * أي ماء
كثير لا يجوز الوضوء به وإن نقص جاز * فقل هو ماء حوض أعلا دحيق وأسفله عشر في عشر *
أي ماء يابور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه * فقل ماء مات فيه ضئيع جري وتنتج *

كتاب الصلاة

أي تكبير لا يحكرن يد شارها فيها * فقل تكبير التعجب دون التعظيم * أي مكلف لا يجب عليه
العداء والرتبة * فقل من مكان في باني إذا خربت الشمس فيها بالعنف * أي يصل نفسه صلواته بقرأة
القرآن * فقل من سبب الخلل في قرأ في ذهابه * أي صلح قرأة بعض السورة فيها أفضل من سورة * فقل
التراويح لا يستحبها الختم في رمضان فإذا قرأ بعض سورة حكان أفضل من قرأة سورة إلا خلاص *
ويمكن أن يقال في غير ما ينشأ * لأن البعض ~~الصلوات~~ أكثر آيات كان أفضل * أي صلح الصلوات
خمس أو أي صلح ~~الصلوات~~ * فقل رجل قرأ صلح و صلى بعبد هاجسا إذا صبح الفاتحة فإن
قضى الفاتحة فسدت الخمس * وإن صلى الفاتحة قبل قناتين أصحبتا الخمس * ولي فيه تكيلام في
شرح الكون * أي صلح فسدت الصلوات * فقل مصلح الأربعة إذا نام إلى الصلاة قبل القعود *
قد راى الله ما فوضع جبهته فاستد قبل الرفع * ولو رجع قبل الصلوة فسدت الصلوة *
قال أبو يوسف مصلح فسدت أصلها الجسد * أي جبان من قول عبد الله بن عمر * أي مصلح قال نعم
ولم يصل صلواته * فقل من اعتاد ما في كذا * أي مصلح متروك رأي الماء فسدت صلواته * فقل

لغتسل أي بامام متيمم اذا زاد دون اياه * اي امرأة تصلح لامامة الرجال * فقل اذا قرأت آية سجدة سجدت وتبعها السامعون * اي فريضة يجب ادائها ويحرم تضارها * فقل الجمعة * اي رجل كرر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه * فقل اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم امادها في الصلوة

❦ كتاب الزكوة ❦

اي مال وجبت فيه زكوة ثم سقطت بعد الحول وام يملك * فقل الوهب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا * اي نصاب حواشي فارغ من الدين ولا زكوة فيه * فقل المهر قبل القبض او مال الضمار * اي رجل يزني ويبتلي له اخذها * فقل من يملك نصاب سائمة لا يساوي ما يتي درهم * اي رجل يملك نصا يامن الغنم وحلت له * فقل من له ديون لم يقبضها * اي رجل ينبغي له اخفاء اخراجها عن بعض دون بعض * فقل المريض اذا خاف من ورثته شرجه سرا عنهم * اي رجل يستحب له اخفاءها * فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلموا كثر مال له * اي رجل غني عند الامام فلا تبذل له فقير عند محمد ر ح فتخل له * فقل من له ذور يستغلها ولا يملك نصابا

❦ كتاب الصوم ❦

اي رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه * فقل من رآه وحده ورد القاضي شهادته * ولك ان تقول من كان في صحة صومه اختلاف * اي رجل نوى رمضان في وقت النية ووقع نفلا * فقل من بلغ بعد الطلوع * اي سائم ابتاع ريق غير كفاية الكفارة * فقل من ابتاع ريق معبره * اي سائم افطر ولا قضاء عليه * فقل من شرع فيه مظنوننا كمن شرع بنية القضاء نتيين ان لا قضاء عليه * اي رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح * نقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواه

❦ كتاب الحج ❦

اي تارن لادم عليه * نقل من احرم بهما قبل وقته ثم اتى بافعالي ما في وقته * اي فقير يلزمه الا استقرار الحج * فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه * اي آفاني جاوز الميقات بلا احرام ولا دم عليه * فقل من لم يتصل بخول مكة او من جاوز اول الميقات

٢٨٣ كتاب النكاح

أي أم تزوج بنته من كفو ولم ينفذ عند الإمام ربح **فقل** لا يبني الشكران إذا تزوجته أبانل
 من مهرها **أي** امرأة أخذت ثلثة مهر ومن ثلثة أزواج في يوم واحد **فقل** امرأة تحادل ذلك
 ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات **أي** رجل ثلث
 من أربع نسوة واحدة معهن تطلب المهر والمهرات **والثانية** لا مهر لها ولا مهرات **والثالثة** لها المهر
 دون المهرات **والرابعة** لها المهرات دون المهر **فقل** هو عبد تزوجه مولاه أمته ثم اعتقه ثم
 تزوج بغيره وأصرانية **أي** صغير توقف الذكاح على إجازته **فقل** المكاتب الصغير إذا تزوجه
 مولاه **أي** أب تزوج بنته فلم يرخص الرلي **فقال** **فقل** العبد **أي** جماع لا يوجب حرمة المصاهرة
فقل جماع الصغير وإلته **أي** مائة ثلثاد خل بها الثاني ولم **فقل** إذا كان العقد فاسدا
أي معتقة امتنعت رجعتها وأم **فقل** لغيره **فقل** إذا افتسلت وبقيت لعدة بلا **فقل**

كتاب الطلاق

أي رجل طلق ولم يقع **فقل** إذا قال **سئمت** إلا أخبار كذا **أي** رجل قال **قل** أم إذا تزوجها
 حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع **فقل** إذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا إذا
 سكن **أي** رجل له امرأتان أرضعت أحدهما صبيا حرمت الأخرى عليه **فقل** رجل
 زوج ابنة الصغيرامة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت بأخرو له زوجة فأرضعت الصبي
 الذي سكن زوج فترها بلين هذا الرجل حرمت فترها على زوجها **لأنه** هيأ ابنه من الرضاع
 فصار متزوجا **أي** لا يجوز

كتاب العتاق

أي منك متقى ولا اعتقاني ودار مولا **فقل** حر بني دخل دارنا مع عبد **بلا** أمين والعبد
 مسلم عتق واستولى على سيده **ملكه** ويسأل بوجه آخر **أي** رجل صار مملوكا لعبد وهو دار العبد
 حرا **أي** زوجين مملوكين نولد منهما ولد حر **فقل** الزوج عبد تزوج بالآخر أمته **أي** بآذنه
 فالولد ملك لأب وهو حر **لأنه** ابن ابنه **أي** رجل اعتق عبدا وبيعه **فقل** إذا ارتد العبد
 بعد عتقه فبها **أي** وبيعه **أي** عبد مطلق هتقه على شرط أو وجد ولم يعتق **فقل** إذا قال **أي**

ان صام من رخصة فانبت حرم ففلا هائم تنظم * ولو صلى ركعتين متيق فالرخصة لا بد من ضم آخره
 اليها لتكون جائز * **ليقول** اقر بعقوب مبدوء ولم يعتق * فقل اذا استند الى حال صباه
 في كتاب الايهان *

قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فانبت طالق فما لم يملكه * فقل تخرج هو لا تخرج * لان الماء
 الذي كانت فيه زال بالجريان * **رجل** اتى الى امرأته بكيس فقال ان حملته فانبت طالق * وان
 قصصته فانبت طالق * وان لم تخرجي ما فيه فانبت طالق * فاخرجت ما في الكيس ولم يتج * فقل ان
 الكيس كان فيه سكر او ملح فوضعت في الماء فذاب ما فيه * امرأة تزني بكيس بالخير فقال لها زني بها
 ان لم اجامعك في هذه الثياب فانبت طالق فزنتها وابتلبت افسا الخالص * فقل ان يلبسها هو
 ويجامعها فلا يثبت * **ان** لم اطلاق مع هذه المتعة فانبت طالق * وان وطعتك معها فانبت طالق فما
 الخالص * فقل ان يطاها بغيرها ولا يثبت ما دامت المتعة باقية ومساحيان * حلف لا يطاها
 واراد ما الخالص * فقل ان ينوي الرطى رجله فيصدق ما يات * انه ثلث نسوة وله ثوبان فقال
 ان يلبس كل واحد من ثوبها في هذا الشهر عشر بن يوم او لا فانبت طالق شفع الخالص *
 فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوباً ثم تلبس احداهن ثوباً مشرقة وتزني به فتلبسه الا اخرى بقية الشهر *
 حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارقها حتى انزلت فقل اشبعها ان وطعتك حار يا فكذا
 ولا يسا فكذا فما الخالص * فقل يطاها او نصفه مكشوف والنصف مغطى *

كتاب الحدود *

اي رجل سرق مائة من حرور ولا قطع * فقل اذا سرقها على ذنعات كل مرة اقل من عشرة * اي
 رجل سرق من مال ابيه ووقع * فقل اذا كان من الزباجة * اي رجل قال ان شربت الخمر طاعة
 فعبدي يجرى بشرها فثأرها فبستها لبيبة وعتق العبد ولم يعد * فقل اذا كانت رجلاً وامرأتين *

كتاب السب *

اي رجل آمن بالله فقتل ولم يقتلوا قتل هو * فقل حر بي دلب الامان لا الف فعدلها وامر بقتل نفسه *
 اي من لا يقتل * فقل من كان اسلاً مع قبا او فيه شبهة * اي من لا يجوز قتل اهله ولا امان
 لهم * فقل اذا كان فيهم فمي لا يعرف فلو خرج البعض حل قتل الباقي * اي رذوخ يحكم باسلامه

ولا تبعه • نقل القبط في دار الاسلام •

• كتاب الوفاق •

اي رجل يعلّم ميتا وهو حيّ ينعم • نقل الفقه •

• كتاب الوقف •

اي شيء اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز • نقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز • اي وقف آجره انسان ثم مات فانفسه • نقل الوقف اذا آجره ثم ارتد فمات فانه يصير ملكا لورثته وتفسخ بموته •

• كتاب البيع •

اي بيع اذا عتقه المالك لا يجوز واذا عتقه من قام ماله جاز • نقل بيع المريض بمسابقة يسيرة لا يجوز ومن وصيه جاز • اي رجل باع ابا دوسح حلالا له • نقل اذن لعبد ان يعزّو ج • فعل فرائد • بنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالها ابية بمهرامه نوكله ابوا في بيع ابية • واستفاد المهر من ثمنه • نقل جاز • اي رجل اشترى امّة ولا تملّ له • نقل اذا كانت موطوعة ابية • او ابنه او زوجة او اخته من الرضاع او مطلقة بثنتين • اي خبز لا يجوز بيعه الا من الشائعية • نقل ما عجز بماء نجس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى • لانه اذا علمهم لا يشترونه وام يجز بغير اعلامهم بخلاف الشائعية فانه عندهم ظاهر فيجوز منهم بلا اعلامهم •

• كتاب الكفالة •

اي مكفيل بالا امر اذا ادّعى لم يرجع • نقل عبد كفّل • وكذا بادر • فادّى بعت عتقه •

• كتاب الزّنا •

اي بيع يجبر الاتّاضي عليه • نقل بيع العبد باسم الكافر • وبالصحف الممّاك الكافر • اي قوم ومجرب عليهم يمين فلما دلف واحد سقطت عن الباقي • نقل رجل اشترى دارا بابها في سكة فانفذ قتلها كان قد يمافي سكة • غير نافذ • فبطل الجيران ولا يثبت له فيلغيها وان تاراضي له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقي • لان فانفذت النكاح وتلا امتنع الحد فبطل حلف الباقين • ذكره العمادي عن فتاوى ابي الليث •

* كتاب الشهادات *

أي شهود شهدوا على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر * فقل شهود نصاري شهدوا على نصراي ومسلم يقتل هبلا مشتركا * أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود عليه * فقل في الشهادة على الشهادة * أي شاهد جاز له الخصمان * فقل إذا كان الحق يقوم بغيره * أو كان القاضي فاسقا * أو كان يعلم أنه لا يقبل * أي مسلمين لم تقبل شهادتهما شيئا * وشهد نصرايان * بضم * فقبلت * فقتل نصراي مات له ابنان مسلمان شهدا ببناءه أنه مات نصرايا * ونصرايان شهدا أنه مات مسلما قبل النصرايان *

* كتاب الاقرار *

أي اقرار لا بد من تكرار * فقل الاقرار بالزنا * والافزار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة * والثاني من أغرب ما يكون والظاهر أنه لا وجود لثالث الرواية *

* كتاب المصالح *

أي مصالح أو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البدل اليه * فقل لحق المصالح من الشفعة * * * * *

* كتاب المضارب *

أي مضارب يعرف ما نفقه من عنده * فقل إذا لم يبق في يد من مالها شيء * * * * *

* كتاب الهبة *

أي أب وهب لابنه وله الرجوع * فقل إذا كان الابن مملوكا لاجنبي * أي موهوب ووجب دفع ثمنه إلى الواهب * فقل المسلم فيه إذا وهب به رب المسلم اليه وجب عليه رد راس المال *

* كتاب الاجارة *

مضاف المستاجر من فسخ الاجارة باقرارا مكررا يدين ما الحمله * فقل ان يجعل السنة الاولى قايلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر *

* كتاب الرديئة *

أي رجل ادعى رديئة قصده المدة على عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه * فقل إذا أقر الوارث بان المبروك وبعته وعلى الميراثين لم يسمع اقراره * ولو عدته انكر ما فيقتضي القاضي دينا

المستخرج المدهني على العرمااء لتصلد قلوبهم • وكذلك في الاجارة • والاضارية • والعارية • والقرض •
* كتاب العجاريات *

أي مستغفر ما لك المذبح بعد الطلب • فقل إذا طلب السقينة في بئر البئر • أو السيف ليقتل به ظليما •
أو الظئر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الاثديها • أو فرس الغازي في دار الحرب • أو ضاربة الزهر •
قبل قضاء الدين • أي مودع ضمن بالهلاك • فقل إذا ظهرت مشقة • أي مودع لم يشأ له •
وضمن • فقل إذا امره بلفعها إلى بعض رثته ففعلها إليه بعد موته •

✽ كتاب الملائكة ✽

ای کتابتہ یافتہا غیر المعتاد بن * قل اذا كان المعتاد بن یونان للفرمانتہما * ای کتابتہ
وہم بہان بعد * قل اذا کتابتہ مری فی دار الحرب اوردہ ثم اخرجہ الی دارالسلام *
اول کتابتہ از الحرب مرتدین فیہا سہما لاری *

سَائِلُ الْمَانُونِ

ای عجب لایعنت اذنه بالسکوت اذرا آه مولا در بیع و مشتری * نقل عبد القاسمی * ❦ ❦ ❦

اي رجل استهلك شيعانك وشيعانك * نقل اذا استهلك احمك وصراحي البنا او زوجي خفي
ايها صبي لا يبرأ با ارد على المالك * نقل اذا امكن المالك لا يعقل * اي مودع ومودع ولا تعقل
قتل مودع الغاصب *

सुविधा है।

اَيُّهَا الْمُتَّبِعُونَ اِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ تَوْبَلٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تُكْفَرُونَ .

اگر شریکاء بهیچکن قسمتہ اند اطلبوہ الم بقسم * مثل السقۃ الخیرا لانی لیس لہا ان تقسموها
وان اجمعوہ اطلبوہ فی ذلک

۞ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۞

أَبُو سَلَمَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِذَا سَمِعْتَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِكَ فَقُلْ إِنَّهُ يَكُونُ مِنْ رَحْمَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِكَ

فكل شاة غير معتد يا و أم يه من * فقل شاة الأصحة في أيامها * أو تصاب شد ما للذبح *

• كتاب الكرم الهية •

أي إنباء من غير المذنبين بشرم استعما له * فقل المتخذ من اجزاء آدمي * أي إنباء مباح الاستعمال
يكره أو ضربه منه * فقل ما خصه لنفسه * أي مكان في المسجد تكره الصاوق فيه * فقل ما عهد له صلواته
دون غيره * أي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه * فقل ما وضع الصبي فيه يكون من ماء * أي رجل
هدم دار غيره بغير إذنه ولم يضمها * فقل إذا وقع الحريق في محلة فهدمها لا طفاؤه بأذن السلطان *

• كتاب الجنائيات •

أي جان إذا مات المجدي عليه فعليه نصف الدية * وإذا جاعش فالدية * فقل الختان قطع حشفة الصبي
خطأ بأذن أبيه * أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار * وإن قطع راسه فعليه
خمسون ديناراً * فقل إذا أخرج راس الولد فقطع انسان اذنه ولم يصب فعليه ديتها * وإن قطع
راسه فعليه الغرة * أي شيء في الانسان يجب بثلاثة دية وثلاثة أخماسها * فقل الانسان *

• كتاب الفرائض •

ما أول ميراث قسم في الاسلام * فقل ميراث سعد بن الزبير كذا في المخط * أي رجل قيل له أوص
فقال بما وصي الناصر ثمي همتاك * وخاليتاك * ووجدتاك * واختاك * وزوجتاك * فقل صحيح
تزوج بجدتي رجل مريض أم أمه وأم أبيه * والمريض متزوج بجدتي الصحيح كذا * فقل تكل
من جدتي الصحيح من المريض بنتين فالجنتان من جدتي الصحيح أم أمه خاليتاه * والثلثان من أم أبيه
همتاه * وتلكتان أبو المريض متزوجاً أم الصحيح فولدت بنتين فهما اختا الصحيح لا أمه والمريض
لا أبيه * فإذا مات المريض فلا مراتبه الثمن وهما جدتا الصحيح * ولبناته الثلثان وهن

همتا الصحيح وخاليتاه * وجدتيه الثمن وهما أم وأنا الصحيح *

ولا اختيه لا أبيه ما بقي وهما اختا الصحيح لا أمه *

والمسئلة تسع من ثمانية وأربعين والله

سبحانه وتعالى إمام

بالمراتب *

ثم الفن الرابع من الاشياء والنظائر وبليته الخامس منه وهو فن الحيل *

* الفن الخامس من الاشياء والنظائر *



الحمد لله الذي يعلم دقائق الأمور من غير التباس * ويحكم بمقتضى مله وان جهل الناس * والصلوة
والسلام على افضل من اعتمد عليه * وفوض الامور كلها اليه * وبعد فهذا هو النوع الخامس من
الاشياء والنظائر وهو فن الحيل جمع حيلة وهي الخدق في تدبير الامور وهي تقليب الفكر حتى
يهتدي الى المقصود * واصلاح الواو واحتال طلب الحيلة كذا في المصباح * واختلاف مشايع الخيارات
في التعبير من ذلك فاختار كثيراً لتبعية كتاب الحيل * واختار كثيراً لكتاب المشايع * واختار
في الملاحظة * وقال قال ابو سليمان كذا بوا على محمد ربح ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب من محرم
والتخلص منه حسن * قال الله تعالى وَخُذْ بِكَ خِطَّةً نَافِرٍ بِهِ وَلَا تَمْنُنْ * وذكر في الخبر ان
رجلاً اشترى صاعاً من تمر يصاعين فقال عليه السلام اربعت فلان بعت تمر كذا بالساعة ثم لم يمت
بسلعة تمر او هذا كله اذالم يود الى الضرر باحد انتهى * وفيه فصول * الاول في الصلوة *
اذا صلى الظهر انما فاتيمت في المسجد * فالحيلة ان لا يجلس على راس الاربعة حتى تقليب هذا
الصلوة فلا يصلي مع الامام * الثاني في الصوم * التزم طوم تهرين متتابعين وصام رجلاً وشعبان
فاذا شعبان نقص يوماً * فالحيلة ان يسافر مرة السفر فيدوى اليوم الاول من شهر رمضان عما التزم *
ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويقتطع * الثالث في الزكاة * من له نصاب اراد دفع الوجوب
هذه * فالحيلة ان يتصدق به زهم منه قبل التمام ويهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم *
واختلفوا في الكرافة ومشايخنا ح اخذوا بقول محمد ربح دفع الضرر من الفقراء * ومن له
على فقير دين واراد جعله عن زكاة العين * فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذ منه من دينه
وهو افضل من غيره * ولوا متنع المديون من دفعه له مديوناً يأخذ منه اكلوا له ظفر بجحش

صحة بان ما بعد زواجه الى القاضي فيكف عنه قضاء الدين او يوكل المدينون خادما الدين بقوه الزرع
 ثم بقضاء دينه فيستبذل الـ الوكيل صار ملجأ للموكل ونظر فيه بامكان عز له فريد انفعه ويأتي
 ما تقدم ووجهه بان يوكله ويغني فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته . ومنهم من اختار
 ان يقول كلما عز لك فانت وكيلي زد فع بان في صحة هذا التوكيل اختلافان كان المطالب
 غريبت في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض . فالحيلة ان يتصدق الدين بالدين ويهب
 المدينون ما قبضه للدين فلا مشاركة . والحيلة في التكتفين بها التصديق بها على فقير ثم هو
 يمكن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد . الرابع في الفدية . اراد الفدية من
 صوم ابية او صلواته وهو فقير يعطي مذبوب من الخبطة فقير اثم يستوهبه ثم يعطيه . وكذا الى
 ان يتم . الخامس في الحج . اذا اراد الاقارب دخول مكة بغير حرام من الميقات فصل مكانا آخر
 داخل المواقيت كبستان بني عامر . اذا اراد ان يكون له فدية محرم في السفر يزوجه من عبده
 يعلمه انقط . السادس في الدكاح . ادعت امرأة دكاحا فأنكر ولا بيعة ولا يمين عند الامام
 عليها السلام لا يمكنها التزوج ولا يؤمر بتطليقها . لانه يصير مقرا بالدكاح . فالحيلة ان يأمر القاضي
 ان يقول ان كنت امرأتي فابت طالق ثلثا . واودعني دكاحها فانكرت . فالحيلة في دفع اليمين
 عليها على قولها ان تزوج بآخر . واختلف في صحة اقرارها بدكاح غائب . والحيلة في صحة
 دية الاب شيئا من مهر بنته للزوج انها ان كانت كمين فانه يهب له كذا اذا ذنها على انها
 ان انكرت الاذن فاناضا من فيصح . وان كانت صغير يحيل الزوج البنت بذلك القدر على
 الاب ان كان ملها فيصح ونبرا للزوج . واذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له بوجه
 على ان امرها بعباد المولى يعلقها المولى كلما اراد . واذا خافت المرأة الاخراج من بلدها تزوجه
 على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها او تنقلها بيها اولادها بدين
 فاذا اراد اخرجها منها المقر له . فان خاف المقر له ان يعلقه الزوج ان له عليها كذا اباعها
 بذلك المال شيئا باذا حلف لا يأتى . والاراد ان تشتري شيئا من ثيق به او تكفل له ليكون على قول
 الكل فان لم يجد ارجح خالف في الاقرار . اراد ان يزوجه وخيف من اوليائها فوكله ان يزوجه
 من نفسه ثم يقرل بمضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي بصل اق كذا اجوز

الخفاف ان كان كفوًا * وذكر الحلواني أن الخفاف رجل كبير في العلم فصيح الالفاظ له *
 وتزوجت عليه مهرها وكان قد دفعه اليها وخاف انكارها ما يتصير من ضل النكاح وجازاته
 الحيلة ان ماتت زوجها على كذا اقصد اليوم ولا اعتبار لحيته حيث كان مثلاً * وحلف لا يتزوج
 فالحيلة ان يزوجه ففعل * وكذا لا تتزوج * ولو حلف لا يزوجه بغيره فزوجها
 ففعل * وجازته الاب لم يحدث * السابع في الطلاق * كتب الى امرأته كل امرأه لي بغيرك غير
 فلا تطلق ثم محاذ كذا فلا تطلق * وبعت بالكتاب لها ام تطلق فلا تطلق * وهذا حيلة جيدة * والحيلة
 المطلقة ثلاثان ان يقول المعلن قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثا او بالجمعة فيجتمع
 بالجمعة من * فان خافت من امساكه بلا جماع بقول ان تزوجتك وامسكتك ففوق ثلثة ايام
 ولم اجمعت فيمساكين ذلك * والا حسن ان تتزوج على ان امرها يمسكها في الطلاق بشرط
 بدلتها بك ثم تبطل * اما اذا بدأ المعلن فقال تزوجتك على ان امرك بيدك ففعلت لم يجر
 بك ما الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد ما تزوجتك ففعلت * واذا غلبت طهر امرها
 في الخفاف تهب لمن تشق به ما لا يشترى به مما لو كان امرا متاجرا مع مثله ثم يزوجه منه فاذا حصل
 بها وبيع منه ما لا يشترى به ما لا يشترى به الى بلد يباع ونظر فيها بان العبد ليس بكفو *
 ويمكن حمله على رضا الوالي وانها لا ولي لها * حلف ليطلقها اليوم * فالحيلة ان يقول لها انت
 طالق ان شاء الله تعالى * او على الف فلم تقبل * حلف لا يطلقها ففعلت اجدي او دفع له بدله
 لم يحدث * ولو قال كل امرأة تزوجه اذ هي طالق فتزوج فاذا اعدتكم ما شئتم بغيركم ببدلان اليمين
 صح * واو قال ان ام طلقك اليوم فانت طالق ثلاثا * فالحيلة ان يقول لها انت طالق على الف درهم
 ولم تقبل ام يقع وعليه الفتوى * انكر طلاقها * فالحيلة ان تدخل بيتها ثم يقال له انك امرأه في
 هذا البيت فيقول لا اهدم حله فيقال له كل امرأة لك فيه فهي بائن فيجب بدلك فتظهر فيشهدون
 عليه * ان ام تطبق قد رانصفها بحلال ونصفها حرام فهي طالق * فالحيلة ان تدخل المهر في القدر
 ثم تطبق البيت فيه * حلف لا يدخل دار فلان * فالحيلة حمله لها * في قبة النجاسة فقال ان
 ادخلها فهي طالق وان طرحتها فهي طالق * فالحيلة ان يأكل النصف ويدرج النصف او يأخذها
 من فيه انما ان بغير امره * الثامن في الخلع * سئل ابو حنيفة رجع عن رجل قال لا امرأته انت طالق

فلما اراد سائل الخلع ولم اخلفك * وحلفت بهي بالعتق ان لم تسأله الخلع قبل الليل فقال ابو حنيفة
 روي الميراث عليه الخلع فسأله فقال له قل خلتك عليك عليك فقال لها قولي لا اقبل * فقالت * فقال
 فومي واذهب بهي مع زوجك فقد برءك من كل منكم * وحيلة اخرى ان تبيع المرأة جميع ممتلكاتها
 بمن ثمنه ثم يبيع مذي اليوم ثم تسترد * بعد * التاسع في الايمان * لا يتزوج بالكوفة بهن
 خارج عنها او نفي سوادها اما بنفسه او بوكيله * لا يزوج عبدا من امته ثم اراده * فالحيلة ان
 يبيعهما من ثقة بزوجهما ثم يستردهما * لا يطلقها بخاراض من ماله ثم يطلقها او يوكل فيطلقها
 بخاراضها * حلف لا يشتر وجهها بعتن مرتين * قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
 يطلقها لتحل لغيره بيقين * حلفته امرأته بان كل جارية تشتريها فهي حرة * فقال نعم لنا وياقرب
 ببيعها صحت نيته * واروي بالخيارية السفينة صحت نيته * وروى كل امرأة تزوجها عليه نأويا
 على رقبته صحت * عرض على غيرهما فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالف وهو الصحيح كذا في
 الثاين خاتمة * وعلى هذا فما يقع من التعاقب في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليم فانه يقول
 نعم لا يصح على الصحيح * ان فعلت كذا فعبدني حرة ببيعه ثم يفعل ثم يسترد * الحيلة في بيع مذبذب
 يعتق بنوت سيد ان يقول اذا كنت في ملكي فانت حرة انتقض البيع باقائه او خيار ثم ادعى
 به * فالحيلة ان يعلف المند على عليه نأويا مكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه * حلف
 لا يشتريه باثنا عشر درهما يشتريه باحد عشر وشي آخر غير الدراهم * لا يبيع الثوب من فلان
 بثلثين ابدا * فالحيلة ببيع الثوب منه ومن آخره او ببيعه بثلثه بعرض * او ببيعه البعض وبيعه
 البعض * او بوكل ببيعه منه * او ببيعه فضولي منه ويجهز البيع * لا يشتريه يشتريه بالخيار
 وفيه نظر * او يشتريه سبع اشهر * او يشتريه الاسهم ثم يشتري السهم لابنه الصغير * صحت حران
 اخذ دينة متفرقا ياخذ الاخرى * حلف ايأخذ من فلان حقه او ليقبضه ثم اراد ان لا يأخذ
 منه ياخذ من وكيل المملوك عليه او من كفيله او حويله * وقيل يحلف * ان آكلت من هذا
 الجوز زيد فهو يلقية في عصيتي ويطعمه حتى يصيرها لكافيا كانه * لا يأكل طعاما الا فلان ببيعه له
 او يهد به كانه * ان صعدت فكنذا وان نزلت فكنذا بملها وينزل بها * لا يرقى عليها ببيها
 مالا فتعقبه او يبيعهما فبطل اليمين اذا انتقضت هاتين * او تستاجر زوجها كل سنة بكذا على ان

يُتَجَرَّ لها في الكسب لها * وان كان صانعاً تساءلوا جبراً لتقبل العمل * طالببت ان يطابق ضررتها * فالحيلة
ان يخرج اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقني امرأتى فلانة نازياً الجدي بقية * او يكتب اسم
الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقني فلانة مشيراً باليمين الى ما في كفه اليسرى * حيلة السراق ان
لا يخبئوا سماءهم بعد عليه الاسماء فمن ليس بسارق يقول لا وبالسارق تسكت عن اسبه فيعلم التواني
السارق ولا يكتفي الخائف * لا يسكنها وشق عليه نقل الامتعة يبيعها ممن يشتريه ويخرج * ان
لم آخذ منك حقي وتال الاخران اعطيتك * فالحيلة ان ما الامانة جبراً * العاشر في الامانة وتوابعه *
الحيلة للشريك في تدبير الدين وكتابتها لهما ان يوكل من يفعل ذلك بنظرة واحدة * الحيلة في
عشق الدين في الارض بلا سعاية ان يبيع من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن الدين مال دفع
الدين له ليقبض منه بمشرة الشهود * واختلاف في صحة اقرار المدين له بالفرض * الحيلة ولم يشهد
هتلى سر من فان اذاعته من القلبي * فالحيلة ان يقر بالدين لرجل ثم الرجل يهتله اذ اذاعه ان يطأ
جاره ولا يمتنع ببيعها اولئك تهبها لابنه الصغير ثم يقر ببيعها فاذا ولد له فلا ولا احرار
ولا تكون أم ولد * الحادي عشر في الرقة والصدقة * اراد الرقة في مريض مائة وخمسة مائة
الورثة يقرانها وقف رجل وان لم يسمه وانتهت وليها وهي في يده * اراد وقف داره وتفاصيلها
اتفاقاً يجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى المتولي ثم يعينان فيحكم القاضي
باللزوم او يقول ان قاضيكم نصحتني فيلزم او ان ابطله قاض كان صدقة * الثاني عشر في الشركة *
الحيلة في جوازها في العوض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم يعقدانها وهي موقوفة
القائم عشر في الهبة * ارادت هبة المهر من الزوج على انهاء ان خلاصت من الولادة يقول المهر
عليه * فالحيلة ان يبيعها شراً مستورا بعتك ارا المهر فاذا ولد من تنظر اليه فترده * الحادي عشر في
وان كانت قد برى الزوج * وهذا فهو له دين اراد التفرغ عليه ان مات يبرأ المدينون والا
فهو على حاله يفعل ذلك * قال اذ ان لم يهبني صدائيك اليوم فانت طالق * فالحيلة فيه ان تشتري
منه ثوباً بغير ثابته ثم تتركه اليوم فيبقى المهر ولا حشمت * الرابع عشر في البيع والشراء *
اراد بيع دار على ان اشد كنه ما ان اشد القس * فالحيلة ان يقر في ان البيع
ها هو او في اني يادك بغير ان يبيعك وان في ان البائع والموال يملكه لئلا يرد في حشمت البائع

على تبرأها هكنا ذكر في مساجد ح و عاير على تعليم الكذب • وكذا الكذب على الامام
 الا عظم ر ح في قوله الحق باع حبلتي وخاف المشتري ان يبيع البائع ان يبيع حبلتي او ينقض البيع •
 قال في الحيلة ان يامر البائع بان يقر بان الحبل من عبده او من فلان حتى لو ادعاه ان يسمع • واجيب
 عنه ما يابس ليس امر بالكون ب ر انما المعنى انه لو فعل كذا كان حكمه كذا • اراد شراء شيء وخاف
 ان يكون البائع قد باعه فاراد المشتري ان يستحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون حلالا له •
 فالحيلة ان يبيع له بضعف الثمن ثوبا كناية د يبار مثلاً ثم يشتري الدار بمسابقة د يبار ويدفع
 الثوب له والمائة فاذا استحققت رجع بالمائتين • ولو اراد البائع بشرط البراءة من كل عيب وخاف
 من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري • الحيلة في بيع جارية يعتقها المشتري
 ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها استعتقت • واذا اراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موثني
 ففكر في يد برة • اراد شراء ثياب ذهب بالقر وليس معه الا النصف ينقله ما معه ثم يستقرضه منه
 ثم يدينه فلا يدينه بالفرق بعد ذلك • ثم يرقب في الترضي الا يبيع • فالحيلة ان يشتري منه
 شيئاً قليلاً بقدر مراد من الربح ثم يستقرض • اذا اراد البائع ان لا يخاصمه المشتري بعينه يأمر
 البائع ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة • وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا
 استحق • فالحيلة ان يقر المشتري بانه يامره من البائع • الخامس عشر في الاستبراء • الحيلة في
 هذا ان يزوجه ان يزوجه البائع ا ر لا فمن ليس قمته حرة ثم يبيعها او يقبضها ثم يطلقها قبل الدخول بها •
 ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح • او يزوجه المشتري قبل القبض كذا لك ثم يقبضها
 فيطلقها • واو خاف ان لا يملكها جعل امرها بيد • كلما شاء • واما قلنا كلما شاء لئلا يقتصر على
 المجلس او يزوجه المشتري قبل ان يبيعها ويقبضها • واختلفوا في كراهية الحيلة لا سقطه •
 السادس عشر في المداينات • الحيلة في ابراء المدينين ابراء باطلا • وتأجيله كذا لك • او صلحه
 كذا لك ان يقر الدائن بالدين لرجل يشق به ريشته ان اسمه كان عارية وفيه سله بقبضه ثم يذمها
 الى القاضي ويقول انقر لدانه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول
 انقر له • ثم يفتي القاضي في ذلك انقر له • وان عكس فبعد عن ثا ان احبب عليه في ذلك فحسب القاضي
 عليه • ثم يفتي القاضي في ذلك انقر له • وان عكس فبعد عن ثا ان احبب عليه في ذلك فحسب القاضي

لأن المقر هو الذي يملك القبض فلا تشهد الحيلة فتثبت أنه يقف عليه ثم قال الخصاف ر ح (ع) *
 وقال ابو حنيفة ر ح يجوز قبض الذي كان لراسمه مال بعد اقراره وتأجيله وأقراره وهدية * لانه
 لا يرى الحجر جائزا * الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق * او الحيلة * ان
 يبيع رجل من الطالب شيئا بما له على فلان * او يصالح مما على المطلوب بعدد فيجب على الدين
 لصاحب الدين * إذا أراد المديون التاجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون ويكفي في البيع
 فلم يصح تأجيله بعد العقد * فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا * اذا
 اراد احد الشرى يكتسب في دين ان يؤجل نصيبه وابتى الاخر لم يجز لا برضا * فالحيلة ان يقر ان
 حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا * واذا اراد المديون التاجيل وخاف ان يكون
 الطالب ان يدين لغيره واخرج نفسه من قبضه * فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه
 من ذلك من قبله من اقرار تلجئة وهدية وتوكيل وتمليك وحديث احمد انه يبدل به التاجيل
 الذي استحققه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يدين به * فاذا ائتم هذا
 اقربا لمال قبل التاجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيمكن عليه الى اجله *
 وحيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بشاريع معين ثم يقر بالتأجيل بعد يوم بمثل الدين بالتالي
 مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه ان يضر الشهود وقال لا تشهد واعلنا الا بعد قراءة الكتابين فاذا
 اقر احدنا استمع الاخر ولا تشهد واعلى المقر ونثار فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر
 لا تشهد * وجوابه ان يحاه فيما اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المقر * اما اذا قال له لا تسعة
 الشهادة * الحيلة في تأجيل الدين بعد موته من عليه ثمة لا يصح انفاقا لمال لا يصح ان يقر بالدين
 بانه ضمن ما على الميت في حيوت مؤجلا الى كذا او يصح له الطالب ان كان مؤجلا عليه ما ويقر
 الطالب بان الميت لم يترك شيئا الا فتد حل الدين بموته فهو مؤثر اقراره بالتأجيل لغيره *
 ومن اعلى ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيلا * السابع عشر
 في الاجارات * اشتراط المرومة على المستأجر يفسد ما * والحيلة ان ينظر الى ثمنها في الجاهل فيتم
 الى الاجار ثم يأمره المأجر بصرفه الى المستأجر ويكفي لا يبالى في ثمنها فان كان المستأجر
 الا لفاق لم تقبل منه الا بحجة ولراشده له المأجر ان قواه مقبول بلا حجة لم تقبل الا بها * والحيلة

ان يجعل المستاجر له قدر المدة ^{التي يملكها} المؤجر ثم المؤجر يدفعه الى المستاجر ويأمر « بالانفاق
 في المدة فيقبل بلزيمه او يجعل مقدارهافي يد وكيله » و لو استاجر عرصة باجرة معينة واذن
 له رب العين بالبناء فيها من الاجر جاز » واذ انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق في البناء
 سواء كان الفضل ان كان والبناء للمؤجر ولو امره بالبناء فقط فبقي اختلافه قيل للاجرة وقيل
 للمستاجر ^{الحيلة} في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من المستاجر ولا ثم بواجرة
 وقيل بعضهم بما اذا كان بيع رغبة * اما اذا كان بيع عزل وتلجئة فلا لبقائه على ملك البائع
 وعلامة الرغبة ان يكون بقيته او باكثره وبفقدان يسير اشتراط خراج الارض على المستاجر غير
 جائز كاشتراط المدة * والحيلة ان يبيد في الاجرة بقدر ثم يأذنه بصره وفيه ما تقدم في المدة
 واشتراط العلف او طعام الفلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المدة * الاجارة تنفسخ
 بموت احد هما * رادارا ^{دال} المستاجر ان لا تنفسخ بموت المؤجر بقرا المؤجر بانها للمستاجر عشر
 سنين يزرع فيها ما شاء وما خرج فهو له * او يقر بانها آجرها لرجل من المسلمين وبقرا المستاجر
 بانها آجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احد هما * واذ كان في الارض من نفع او غير
 فاراد ان يكون للمستاجر يقرر بها انها للمستاجر عشر سنين وله حق الارتفاع عشر سنين فنجوز
 اذا آجر ارضه وفيها نخل فاراد ان يسلم الثمر للمستاجر يدفع النخل الى المستاجر معاملة على
 ان يكون لرب المال ^{مجر} من البف من الثمن والباقي للمستاجر * الثامن عشر في منع الدهون
 اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين ان يقر به لانه الصغير او الاجنبى * وفي الثاني
 اختلاف ما يعير اخيرة خفية فيعبر به المستعير للبيع فيساومه المدة فيتبطل دونه ولو ادعى عدم
 العلم به * وانه صريح الثوب فساومه بطلان او قال لم اعلم او يبيع المدة على عليه ممن يشق به ثم يبعه
 للمدعي ثم يستحقه المشتري بما لبيته * التاسع عشر في الوكالة * الحيلة في جواز شراء الوكيل
 بما عين انفسه ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به او باكثر مما امر به او يصرح بالشراء لنفسه بمضرة
 موكله او يبيع كل في شرائه * الحيلة في صحة ابراء الوكيل عن الثمن اتفانا ان يدفع له الوكيل
 قدر الثمن ثم يشتري المشتري الثمن له * اراد الوكيل انه اذا ارسل المتاع للموكل لا يضمنه فالحيلة
 ان يأذن له في بيعه * وكذا ان اراد الايداع بستانه او بركله الوكيل مع اجبر له * لان الاجرة

الواحد من عماله • أو يرفع الوكيل الأمر إلى القاضي فيما ذبح في أرضها • العشرون في الدية •
 الخيلة أن يهب الدار من المشتري ثم هو بوجه قدر الثمن وكذا الصدقة • أو يقر لمن أراد شراءها
 بها ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها • أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقه ثم يبيعه الباقي •
 الحادي والعشرون في الصلح • مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصرح له على
 مال فان صاحبا على غير اقرار فامال عليهما الثمان والدار بينهما الثمان والاثمان فامال عليهما نصفان
 كما الدار • فالحيلة في جعل الاقرار كغيره ان يصالح اجنبي عنهما على اقرار على ان يسلم لهما الثمن
 وله سبعة • أو يقر المدعي بان لهما الثمن والباقي للابن • الثاني والعشرون في الكفالة • الثالث
 والعشرون في الخرافة • الحيلة في صدم الرجوع اذا فلس المحال عليه او مات بمفلسا
 ان يكتب ان الخرافة على فلان مجهول • والحيلة في صدم براءة الحمل ان يضمن المحال عليه •
 الرابع والعشرون في الرهن • الحيلة في جواز رهن المشاع ان يمتنع منه النصف بالخباء ثم يبرهنه
 النصف ثم يفسخ البيع • الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعير • بعد الرهن فلا يطل
 بالعارية وببطل الاجارة لكن يخرج من الضمان مادام مستعملا له فاذا فرغ ما الضمان • الحيلة في
 اثبات الرهن عند القاضي في هبة الراهن ان يدعيه انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضي
 القاضي بالرهنية ودفع الخصومة • الخامس والعشرون في الوصية • الوصايا لا تقبل التخصيص بشروط
 وشأن وزمان فاذا خصص زيد بمصر وممروا بالشام واراد ان يعقد كل فالحيلة ان يشترط الكل

ان يرسل ويعمل برائه او يشترطه الافراد • الحيلة في ان يملك الوصي

عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي عزل نفسه وقت

الابناء • الحيلة في ان القاضي عزل وصي الميراث

ان يدعي دينا على الميراث فيخرج

القاضي ان ام يبرأ منه والله

سبحانه وتعالى اسلم

بالصواب

✽

✽

في الفصول الخمسة من الايمان والظواهر يتلوها الشيخ السادس من هذه الفرق في الفروق
 في الفصول الخمسة من الايمان والظواهر يتلوها الشيخ السادس من هذه الفرق في الفروق



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فهذا هو الفصول السادس من كتاب الاشياء
 والظواهر وهو في الفروق * ذكرت فيها من كل باب شيئا جمعتها من فروق الامام الكرايبي
 المسمى بتلخيص المحجوبي *

* كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة *

البعوض ان سقطت في البحر لا تنجس الماء ونصفها ينجسه * والفرق ان البعوض عليه اجلة تمنع من
 الشروع ولا كذلك النصف * وفي المذهب على هذا القياس * ولا يجب عليه ان يوضي امرأته
 المريضة بخلاف عبد وامته * والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة * لا ينجس ماء
 البشر كله بالفار ينجس من ذنبها * والفرق ان الدم يخرج من ذنبها فينجس الكل له * ولو نظر
 المصلي الى المصحف وقراءته صدقت لا الى فرج المرأة بشهوة * لان الاول تعلم ونعام فيها لا الثاني
 قال الامام بعد شهر كنت محبوسا فلا اهادي عليهم * ولو قال صليت بلا وضوء او في ثوب نجس
 اهادي وان كان متعقبا * والفرق ان اخبار الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل * آتية بعد
 شروعه متغفلا لا يقطعها ومقتضا يقطعها لا يأثم * والفرق ان الثاني لا صلاحها الا الاول * سور
 الفارة نجس لا بولها المضرورة * وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره مصحف يصلي عليه *
 وفي دار الاسلام لا * لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به جلالة في دار الاسلام *

* كتاب الزكوة *

يجوز تعجيلها من ثوب بعد ملك نصاب وتقبل الحول * ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل
 البساتين والفرق انه فيها تعجيل بعد وجرد السبب وفيه قبلة * الوكيل بدفعها له دفعها القراية

ونفسه وبأبهر لا يجوز * والفرق ان يبنى المسندة على المستحقة * والمعلية روضة على المأثمة *
 شك في ادائها بعد الحول اذ اهاو في اداء المأثمة بعد اوقفت لا * والفرق ان جميع العمر وقتها في
 كماله اذ اذ لك في ادائها في الوقت * اشترى زعفرانا فجعله على ثوبك التجارة لا يكون به
 * واذا كان سبهما وجبت * والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني * والملح والحليب للطبخ *
 والحرض والصابون للغتار * والشب والقر ذلك باع من الزعفران * والمعصر والزعفران المصباح *
 * كالمعصر * والفرق ظاهر *
 * كتاب الصوم *

كتاب الصوم

ان الصوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد * ولان رجبين في سنة ان شاء * والفرق ان
 حجتين فيهما بنفسه وبالعائث بخلافه * ذاق في رمضان من الملح قاعلا متكفرا ولو مكشرا لا * لان
 قاعلا نافع ومكشرا مشر * وتكفي في مكشرا باطلاع سبعة من غارخ لا ان مدحها * لانها تخلص في

بأفخ دون الاطلاع

كتاب النكاح

اورى الجمرة بالهر جاز وبالجواهر لا * لان في الاول انكشفنا بالشرع في الثاني اعزازه *
 لودل الاثر على ثقل فيه لزمه الجزاء ولودل على ثقل مسلم لا * والفرق ان الاول يظن
 امرأته والثنائي هنا بكل حال * ولو غلطوا في وقت الوقت لا اعلمه في الحرم والاشعية
 اعادوا * والفرق ان تدركه في الحج متعذرو وفي غيره متعذر * اعتق العبد بقدر حجه في الاسلام
 ولو استغنى الفقير بكفاه * والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد * والاصبي بمثل النكاح *
 والاموي والزمن والمرأة بلا صوم كالفقير

كتاب النكاح

النكاح يشبه بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه لا * والفرق ان النكاح يبنى على
 لان الحل والحرم حقه سبحانه وتعالى بخلاف المالك * لانه حق العبد * الا ان يبنى من ادائها لادخل
 وهي مكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها * اوقبض لها كان له الاستمرار في النكاح وانما تستعدي
 من بعض صداقها كان اذ بذل لانه بخلافها في الموهوب * لو مس امرأة بشهوة حرم اصرها وغرمها

ان لم ينزل وان اتمل لا لان الاول ذاع للجماع فالحكم مقامه بخلافه في الثاني * من الدبر ويذهب
 من المصاحف لا يجمع * لان الاول ذاع الى الولي لا الثاني * تزوج امة على ان كل ولد ولد
 كبر مشيخ الكساح والشرط * ولما اشتراها كذا لك فسد * لان الثاني يفسد الشرط الاول *
 * كتاب الطلاق *

قال الشيخ اقرأني وقع ان يولي ولوزاد والله لا ان يولي ، لاحتمال الاول الا يشاء وفي الثاني نفي
 الاخبار * يعلل ويبي المصلحة رجعيا لا اسفريا ، والفرق ان الوطى رجعة بخلاف المسافرة * تهيئ
 شرطين الزوج المصلحة من يائن لا يجرهما ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصاديقه النكاح
 في الاول بخلافه في الثاني * انت طالق ان دخلت الدار عشرة اقد خلعت لا يقع شيء حتى تدخل
 مرة * ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا دخلت مرة وقع الشايع * لان العدد في الاول
 لا يصالح المطلق ويصلح للرجوع بخلافه في الثاني * الموكل مزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطاقتها
 لانه تمليك لها يقع الطلاق والعقاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالطلاق بخلاف
 البيع والهبة والامارة والاقالة * والفرق ان تلك متعلقة بالا افاط لا ارضا بخلاف الثانية *
 * كتاب العتاق *

لو اضافة الى فرجة عتق لا الى ذكر * لان الاول يعبر به عن الكل بخلاف الثاني * واذ قال
 عتقت علي واجب لا يعتق بخلاف طلاق علي واجب * لان الاول يوصف به دون الثاني *
 ولو قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشترانا منكم لا يعتق * وفي النكاح تطابق
 لا تضال الى * في الاول بالفاسد بخلاف الثاني * اعتق احد عبدك يه ثم قال

لم احب من هذا يعتق الاخر وعتق افي الطلاق

بخلافه في الاقرار فانه لا يعتق الاخر

لان البيان واجب فيهما فكان

متعيضا اقامة له وانه اعلم

بالصواب *

ثم الفن السادس من الاشياء والنظائر ويظهر الفن السابع منه وهو فن الحكايات والمراسلات
* الفن السابع من الاشياء والنظائر *



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد فها هو الفن السابع من الاشياء والنظائر
تمامه وهو فن الحكايات والمراسلات وهو فن واسع قد كنت طالعت فيه اواخر كتب الفتاوى وطالعت
مناقب الكرد في مرار او طبقات عبد القادر لكتفي اختصرت في هذا الكرسي . منها الزيد
مقتصر على ما اعلم على ما فعل على احكام . لما جاس ابو يوسف ر ح للتدريس من غير اعلام ابني حنيفة
ر ح فارسل اليه ابو حنيفة ر ح رجلا فسادا عن خمس مسائل . الاولى قصار مسجد كشوب وجاء
به متصورا هل يستحق الاجرام لا . فاجاب ابو يوسف ر ح يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت
فقال لا يستحق . فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصار قبل الجحيم ود استحق والالا .
الثانية هل الذخول في الصابغ بالفرض ام بالسنة . فقال بالفرض . فقال اخطأت . فقال بالسنة . فقال
اخطأت . فتعمر ابو يوسف ر ح . فقال الرجل بهما . لان التكبير فرض ورفع اليد بن سنة . الثالثة
هل سقط في النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان ام لا . فقال يؤكل فخطأ . فقال لا يؤكل فخطأ .
ثم قال ان كان اللحم مباحا قبل سقوط الطير بغسل ثلثا ويؤكل وترمي المرفوعة لا يرمى الكل والخامسة
مسلم له زوجة ذمية مانت وهي حامل منه تدفن في اي المقابر . فقال ابو يوسف ر ح في مقابر
المسلمين فخطأ . فقال في مقابر اهل الذمة فخطأ . فتعمر . فقال تدفن في مقابر اليهود لكن يحول
وجهاها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة . لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه .
السادسة ام ولد الرجل تزوجت بغير اخن مولا هانمات المولى هل يجب العدة من المولى . فقال يجب
فخطأ . فقال لا يجب فخطأ . ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا يجب والامر بنبه . فلم
ابو يوسف ر ح . فقال تدفن في اي المقابر . فقال تدفن في اي المقابر . فقال تدفن في اي المقابر .

وفي مناقب الكرمي ان بسبب انفراد الله مرضى مرطاف يد افعاد الامام وقال لقد كنت اؤملك
بعد بيع الله لاهل بيوتك ايموتن علم شهير فلما برأ العجب بدغسه وعقد الله مجلس الامالي وقال
انه يحكي جاء ما جاء بك الا مشكلة القصاره سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا
لا يقتضيه في الاجارة لاهل بيوتك قال من ظن انه يستغني عن التعلم فليترك علمي نفسه انتهى وقال
في آخر الحوار في الحسير في مشكلة جليلة في ان المبيع بملك مع البيع او بعد قال ابو القاسم القصار
رح جري الكلام في سفيان ويظهر في العقود مني بملك المالك بها معها او بعد ما قال الامام الى ان
سفيان ارايت اوان زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعد ما
اوان الله تعالى خلق نار في تطفة فاخترقت مع الخلق احترقت او قبله او بعد وقد قال مير سفيان
وهو الصريح عند اكثر اصحابنا ان الملك في البيع يقع معه لا بعد وفيه البيع والملك جميعا من غير
تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام
في مائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره وفي مناقب
الكرمي قال الامام الاعظم رح خذ مني امرأة فقهيته امرأة زهد نسي امرأة انما الاولى قال
سفيان فبما زافا شاركت الي امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها غرساء وان الشيء اها فلما
ورفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني امرأة عن مشكلة في الخيض فلم اعرفها
فقلت تولا تعلمت الفقه من اجلهم الثالثة مررت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الشجر
بوضوء العشاء فتعبدت ذلك حتى ضار دأبي وسئل الامام رح عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف
النار ولا اخاف الله تعالى واأكل الخبثه وأصلي بلا قرأة وبلا ركوع وسجود واشهد بما لم اراه
وأبغض الحق وأحب البغية فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله
لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في هذا به ويأكل السمك والجراد
ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما
قبيحة فقام السائل وقيل راسه وقال اشهد انك للعلم وماء انتهى وفي آخر فناء في الظهيرية
سئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما
اخاف الله تعالى وأرجو فقال توله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة فلما قال الله تعالى خوف

فبأمره بالدار بقوله تعالى فانقوا النار التي أمدت للكافرين هم من قبل له خفي بما خوفكم الله تعالى
 وقال لا أخاف زيدا الذي كسفرته هـ وفي مناقب الكرد ري قدم قباد الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال يملوني من الفقه فقال الامام ما نقول في امرأة المنقود هـ فقال قول حمير بن
 اربع سنين ثم تعدد ما لوفاء وتزوج ما شاء هـ قال ما بين يديها الارل وقال تزوجني
 وانا حمي هـ وقال الثاني تزوجني والى ز هـ قال لا ابي يزوجني هـ قال
 الامام خرجت مع حماد بن شعيب الهمداني في احدى المناسبات فوجدت في حماره بالخير في اول الوقت هـ
 فقلت بؤخر الى آخر الوقت فان وجه الماء والاذنين في احدى المناسبات في اول الوقت هـ وفيه ازل مسكنة
 مخالفت فيها استانه وتان الامام جان لها غلام صاحب منسج وبن الفرج فوجدت فقال اهلها له تنفس
 قلبك وهي بصكر فقال هل اهلها احد تشق به قالوا بعدتها هـ فقال تهرب الغلام منها ثم تزوجها معه فاذا
 ازال هنر تها ردت الغلام اليها فيل المسكاج هـ وخرج الامام الى بستان فلما ارى فيه ماء هـ
 اذا هو ببن ابي ابي اهل في يلقته فمسيرا اذرا اهل نسج بشين فسكن هـ فقال الامام انفسه
 فذكر ابن ابي اهل في قنطرة فوجدت فيها قنطرة فوجدت فيها قنطرة فوجدت فيها قنطرة فوجدت فيها قنطرة
 شهادته وقال قلت للمنفيات احسن هـ فقال متى قامت ذاك حين فسكن ام حين فسكن هـ
 قال حين فسكن هـ قال اردت بك احسن بالمكنوت فامضى شهادته هـ وكان ابو حنيفة راح في
 وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنته من اخيرين فطلعت النساء فوجدت
 كل يمتد الى غير وجهه اودخل بها فافتنى فمیان بقضاء علي رضى عماى فتقول مني ما المهر وترجع
 كل الى زوجها هـ فمثل الامام فتسال علي بالغلام من فافتر بهما هـ فقال لا يجب كل منكم ان يكون
 الامام عند وقال نعم هـ فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك تفعل هـ ثم امر بهما بعد الاحتاج فقام
 سفهان مسرعا فقبل بين هيفه هـ وحكي الخطيب الخوارزمي ان كليب الروم ارسل الى اهل الكوفة
 ما لا يجزى اهل يد رسولهم وامر ان يسأل العلماء هن ثلث مسائل فان هم اجابوا قال نعم اهل الروم
 ام يجهلوا فادخل من المسلمين الخراج هـ فسأل العلماء فام باحت احد بما فيه فقام وادخل الامام انه ذاك
 دسبها سار مع انه ناستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام واستأذن مني فقلت شافره له
 وكان الرومي على المذبح فقال له اسألك اني قال نعم هـ قال انزل مسكناك الارض ومشارب المير

فيزل الرومي وضعه ابو حنيفة ربح فقال عل * فقال اي شيء كان قبل الله تعالى * قال هل
 شيء بعد الله * قال نعم * قال ما قبل الواحد * قال هو الاول ليس قبله شيء * قال اذ لم يكن
 قبل الواحد المجازي العظيم شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي * فقال الرومي في اي جهة
 وجهه الله تعالى * قال اذ اوتيت السراج فاليها وجه نوره * قال ذاك نور يستوي فيه الجهات
 الاربع * فقال اذ امكن النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات
 والارض الباقي البطيء المفوض كيف يكون له جهة * قال الرومي بماذا اشتغل الله تعالى *
 فقال اذ امكن على المنبر مشبهه مثلك انزله واذا كان على الارض موحدا مشلي رفعة كل يوم هو
 في شان فتراف المال وعادة الى الروم * احتاج الامام الى الماء في طريق الحاج فسامع اعرابيا
 قرية ما فسلم يده الى خمسة دراهم فاشترى بها * ثم قال له كيف انت بالسويح * فقال اريد
 موضعه ليس يد يد فاضل ما اراد وعطاش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم *
 وصعد الامام الى القنطرة لا يري يوسف رح بعد ان ظهر له منه الرش وحسن السيرة والاقبال على
 الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته * واياك والكذب بين يديه والذخول عليه
 في كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك اذا كثرت اياه الاختلاف تهاون بك وصغرت
 منزلتك عنده * فكن منه كما انت من الدار تمتنع وتعبها عد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد
 ما يرى لنفسه * واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يدي
 ما يشهد انه اعلم منك وانه يد لك فتصغر في ايهن قومه * ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قد رأت
 وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون حاله منه
 فذلك تترفع عليه في مشركه وان كنت اعلم منه اذ لك تهبط عليه فتسقط بك من عين السلطان *
 واذا عرض عليك شيء من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى منك في العلم
 والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب من هجر غيرك في الحكومات * ولا تواصل اولياء السلطان
 وحاشيتهم بل تقرب اليه فقط وتجاو عن حاشيته ليكون لك وجاهك باقيا * ولا تتكلم بين يدي
 العامة الا بما تسأل عنه * واياك والتمكلم في العامة والتجارا لا بما يرجع الى العلم كيلا يوقف على
 حديثك في غيبتك في المال فانهم يسبون الناس بما يرون ميلك الى اخذ الرشع منهم * ولا تضع يدك

ولا تنسهم يوم تأتي العامة * ولا تكثرا لخر وج الى الاسواق * ولا تكلم المراهقين فانهم نعمة
ولا تبأس ان تكلم الاطفال وتمسح رؤسهم * ولا تمش في قارعة الطريق مع الماشاة والعلة فانك
ان فلان منهم ازدري ذلك بعلمك وان اخبرتهم ازدري بك من سمعت انه اسلم منك كان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من لم يرحم صغيره ولم يؤخر كبيره فلن يرحم الله * ولا تقعد على قوارح الطريق فانها
دعائك ذلك فاقعد في المسجد * ولا تأكل في الاسواق والمساجد * ولا تشرب من السفابا ولا من
ايدى السفاكين * ولا تقعد على الخوانيت * ولا تلبس الدمامج والسلي والنوع الا برسم فان ذلك
يقضي الى الزهونة * ولا تكثرا الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها يقدر
ذلك * ولا تكثرا اسها ومساها * ولا تقربها الا بدكر الله تعالى * ولا تتكلم بامر نساء الغير بين يديها
ولا بامر الجوار ي فانها تنسب اليك في كلامك * ولعلك اذا تكلمت من غيرها تكلمت عن الرجال
الا جانب * ولا تنزوج امرأة كان لها بعل او اب او ام او بنت ان قد رت الا بشرط ان لا يدخل عليها
اسد من اثار بها فان المرأة اذا كانت ذمال يدعي ابوها ان جميع مالها له وان كان في بيتها
ولا تدخل بيت ابها ما قدرت * واباك وان ترض ان تزف في بيت ابها فانهم يأخذون اهلها
ويطعمون فيها غاية الطمع * واباك وان تنزوج بنت ابنتك والبنت ابنتك فجميع المال لهم
وتسرق من مالك وتمفق عليهم فان الولد اعز ملهم منك * ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة
ولا تنزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها * والدلب العلم اول ثم اجمع المال
من الحلال ثم تنزوج فانك ان طالبت المال في وقت التعلم عجزت عن طالب العلم ودعاك المال الى
مراة الجارري والامان وتشتغل بالديار والنساء قبل ان تصير العلم فمضهم وقتها ويجمع عليها الرل
و يكثرا عليك فتحتاج الى القيام بمساجدهم وترك العلم واشتغل بالعلم في بدعوا ان شابك ووقت
مراغ قلبك ومخاطرك ثم اشتغل بالمال لمجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش للبال فاذا
جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والصيانة لجميع الخاصة والعامة * ولا
تسقط بالناس * ووقر نفسك ووقرهم ولا تكثرا معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم
من المسائل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله الجمل * واباك وان تكلم
العامة بامر الدين في الكلام فانهم يوم يفلدونك فيمضون بك * ومن جاءك يستفتي في المسائل

فلا تجيب الا من سؤاله ولا تظم اليه غير فاداه بشي من عليك جواب سؤاله * وان يقربك شهر من
 يغيرك بغيرك ولا تفرق فلا تفرق من العام فانك اذا افرق بغيرك عنه كتابك منك بغيرك كما قال قبل فلي
 يفرق بك كتابك انك لا تفرق واحد منهم ابنا واولاد الشريد هم رغبة في العلم ومن نأشك من العامة
 والنسوة فلا تناقشه فانه يذمك بماء وجهك * ولا تشتتم من احد من ذكرك الحق وان كان
 سلطانا ولا ترضي لنفسك من العبادات الا باكثر مما يفعل غيرك ويتعاطاها العامة اذا لم يروا
 منك الاقبال عليه بما اكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا يفيك الا
 ما يفهم الجاهل الذي هم فيه * واذا دخلت بلادا فيها اهل العلم فلا تتخذ ما لنفسك بطر كواحد
 من اهلها ليعلموا انك لا تقصد جاههم لا يفرحون عليك باجمعهم ويطعنون في من هبك والغاية
 يفرحون عليك وينفرون اليك باجمعهم فتدبر مطعون باحدك هم بلا فائدة * وان استفتوك في
 شئ من اهل فلا تناقشه في اهلنا فزع والمطارحات * ولا تذكر لهم شيئا الا من دليل واضح * ولا تطعن
 في اسرارهم فاني لم يطعنون عليك وكن من الناس على حذر * وكن لله تعالى في شرك كما انت
 تطعن في اسرارهم * ولا تصالح امر العالم الا بعد ان تجعل سره كعلانيته * واذا ولاك السلطان عملا
 لا تصالح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يوليوك ذلك الا لعلمك * واباك وان تكلم
 في عيب العظمى على خوف فان ذلك يورث الخلل في الاخطاة والكل في اللسان * واباك ان تذكر
 الضيق فانه يميم القلب * ولا تمش الا على طمأنينة * ولا تكن مجولا في الامور * ومن دعاك
 من اهلها فلا هجه فان الهائم تبادلي من خلفها * واذا تكلمت فلا تكسر صياحك ولا ترفع صوتك *
 واتخذ لنفسك السكوت وقتة المروعة مائة كفي يتحقق عند الناس ثباتك * واكثر ذكر الله تعالى
 فيه امين الناس ليتعلموا فضلهم عليك * واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر
 الله تعالى وتشكره على ما اودع لك من الصبر والاك من النعم * واتخذ لنفسك اياما معدودة
 من كل شهر تصوم فيها ليقضي به غيرك بك وراغب نفسك وحافظ على الغير ليتفهم من ديارك
 وآخرتك بعلمك * ولا تشتر بنفسك ولا تباع بل اتخذ لك مصاحبا يقوم باشغالك وتعتصد عليه في
 امورك * ولا تطعن في ديارك والى ما انت فيه فان الله تعالى سألك من جميع ذلك * ولا تشتر
 القلمان النار دان * ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك ثلثه ترفع اليك الحوائج فان

تثبت ايمانك وان لم تقم ايمانك * ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم * واذا عرف
السايا باشر فلا تنكر به بل اطلب منه خيرا فاذا ذكر به ما لا في باب الدين فانك ان صرفت في غيره
ذلك فاذا ذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه * وقال عليه السلام اذ يكثر الفاخر بمافيته حتى
يحذر الناس وان كان ذاهبا ومخرجا والذي يربى منه الخلل في الدين فاذا ذكر ذلك لا يقال من
جاهه ان الله تعالى معيذك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك يربى ما يربى وام يتيسر احد
على اظهار البديعة في الدين * واذا رايت من سلطانك ما لا يربى في العلم فافضه في ذلك مع طاعتك
اباه فان يدك في قول له انا متابع لك في الذي انت فيه سلطان ومسلط علي فمراي في ذلك
من شهرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك * لانك اذا رايت عليه ودفنت
العلم يفتخر وبك فيكون في ذلك قمع الدين فاذا فعل ذلك مع امرتين ليس فمناك الجسد في
الدين والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فاذا فعل عليه وحينئذ في داره
والنصيحة في الدين وناظره ان كان مجتهدا * وان كان سلطانا فاذا ذكر له ما يشترط من الدين فاجب الله
تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل ذلك ولا تسأل الله تعالى ان يحفظك
منه * واذا كثر ماوت * واستغفر الا ستاذ ومن اخذت هذه سم النام * ودارم على التلاوة * واكثر
من زيارة الثبور والمشائخ والمواسع المباركة * واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في
العبادة صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والازال والماور * ولا تجالس
احدا من اهل الا هو آء الا على سبيل الدعوى الى الدين * ولا تكسر الفتن والفتن * واذا كان في
فيهايب الله خول المسجد كيلا تقسم عليك العامة * ولا تنس انك امرت في جوارك السلطان *
وما رايت علي جارك فاستر عليه فانه امانة * ولا تظهر ابرور النعم من ربه في شيء
فاشر عليه بما تعلم انه يقر بك الى الله تعالى * واقبل وصيتي هذه فانها قد دفع بها الرأى والى
ان شاء الله تعالى * واياك والبخل فانه يبعث به المرأ ولا ذاك اما عا ولا شك اياك لا يصاحب
نخيل * بل احفظ نفسك في الامور كلها * والبس من الثياب البسيطة في الاعمال كلها * واظهر
غيا القلب بظهور من نفسك قلنا حرص والرغبة في الدنيا * والطمع في زينة النساء * ولا تظهر
الفقر وان كنت فقيرا * ونس ذاهبة فان من ضعفته همته نعت من لا * واذا كنت في الطريق

فلا يهينوا ولا يشعروا بالذل والافتقار الى الارض * واذا دخلت الحمام فلا تساو الناس في اجرة
 الحمام وان جلس على ما تعطى العمامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك * ولا تسلم الا متعده
 بالجلوس وسائر الصنائع * ولا تمد لنفسك ثقة بفعل ذاك * ولا تماكس بالحبات والدواب *
 ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك * وحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله يغير
 منها * وول امورك غيرك لا يملكك الاقبال على العلم فان ذلك احفظ لاجتلك * واياك ان تكلم
 المجانين ومن لا يعرف المناظرة والسجدة من اهل العلم * والذين يطلبون الجاه ويشتغلون بذكر
 المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحجيلك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق * واذا دخلت
 على قوم كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يعرفوك كمالا يلحق بك منهم اذية * واذا كنت في قوم فلا تتقدم
 عليهم في الصلوة ما لم يقبلوا عليك وعلى وجه التعظيم * ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة او الغداة *
 ولا تفسد في المراتب * ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا يزلون على
 قلوبهم فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم هم ربما لا تملك منعهم ويظن الناس ان ذاك حق
 كسكونك فيما بينهم وقت الاقدام عليه * واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة
 فان الناس لا بد له من يكتسب * واذا ارادت اتخاذ مجلس لا احد من اهل العلم فان كان مجلس فقه
 فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كمالا يغتر الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم
 وليس هو على تلك الصفة * وان كان يصلح للفتوى فاذا كرمته ذاك والا فلا * ولا تقعد ليدرس الآخر
 بين يديك بل اجرك عند من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه * ولا تخقر مجالس
 الذكر او من يتخذ مجلس عظة يجاهدك وتزكيتك له بل وجه اهل محبتك وعامتك الذين تعتمد
 عليهم معروفا من اصحابك وفوض امرا الماكن الى خطيب تاحيتك * وكذا صلوة الجنازة
 والعسدين * ولا تنسني من صالح دعائك * واتسل هذه المواعظ مني وانما اوصيك بمصليتك
 ومصلحة المسلمين انتهى * وفي آخر تلقية المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت في ثلثمائة جزء مثل
 الامالي ونوادير ابن سماعه حتى انتهيت كتاب المنتقى * وقال حين ابتلي بمحنة القتل بمرور من
 جهة الا تراك هذا جزء من آثار الدنيا على الآخرة والعالم متي اخفى علمه وترك حقه خفي
 هاربا ان يمتحن بما يسره * وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات وتطولات هبها

وحدث مكررها فرأى محمد ارح في منامه فقال لما فعلت هذا يكتبني فقال لان في الفقه ما لا يسأل
 تجد في المكرر و ذكرت المقر تسهلا في غضب وقال قطعك الله بكم انما يكتبني فابشأني من انزال
 حتى جعلوه على راس شجرة تين فتقطع نصفين رحمه الله تعالى قالوا يا شافعي وهذا آخر ما وردنا
 من كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على مذهب الامام الا عظم ابي حنيفة النعمان رضي الله
 تعالى عنه وارضاة الجامع للفنون السبعة التي وعدنا بها في خطبة الفريدي في نوحه بيوت ام اطلع
 له كرام في نظير في كتب اصحابنا رحمه الله تعالى * وكان الفراغ منه في الساع والعاشرين من
 جمادى الآخرة سنة تسع وستين وتسعمائة * وكانت مدة تاليفه ستة اشهر مع تحال ايام توفيق
 الجسد * والله الحمد على التمام * وعلى نبينا افضل الصلوة والسلام وصحبه البررة الكرام
 وتابعيه باحسان الى يوم القيام

بمدحه تعالى فاته * وقد ست صفاته * قد وقع الفراغ من طبع هذا الكتاب المستطاب
 المأتمل على الفنون المطيقة * والقواعد الشريفة * والفوائد الجيدة * والمسائل الغريبة المسمى بالاشياء والنظائر الفقهية على مذهب

الحنفية * في ابرك الاوقات * واحسن الساعات *

واكمل الاوان * لهارعة شهر شعبان *

عام احدى واربعين ومايتين والقب

من هجرة النبى المبعوث على كفاة

الاس والجان عليه وعلى آله

واصحابه الهداة الى

سبيل الغفران *

صلوة الملك

المهين المنان

ALASHIBAHU WA AL NAZAIR,

A TREATISE ON

MOHAMMEDAN LAW

ORIGINALLY COMPILED

BY

ZEIN AL ABDIN IBNE NAJIM,

EDITED BY

MUNSHI RAMDHAN SEN,

Assistant Librarian to the Asiatic Society;

With the aid of *Maulavi GHOLAM SUBHAN, Maulavi HAFIZ
AHMED KABIR, and Maulavi GHOLAM MAKHDUM.*

—•••••—

CALCUTTA:

PRINTED AT THE MIRZAPORE PRESS,

1826.

RESERVED

3115



1925/4

**MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH.**

This book is due on the date last stamped. An over-due charge of one anna will be charged for each day the book is kept over time.

12/11

